



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه  
صلى الله عليه وسلم

WWW. **Ghaemiyeh** .com  
WWW. **Ghaemiyeh** .org  
WWW. **Ghaemiyeh** .net  
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

# الفقه

آية الله العظمى  
الشيخ محمد باقر المجلسي  
رحمه الله

كتاب الاقتصاد

١٠٨

دار العلوم  
بتهران - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٦	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٠٨
١٦	اشاره
١٦	اشاره
٢٠	كتاب الاقتصاد الجزء الثانى
٢٠	اشاره
٢٢	((حكم أراضى المسلمين))
٢٦	((إذا خربت المفتوحه عنوه))
٢٦	اشاره
٢٧	((أدله خروج الأرض عن الملكيه بالخراب))
٣٠	((متى تخرج الأرض عن الملكيه بعد خرابها أو تركها))
٣١	((الأقرب والأحوط))
٣٣	((فروع فى الإحياء))
٣٣	((الإحياء المباشر وبالواسطه))
٣٤	((الأرض المفتوحه عنوه فى زمن الغيبه))
٣٧	((ما يشترط فى الإحياء))
٣٧	((١: أن لا تكون محياه))
٣٨	((٢: أن لا يكون عليها يد))
٣٨	((٣: أن لا يكون حريمًا))
٣٩	((٤: أن لا يكون مشعرًا))
٣٩	((٥: أن لا يكون محررًا))
٣٩	((٦: أن لا يكوم من الإقطاع الشرعى))
٤١	((الإقطاع فى سائر الأنفال))
٤٢	((٧: أن يكون بقصد التملك))

- ٤٣ ..... ((الماء وتملكه))
- ٤٤ ..... ((الحمى ممنوع))
- ٤٤ ..... اشاره
- ٤٨ ..... ((حق الحمى للمعصوم عليه السلام))
- ٥٠ ..... ((أقسام المال الذى يحصله الإنسان))
- ٥٠ ..... اشاره
- ٥١ ..... ((التكافل الإسلامى))
- ٥٢ ..... ((أسئلته فى الخمس والزكاة))
- ٥٢ ..... اشاره
- ٥٤ ..... ((تنوع التشريع كتنوع التكوين))
- ٥٤ ..... ((الفرق بين الساده وغيرهم))
- ٥٧ ..... ((سائر ما يأخذه الإسلام))
- ٥٨ ..... ((الخراج والمقاسمه))
- ٥٩ ..... ((حرمة الضرائب))
- ٦٠ ..... ((إذا لم تكف الضرائب الشرعيه))
- ٦٢ ..... ((المكوس))
- ٦٣ ..... ((الضرائب الإسلاميه))
- ٦٤ ..... ((وجوب زكاه الفطره))
- ٦٧ ..... فصل ((فى بيت المال))
- ٦٧ ..... اشاره
- ٦٧ ..... ((مصارف بيت المال))
- ٦٨ ..... ((لماذا التقسيم بالسويه))
- ٦٩ ..... ((لكل بلد بيت المال))
- ٧١ ..... ((روايات التقسيم بالسويه))
- ٧٣ ..... ((بين تقسيم العطاء والإرث))
- ٧٣ ..... ((روايات أخرى فى التقسيم بالسويه))

٧٩	..... ((حفظ المال والتقسيم فوراً))
٨١	..... ((ما وفره أمير المؤمنين عليه السلام لشعبه))
٨١	..... ((مؤونه السنه))
٨٢	..... ((بيت المال والضرائب الإسلاميه))
٨٤	..... ((من أعمال بيت المال))
٨٦	..... ((بيت المال والخدمه المجانيه))
٨٦	..... ((المال الحاصل بإرادته المعطى))
٨٦	..... اشاره
٨٨	..... ((لماذا العقله))
٨٩	..... ((فلسفه الإرث))
٩٢	..... ((سلبيات توجب تحصيل المال))
٩٣	..... ((العمل الفردى وتحصيل المال))
٩٣	..... اشاره
٩٣	..... ((أمور فى المقام))
٩٦	..... ((كلمات الفقهاء فى استيجار الغير))
٩٧	..... ((الوكاله وحيازه المباحات))
٩٨	..... ((العمل الاجتماعى وتحصيل المال))
٩٨	..... اشاره
٩٨	..... ((الإجاره))
١٠٠	..... ((الصلح المالى))
١٠٠	..... اشاره
١٠١	..... ((لماذا شموليه الصلح))
١٠٢	..... ((التجاره))
١٠٢	..... اشاره
١٠٣	..... ((كيف تكون التجاره صحيحه))
١٠٤	..... ((كيفيه تعيين القيمه))

- ١٠٧ ..... ((المضاربه والمزارعه))
- ١٠٧ ..... اشاره
- ١٠٧ ..... ((مع رضايه الطرفين))
- ١٠٩ ..... ((منع المضاربه وكبت الكفاءات))
- ١١٠ ..... ((البطاله))
- ١١٠ ..... ((عدم ظهور كنوز الأرض))
- ١١٠ ..... ((تجويح الإنسان))
- ١١٠ ..... ((إشكالات وأجوبه))
- ١١٤ ..... ((مشروعيه معاملات أخرى))
- ١١٥ ..... ((العمل الاجتماعى الذى لا يقصد منه المال))
- ١١٦ ..... ((أسئله سته فى الاقتصاد))
- ١١٦ ..... اشاره
- ١١٦ ..... ((السؤال الأول))
- ١١٨ ..... ((السؤال الثانى))
- ١١٩ ..... ((السؤال الثالث))
- ١٢١ ..... ((السؤال الرابع))
- ١٢٣ ..... ((السؤال الخامس))
- ١٢٤ ..... ((السؤال السادس))
- ١٢٦ ..... ((تعطيل عوامل الإنتاج))
- ١٢٨ ..... ((الغلاء وأسبابه))
- ١٢٨ ..... اشاره
- ١٣٠ ..... ((١: الاحتكار والإسراف))
- ١٣٢ ..... ((٢: زياده الموظفين))
- ١٣٣ ..... ((٣: صرف الطاقات فى الهدم))
- ١٣٣ ..... ((٤: عدم تحرك أسباب الإنتاج))
- ١٣٤ ..... ((٥: كثره الوسائط))



- ١٣٥ ..... ((٦: تطلب المزيد))
- ١٣٨ ..... ((كثره البطاله))
- ١٣٩ ..... ((مضرات الغلاء))
- ١٤٠ ..... ((زوال البركات))
- ١٤٠ ..... اشاره
- ١٤١ ..... ((عدم البركه فى العمر))
- ١٤٣ ..... ((عدم البركه فى الأولاد))
- ١٤٤ ..... ((عدم البركه فى الأموال))
- ١٤٤ ..... ((التأمين عقد اقتصادى مشروع))
- ١٤٤ ..... اشاره
- ١٤٤ ..... ((إشكالات عقد التأمين))
- ١٤٧ ..... ((أجوبه الإشكالات))
- ١٥١ ..... ((العمل والعامل فى الإسلام))
- ١٥١ ..... اشاره
- ١٥٢ ..... ((من أضرار عدم الاكتفاء الذاتى))
- ١٥٤ ..... ((الاستقلال الاقتصادى))
- ١٥٤ ..... ((مقومات الاقتصاد الوطنى))
- ١٥٤ ..... ((توزيع الأعمال وجودتها))
- ١٦٠ ..... ((التقدم الاقتصادى))
- ١٦١ ..... ((الاقتصادى الإسلامى والتعديل العالمى))
- ١٦١ ..... اشاره
- ١٦٤ ..... ((أقسام المستثمرين المستغلين))
- ١٦٨ ..... ((تطور الاقتصاد بالعلم النافع))
- ١٦٨ ..... اشاره
- ١٦٨ ..... ((خدمه العلم للاقتصاد))
- ١٧٢ ..... ((العلم الضار وتحطم الاقتصاد))

- ١٧٦ ..... ((مقدمات الاستقلال الاقتصادي))
- ١٧٩ ..... ((الفقر ومساوؤه))
- ١٧٩ ..... اشاره
- ١٨٠ ..... ((نصوص مدح الفقير))
- ١٨٠ ..... ((نصوص ذم الفقير))
- ١٨٣ ..... ((نصوص مدح الغني))
- ١٨٦ ..... ((نصوص ذم الغني))
- ١٨٩ ..... ((تبديل عين بعين))
- ١٨٩ ..... اشاره
- ١٩٠ ..... ((الحاجه إلى النقود))
- ١٩٢ ..... ((قيمه النقد الورقي))
- ١٩٢ ..... ((النقد في قبال الأمور الخمسه))
- ١٩٣ ..... ((صعود ونزول قيمه النقد))
- ١٩٣ ..... اشاره
- ١٩٤ ..... ((إكثار الدوله من ضرب النقود))
- ١٩٦ ..... ((تقليل الدوله من ضرب النقود))
- ١٩٦ ..... ((النقود وحكمها الشرعي))
- ١٩٨ ..... ((تبادل الأمور الخمسه ذات القيمه))
- ١٩٨ ..... اشاره
- ٢٠٠ ..... ((العمل الجسدي وقيمه النقد))
- ٢٠٣ ..... ((أنواع قيم الأشياء))
- ٢٠٣ ..... اشاره
- ٢٠٤ ..... ((أنواع قيمه النقد))
- ٢٠٥ ..... ((سيوله النقد))
- ٢٠٨ ..... ((أقسام النقد))
- ٢١١ ..... ((النفط ودوره في الاقتصاد))

- ٢١١ ..... اشاره
- ٢١١ ..... ((مقدار ضخ النفط))
- ٢١٣ ..... ((بيع النفط بالقيمه العادله))
- ٢١٣ ..... ((وارد النفط ومصاريفه))
- ٢١٩ ..... ((قوانين استعماريه))
- ٢٢٣ ..... ((المعيار فى القيمه))
- ٢٢٣ ..... اشاره
- ٢٢٣ ..... ((اطلاقات القيمه))
- ٢٢٥ ..... ((أنواع القيم))
- ٢٢٧ ..... ((اختلاف القيمه جملئ ومفرداً))
- ٢٢٧ ..... ((صعود وهبوط القيم))
- ٢٢٨ ..... ((أقسام التضخم والتنزل الثمانيه))
- ٢٢٩ ..... ((أثر التضخم على التوزيع))
- ٢٣١ ..... ((سياسات تثبيت الأسعار))
- ٢٣١ ..... اشاره
- ٢٣١ ..... ((الأسعار المحدده لفتهه طويله))
- ٢٣١ ..... اشاره
- ٢٣٣ ..... ((تكثير دوران النقد))
- ٢٣٤ ..... ((الزياده التدريجيه للأسعار))
- ٢٣٤ ..... ((تقليل الأسعار تدريجاً))
- ٢٣٨ ..... ((البنك فى الاقتصاد الإسلامى))
- ٢٣٨ ..... اشاره
- ٢٣٨ ..... ((الضوابط القانونيه))
- ٢٣٨ ..... ((حرمه الربا))
- ٢٣٨ ..... ((حوالات وكفالات))
- ٢٤٠ ..... ((أقسام البنوك))

- ٢٤٠ ..... ((البنك التجارى وأعماله))
- ٢٤٢ ..... ((قائمه الممتلكات))
- ٢٤٢ ..... ((قائمه الديون))
- ٢٤٤ ..... ((التسهيلات البنكيه))
- ٢٤٥ ..... ((أخطار البنك التجارى))
- ٢٤٦ ..... ((البنك المركزى وأعماله))
- ٢٤٨ ..... ((البنك المركزى وقائمه الممتلكات))
- ٢٤٩ ..... ((البنك المركزى وقائمه الديون))
- ٢٥٠ ..... ((بنوك أخرى))
- ٢٥١ ..... ((حفظ توازن النقد))
- ٢٥١ ..... اشاره
- ٢٥٢ ..... ((البنك المركزى وتوازن النقد))
- ٢٥٩ ..... ((البنك وقضاء الحوائج الماليه للناس))
- ٢٥٩ ..... اشاره
- ٢٥٩ ..... ((بنوك اليوم أسوأ المؤسسات الماليه))
- ٢٦٣ ..... ((أقسام أوراق القرضه))
- ٢٦٥ ..... ((كيد فتح الفروع المختلفه للبنوك))
- ٢٦٧ ..... ((العرض والطلب))
- ٢٦٧ ..... اشاره
- ٢٦٩ ..... ((من موانع ارتفاع وانخفاض الأسعار))
- ٢٦٩ ..... ((كسر باعه المفرد))
- ٢٧٠ ..... ((التنافس السلبي بين المستعمرين))
- ٢٧٣ ..... ((التنافس الإيجابى بين التجارى))
- ٢٧٥ ..... ((مقومات الأسواق المستقيمه))
- ٢٧٥ ..... ((الاستعمار والخطط الاقتصاديه))
- ٢٧٨ ..... ((من فوائد الرقابه الإيجابيه))

- ٢٧٨ ..... اشاره
- ٢٧٨ ..... ((تنظيم الأسواق))
- ٢٧٩ ..... ((الخص وانخفاض الأسعار))
- ٢٨٠ ..... ((تقدم العلم والفن))
- ٢٨١ ..... ((تشغيل الأيدى العاطله))
- ٢٨١ ..... ((تفنن البضاعه))
- ٢٨١ ..... ((مباحث فى الرقابه الإيجابيه))
- ٢٨٤ ..... ((الرقابه المحرمه))
- ٢٨٨ ..... ((ما يرتبط بالنقد والبنك والأسعار))
- ٢٨٨ ..... اشاره
- ٢٨٨ ..... ((انخفاض النقد عالمياً))
- ٢٩٢ ..... ((دعم الدولار))
- ٢٩٤ ..... ((سعر الذهب ارتفاعاً وانخفاضاً))
- ٢٩٥ ..... ((الكمبياله والربا))
- ٢٩٦ ..... ((بيع الدولار بسعر منخفض))
- ٢٩٩ ..... ((رأى الإسلام فى الأمور المذكوره))
- ٣٠٢ ..... ((أسباب التضخم والتنزل))
- ٣٠٢ ..... اشاره
- ٣٠٦ ..... ((الرأسماليه المنحرفه))
- ٣٠٨ ..... ((مسائل فى التضخم))
- ٣٠٨ ..... اشاره
- ٣٠٨ ..... ((ليس كل زياده يوجب التضخم))
- ٣٠٨ ..... ((النقد والعمل المستقبلى))
- ٣٠٩ ..... ((نقد بلا عمل))
- ٣١٠ ..... ((النقد والعمل غير المفيد))
- ٣١١ ..... ((متى يحدث التضخم))

- ٣١٦ ..... ((طبع النقود بلا خلفيه اقتصاديه))
- ٣٢٠ ..... ((الدوله الإسلاميه ورفع التضخم))
- ٣٢٠ ..... اشاره
- ٣٢١ ..... ((الدوله وتقليل النقد))
- ٣٢١ ..... اشاره
- ٣٢٤ ..... ((تشكيل النقابات العماليه))
- ٣٢٥ ..... ((الدوله وتكثير البضائع))
- ٣٢٥ ..... اشاره
- ٣٢٥ ..... ((مراعاه التصدير والاستيراد))
- ٣٢٧ ..... ((تشجيع التجار))
- ٣٢٨ ..... ((الاعتبارات البنكيه))
- ٣٢٨ ..... ((استيرادات لا فائده فيها))
- ٣٢٩ ..... ((مستوى العلم والتكنولوجيا))
- ٣٢٩ ..... ((منع ارتفاع الأسعار))
- ٣٣١ ..... ((الأزمه الاقتصاديه))
- ٣٣١ ..... اشاره
- ٣٣٥ ..... ((أسباب الأزمه الاقتصاديه))
- ٣٣٩ ..... ((تقسيم بلاد العالم اقتصادياً))
- ٣٣٩ ..... اشاره
- ٣٤٠ ..... ((بين البلاد المتقدمه والمتأخره))
- ٣٤١ ..... ((زياده الفاصله بين الفقراء والأغنياء))
- ٣٤١ ..... ((الاستعمار الاقتصادي))
- ٣٤٢ ..... ((نهب الخيرات))
- ٣٤٢ ..... ((بين الاستعمار الاقتصادي والفكري))
- ٣٤٢ ..... ((تحقير البلاد الفقيره))
- ٣٤٣ ..... ((مقومات الخروج عن التخلف الاقتصادي))

٣٤٤	..... ((خاتمه: آيات وروايات اقتصاديه))
٣٤٤	..... ((تكون القرى والمدن))
٣٤٤	..... اشاره
٣٤٤	..... ((الفروق بين القرية والمدينه))
٣٤٨	..... ((مساوى نروح القرويين))
٣٤٩	..... ((علاج نروح القرويين))
٣٥٠	..... ((صور الزراعه))
٣٥٠	..... اشاره
٣٥٠	..... ((الزراعه الإقطاعيه))
٣٥٠	..... ((الزراعه الشيعيه))
٣٥٠	..... ((الإصلاح الزراعى المزعوم))
٣٥٢	..... ((المزارع المجموعيه))
٣٥٢	..... ((سلبيات هذه الأنظمه الزراعيه))
٣٥٣	..... ((النظام الزراعى الإسلامى))
٣٥٤	..... المحتويات
٣٧١	..... تعريف مركز

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره





الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

الجزء الثامن بعد المائة

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الاقتصاد

الجزء الثانى

ص: ٣

الطبعة الرابعة

١٤٠٨ هـ \_ ١٩٨٧ م

دار العلوم: طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٤



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

## ((حكم أراضي المسلمين))

((حكم أراضي المسلمين))

(مسألة ٣٧): قد ظهر مما تقدم أن أراضي المسلمين التي الآن تحت نفوذ سلطانهم، وما يلحق بالأراضي من المعادن والجبال والبحار والغابات والنبات وغيرها، على قسمين:

١: ما كان ملكاً لهم، إما بأن كان قبل الإسلام ملكهم، ثم أسلموا وتوارثوها، أو أنها كانت من الأنفال، وقد أباح الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) لمن عمرها وأحيها وحازها، من غير فرق بين أن يكون المالك مسلماً أو غير مسلم، فإذا كان مسلماً لا شيء عليه في دار سكنه ونحوها، وإذا كان غير مسلم كان عليه الجزية حسب ما يقرره حاكم الإسلام.

أما إذا كانت الأرض زراعية ونحوها، فعلى المسلم الزكاة حسب الشرائط المقررة، والخمس في الزائد، وعلى غير المسلم الجزية حسب ما يقرره الحاكم الإسلامي، وقد ذكرنا عدم وجوب الخمس والزكاة على غير المسلم باستثناء أرض الذمي التي اشتراها من مسلم، في كتابي الخمس والزكاة من (الفقه).

٢: ما كان ملكاً لكل المسلمين، لأنها مفتوحة عنوه، وهي غير قابلة للملك، وإنما يعطيها حاكم المسلمين بالإيجار ونحوه، ويكون المقرر من ربحها لكل المسلمين.

وقد تقدم أن هذا لا يشمل دور السكنى ونحوها، فإنه سواء قلنا بأن المسلمين يملكونها أم لا، لا إجاره لها، ولعل ما رواه الكافي عن الصادق (عليه السلام): إن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: «سوق المسلمين كمسجدهم، فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل»، قال (عليه السلام): «وكان يأخذ على بيوت السوق

كراء»(١)، يدل على ذلك، حيث إن عدم أخذه الكراء كان من هذه الجهة.

والظاهر أن المراد ببيوت السوق ما كان معتاداً في بعض البلاد، من أنهم يبنون سوقاً طويلاً مسقفاً للحفظ من الحر والبرد، ولم يكن في طرفي السوق دور وما أشبهه، وإنما كان في داخل السوق بيوت كالدكاكين الحاليه، لكن كان الغالب عليها أنها بدون أبواب، وإنما كان صاحب البضاعه يأتي ببضاعته نهائياً إلى إحداها، وبالليل يرجعها إلى داره، وكان السبق سبباً لعدم طمع الآخر إذا خرج في الأثناء لأجل قضاء حاجه، وإلى الآن بعض القرى والأرياف هكذا، والظاهر أن الدوله كانت بنت تلك الدكاكين في زمن الإمام (عليه السلام) أو قبله، ولذا كان يستحق أن يؤخذ منهم الكراء لأنها ملك الدوله .

و(الدكان) من الدكه، لأنها كانت مرتفعه، لأجل عرض أحسن للبضاعه ، ولأجل أن لا يأتي وسخ الطريق وماء المطر وما أشبهه إلى الدكان.

وكيف كان، فقد عرفت أن الأراضي في الحال الحاضر على قسمين: ملك خاص، وملك عام.

أما بملاحظه الأصل فهي على ثلاثه أقسام:

لأنها إما ملك خاص بدون كونه أنفالياً، وإما ملك الإمام أنفالياً فيكون لمن أحيها، وإما ملك عامه للمسلمين.

وهناك قسم رابع في الأصل لا يهم التعرض له، ولذا لم نجعله قسماً جديداً، لأنه راجع إلى القسمين السابقين، وهذا القسم هو ما صالح أهلها المسلمين، بأن كانوا كفاراً، ولما أراد المسلمون فتحاً، أو بدون إرادته المسلمين ذلك، جاء أهلها وصالحوا عليها المسلمين، ومن المعلوم أن الصلح جائز، وتكون الأرض حينئذ على ما صالحوا عليه، بأن تكون لهم، أو للمسلمين عامه، أو للإمام.

ص: ٨

وعلى أى حال، لا تخرج عن إحدى الأحوال السابقة فى المسائل المتقدمه.

ولا فرق فى هذا الصلح بين العامر منها وغير العامر، إذ الأرض التى فى استيلائهم ولو كانت غير عامره تكون بأيديهم، فإذا رأى حاكم المسلمين الصلح صح.

لا- يقال: الكفار لا يملكون هذه الأرض حتى يصالحوها عليها، لأن الأرض كلها ملك الإمام، كما نص بذلك روايات متعدده، مثل صحيح عمر بن يزيد، عن الصادق (عليه السلام) وفيه: «يا أبا يسار، إن الأرض كلها لنا فما أخرج الله من شىء فهو لنا» (١١)، إلى غير ذلك مما ذكر فى كتاب (الخمسة) و(الجهاد) و(إحياء الموات) من كتب الحديث والفقاه.

لأنه يقال: ملكه الإمام (عليه السلام)، إنما هو فى طول ملكيه الله، حيث إن الله فوضها إليهم، وملك الناس فى طول ملكهم، فحال الأرض حال الإنسان، هو عبد الله، وفى طول عبد لفلان، حيث إن الله أباح لهذا المملوك أن يكون مالكاً لمملوك آخر له، وكسائر الملكيات للإنسان، حيث إن ملك الإنسان فى طول ملك الله.

وعليه فمصالحة الكفار مع المسلمين من قبيل معاهده رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع الكفار، فإنه لا يستشكل على ذلك بأن الكفار كانوا تجب عليهم طاعة الرسول (صلى الله عليه وآله) وكان النبى (صلى الله عليه وآله) أولى بهم من أنفسهم وأموالهم، فلا معنى لمعاهدته معهم، إذ حكم المعاهده ثانوى، وكذلك المقام.

ويدل على ذلك أو يؤيده ما ذكره الفقهاء فى شروط الجزية، حيث يظهر من الروايات والفتاوى صحه المعاهده مع الكفار، فراجع كتاب الجهاد فى شروط

ص: ٩



الذمه، كما يؤيده أيضاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أطلق الكفار وأملاكهم وأراضيهم فى قصه فتح مكه، فإذا كان للإمام الإطلاق مجاناً، كان له الصلح أيضاً للفحوى.

ثم إنا إذا استولينا على أراضى الكفار صلحاً أو عنوةً، فلا- ينبغى الإشكال أن كل شىء منها كان غضباً يرد على أصحابها الشرعيين، كما يفهم من الاستثناء فى قطائع الملوك وصفاياهم كما تقدم، فإذا غضب كافر من مسلم داره أو أرضه الزراعيه مثلاً، فاستولينا نحن عليها كان اللازم ردها إليه.

أما ما كان غضباً فى دينهم لا عندنا، كما لو بنى كافر داراً فغضبه كافر آخر بلا حق له فى ذلك الغضب فى دينه، فالظاهر أن لنا أن نحكم على ذلك بحكمهم أو بحكمنا، للمناط فى تحاكم الكفار إلى المسلمين.

مثلاً إذا استولت إمبركاً على كوريا، ثم استولينا نحن على كوريا، كان لنا أن نحكم بالنسبه إلى الأرض التى استولت عليها إمبركاً وكانت لكوريا حسب حكم المسيحيين، أو أن نحكم حسب حكم المسلمين.

نعم لا إشكال فى أنها تصبح ملكاً للمسلمين إذا كان الاستيلاء بموازين الفتح عنوه، لإطلاق أدلته، حيث لم تفرق الأدله بين أن يكون المستولى عليها من قبل المسلمين، للكافر المالك لها بنفسه أو الغاصب لها من كافر آخر، والله العالم.

((إذا خربت المفتوحه عنوه))

(مسأله ٣٨): لا إشكال ولا خلاف فى أن المفتوحه عنوه ذات الشرائط، أى ما كانت عامره حاله الفتح، وكان الفتح بإذن الإمام (عليه السلام)، إذا عمرها الإنسان بإذن الإمام ونائبه بإجازه أو غيرها، إذا خربت لم تخرج عن ملك المسلمين.

ويدل عليه إطلاق الأدله، وعليه الإجماع منهم أيضاً.

أما غيرها، أى المملوكه بالإحياء فالأقرب لدينا أنها بالخراب تخرج عن الملك، وترجع إلى حالتها الأولى فى الجملة، من غير فرق بين أن تكون ملكها الإنسان السابق بالإرث أو البيع ونحوهما أو بالإحياء.

أما الفقهاء فقد قسموها إلى قسمين:

١: ما كان انتقالها إلى الإنسان الأول بالشراء وبالعطيه ونحوها، فالمشهور عندهم أنها تبقى على ملك مالكيها الأول، وفى (المسالك): لم يترك ملكه عنها إجماعاً على ما نقله فى التذكرة عن جميع أهل العلم، انتهى.

لكن الظاهر من (الجواهر) فى كتاب الخمس أنه قال ببقائها فى ملك الأول للاستصحاب، لا أنها وجد إجماعاً فى المسأله، وإلا لذكره، قال: (ومنه يستفاد حينئذ أن من ملك موات الأرض المفتوحه عنوه بالإحياء المأذون فيه منه (صلى الله عليه وآله) يزول ملكه عنها برجوعها مواتاً، كما هو أحد القولين فى المسأله. نعم لا دلالة فيه على زوال الملك إذا كان بغير الإحياء، بل بالإرث أو الشراء أو الفتح أو نحوها برجوعها مواتاً، فالمتجه حينئذ بقاءها على الملك إلا إذا باد أهلها، فترجع للإمام وتكون من الأنفال، لأنه وارث من لا وارث له) انتهى.

فإن ظاهر قوله: نعم إلخ، أنه لا إجماع فى المسأله، بل صريح الجواهر أنه لو كان الإحياء فى موات المفتوحه عنوه كان قولان فى مسأله خروجها عن

ملك المحيي إذا تركها، فراجع أول كلامه.

٢: ما كان انتقالها إلى الإنسان الأول بالإحياء، ففيه لديهم قولان، فقد ذهب الشيخ والمحقق وآخرون إلى بقائها في ملك المحيي، وذهب العلامة والشهيد الثاني وغيرهما إلى خروجها عن الملك فهي لمن أحيها ثانياً.

قال في المسالك: (إن القائلين بعدم خروجها عن ملك الأول اختلفوا، فذهب بعضهم إلى عدم جواز إحيائها ولا التصرف فيها مطلقاً إلا بإذن الأول كغيرها من الأملاك، وذهب الشيخ في المبسوط والمصنف في كتاب الجهاد والأكثر إلى أحيائها وصيروره الثاني أحق بها، لكن لا يملكها بذلك، بل عليه أن يؤدي طقسها إلى الأول أو وارثه، ولم يفرقوا في ذلك بين المنتقله بالإحياء وغيره من الأسباب المملكة، حيث يعرض لها الخراب وتصير مواتاً، وذهب الشهيد في الدروس إلى وجوب استيذان المحيي للمالك أولاً فإن امتنع فالحاكم وله الإذن فيه، فإن تعذر الأمران جاز الإحياء، وعلى المحيي طقسها للمالك) انتهى.

أقول: حيث إن الإجماع المنقول مناقش فيه كبرى وصغرى فلا- تبقى لنا إلا- الأدلة الأولية وهي تقتضي أن الأرض إذا خربت خرجت عن ملك المالك، سواء كانت ملكها بالإحياء أو بالانتقال، وذلك للأدلة العامه والخاصه.

### **((أدله خروج الأرض عن الملكيه بالخراب))**

((أدله خروج الأرض عن الملكيه بالخراب))

فالأول: مثل قوله (صلى الله عليه وآله): «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»<sup>(١)</sup>.

وقوله (صلى الله عليه وآله): «من أحاط بحائط على أرض فهي له»<sup>(٢)</sup>.

وقوله (صلى الله عليه وآله): «عادي الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم مني أيها

ص: ١٢

١- مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ١١١ ب ١ ح ٢٠٩٠٢.

٢- راجع مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ١١١ ب ١ ح ٢٠٩٠٤، وفيه: (من أحاط حائطاً).

وروى: «موتان الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم منه أيها المسلمون»(٢٢).

وصحيح الفضلاء، عن الباقر (عليه السلام) والصادق (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من أحيا مواتاً فهو له»(٣٣).

وصحيح ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «أيما قوم أحيا شيئاً من الأرض أو فعمروه فهم أحق بها وهي لهم»(٤٤).

إلى غيرها من الروايات المطلقة، وقد تقدم بعضها.

والثاني: كصحيحه أبي خالد الكابلي، عن الباقر (عليه السلام)، وفيها: «والأرض كلها لنا، فمن أحيا من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي، وله ما أكل منها. فإن تركها أو أخربها فأخذها رجل من المسلمين بعده فعمرها وأحياها فهو أحق بها من الذي تركها، فليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي، وله ما أكل حتى يظهر القائم من أهل بيتي»(٥٥) الحديث.

وصحيحه معاوية بن وهب: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «أيما رجل أتى خربه بائرته فاستخرجها وأكرى أنهارها وعمارها، فإن عليه فيها الصدقة، فإن كانت أرض لرجل قبله فغاب عنها وتركها فأخربها ثم جاء بعد يطلبها فإن الأرض لله وللمن عمرها»(٥٦).

ولا يرد على هذه الروايات إلا أمور:

ص: ١٣

١- مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ١١٢ ب ١ ح ٢٠٩٠٦.

٢- راجع مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ١١١ ب ١ ح ٢٠٩٠٣. وفيه: (مَوْتَانُ الْأَرْضِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فَمَنْ أَحْيَا مِنْهَا شَيْئًا فَهُوَ لَهُ).

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٧.

٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٧.

٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٩.

٦- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٩.

الأول: ما ذكره الجواهر بقوله: (نعم لا دلالة فيه على زوال الملك).

ويرد عليه:

أولاً: إن إطلاق الروايات شامل لما ملك بالإحياء أو بالانتقال القهري كالإرث، أو الاختياري كالشراء ونحوه.

وثانياً: كل ملك للأرض يتدئ بالإحياء، فأى فرق بين أن يحيى زيد الأرض ثم يتركها، حيث إنها تكون لغيره بإحياء ذلك الغير لها، وبين أن يبيع زيد الأرض من عمرو ثم يتركها عمرو، حيث تقولون بعدم خروجها عن ملكه بتركها.

الثاني: أصاله بقاء الملك.

وفيه: إن الأصل لا موضوع له بعد الإطلاق.

الثالث: إنها أرض يعرف مالكتها فلا تملك بالإحياء.

وفيه: إنه كان لها مالك حال الحياه لا بعد الموت فهو مصدره.

الرابع: إن أسباب الملك مضبوطة وليس منها الخراب.

وفيه: إنه لا دليل على أكثر من ملكية المحيي لها حال حياتها، فالقول ببقاء ملكه لها بعد ذلك يحتاج إلى الدليل، فليس الخراب سبب ملك الثاني، بل إحياء الثاني سبب ملكه لها.

الخامس: بعض الروايات، مثل روايه سليمان بن خالد، وجعلها فى مفتاح الكرامه صحيحه، وإن قال المسالك: إنها ضعيفه السند، إنه سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يأتى الأرض الخربه فيستخرجها ويجرى أنهارها ويعمرها ويزرعها، فماذا عليه، قال (عليه السلام): «الصدقه». قلت: وإن كان يعرف

صاحبها، قال: «فليؤد إليه حقه» (١).

ومرسل حماد، عن أبي الحسن الأول (عليه السلام)، وفيه في ذكر الأنفال: «وكل أرض ميتة لا رب لها» (٢)، كما يظهر من الجواهر الاستدلال به لمكان قيده.

وفيه: إن الجمع بين الطائفة الأولى وهذه الطائفة يوجب حمل روايه سليمان على الاستحباب، إذ أن الإمام (عليه السلام) لم يقرر له حقاً في صحيحه معاويه، ولو كان الحق واجباً كان اللازم ذكره، وليس من باب المطلق والمقيد، إذ الصحيحه كالصريح عرفاً، إن لم تكن صريحاً في أن الأول لا حق له.

ثم لو كان لها صاحب يشترط معرفتها، فإن بدون العرفان تكون مجهوله المالك، واللازم إعطاء الأجره للإمام (عليه السلام) أو نائبه، وبذلك يظهر عدم دلالة القيد في المرسل، ولو سلم أن فيه الدلالة كان يكفي في ذلك أن يكون القيد في قبال المفتوحه عنوه حيث كانت عامره ثم خربت، فإنه حينئذ أرض ميتة لكن لها رب وهم المسلمون، هذا بالإضافة إلى أنا لا نقول بالخروج بمجرد الموت.

### **((متى تخرج الأرض عن الملكيه بعد خرابها أو تركها))**

((متى تخرج الأرض عن الملكيه بعد خرابها أو تركها))

بقي الكلام في أن خروجها عن ملك محيي السابق، سواء قلنا بإطلاق خروجها، أو كما قال جماعه بأن الخروج في غير ما ملكها بغير الإحياء، أو كما يظهر من الجواهر من وجود القول بالخروج في موات المفتوحه عنوه، هل بمجرد الخراب والترك، كما هو ظاهر إطلاقهم في مورد ما قالوا بالخروج، أو إنه بعد مرور مده معتد بها عرفاً كسنه ونحوها، وذلك حتى يصدق عرفاً ما في صحيحته الكابلي وابن وهب، أو أنه بعد ثلاث سنوات، لما رواه الكليني

ص: ١٥

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٩.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣٦٥.

بسندة إلى يونس، عن العبد الصالح (عليه السلام)، قال: «إن الأرض لله تعالى جعلها وقفاً على عباده، فمن عطل أرضاً ثلاث سنين متواليه لغيره أخذت من يده ودفعت إلى غيره» الحديث.

وروى بسنده إلى يونس، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من أخذت منه أرض ثم مكث ثلاث سنين لا يطلبها، لم يحل له بعد ثلاث سنين أن يطلبها»<sup>(١)</sup>.

وفى الوسائل والمستدرک جعل من بين المحتملات ما إذا خربت الأرض بعد ما أحيها.

ولا شك أنه لو قيل بالخروج عن الملك كان تحديده بثلاث سنوات أحوط، وقوله (عليه السلام): «لغيره»<sup>(٢)</sup>، لعله أريد به ما إذا كان صاحبها يريد إحياءها، لكن عله تحول ذلك كمنع الحكومه أو خوف اللصوص أو ترقب تحصيل المال أو ما أشبهه، وكذا إذا كان صغيراً لا يقدر على الإحياء ولا ولي له، إلى غير ذلك من الامثله.

### ((الأقرب والأحوط))

((الأقرب والأحوط))

وبما تقدم ظهر أن الأقرب إلى الأدله هو الخروج عن الملك مطلقاً، سواء انتقل إليه بالإحياء أو غيره، والاحتياط أن يكون ذلك بعد ثلاث سنوات إذا كان بدون عله، وإن كان ربما يقال إن إطلاق الصحيحين السابقين وإطلاق الفتاوى فى المورد الذى قالوا به عدم الاحتياط، لكن الظاهر عدم مثل هذا الإطلاق، والمسأله بحاجه إلى تأمل وتتبع أكثر، والله العالم.

ثم لا يخفى أنه لا فرق فى المحيى فى هذه المسأله والمسائل السابقه بين المسلم مؤمناً ومخالفاً، وبين الكافر كما هو المشهور، ويدل عليه إطلاق الأدله، وما فى

ص: ١٦

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٤٥.

٢- الوسائل: ج ٧ ص ٣٤٥.

بعضها من لفظ «أيها المسلمون» ونحوه لا يقيد المطلقات، خصوصاً وفي الروايات صراحه بالاشتراء من الذمي.

فعن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام): من شرى أرض اليهود والنصارى، قال (عليه السلام): «لا بأس»<sup>(١)</sup>.

وفي روايه أخرى له، قال: سألته عن الشراء من أرض اليهود والنصارى، قال (عليه السلام): «ليس به بأس»، إلى أن قال: «وأیما قوم أحيوا شيئاً من الأرض أو عمروه فهم أحق بها وهي لهم»<sup>(٢)</sup>، وبهذا الذيل ظهر أنه لا يمكن أن يقال المراد الأرض التي اشتروها من المسلمين لا ما أحيوها، بتوهم أن ذلك جمع بين روايه (أيها المسلمون) وبين روايه (الاشتراء).

ومنه يعلم أن ما في بعض الروايات من الاختصاص بالشيعة، يراد به غير الحكم الشرعي الفقهي.

بل يدل على ملك الكافر للأرض بالإحياء بالصراحه، ما رواه أبو بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شراء الأرضين من أهل الذمه، فقال: «لا بأس بأن يشتريها منهم إذا عملوها وأحيوها فهي لهم»<sup>(٣)</sup> الحديث.

ص: ١٧

---

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٦.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٦.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٠.



## ((فروع فى الإحياء))

### ((الإحياء المباشر وبالواسطه))

((فروع فى الإحياء))

(مسأله ٣٩): فيها فروع.

### ((الإحياء المباشر وبالواسطه))

الفرع الأول: لا فرق فى كون الإحياء بنفسه أو بواسطه، لصدق «من أحيأ» على كليهما، واحتمال أن (من أحيأ) ظاهر فى المباشره شرعاً، أو أنه استثمار للإنسان فيمنع عقلاً إذا كان بواسطه، مردود:

بعدم الظهور أولاً فهو مثل (من بنى مسجداً)، و(من آوى يتيماً)، و(من حفر بئراً لأخيه وقع فيها)، إلى غير ذلك، فإن مناسبه الحكم والموضوع تعطى أن الحياه إذا كانت بسبب كانت لذلك السبب، وليس الأمر مثل النكاح حيث يكون مقصود العقلاء الزوجين.

وثانياً: إذا سلم الظهور، فأى مانع من الوكاله والإجاره، واحتمال عدم جريانهما خلاف إطلاقهما، وخلاف إطلاق {أوفوا بالعقود} (١)، هذا من جهه الشرع.

وأما من جهه العقل، فكما أن البناء الذى يبنى داراً لغيره فى قبال الأجر لا يسمى أن صاحب الدار استثمار البناء، لا يسمى المقام استثماراً إذا كان بحريه الطرفين، وإعطاء الأمر الأجره الكامله غير المجحفه للذى يحوز له.

ومجرد أن أمر البناء يريد الدار لسكناه، وهذا يريد المحاز للريح، غير فارق، من جهه أن كليهما يعطى شيئاً فى قبال عمل الغير، بالإضافة إلى أنه يرد النقض: بما إذا كان الأمر يريد الحيازه لسكناه أو لأكله أو لتدفئه نفسه بالعيدان، إلى غير ذلك، وبما إذا أراد الأمر صنع الدار لأجل بيعه بقيمته المعادله لإسكان الناس.

ولنفرض أن قرب البلد غابه يتمكن الكل من الاستفاده منها، وهذا الإنسان يستأجر إنساناً ليأتى إليه بالحطب ليخترنه كى يبيعه فى الشتاء لإمرار معاشه بدون كره وإجحاف وإضرار بالآخرين، لأنه لم يكن العامل مستعداً للقطع والتخزين ثم التسويق،

ص: ١٨

وإنما يستعد لأن يعمل بالقطع فى قبال أجر عادل، وكذلك صاحب المخزن لا يستعد للقطع والتخزين والتسويق وإنما يستعد للتخزين فقط فى قبال أجر، إلى غير ذلك.

فهل يمنع من له هذا الاستعداد فى قبال أجر عادل لكل من الحطاب والخازن والبائع من هذا العمل، ولماذا يمنع إذا قيل بالمنع، بل منعهم عما يريدون ليس إلا سلباً لحرية الإنسان، وزعماً بأن الناس متساوون فى الصفات والملكات والمزايا. وإذا قيل: الدوله تصنع ذلك.

قلت: قد تقدم أضرار تسليط الدوله على الناس، وأنه ليس إلا شيوعه فيها أضرار كبيره، نعم لابد من كون ما يربحه المدير ربحاً عادلاً بدون إجحاف، وكون العمال يعملون بملى اختيارهم مع وجود الأرضيه الصالحه للعمل بتكافؤ الفرص، كما ذكرنا.

### **((الأرض المفتوحه عنوه فى زمن الغيبه))**

((الأرض المفتوحه عنوه فى زمن الغيبه))

الفرع الثانى: الأرض المفتوحه عنوه فى حال الغيبه، تستأجر من نائب الإمام، لأنه نائبه فى كل شىء إلا ما خرج بالدليل، كما ذكرناه فى (كتاب التقليد) وفى (كتاب الحدود) وغيرهما.

أما إذا أخذ الجائر منه الضريبه بعنوان الخراج والمقاسمه، أو بعنوان الضرائب الكافره، كما هى المتعارف الآن، فهل عليه أن يعطى الأجره أيضاً للحاكم الشرعى، أم يكفى ما أعطاه، أو يفصل بين الأول فلا يعطى، وبين الثانى فيعطى، احتمالات.

وحيث إن مقتضى القاعده أن الجائر لا حق فى شىء، فالتقيه إن اقتضت شيئاً بإعطاء الخراج له فالأصل وإن كان عدم كفايته لأنه تسليم لمال المسلمين إلى غير وليهم، إلا أن الأدله دلت على الكفايه.

لكن هل ذلك إذا كان الآخذ بعنوان الإسلام، أم يشمل ما إذا كان مسلماً أخذه لا بعنوان الإسلام، أو كان غير مسلم، كما فى الحكومات الحاضره، الظاهر الثانى، لإطلاق الأدله.

كروايه أبي بكر الحضرمي، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وعنده ابنه إسماعيل، فقال: «ما يمنع ابن أبي سماك أن يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفى الناس ويعطيهم ما يعطى الناس»، قال: ثم قال (عليه السلام) لى: «لم تركت عطاءك»، قال: قلت: مخافه على ديني، قال (عليه السلام): «ما منع ابن أبي سماك أن يبعث إليك بعطائك، أما علم أن لك في بيت المال نصيباً»<sup>(١)</sup>.

فإن لازم حل عطائه أجره أو مجاناً كون المال المأخوذ محسوباً عن المأخوذ منه، وإلا فلا يمكن حل العطاء بدون حل المال، نعم لا يلازم ذلك حل الأخذ، إذ لا تلازم، فهو كما إذا أخذ اللص عباءه زيد من عمرو وأعطاه إياه، فإن العباءه لزيد حلال وإن كان أخذ اللص إياه من عمرو حرام، لأنه بدون إذن.

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: لا بأس بأن يتقبل الرجل الأرض واهلها من السلطان<sup>(٢)</sup>، وعن مزارعه اهل الخراج بالنصف والثلث والرابع قال: نعم، لا بأس به، فإن عدم البأس بالتقبل دليل على كفايه ما يعطى للسلطان بعنوان الخراج.

وروايه الفيض بن مختار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك، ما تقول فى الأرض أتقبلها من السلطان، ثم أواجرها من أكرتى على أن ما أخرج الله تعالى منها من شىء لى من ذلك النصف أو الثلث بعد حق السلطان، قال (عليه السلام): «لا بأس، كذلك أعامل أكرتى»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٢٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٧.

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٢١٤.

٣- الوسائل: ج ١٣ ص ٢٠٨.

وروايه يعقوب بن شعيب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العشر والتي تؤخذ من الرجل أychتسب بها من زكاته، قال: «نعم إن شاء»<sup>(١)</sup>.

وعن السكوني، عن جعفر (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: «ما أخذ منك العاشر فطرحه في كوزه فهو من زكاتك، وما لم يطرح في الكوز فلا تحتسبه من زكاتك»<sup>(٢)</sup>.

وعن العيص بن القاسم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الزكاه، قال: «ما أخذوا منكم بنو أميه فاحتسبوا به ولا تعطوهم شيئاً ما استطعتم، فإن المال لا يبقى على هذا أن تزكيه مرتين»<sup>(٣)</sup>.

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سأله عن صدقه المال يأخذها السلطان، فقال (عليه السلام): «لا- آمرك أن تعيد»<sup>(٤)</sup>.

وقال الصدوق: سئل أبو عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يأخذ من هولاء زكاه ماله أو خمس غنيمته أو خمس ما يخرج له من المعادن، أو يحسب ذلك في زكاته وخمسه، فقال (عليه السلام): «نعم»<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي البختري، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، إن علياً (عليه السلام) كان يقول: «اعتد في زكاتك بما أخذ العشار منك، واخفها عنه ما أستطعت»<sup>(٦)</sup>.

إلى غيرها من الأخبار الظاهره ولو بالملازمه العرفي في كفايه ما يعطيه الإنسان

ص: ٢١

١- الوسائل: ج ٦ ص ١٣٧.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ١٧٤.

٣- الوسائل: ج ٦ ص ١٧٤.

٤- الوسائل: ج ٦ ص ١٧٤.

٥- الوسائل: ج ٦ ص ١٧٥.

٦- الوسائل: ج ٦ ص ١٧٥.

للسلطان الجائر، فلا حاجة للعتاء إلى العادل إماماً أو نائباً مره ثانیه، وهذا تسهیل من الله تعالى، لكن لا إطلاق لهذه الروایات من جهه التقیه وعدمها، فإذا لم تكن تقیه لم يكن وجه للتسليم إلى الجائر، إذ المنصرف من الروایات حاله التقیه، بل صریح بعض الروایات السابقه أنها خاص بحاله التقیه.

نعم لا- بأس بإطلاقها من حيث كون السلطان مدعیاً للخلافه أم لا، إذ لا انصراف إلى مدعی الخلافه، كما ادعی من جهه أنها وردت فی حال ادعائهم الخلافه فلا يشمل غيرها، فإن فيه أن الزمان لا یوجب التقييد إلا إذا كان صرف لوجهه اللفظ إلى ذلك، ولا نجد هذا الصرف، بل مقتضى التأمل عدم الفرق، إذ أى خصوصیه لادعاء الخلافه، بل لعل غيره أولى، فإن معنى التقييد أن الجائر لو كان له بالإضافه إلى جوره كذب فی دعواه الخلافه، كان يكفى إعطاؤه، أما إذا لم يكن له كذب لم يكن يكفى إعطاؤه، وهذا من أبعد الأمور.

وعلى أى حال، فالإطلاق محكم، واحتمال الانصراف لا يضره، لأن الأصل الإطلاق فى مورد الشك، وتفصيل المسأله فى باب المزارعه والمساقاه والخراج فراجع كلماتهم.

قال الشيخ (رحمه الله) فى المكاسب: (والظاهر من الأصحاب فى باب المساقاه) حيث يذكرون أن خراج السلطان على مالك الأشجار إلا أن يشترط خلافه (إجراء ما يأخذه الجائر منزله ما يأخذه العادل فى براه ذمه مستعمل الأرض التى استقر عليه أجرتها بأداء غيره) انتهى.

**((ما يشترط فى الإحياء))**

**((١: أن لا تكون محياه))**

((ما يشترط فى الإحياء))

الفرع الثالث: يشترط فى الإحياء أمور:

((١: أن لا تكون محياه))

الأول: أن لا تكون محياه بنفسه، فإن المحياه لا تحيى ثانياً، بل هى لمن أحيها

أولاً، نعم لو لم يعرف مالكة كان من مجهول المالك، إلا أن يكون قد باد أهله، كما إذا وقعت حرب فقتل جميع من فى القرية، فإنها تكون ملكاً للإمام (عليه السلام) لأنه وارث من لا- وارث له، وإذا هربوا كان مجهول المالك، وكذلك فى المزارع والبساتين وغيرها.

### ((٢: أن لا يكون عليها يد))

((٢: أن لا يكون عليها يد))

الثانى: أن لا يكون عليها يد مسلم أو مسالم، أما الكافر الحربى فإنه يجوز الأخذ منه، ويكون المأخوذ كما ذكر فى كتاب الجهاد. أما إذا كان عليه يد مسلم أو مسالم فى حال التعمير، فلا يحق لغيره نزعها منه لأنه سبق إليه.

وفى الحديث المروى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى غوالى اللئالى قال: «من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له» ((١)).

هذا بالإضافة إلى السيره، بل الضروره، فإنه هو مقتضى {لكم} ((٢)) فى الآيه الكريمه، والحديث معمول به عند المشهور.

بل الظاهر من الأدله أن الكافر الحربى كذلك أيضاً، فإذا سبق إلى شىء كان له، فإذا اختلفا وجاءنا حكماً به لواقع اليد عليه، وهذا لا ينافى أنه لنا أخذه منه كسائر أمواله، وكذلك بالنسبه إلى زوجته، مثلاً تزوج حربى بحربيه وجاء هو وغيره يتنازعان فيها، فإن الواجب أن نحكم بها للزوج، وإن جاز لنا سببها عند الحرب بالشروط المقرره.

وكيف كان، فإذا صدق (من سبق) أو (أحىي) لم يحق لغيره.

أما ما فى بعض الروايات من جعل الحائط مثل ما روى عنه (صلى الله عليه وآله): «من أحاط حائطاً على أرض فهى له» ((٣)). فالظاهر أنه من باب المثال، ومفهوم اللقب ليس بحجه.

### ((٣: أن لا يكون حريماً))

((٣: أن لا يكون حريماً))

الثالث: أن لا يكون حريماً لعامر، بلا إشكال ولا خلاف، وذلك لأن الحريم

ص: ٢٣

١- غوالى اللئالى: ج ٣ ص ٤٨٠ باب إحياء الموات. ومستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ١١١ ب ١.

٢- سورة البقره: ٢٩.

٣- مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ١١١ ب ١ ح ٢٠٩٠٤، وغوالى اللئالى: ج ٣ ص ٤٨٠.

قد أحيى بإحياء ذى الحریم، ولذا قال المسالك: إن عرصه الدار يملك بينائه الدار، وإن لم يوجد فى نفس العرصه إحياء وإنما الإحياء يكون تاره بجعله معموراً، وتاره بجعله تبعاً للمعمور.

أقول: إنهم اختلفوا فى أنه يملك الحریم أو يكون أحق به، وتظهر فائده القولين فى بيع الحریم منفرداً، فعلى الأول يجوز دون الثانى، لكن لا- ينبغى الإشكال فى جواز مقابله بالمال صلحاً ونحو ذلك، بل إذا قلنا بأن الحق أيضاً يجوز بيعه كما اخترناه فى المكاسب لصدق البيع عرفاً فيشملة دليل {أحل الله البيع} (١)، لم يكن هذا الفرق بفارق.

#### ((٤: أن لا يكون مشعراً))

((٤: أن لا يكون مشعراً))

الرابع: أن لا يكون مشعراً شرعاً، مثل عرفات ومنى والمشعر، وذلك لأن جعله الشارع مشعراً نوع تحرير له، والأدله منصرفه عن مثله، لكن هذا لا ينافى تعميرها بما لا ينافى الغرض من مشعريتها، كأن تبنى فيها بيوت لأجل الحجاج.

#### ((٥: أن لا يكون محرراً))

((٥: أن لا يكون محرراً))

الخامس: أن لا يكون محرراً كالمساجد ونحوها، إذ قد سبق من جعله مسجداً، نعم لم نستبعد فى بعض أجزاء (الفقه) أن يصح إحياءه من جديد إذا خرج عن المسجديه عرفاً، كمساجد الكوفه وسامراء حيث زال آثارها، وإن علمنا أن هذه البقعه من الأرض كانت مسجداً، وذلك لأن المسجديه وسائر الموقوفات إنما تتبع الملك، والملك أمر عرفى، والعرف لا يرى استمرار حق المالك بعد أن رجعت مواتها، فالملكيه محدوده عرفاً، وفى الحق المحدود يجرى الوقف، فإذا كان خارج المحدوده عرفاً لم يكن وقف، إذ لا يكون ملك.

#### ((٦: أن لا يكوم من الإقطاع الشرعى))

((٦: أن لا يكوم من الإقطاع الشرعى))

السادس: أن لا- يكون مما أقطعه النبى (صلى الله عليه وآله) أو الإمام (عليه السلام) أو نائبهما لأحد، وذلك لأنهم أولياء، فإذا فعلوا شيئاً لم يكن لأحد نقضه، وقد ورد أن النبى (صلى الله عليه وآله) أقطع عبد الله بن مسعود الدور، وهى اسم موضع بالمدينه بين ظهرانى

ص: ٢٤

عماره الأنصار، وأقطع وابل حجر أرضاً بحضرموت، وأقطع الزبير حضر فرسه، على وزن قفل أى قدر عدوه، فأجرى الزبير فرسه فلما قام الفرس رمى الزبير بسوطه طلباً للزيادة، فقال (صلى الله عليه وآله): «اعطوه من حيث بلغ السوط»<sup>(١)</sup>، وأقطع العباس بن عبد المطلب أرضاً، وأقطع بلال بن حارث العقيق، وهو واد بظهر المدينة.

((الإقطاع فى الإسلام وفى غيره))

ولا يخفى أن الإقطاع الذى كان فى الإسلام غير الإقطاع المعروف الآن، فإن الإسلام كان يعطى بعض الأراضى لبعض الناس طلباً للعماره، حيث كان لولا- الإقطاع لم تعمّر تلك الأرض، بدون تفويت تكافؤ الفرص، ولا غصب الأرض من مالك، ولا سماح للمقطع له بالاستثمار المحرم.

بينما الإقطاع فى المفهوم الغربى الآن، هو ما يفقد كل تلك الشرائط، فكثيراً ما يكون غصباً عن الزراعين، وكثيراً ما يكون بعد تحطيم الفرص، أى إن القانون الاعتبارى أو الوساطه يسمح للنبلاء وأدوات القصر دون غيرهم بذلك.

ثم إن القانون الاعتبارى أو القوه يقف وراء المستثمر مما يمكنه من استثمار الناس، وقد تقدم بعض الكلام فى نقد النظام الرأسمالى الذى منه الإقطاع فى الحال الحاضر، ويعبر عن الإقطاعى بـ (الفؤدال) أو (الأرباب) فى قبال الرعيه، ومن الواضح أن استعمال اللفظ فى غير معناه لا يخرج المعنى عن الصحه.

هكذا كان الإقطاع الرأسمالى وما دار فى فلكه، كأكثر بلاد الإسلام أو كلها حال الضعف والاستعمار، حتى جاء الإقطاع الشيوعى فجعل ألوف الإقطاعيين إقطاعيين بعدد حدود، فمثلاً بينما فى أميركا الأرض بيد عشره آلاف إقطاعى

ص: ٢٥

---

١- مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ١٢٢ ب ١٢ ح ٢٠٩٣٩.



ترى فى روسيا الأرض بيد قمة الحزب الحاكم الذين لا يصلون إلى ألوؑ؁ ولذا كان الظلم والاستعباد والاستهتار بحق الفلاحين فى روسيا والصين الشيوعيه وما دار فى فلكهما إلى حد لم يحدث التاريخ عن مثله؁ حتى فى أحلك ظروف الاستعباد والاستعمار والاستثمار.

إذا فمن الضرورى تظافر الجهود لقطع دابر كلا النظامين الرأسمالى والشيوعى؁ والله سبحانه المستعان.

وأما إذا رجع الإسلام إلى الحكم؁ فإنه يقسم الأراضى الموات بين الفلاحين ومن يريد بناء الدار ونحوها؁ فما بقى منها غير معمره إما باشرت الدوله عمارتها؁ أو أقطعها لمن يعمرها؁ وكلما ثبت أن الملاكين أخذوها بدون حق استرجعها وجعلها فى حوزة المسلمين.

### **((الإقطاع فى سائر الأنفال))**

((الإقطاع فى سائر الأنفال))

بقى شىء؁ وهو أن الإقطاع الذى يصح للنبي والإمام (عليهما السلام) ونائبهما؁ لا يختص بالأرض؁ بل هو جار فى كل الأنفال؁ كالنهر والبحر والغابه والمعدن وغيرها؁ وذلك لأن الأنفال لهما (عليهما السلام) فلهما أن يفعلا بها ما يشاءان؁ مع وضوح أن عصمتها تمنع من الإجحاف وما هو نحوه.

أما نائبهما فاشترط العدالة فيه أيضاً مانعه عن ذلك؁ فإنه يصح له الإقطاع بالشروط المتقدمه.

وربما أيد جواز الإقطاع لهم فى غير الأرض بما روى: إن حيان المازنى قال: استقطعت رسول الله معدناً من الملح بمازن؁ فأقطعنيه؁ فقلت: يا رسول الله إنه بمنزله الماء العذب؁ يعنى أنها لا- تنقطع ولا يحتاج إلى عمل؁ فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): فلا إذن.

لكن فيه: إن أصل الروايه محل نظر؁ إذ عصمه النبي (صلى الله عليه وآله) تمنعه عن مثل هذا التسرع؁

اللهم إلا- أن يقال: أن كان في ذلك مصلحة كشف الحق وإعلام الغير، إلى غيرهما من العلل التي قد تصاحب الأمر فيتجاهل العالم، والله سبحانه العالم.

### ((٧: أن يكون بقصد التملك))

((٧: أن يكون بقصد التملك))

السابع: قصد التملك، فإن لم يقصد بالإحياء الملك لم يملك.

وقد ذكر هذا الشرط الشهيدان وغيرهما، ويدل عليه قوله (صلى الله عليه وآله): «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>. وانصراف (من أحيى) إلى القاصد، فإذا فرض أنه أراد إشغال نفسه فغرس في الأرض فسيلات بدون قصده أن تكون له تلك الفسيلات التي جاء بها من الغابه، أو تلك الأرض التي زرعها فيها، لم تكن الفسيلات ولا الأرض له.

وإنما قلنا سابقاً بعدم الاحتياج إلى القصد في الحيازه، لإدخال القصد المركوز عقلاً، كما إذا طفرت السمكه في سفينته ولو كان حال الطفره نائماً، فإن ارتكازه بأنه يملك ذلك كاف في الملك، كارتكاز الصياد أن يملك ما تقع في شبكته.

والحاصل: إنه إذا لم يكن قصد فعلى ولا ارتكازى لم يكن دليل على الملك، ولذا لا يرى العرف تعدياً على الآخر إذا أخذ من سطحه الثلج النازل من السماء إذا لم يكن قصده ولو ارتكازاً أن يملكه، ولم يعد أخذ الجار له تصرفاً في ملك الغير، بخلاف ما إذا أخذه فيما علم أنه يريد الثلج النازل من السماء، فإن ميزان الملك والحق العرف فيما ليس للشرع فيه شرط، فإذا رأى العرف القصد فعلاً أو ارتكازاً رأى الحق والملك، وبتحقق الموضوع يتحقق الحكم الشرعى، بخلاف ما إذا لم يتحقق الموضوع العرفى فلا حكم.

وحيث إننا في هذا الكتاب لسنا بصدد كتابه إحياء الموات فقهيّاً، وإنما قصدنا ذكر بعض الجوانب المرتبطه بالاقتصاد، تركنا ذكر المسائل والخصوصيات الفقهييه المرتبطه بذلك الكتاب.

ص: ٢٧

الفرع الرابع: الماء كالأرض خلق للجميع، ويصح للإنسان تملكه بما لا يضر الآخرين ولا يأخذ الفرصه من أيديهم، فإذا نزل المطر من السماء جاز للإنسان حيازته لنفسه، سواء نزل في ملكه أم في المباح، ولو حفر بئراً في ملكه كان له ماؤها.

نعم ليس له ذلك إذا كانت البئر تجمع المياه المجاوره الموجب لحرمان من في الأطراف من الماء، كما إذا أنزل قعر البئر بحيث جرت إليها المياه من الأطراف، أو نصب على بئر نفسه مضخه جرت مياه الأطراف التي هي للآخرين.

وإذا حفر نهراً يتصل بالنهر الكبير أو أوصل بالعين ساقية تصل إلى مياه الأرض، فالظاهر أنه يملك ماءه، وليس لأحد مزاحمته مع عدم أخذه الفرص من يد الآخرين.

وإنما قيدنا المسائل المذكوره بعدم أخذ الفرص، لأنه خلق الأرض بما فيها لكل إنسان كما تقدم، فليس لأحد أن يأخذ الفرصه من يد الآخرين.

وللإنسان الحق في أن يأخذ من ماء البحر والنهر الكبير ومياه السيول وما أشبه ما يشاء بدون تفويت الفرصه، كما له أن تمخر سفينته أو ما أشبه في هذه المياه الكبار، ويجوز للإنسان بيع الماء وإجارته كإجاره القليب والنهر والساقية، وإجراء سائر المعاملات عليه، لإطلاق الأدله بدون مزاحم.

قال في المسالك: (ما يخرج الإنسان من نهر مباح وما يخرج من الأرض من بئر وعين، مذهب الأصحاب أنه يملك بذلك، كما يملك السابق على العموم، لكن الشيخ (رحمه الله) في المبسوط أوجب على مالكة بذل الفاضل عن حاجته لشربه وشرب ماشيته وزرعه إلى غيره بغير عوض إذا احتاج إليه لشربه وشرب ماشيته عن السابله وغيرهم، لا لسقى الزرع والشجر، مستنداً إلى ما رواه ابن عباس، أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «الناس شركاء في ثلاث، النار

وروايه جابر، عنه (صلى الله عليه وآله)، «إنه نهى عن بيع فضل الماء».

وقوله (صلى الله عليه وآله): «من منع فضل الماء ليمنع به الكلاء منعه الله فضل رحمته يوم القيامة» (٢).

والمراد أن الماشيه إنما ترعى قرب الماء فإذا منع من الماء فقد منع من الكلاء وحازه لنفسه، والفرق بين سقى الحيوان والزرع حيث منع من بيعه الأول دون الثانى، أن الحيوان محترم لروحه بخلاف الزرع، وهذه الأخبار كلها عاميه، وهى مع ذلك أعم من المدعى، ومدلولها من النهى عن منعه مطلقاً لا- يقول به، بل ولا- غيره ممن يعتمد هذه الأحاديث (٣)، انتهى كلام المسالك.

أقول: ويدل على جواز البيع، بالإضافة إلى الإطلاقات، خصوص صحيحه سعيد الأعرج، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يكون له الشراب مع قوم فى قناه فيها شركاء، فيستغنى بعضهم عن شربه أبيع، قال (عليه السلام): «نعم إن شاء باعه بورق، وإن شاء بكيل حنطه» (٤).

ومثله روايه سعيد بن يسار.

وفى حسنه الكاهلى: «بيعه» أى يبيع شربه «بما شاء هذا مما ليس فيه شىء» (٥).

وموثقه إسماعيل بن الفضل: «إذا كان الماء له فليزرع به ما شاء ويبيعه بما أحب».

ص: ٢٩

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣١.

٢- الجعفریات: ص ١٢.

٣- مسالك الأفهام: ج ١٢ ص ٤٤٥.

٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٢.

٥- التهذيب: ج ٧ ص ١٣٩.

وفى روايه: إن علياً (عليه السلام) وقف عيناً له. ولو لم يكن الماء ملكاً لم يصح وقفه، إذ لا- وقف إلا فى ملك، واحتمال أنه (عليه السلام) وقف العين لا الماء خلاف الظاهر.

وفى حديث آخر: إنه كان لعلى بن الحسين (عليه السلام) عين بذى خشب، فاشتراها الوليد بن عتبة ابن أبى سفيان بدين أبيه (عليه السلام)، وهو بضع وسبعون ألف دينار، واستثنى منها سقى ليله السبت لسكينة (عليها السلام).

وروى أحمد بن محمد بن عيسى فى نوادره، عن ابن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يكون له الشرب فى شراكه أيحل له بيعه، قال (عليه السلام): «بعه بورق أو بشعير أو بحنطه أو بما شاء»<sup>(١)</sup>.

وبذلك يظهر أن الروايات المانعه، على تقدير صحه سندها وظهور دلالتها، محموله على الكراهه، بل قد تقدم أن ملكيه الماء وجواز المعامله عليه هو مقتضى الأدله العامه الشرعيه، والدليل العقلى الدال على جواز الانتفاع بما فى الأرض من دون غضب وأخذ لفرص الغير وما أشبه من الشروط السابقه، كما أنه مقتضى حريه الإنسان، وأن المنع من ذلك يوجب الحيلوله دون كفاءات الإنسان، ودون استخراج كنوز الأرض ومواهبها.

هذا بالإضافة إلى ضعف أكثر الروايات المانعه سنداً، وظهورها فى الكراهه، ولذا لم يقل أحد بوجوب إعطاء النار، وإذا أريد بالنار أحجارها كان لكل إنسان أن يستملك ما يريد منها بدون الإضرار بالآخرين، وبدون أخذ الفرص من

ص: ٣٠

أيديهم، وعدم الإجحاف بهم في حال البيع.

ومن ذلك القبيل ما رواه الجعفریات، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «خمس لا يحل منعهن، الماء والملح والكلاً والنار والعلم»<sup>(١)</sup> الحديث.

وموثقه أبو بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن بيع النطاف والأربعاء»، إلى أن قال: «والنطاف أن يكون له الشرب فيستغنى عنه، فقال لا تبعه، أعره أخاك وجارك»<sup>(٢)</sup>.

وموثقه عبد الرحمان البصرى، عن أبي عبد الله (عليه السلام): نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إلى أن قال: «والنطاف شرب الماء، ليس لك إذا استغنيت عنه أن تبعه جارك، تدعه»<sup>(٣)</sup>.

أقول: (النطاف) جمع نطفه وهى الماء الصافى، والأربعاء) جمع ربيع وهو جدول أو ساقية تجرى إلى النخل أو الزرع.

ولذلك الذى ذكرنا من أن مقتضى الجمع بين الروايات عدم التحريم، حمل غير واحد من الفقهاء كالشيخ والعلامة وغيرهما هذه الروايات الناهية على الكراهة، فهى داخله فى روايات المواساه والإيثار وما أشبهه، وتفصيل الكلام فى ذلك كله فى (الفقه) قسم إحياء الموات، والله العالم.

**((الحمى ممنوع))**

**إشاره**

**((الحمى ممنوع))**

الفرع الخامس: لقد علم مما سبق أن الحمى أيضاً ممنوع، أى لا تأثير للحمى فى الملك أو الحق، إذ قد تقدم اشتراط الملك والحق بالإحياء ونحوه، فإذا لم يكن إحياء ولا نحوه لم يكن ملك أو حق.

ص: ٣١

١- الجعفریات: ص ١٧٢.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٣.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٣.

قال فى المسالك: (العزىز من العرب كان إذا انتجع بلداً مخصباً وافى بكلب على جبل إن كان به، أو على نشز واستعوى الكلب، ووقف له من كل ناحيه من يسمع صوته بالعواء، فحيث انتهى صوته حماه من كل ناحيه لنفسه، فنهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) من ذلك لما فيه من التضيق على الناس) انتهى.

والظاهر أنه نقله عن العلامة فى التذكرة باختلاف يسير.

ثم إنه لا فرق فى أن يكون الحمى لأجل رعى ماشيته، أو لأجل إبداء شخصيته، أو لغير ذلك.

ولو لم يكن دليل خاص على المنع عن الحمى، كان يكفى فى المنع الأصل، واختصاص الأدله بالإحياء والتحجير، وليس المقام منه، ولوجاز الحمى جاز أن يجعل كل إنسان ما يشاء من الأراضى البعيده لنفسه هكذا، أو أن يجعل البحر والغابه والهواء وغيرها كذلك.

وكيف كان، فالضروره والإجماع قاما على المنع عن الحمى، بالإضافة إلى الروايه الموجوده فى كتب الفتوى، إنه (صلى الله عليه وآله) قال: «لا حمى إلا لله ولرسوله» (١)، وفى التذكرة: إنه رواه أصحابنا والعامه عن النبى (صلى الله عليه وآله).

والظاهر أن لفظ: (الله) من قبيل {فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ} (٢)، يراى به تعظيم حكم الرسول (صلى الله عليه وآله) بأنه حكم الله تعالى، أو يراى مثل الحرم الذى جعله الله آمناً.

نعم مقتضى القاعده أنه إذا حجر موضعاً مع ملاحظه تكافؤ الفرص، كان

ص: ٣٢

١- بحار الأنوار: ج ٣١ ص ٢٢٩.

٢- سورة الأنفال: الآية ٤١.

له ذلك من جهه حق التحجير، لا من جهه أنه حمى، وهذا خارج موضوعاً.

وعليه يحمل ما رواه الكافى والتهذيب، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن بيع الكلا والمرعى، فقال: «لا بأس، قد حمى رسول الله (صلى الله عليه وآله) النقيع لخييل المسلمين»<sup>(١)</sup>.

والنقيع بكسر النون \_ كما عن الحواشى \_ موضع قريب من المدينه كان يستنقع فيه الماء، وفيه أول جمعه جمعت فى الإسلام فى المدينه فى نقيع الخضمات، كذا فى مفتاح الكرامه.

وكأن الإمام (عليه السلام) إنما استدل بفعل الرسول (صلى الله عليه وآله)، لا لأجل اتخاذ الحمى، كما فعله الرسول (صلى الله عليه وآله)، بل لأجل بيان أن المرعى يمكن تخصيصه، فقد فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذلك بدون أن يكون قد أحياه، فيجوز أن يبيع الإنسان الكلا فيما إذا كان ملكه، وبهذا تبين أنه لا حاجة إلى حمل الخبر على التقية .

ويؤيد ما قلناه: ما روى من جواز بيع الكلا المملوك، فقد روى الكلينى (رحمه الله) عن محمد بن عبد الله، قال: سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل تكون له الضيعة، وتكون لها حدود تبلغ حدودها عشرين ميلاً - أو أقل أو أكثر، يأتيه الرجل فيقول: أعطنى من مراعى ضيعتك وأعطيك كذا وكذا درهماً، فقال: «إذا كانت الضيعة له فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

ورواه الشيخ، عن ابن أبى نصر، كذا فى الوسائل.

### **((حق الحمى للمعصوم عليه السلام))**

((حق الحمى للمعصوم عليه السلام))

ثم إنه لا خلاف ولا إشكال، بل عليه الضروره والإجماع، أن الرسول (صلى الله عليه وآله) له حق الحمى، كما يدل عليه الخبران السابقان، والظاهر أن الإمام (عليه السلام) كذلك، بل ينبغى القطع به، لأن الأنفال له كالرسول (صلى الله عليه وآله)

ص: ٣٣

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٧.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٦.



وآله)، فله أن يمنع عن التصرف.

وقد روى العامه أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «لا حمى إلا لله ولرسوله ولأئمة المسلمين» (١).

ثم إنه لا فرق بين أن يحمى الرسول والإمام (عليهما السلام) لأجل مصلحه إسلاميه، أو لأجل إنسان.

وعن المبسوط: إن للنبي (صلى الله عليه وآله) أن يحمى لنفسه ولعامه المسلمين بلا خلاف.

ومما تقدم بضميمه أن الفقيه نائب الإمام، يظهر جواز ذلك له، وحيث يشترط العدالة التامه فى نائب الإمام لاجه إلى تقييد ذلك بما إذا لم يكن إجحافاً، إذ العادل لا يجحف، ولو أجحف سقطت عدالته إن كان عامداً، وإن كان مخطئاً حق للمسلمين عزله وجعل آخر مكانه، لأننا قد ذكرنا فى كتاب (الحكم فى الإسلام) أن للمسلمين: جعل أى واحد من الفقهاء العدول رئيساً لهم، فإن الشرط فى رئيس الدوله السلاميه أن يكون مرضياً لله سبحانه وينتخبه أكثرية المسلمين.

ص: ٣٤

---

١- السنن الكبرى: ص ١٧٤ ج ٦.

((أقسام المال الذي يحصله الإنسان))

(مسأله ٤٠): المال الذي يحصله الإنسان قد يكون بدون عمل، لجهه سند كرها، وقد يكون بعمل.

والذي يحصله بدون عمل، قد يكون من باب التكافل، كالخمس والزكاه التي يحصل عليهما الفقير، وقد يكون من باب أن صاحب المال أراد ذلك، كالإرث والوصيه والنذر وأخويه والصدقه والوقف والهبه.

والذي يحصله بعمل، قد يكون بعمل فردى، وقد يكون غير فردى.

والعمل الفردى قد يكون عملاً سيئاً أوجب المال للطرف، كالديات والضمانات بالغصب ونحوه، وقد يكون عملاً حسناً، عمله لربح نفسه وربح من وراءه، كإحياء الموات والصيد وحيازه المباحات وغنائم دار الحرب، حيث يحصل عليها المجاهد.

والعمل غير الفردى الاجتماعى، قد لا يقصد أولاً وبالذات فيه المال، كالمهر فى النكاح، وعوض الطلاق فى الخلع، وقد يقصد أولاً وبالذات فيه المال، وهى الإجاره والسبق والرمايه والمضاربه والمزارعه والمساقاه والرهن والشفعه والجعالة والعاريه والوديعة \_ وسندكر وجه جعلهما من هذا الباب \_ والشركه والكفاله والصلح والخراج والجزيه.

وعلى هذا، فالكلام فى هذا الباب يذكر فى فصول سته:

باب التكافل، وباب أن صاحب مال أراد العطيه، وباب العمل الفردى السىء، وباب العمل الفردى لأجل الفائده، وباب العمل الاجتماعى الذى ليس المقصود منه المال، وباب العمل الاجتماعى الذى قصد به المال.

ولا يخفى أنا لا نقصد بذكر هذه الأبواب بيان الأحكام الخاصه لهذه الأبواب المذكوره فى كتب الفقه الاستدلاليه، بل المقصود بيان الإطارات العامه، والله المستعان.

الباب الأول: فى التكافل الإسلامى، وقد وضع الإسلام أول ما وضع أمرين: الخمس والزكاة، وكلاهما أمر مالى يأخذه الإسلام ممن له مال خاص ليصرفه فى أمرين:

(١) مصالح المسلمين.

(٢) والفقراء والمعوزين.

والخمس يتعلق بأمر سبعه، غنائم دار الحرب، وأرباح المكاسب، والغوص، والكنز، والحلال المختلط بالحرام، وفى أرض الذمى التى اشتراها من مسلم، والمعدن.

والزكاة تتعلق بأشياء تسعه، الغلات الأربع وهى الحنطة والشعير والتمر والزبيب، والأنعام الثلاثة: الإبل والبقر والغنم، والتقدان الذهب والفضه.

والخمس عشرون فى المائه، والزكاة من العشره فى المائه كما فى ما سقت السماء من الغلات، إلى الواحد فى المائه كما إذا ملك اربعمائه شاه فى كل مائه شاه، وهذان الحقان يشكلان العمود الفقرى للضرائب الإسلاميه.

ويقسم الخمس إلى قسمين:

الأول: للإمام ونائبه ويسمى بـ (سهم الإمام).

والثانى: لذريه الرسول (صلى الله عليه وآله) من اليتامى والمساكين وابن السبيل ويسمى بـ (سهم الساده)، وقد ذكرا فى الآيه الكريمه، قال تعالى: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِتْمَانِ الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ} ((١))، فما كان لله والرسول والإمام: (ذى القربى: أى قربى الرسول) يسمى بسهم الإمام، وفى حال غيبه الإمام (عليه السلام) يعطى إلى نائب الإمام، وهو الفقيه العادل، ليصرفه فى مصالح المسلمين، وما كان لليتامى المعوزين والفقراء المساكين وأبناء السبيل المنقطعين يسمى بسهم الساده، ويصرف فى مصرف هؤلاء ممن لا يقدر على العمل ولا وارد له.

كما تقسم الزكاة إلى ثمانية أقسام، كما ذكرت فى الآيه الكريمه: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي

الرَّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ} (١١).

والأول: من له حاجة لا يتمكن من تسديدها.

والثاني: من يتوقف كل أمره، فهو أسوأ حالاً من الفقير.

والثالث: من يجبي الزكاه.

والرابع: الكافر الذي يعطى المال لأجل تقريبه إلى الإسلام، والمسلم الضعيف الإيمان لأجل تقوية إيمانه.

والخامس: الذين لهم دين لم يصرفوه في عصيان الله، ولا يقدرّون على أدائه، حياً كان أو ميتاً، وليس له ما يصرفه الورثه في أداء دينه.

والسادس: العبيد الذين هم تحت الشده، يشترّون من الزكاه ويعتقون.

والسابع: كل ما كان فيه مصلحة للإسلام والمسلمين مما يسمى بسبيل الله.

والثامن: من انقطع في السفر فلا يجد ما يوصله إلى أهله.

### **((أستله في الخمس والزكاه))**

#### **إشاره**

((أستله في الخمس والزكاه))

وهنا أستله هي: لماذا الخمس والزكاه؟

ولماذا اختلاف مقاديرهما واختلاف متعلقهما واختلاف مصرفهما؟

ولماذا الفرق بين الناس بالساده والعوام، أليس هذا يوجب الطبقيه، مع أن الناس سواسيه كأسنان المشط، وأكرمهم عند الله أتقاهم.

وهل هناك مال آخر يأخذه الإسلام، وإذا كان فما هو، ولماذا يحرم على الدوله أخذ غير هذه الضرائب التي قررها الإسلام.

وهل تكفى المالىات الإسلاميه لسد الحاجات الحاضره، وإذا لم تكف



فما هو العلاج؟

إلى غيرها من أسئلة تأتي في ثنايا البحث.

والجواب:

### ((تنوع التشريع كتنوع التكوين))

((تنوع التشريع كتنوع التكوين))

(١) إن الإسلام لاحظ أن يكون التشريع مطابقاً للتكوين، فكما أن الكون مختلف في وجوداته: إنسان وحيوان ونبات وجماد، والإنسان مختلف في أجزائه: يد ورجل وعين وأذن ولسان، وفي أفراده وصفاته النفسية وأجزائه الباطنية، وإلى غير ذلك.

والحيوان والنبات والجماد كذلك حتى ما عد من الجعلان فقط كانت مائتين وخمسين ألف قسم.

ثم ليل ونهار، وحر وبرد، وفصول أربعه، وألوان وأشكال وأحجام وطعوم وغيرها.

{وَأِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا} (١).

و: {مَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ} (٢).

و: {أَقَلُّ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} (٣).

أقول: كما أن التكوين هكذا، صار التشريع هكذا، فالعبادات مختلفة، طهاره وصلاه وحج واعتكاف، والمعاملات مختلفة، والحدود مختلفة، والمستحبات والمكروهات والمحرمات مختلفة وهكذا.

وفي الصلاه مثلاً- ركوع وسجود وقيام وقعود وأذكار متنوعه، وركعات كثيره كأربع، أو قليله كواحد في الوتر والاحتياط، وأحياناً تصل إلى أكثر من أربع في الصلوات المستحبه، كل ذلك لأجل أن يطابق التشريع التكوين.

ولأجل أنه كما أن كل شىء ممكن في الكون يتطلب الوجود، فمن كرم الفياض أن يفيض عليه الوجود إذا لم يكن له مانع في وجوده، كذلك كل تشريع يجب أن يشرع، لأنه نوع من الوجود الاعتبارى أيضاً، فمقتضى كرم الفياض أن يشرعه إذا لم يكن في

ص: ٣٨

١- سورة النمل: الآية ١٨.

٢- سورة المدثر: الآية ٣١.



تشريعه مانع، ولأجل أن الإنسان يحب التلون وينزعج من عدمه، فاللازم أن يوافق التشريع فطرته.

ومن التشريعات الإسلاميه التشريعات الماليه، ولذا جعل الخمس والزكاه، وجعل الخمس ثابتاً، والزكاه مختلفه، وجعل مصرف الخمس شىء، ومصرف الزكاه شىء آخر، وذكر فى مصرف أحدهما سته، وفى مصرف الآخر ثمانيه، إلى غيرها من الفروق.

### ((الفرق بين الساده وغيرهم))

((الفرق بين الساده وغيرهم))

٢) والفرق بين الساده وغير الساده، ليس لأجل الامتياز، وإنما لأجل التنويع، وإنما فرق الناس مع أنهم سواسيه ليكون نسل الرسول مذكراً بالرسول (صلى الله عليه وآله)، وذلك يوجب التفاف الناس حول الرسول (صلى الله عليه وآله) مما يقرب الناس إلى الأخذ بمبدئه، وفى الاخذ بمبدأ الرسول (صلى الله عليه وآله) الحريه والرفاه والفضيله والتقدم.

كما نشاهد ذلك فى قياس أحكام الإسلام بأحكام المسيحيه والشيعيه، المبدأين الأكثر شيوعاً فى عالمنا المعاصر، فالشيعيه أوصلت هذه الأربعة إلى أدنى مستوى ممكن، حيث جعلت من البشر أقل من البهائم فى كل شىء، والمسيحيه طرحت أكثر درجات الأمور الأربعة، هذا بالنسبه إلى الدنيا.

أما الآخره: {وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (١).

فالتفريق بين الناس بالساده وغيرهم ليس أمام القانون، وإنما لمصلحه كالتفريق بين العالم والجاهل، وبين أفراد الجيش فأحدهم جندى والآخر ضابط، وهكذا سائر التفريقات التى هى لمصلحه الناس، لا لأجل تكوين الطبقات ومثله لا يكون لضرر الناس.

ص: ٣٩



ثم لا يخفى أن (سبيل الله) في آية الزكاه وإن شمل الكل، إلا- أن وجود الموارد السبعه في الخارج متميزه أوجب ذكرها مستقلاً، وجيء بسبيل الله إفاده لعموم كل سبيل، ولتميز الفقراء عن المساكين في الخارج فهما طائفتان جيء بكل واحد منهما مستقلاً، وإن كان أمكن دخولهما في ذكر الفقراء فقط.

### ((سائر ما يأخذه الإسلام))

((سائر ما يأخذه الإسلام))

٣) والمال الآخر الذي يأخذ الإسلام ابتداءً، أى دون عنوان ثانوى، جزيه تؤخذ من الكفار في قبال الخمس والزكاه الذين يؤخذان من المسلمين، وإنما سمي جزيه لأن معناها الاقتطاع، كان فيه نوع إهانته أديبه ، حيث إن الزكاه معناها النمو، والخمس معناها جزء من المال، أما الجزيه فمعناها القطع من الكافر، كأن ماله لا احترام له.

وهذا الضغط الأدبي كسائر الضغوط الأدبيه مثل نجاستهم وما أشبهه، إنما كان لأجل أن يرجع عقلاؤهم إلى أنفسهم، فيقولوا لماذا هذا الشيء، فيقال لهم: لأن عقيدتكم خرافه، ولأن نظامكم ليس صحيحاً، وينفتح الحوار وتكون النتيجة الدخول في الإسلام الصحيح عقيدةً ونظاماً.

ولذا حيث كانت الجزيه فيها نوع إهانته لم يستعد جملة من الكفار في أن يبذلوا الجزيه، واستعدوا أن يبذلوا أكثر من الزكاه ، فقد ذكر في الجواهر في كتاب الجهاد: قيل إن عمر دعا بعض الكفار النصارى إلى إعطاء الجزيه فأبوا وامتنعوا وقالوا: نحن أعراب لا نؤدى الجزيه فخذ منا الصدقه كما تأخذ من المسلمين، فامتنع عمر من ذلك، فلحق بعضهم بالروم، فقال له النعمان بين عروه: إن القوم لهم بأس وشده فلا- تعن عدوك بهم، وخذ منهم الجزيه باسم الصدقه، فبعث عمر في طلبهم وردهم وضعف عليهم الصدقه وأخذ منهم في كل خمس من الإبل شاتين وأخذ مكان العشر الخمس، ومكان نصف العشر العشر.

وأرسل الصدوق، عن الرضا (عليه السلام): «إن بنى تغلب أنفوا من الجزيه

وسألوا عمر أن يعفيهم، فخشى عمر أن يلحقوا بالروم، فصالحهم على أن يصرف ذلك عن رؤوسهم ويضعف عليهم الصدقه، فعليهم ما صالحوا عليه، ورضوا به إلى أن يظهر الحق».

ثم إن الذى استظهرناه فى كتاب الجهاد من (الفقه): أن الجزية تؤخذ من سائر الكفار أيضاً وإن لم يكونوا أهل كتاب، إذ لا دليل يعتمد عليه فى تخيير سائر الكفار بين القتل والإسلام.

وعلى هذا، فالإسلام يأخذ من المسلمين الزكاه والخمس، ومن الكفار الجزية، وذلك لأجل حمايتهم والقيام بمصالحهم، وقدر الجزية كما يقرره الإسلام، بدون أن تؤخذ من النساء والأطفال والرهبان والمقعدين والفقراء فى كلام فقهي لا نريد التعرض له هنا.

وفى صحيح زراره، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما حد الجزية على أهل الكتاب، وهل عليهم فى ذلك شىء موظف لا ينبغى أن يجوز إلى غيره، فقال (عليه السلام): «ذلك إلى الإمام، يأخذ من كل إنسان ما شاء على قدر ما يطيق»<sup>(١١)</sup>، الحديث.

ثم إنه لا خمس ولا زكاه على الكافر، كما يدل عليه ما رواه ابن مسلم، عن الصادق (عليه السلام)، فى حديث قال: «وليس للإمام أكثر من الجزية»<sup>(١٢)</sup> الحديث.

### **((الخراج والمقاسمه))**

### **((الخراج والمقاسمه))**

والثانى: الخراج والمقاسمه، وهما شىء واحد باسمين باعتبارين، فى قبال إجاره الدوله الأراضى المفتوحه لمن استأجرها، فإن قدرت الدوله الإسلاميه

ص: ٤١

١- الوسائل: ج ١١ ص ١١٤.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ١١٤.

مقداراً خاصاً خراجاً، لأنه خرج من كيس الزارع ونحوه إلى كيس الدولة، وإن قدرت الدولة نسبه خاصة كالثلث والرابع من الأرباح سميت مقاسمه، لأن الدولة والعامل يقتسمان الأرباح.

لا- يقال: ماذا ذنب الفلاح المستأجر للأرض المفتوحة حتى يعطى ضربيتين، ضريبه الإيجار وضريبه الزكاة، بينما الفلاح الذى يزرع فى الموات لا يعطى إلا ضريبه الزكاة، حيث إن الموات أنفال، والأنفال لمن عمرها.

لأنه يقال: الفلاح الذى يزرع الموات يعطى أيضاً مالين: مالاً- لأجل تعمير الموات، ومالاً- لأجل الزكاة، لأن المفروض أن المفتوحة ذات الخراج والمقاسمه عامره، إذ العامره هى المملو كه للمسلمين، بخلاف الأنفال التى هى موات، ومن المعلوم أن الموات بحاجة إلى التعمير حتى تصبح عامره، ومن الواضح أن مصارف التعمير كثيره على الأغلب.

### **((حرمه الضرائب))**

((حرمه الضرائب))

٤: والإسلام إنما حرم الضرائب الأخرى، لأن الإسلام ليس سبغاً ضارياً، كما عبر الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بهذا التعبير حين ولى بعض ولاته على الناس.

إن حكومه الإسلام من الناس وللناس، وبانتخاب الناس لمن يرضونه ويرضاه الله، كما ذكرنا تفصيله فى (الفقه: الحكم فى الإسلام).

ومصارف الدولة الإسلاميه قليله، فوضع الإسلام الضرائب بقدر الضروره فى سبعة خمساً، وفى تسعه زكاه، والجزيه ونحوها على الكافر، والخراج والمقاسمه شىء محتمل قليل.

ولو قيل: فلماذا الخمس والزكاة على هذه الأمور دون غيرها.

قلنا: ولماذا على غيرها دونها.

فبعد أن وجب أخذ المال بقدر يكفى لم يفرق بين أن يكون على هذا أو على ذاك، إذ المهم الجامع، كما إذا أراد الإنسان أن يسافر وللبلد طريقان متساويان حيث إنه ينتخب أيهما، ولا يقال له: لماذا هذا دون ذاك، فإن العلة الجامعه بعد عدم وجود العلة المرجحه فى أيهما، كاف فى اختيار أيهما حيث فيه الجامع.

وإنما كانت الدوله الإسلاميه قليله المصارف، لأنها:

١: توفر للناس كل الحريات الممكنه ، فلا حاجه لها بمزيد من الدوائر والموظفين، والتي هى عباره عن الكبت والخنق.

٢: إن الدوله تشتغل بالتنظيم الاجتماعى، وإقامه العدل، وإعطاء الحوائج الضروريه، والتقديم بالأمره للأمام، وترك التجارات وغيرها للأمره، فلا تحتاج إلى موظفين كثيرين يستهلكون المال.

٣: إن إيمان الناس بالله واليوم الآخر يوجب استقامتهم، مما يجعل الدوله فى غنى عن تكثير الأجهزة الصارف للمال.

٤: أفراد الدوله الإسلاميه يعيشون عيشه بسيطه مساويه لجمهوره الأمره، فلا تشريفات زائده لهم تستنفد المال، وقد ذكرنا بعض هذه التفاصيل فى كتاب (إلى حكم الإسلام) و(الحكم فى الإسلام) و(نريدها حكومه إسلاميه)، فراجعها، ولذا كان من مفاخر الإسلام قله ضرائبها.

**((إذا لم تكف الضرائب الشرعيه))**

((إذا لم تكف الضرائب الشرعيه))

٥: والجواب عن سؤال إذا لم تكف هذه الضرائب فماذا تصنع الدوله الإسلاميه ، هو أنه إذا لم تكف جاز لإمام المسلمين أن يأخذ ضرائب جديده ، لكنها مؤقتة بحال الضروره ، كما أخذ على (عليه السلام) الزكاه على الفرس، وكما جعل بعض الأمره (عليهم السلام) فى بعض السنين خمسين مكان خمس واحد، هذا بالإضافة

إلى وجوب الجهاد بالنفس والمال إذا جاء عدو، أو أريد الاستعداد لعدو يخشى منه، فإنه يجب على الناس بذل المال لأجل الجهاد.

وفى غير حال الضروره الغالب كفايه الخمس والزكاه، لأنهما معاً يشكلان ربع الوارد، أى خمساً وعشرين فى المائه، فإن الخمس عشرون فى المائه، والزكاه حيث إنها بين واحد فى المائه، من كل مائه شاه شاه، وبين عشر فى المائه، فيما سقت السماء العُشر، فالمعدل يفرض خمس فى المائه، فالزكاه والخمس خمس وعشرون فى المائه تقريباً.

ومن الواضح أن القدر الذى تحتاج إليه الدوله، فى غير حاله الاضطراب احتياجاً لأجل موظفيها القليلين، والمصالح العامه كالشوارع والجسور والمدارس، ولأجل المصالح الخاصه كالفقراء والمعوزين، ليس أكثر من ربع وارد الناس على الأغلب.

وإنما قلنا (على الأغلب) لأن ربع الوارد ليس على كل الوارد، إذ ليس الزكاه على غير التسعه، وليس الخمس على غير السبعه، ولذا ورد فى الأحاديث كفايه ضرائب الإسلام لحاجاته.

ففى صحيح محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى حديث قال: «إن الله عزوجل فرض للفقراء فى أموال الأغنياء ما يسعهم، ولو علم أن ذلك لا يسعهم لزادهم، إنهم لم يؤتوا من قبل فريضة الله عزوجل، ولكن أتوا من منع من منعهم حقهم، لا مما فرض الله لهم، ولو أن الناس أدوا حقوقهم لعاشوا بخير» (١).

وعن معتب مولى الصادق (عليه السلام)، قال: سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: «إنما وضعت الزكاه اختباراً للأغنياء، ومعونه للفقراء، ولو أن الناس أدوا زكاه أموالهم ما بقى مسلم فقيراً محتاجاً، واستغنى بما فرض الله له، وإن الناس

ص: ٤٤

ما افتقروا ولا- احتاجوا ولا- جاعوا ولا- عروا إلا- بذنوب الأغنياء، وحقيق على الله تعالى أن يمنع رحمته من منع حق الله في ماله»(١١) .

إلى غيرها من الروايات، وقد ذكرنا جملة منها في كتاب (عبادات الإسلام).

وبما ذكرنا ظهر بطلان احتمال وجوب الزكاه في كل شيء، لأنه يقال: إن لم يزد وارد المالك على رأس سنته، فلا معنى لأخذ شيء منه، وإن زاد أخذ الخمس من الزائد، فلماذا الزكاه .

وإن فرض أن الخمس لم يكف، كانت ضروره يؤخذ من الأغنياء لأجلها، أو لأجل الجهاد الواجب بذل المال فيه، أو لأجل الضروره التي تقدر بقدرها، بنظر الحاكم الإسلامى الفقيه العادل المختار من قبل الأمه.

بقى أمور:

**((المكوس))**

((المكوس))

الأول: إن المكوس والذى سمي في الإسلام بالعُشر، لأنه كان يؤخذ العُشر من الأموال في ذلك الزمان، محرم شرعاً، ولذا إذا قامت الدوله الإسلاميه يجب أن يسقط ذلك.

نعم إذا كان في رفع الحجز لدخول البضائع الأجنبيه أو خروج البضائع، خوف تحطم اقتصاد بلاد الإسلام، كأن يغزو الأجنبي أسواق البلاد ببضاعته، مما يسبب تكديس بضاعه بلاد الإسلام وتضرر المسلمين، أو كثرة البطاله في صفوف العمال والفلاحين، أو كان الأمر بالعكس بأن كان يوجب رفع الحاجز خروج البضائع مما يوجب تضرر المسلمين، كان اللازم على الحاكم الإسلامى المنع عن ذلك، لأنه المكلف بعدم تضرر المسلمين، فإن أمكن ذلك بالتعزير كان مقدماً، لأن المحرمات فيها التعزير، وإن لم يمكن بالتعزير فالظاهر أن له حق الحبس والمصادره وجعل الضريبه عليه، لأن المستفاد من روايات السجن المختلفه والتي ذكرناها في كتاب

ص: ٤٥

١- الوسائل: ج ٦ ص ٥.

القصاص بالمناسبه: أن للحاكم الحبس إذا رآه رادعاً، أو موجباً لأداء الحق، ولذا ذكر الفقهاء حبس الحاكم للقاتل حتى يأتى الولي الغائب، أو نحو ذلك، مع أنه ليس فيه نص بالخصوص، إلى غير ذلك من الموارد التى ذكرت فى الروايات والفتاوى فراجع.

أما المصادره وجعل الضريبه، فلأن الأضرار تعطى للحاكم حق الإلتلاف والمصادره، وجعل الضريبه أهون فيفهم منه بالفحوى، كما أتلّف رسول الله (صلى الله عليه وآله) مسجد الضرار، وذلك لإضراره، ولذا سمي بمسجد الضرار، وأمر الأنصارى بأن يقلع شجره سمره ويرمى بها وجهه، مع أن قيمتها مقلوعه قليله جداً بالنسبه إلى قيمتها مغروسه، إلى غير ذلك.

لكن من الواضح أن الحكم بذلك ليس أولياً، بل هو حكم إضرارى ثانوى، والضرورات تقدر بقدرها. ومن بحث المكوس يظهر الكلام فى بحث سائر الضرائب التى تضطر الدوله الإسلاميه أحياناً إلى وضعها.

### ((الضرائب الإسلاميه))

((الضرائب الإسلاميه))

الثانى: إن الخمس والزكاه والجزيه والخراج ضرائب إسلاميه واجبه، فاللازم على الحاكم الإسلامى أخذها بموازين الأدله، فمن أبى أو امتنع عوقب وأخذ من ماله، بل اللازم احتياط الدوله الإسلاميه بالحساب لها من قبل، لئلا ينكرها المنكرون، وقد وردت بذلك بعض الروايات:

مثل ما رواه ابن سنان فى الصحيح، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «لما نزلت آيه الزكاه {تُخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا} (١١)، فى شهر رمضان، أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) مناديه فنادى فى الناس: إن الله

ص: ٤٦

قد فرض عليكم الزكاه كما فرض عليكم الصلاه» إلى أن قال: «ثم لم يتعرض لشيء من أموالهم حتى حال عليهم الحول من قبل، فصاموا وافطروا، فأمر مناديه فنأدى في المسلمين: أيها المسلمون زكوا أموالكم تقبل صلاتكم». قال: «ثم وجه عمال الصدقه وعمال الطسوق» (١).

وقد ورد إرسال على (عليه السلام) العمال لجمع الزكاه، كما ورد أن الرسول (صلى الله عليه وآله) كان يبعث من يحرص التمر على النخل.

ثم إن في بعض الروايات: إن المراد بالكنز في الآية ما ترك زكاته، فإذا كان فيه العقاب \_ كما في متواتر الروايات الأخر أيضاً بأن في ترك الزكاه العقاب \_ كان اللازم على الحاكم أخذ زكاته من الناس نهياً عن المنكر.

وقد روى القطب الراوندى في فقه القرآن، عن النبي (صلى الله عليه وآله)، إنه قال: «ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاه كنزه إلا جىء بكنزه يوم القيامة فيحمى بها جنبه وجبينه لعبوسه ولويه، وجعل السائل والساعى وراء ظهره» (٢).

أقول: قد تقدم أنه عبس وجهه وعقد جبينه ثم لوى جنبه ثم أدار ظهره، ويأتى الكلام المتقدم في الزكاه في الخمس أيضاً، لما ورد أنه بدلها، بل لا يبعد أن يراد بالزكاه في كثير من الآيات والروايات الأعم من الخمس أيضاً، لأنه يوجب نمو المال.

وقد روى على بن إبراهيم في تفسيره كما في الوسائل، بسنده إلى أبى

ص: ٤٧

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٣.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣.



عبد الله (عليه السلام)، إنه قال: «ما من ذى مال ذهب أو فضه يمنع زكاه ماله وخمسه إلا حبسه الله يوم القيامة بقاع قرقر، وسلط عليه شجاعاً أقرع»<sup>(١)</sup>.

أما ما ورد فى جملة من الروايات من أنه إذا قال صاحب المال: أن لا حق عليه، فلا يراجعه، فإنه لا ينافى ما ذكرناه، لأن الكلام فى ما إذا علم بالحق كما هو الغالب، وتلك الروايات فى ما إذا لم يعلم بالحق، إذ يحمل قوله حينئذ على الصحيح.

ففى روايه بريد بن معاويه، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «بعث أمير المؤمنين (عليه السلام) مصداً من الكوفه إلى باديتها» ثم ذكر (عليه السلام) وصيته للمصدق إلى أن قال: «لأخذ منكم حق الله فى أموالكم، فهل لله فى أموالكم من حق فتأدوه إلى وليه، فإن قال لك قائل لا، فلا تراجع»<sup>(٢)</sup>، الحديث.

وفى روايه غياث، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، قال: «كان على (عليه السلام) إذا بعث مصدقه قال له: إذا أتيت على رب المال فقل تصدق رحمك الله مما أعطاك الله، فإن ولى عنك فلا تراجع»<sup>(٣)</sup>، إلى غيرها.

بل ظاهر بعض الروايات التشديد فى الطلب إذا علم بالحق، لكن التشديد فى اللفظ فقط، لا فى العمل، فعن رجل من ثقيف: قال: استملنى على بن أبى طالب (عليه السلام) على (بانقيا) سواد من سواد الكوفه، فقال لى والناس حضور: «انظر إلى خراجك فجد فيه ولا تترك منه درهماً، فإذا أردت أن تتوجه إلى عملك فمر بى»، قال: فلائيته

ص: ٤٨

١- الوسائل: ج ٦ ص ١٠.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٨٨.

٣- الوسائل: ج ٦ ص ٩٠.

فقال (عليه السلام) لى: «إن الذى سمعته منى خدعه» \_ أى لفظ ظاهرى فقط \_ «إياك أن تضرب مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً فى درهم خراج، أو تبع دابه عمل فى درهم، فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو» (١).

### **((وجوب زكاه الفطره))**

((وجوب زكاه الفطره))

الثالث: زكاه الفطره أيضاً واجبه، كما ذكرت فى كتب الروايات والفقه، وهو شىء قليل.

والظاهر أن تشريعها لأجل إنعاش الفقراء فى أيام العيد فحسب، إذ الصاع من التمر ونحوه إنما يكون قوتاً للفقير فى يوم العيد، فهو إبداء تعاطف وتراحم وقتى، حيث يجتمع المسلمون فى مثل هذا اليوم لصلاه العيد، فحق لبعضهم أن يتعاطف على بعض، لتتراص قلوبهم بالمحبه، كما تراصت أبدانهم بالصلاه.

ص: ٤٩

---

١- الوسائل: ج ٦ ص ٩٠.

((فى بيت المال))

يلحق بالباب السابق، موضوع بيت المال، وهو كان مكاناً كبيراً يجمع فيه أموال الدوله من الخمس والزكاه والجزيه والخراج وغيرها، من الأغنام والآبال والأبقار، والتمر وسائر الغلات، والنقدين وغيرها.

((مصارف بيت المال))

((مصارف بيت المال))

ويقسمها الحاكم الإسلامى ثلاثه أقسام:

الأول: رواتب موظفى الدوله والمحتاجين، كما جعل الرسول (صلى الله عليه وآله) راتباً لأسيد، حيث جعله حاكماً على مكه، وكان عمر يعطى الراتب لكل من سلمان حين ولاه المدائن، وعمار حين أرسله إلى الكوفه، وقد تقدم أن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) قال حيث رأى ذلك النصرانى المكفوف: «أجروا له من بيت المال راتباً»<sup>(١)</sup>.

وقد ورد فى رزق القاضى وغيره ما يؤيد ذلك، إلى غير ذلك مما ذكر فى التاريخ.

الثانى: ضرورات الدوله، من مصارف الجهاد وغيرها، كما كان الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) يجعلون قسماً من بيت المال لذلك، ولذا قسم الرسول (صلى الله عليه وآله) غنائم حنين تقسيماً مختلفاً، لأن ضروره الدوله كانت تقتضى ذلك.

ص: ٥٠

الثالث: إذا بقى فى بيت المال شىء، وكان يبقى غالباً، قسّمه الإمام (عليه السلام) بين المسلمين بالتساوى، كما كان يفعل الرسول (صلى الله عليه وآله)، ثم حرفه عمر باجتهاد خاطئ، وأغرق فيه عثمان، ولما جاء على (عليه السلام) أرجعه إلى عهد الرسول (صلى الله عليه وآله).

### **((لماذا التقسيم بالسويه))**

((لماذا التقسيم بالسويه))

والسبب للتقسيم بالسويه أن المسلمين كلاً جنود الإسلام، فاللزام أن يعطوا بالتساوى، ولذا ورد فى زیاره الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «القاسم بالسويه».

وهذا البحث غير بحث جواز إعطاء المالك زكاته بتفاضل، لأن الكلام فى ما هو من شأن الدولة، لا من شأن الفرد.

فقد روى عبد الرحمان بن الحجاج، قال: سألت أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن الزكاه يفضل بعض من يعطى ممن لا يسأل على غيره، فقال (عليه السلام): «نعم يفضل الذى لا يسأل على الذى يسأل»<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك مما ذكر فى (الفقه: كتاب الزكاه).

لا يقال: إذا أعطى من بيت المال الشريف مثل الوضيع، صار ذلك سبباً لتأذى الشريف، وبهذا السبب انفض طلحه والزبير وجمله آخرون من أطراف على (عليه السلام).

لأنه يقال: عموم الناس يرضون بذلك، وإنما الذين يغضبون هم قله، ورضى العامه يقف سداً دون تأثير كره الخاصه، بينما رضى الخاصه لا يقف سداً دون كره العامه، كما بين ذلك على (عليه السلام) فى كلمه جميله له على ما تقدم نقلها.

أما انفضاض طلحه والزبير من حول على (عليه السلام)، فقد كان ذلك لأجل

ص: ٥١

أنه ظهر في الأمة خط الانحراف إلى الطبقات المستغله بغير حق، والطبقات المستضعفه، والإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) أراد ضرب هذا الخط، وما لاقاه الإمام من العنت في سبيل هذا الضرب كان أقل مما لو كان الإمام يسير في الخط الانحرافي، حيث كان تضرب المدرسه الإسلاميه بذلك.

وكلما دار الأمر بين ضرب المدرسه وعنت الفرد، كان الثاني أولى، إذ المهم المدرسه، ولذا قال النبي (صلى الله عليه وآله): إن القرآن أكبر من العتره، ولذا كان الأنبياء والأئمه (عليهم السلام) يفتدون أنفسهم للمدرسه، والبحث في ذلك تاريخي طويل خارج عن البحث الاقتصادي الذي نحن بصدده الآن.

ولما ذكرناه من التقسيم بالسويه لما بقي من بيت المال في القسم الثالث، قسم على (عليه السلام) بيت مال المدينة لكل إنسان ثلاثه دنانير، وقسم بيت مال البصره لكل إنسان ثمانمائه دينار، كما قسم بالسويه في الكوفه فيما جاءه من المال، فجعله سبعة أسباع لكل محله سبعاً، حتى جعل الخبز الذي كان مع المال سبعة أقسام أيضاً في قصه مشهوره.

### ((لكل بلد بيت المال))

((لكل بلد بيت المال))

والحاصل: إنه كان لكل بلد بيت المال، وكان بيت المال يقسم بين أهالي البلد بالسويه بعد استخراج الوظائف والطوارئ، ولا يلاحظ في التقسيم بالسويه الغنى والفقير وغيرهما.

وكان بيت المال يجمع فيه الزكاه والخراج والجزيه والخمس وغيرها من أموال الدوله.

أما أنه كان لكل بلد بيت مال، فيدل عليه بالإضافه إلى أن كان للمدينه بيت مال، وللبصره بيت مال، وللكوفه بيت مال كما تقدم، الروايات المتعدده:

مثل ما رواه الهاشمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في حديث أنه قال لعمر بن عبيد: «ما تقول في الصدقه»، فقرأ عليه الآيه: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ} (١)،

ص: ٥٢

الآية، قال: «نعم، فكيف تقسمها»، قال: أقسمها على ثمانية أجزاء، فأعطى كل جزء من الثمانية جزءاً، قال (عليه السلام): «وإن كان صنف منهم عشرة آلاف وصنف منهم رجلاً واحداً، أو رجلين أو ثلاثة، جعلت لهذا الواحد ما جعلت للعشرة آلاف»، قال: نعم، قال (عليه السلام): «وتجمع صدقات أهل الحضر وأهل البوادي فتجعلهم فيها سواء»، قال: نعم، قال (عليه السلام): «فقد خالفت رسول الله (صلى الله عليه وآله) في كل ما قلت في سيرته، كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي، وصدقة أهل الحضر في أهل الحضر، ولا يقسمها بينهم بالسوية، وإنما يقسمها على قدر ما يحضرها منهم وما يرى، وليس في ذلك شيء موقت موظف، وإنما يصنع ذلك على قدر من يحضرها منهم» (١).

أقول: قال الإمام (عليه السلام) ثلاثة أشياء:

الأول: إنه كان كل صدقة منطقه لأهل المنطقه، وهو ما ذكرناه أنه كان لكل بلد بيت مال.

الثاني: إنه كان التقسيم حسب الأفراد، لا حسب الأصناف، مثلاً إذا كانت ثمانية دنانير وستة عشر شخصاً أحدهم ابن سبيل وخمسة عشر فقيراً، كان يعطى لابن السبيل نصف دينار كأحدهم، لا أنه يعطى ابن السبيل أربعة دنانير باعتبار أنه صنف، ويعطى الآخرين كل واحد أقل من نصف دينار باعتبار أنهم صنف

ص: ٥٣

أيضاً.

الثالث: إنه كان يقسم بما يرى لمن حضر، فلا يترك شيئاً لليتيم المحتمل أن يحضر بعد ذلك، فإذا لم يحضره يتيم أعطى ما عنده للذين حضروا، ولا يراد بمن حضر أن الرسول (صلى الله عليه وآله) كان يعطى فقط من حضر عنده ممن أتى إلى المسجد مثلاً، بل حسب التقسيم للكل دون ملاحظه أنه سيكون مثلاً في الرقاب مستقبلاً فيترك قسماً من الزكاه له.

### ((روايات التقسيم بالسويه))

((روايات التقسيم بالسويه))

وأما أن التقسيم كان بالسويه، فقد روى محمد بن مسلم في الصحيح، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لما ولي على (عليه السلام) صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما إني والله ما أرزاكم» \_ رزء بالهمزه بمعنى النقص \_ «من فيئكم هذا درهماً ما قام لي عذق يثرب» \_ أي لا آخذ حصتي لأن لي نخلاً بالمدينه \_ «فلتصدقكم أنفسكم، أفتروني مانعاً نفسي ومعطيكم» \_ أي كيف أعطيتكم أزيد من الحق المساوي بينما أنا لا آخذ لنفسي \_ فقام إليه عقيل (كرم الله وجهه) فقال: فتجعلني وأسود في المدينه سواءً، فقال (عليه السلام): «اجلس، ما كان ههنا أحد يتكلم غيرك، وما فضلك عليه إلا بسابقه أو تقوى»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن غياث، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول، وسئل عن قسم بيت المال، فقال: «أبناء الإسلام هم أبناء الإسلام، أسوى بينهم في العطاء، وفضائلهم بينهم وبين الله، أجعلهم كبنى رجل لا يفضل أحد منهم لفضله وصلاحه في الميراث

ص: ٥٤

على آخر ضعيف منقوص»، قال: «وهذا هو فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) في بدو أمره، وقد قال غيرنا أقدمهم في العطاء بما قد فضلهم الله بسوابقهم في الإسلام، إذا كانوا بالإسلام قد أصابوا ذلك، فأنزلهم على موارد ذوى الأرحام بعضهم أقرب من بعض، وأوفر نصيباً لقربهم من الميت، وإنما ورثوا برحمهم، وكذلك كان عمر يفعله» (١).

أقول: نسب الإمام (عليه السلام) ذلك إلى عمر، حيث إن الرسول (صلى الله عليه وآله) كان يقسم بالسويه كما عرفت، وأبو بكر كان كذلك، وأول من قسم العطا مختلفاً هو عمر، ويظهر من هذه الرواية احتجاجة لذلك بالإرث، كما نقل بعض المؤرخين عنه أنه احتج بأنه لا يعطى من حارب مع الرسول (صلى الله عليه وآله) مثل ما يعطى من حارب ضد الرسول (صلى الله عليه وآله)، وكانت عطاياه من مائتى درهم إلى عشره آلاف درهم، وهذا الاختلاف في العطاء كان غير صحيح عقلياً، بالاضافه إلى أنه كان خلاف ما فعله الرسول (صلى الله عليه وآله)، إذ هذا الأمر يوجب جعل الناس طبقات، مما يوجب أن لا يعمل الطبقة النازله بكل إمكانياته.

فإن الرسول (صلى الله عليه وآله) استنفد كل طاقات أصحابه في سبيل الإسلام بأمرين:

الأول: جعلهم متساوين في اللطف والعطاء، فلم يقل أحدهم أنا لا أعمل، بل يعمل الذى راتبه أكثر منى.

الثانى: شوقهم إلى بذل كل طاقاتهم بثواب الله، وإذا رأى من أحدهم ثقلاً أعطاه رضىخاً.

لا يقال: فكيف تمكن عمر من هذا التقدم الكثير فى حروبه.

ص: ٥٥



لأنه يقال: إذا كانت سيره الرسول (صلى الله عليه وآله) جاريه، لكان تقدم الإسلام أكثر.

### **((بين تقسيم العطاء والإرث))**

((بين تقسيم العطاء والإرث))

ثم لا- ربط لمواريث ذوى الأرحام بالمقام، إذ فى المقام الكلى جنود الإسلام، والأمرؤن بالمعروف والناهون عن المنكر، والحافظون لحدود الله، فاللازم التساوى بينهم، بينما الإرث فى ذوى الأرحام بملاحظه القرابه، وكثره وقله المؤمنه، فالأقرب أولى، لأن على الأقرب تقع كلفه الميت، مثلاً الابن والأبوان تقع نفقه وأتعاب كل منهما على الآخر، ولذا كان الزوج الذى تقع عليه كلفه الزوجه أكثر نصيباً أيضاً.

وأما كثره وقله المؤمنه، فالوارث الرجل أكثر مؤونه من المرأه، ولذا كان له ضعفها فى الأغلب، فإن المرأه بنت، أو أخت، أو أم، أو زوجه، والكلى يحتمل نفقتهم الرجال: الابن والأخ والابن والزوج، وإنما جعل الشارع النفقه على هؤلاء حتى تفرغ المرأه لإداره البيت ولإنجاب الأولاد، وهى حيث خلقت عاطفيه كانت أصلح للإداره والإنجاب.

وكيف كان، فلاربط بين مسأله الإرث ومسأله تقسيم العطاء على ما جعله عمر، وتفصيل الكلام فى هذه المسائل موكول إلى محالها التاريخيه، والفلسفه الإسلاميه فى تشريعاته.

### **((روايات أخرى فى التقسيم بالسويه))**

((روايات أخرى فى التقسيم بالسويه))

وعن أبى إسحاق الهمدانى، إن امرأتين أتتا علياً (عليه السلام) عند القمسه، إحداهما من العرب، والأخرى من الموالى، فأعطى كل واحده خمسه وعشرين درهماً وكراً من الطعام، فقالت العربيه: يا أمير المؤمنين إنى امرأه من العرب، وهذه امرأه من العجم، فقال على (عليه السلام): «والله إنى لا أجد لبنى إسماعيل فى هذا الفىء فضلاً على بنى إسحاق»<sup>(١)</sup>.

ص: ٥٦

أقول: كان الرسول (صلى الله عليه وآله) من بنى إسماعيل وكان منه العرب، أما بنو إسحاق فكانوا العجم، وقد ذكره الإمام (عليه السلام) على سبيل المثال، وإلا فليس كل عجمي من بنى إسحاق، ولا كل عربي من بنى إسماعيل.

وعن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام)، إنه أمر عمار بن ياسر وعبد الله بن أبي رافع وأبى الهيثم بن التيهان أن يقسموا مالا من الفء بين المسلمين، وقال: «اعدلوا بينهم، ولا تفضلوا أحداً على أحد»، فحسبوا فوجد الذى يصيب كل رجل من المسلمين ثلاثه دنانير، فأتوا الناس فأقبل عليهم طلحه والزبير، ومع كل واحد ابنه، فدفعوا إلى كل واحد منهم ثلاثه دنانير، فقال: طلحه والزبير ليس هكذا كان يعطينا عمر، فهذا منكم أو عن أمر صاحبكم، قالوا: هكذا أمرنا أمير المؤمنين (عليه السلام).

فمضيا إليه، فوجداه فى بعض أحواله قائماً فى الشمس على أجير له يعمل بين يديه، فقالا له: ترى أن ترتفع معنا إلى الظل، قال (عليه السلام): نعم، فقالا له: إنا أتينا إلى عمالك على قسمه هذا الفء فأعطونا كما أعطى سائر الناس، قال: فما تريدان، قال: ليس كذلك كان يعطينا عمر، قال: فما كان يعطيكما رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فسكتا.

فقال (عليه السلام): أليس كان النبى (صلى الله عليه وآله) يقسم بين المسلمين بالسويه، قالوا: نعم، قال: فسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) أولى بالاتباع عندكما أم سنة عمر، قالوا: سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولكن يا أمير المؤمنين سابقه منا وقراه، فإن رأيت أن لا- تسوينا بالناس فافعل، قال (عليه السلام): سابقتكما أسبق أم سابقتى، قالوا: سابقتك، قال: فقرابتكما أقرب أم قرابتى، قالوا: قرابتك، قال: فعناؤكما أعظم أم عنائى، قالوا:

بل أنت يا أمير المؤمنين أعظم عناءً، قال: فوالله ما أنا وأجيري هذا في المال إلا بمنزله واحده، وأوماً ييده إلى الأجير الذى بين يديه»(١) الحديث.

وروى أن سهل بن حنيف قام فأخذ بيد عبده، فقال يا أمير المؤمنين: قد أعتقت هذا الغلام، فأعطاه ثلاثه دنانير، مثل ما أعطى سهل بن حنيف(٢).

وفى روايه إرشاد القلوب، إنه كتب أمير المؤمنين (عليه السلام) فى أول خلافته إلى حذيفه اليمان بالمدائن، وفيه: «وأمرك أن تجبى خراج الأرضين على الحق والنصفه، ولا تتجاوز ما تقدمت به إليك، ولا تدع منه شيئاً، ولا تبتدع فيه أمراً، ثم اقسمه بين أهله بالسويه والعدل»(٣).

وعن اختصاص المفيد: «إن علياً (عليه السلام) ترك التفضيل لنفسه وولده على أحد من أهل الإسلام، دخلت عليه أم هانى بنت أبى طالب (عليه السلام)، فدفع إليها عشرين درهماً، فسألت أم هانى مولاتها العجميه فقالت: كم دفع إليك أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقالت: عشرين درهماً، فانصرفت متسخطه، فقال (عليه السلام) لها: انصرفى رحمك الله، ما وجدنا فى كتاب الله فضلاً لإسماعيل على إسحاق»(٤).

وفى حديث آخر: ولى (عليه السلام) بيت مال المدينه عمار بن ياسر، وأبا الهيثم بن التيهان فكتبا: العربى والقرشى والأنصارى والعجمى، وكل من فى الإسلام من

ص: ٥٨

١- الدعائم: ج ١ ص ٣٨٤.

٢- المناقب: ج ٢ ص ١١١ فى المسابقه بالعدل والإمامه.

٣- إرشاد القلوب: ص ٣٢١.

٤- اختصاص المفيد: ص ١٥١.

قبائل العرب وأجناس العجم، فأتاه سهل بن حنيف بمولى له أسود، فقال: كم يؤتى هذا، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): كم أخذت، فقال: ثلاثه دنانير وكذلك أخذ الناس، فقال (عليه السلام): فأعطوا مولاه مثل ما أخذ ثلاثه دنانير (١).

أقول: إن الإسلام لاحظ أن لا يكون تساوى العجم والعرب، والشريف والوضيع شعاراً، بل حقيقه فى الخارج، إنه وإن كان يخسر الوالى بالتقسيم بالسويه جمعاً من الذين يريدون الفضل فى العطاء، لكنه يربح أكثرية الناس، لأن كل الناس يعرفون عدل الإسلام وعدم محاباته، وأنه يلاحظ إعطاء الحق لأهله بدون ملاحظه قوم أو لغه أو ما أشبهه، وبذلك يلتف الناس حول الإسلام ويدخلون فى دين الله أفواجاً.

وقد حدث ذلك بالفعل، إن الذى يوجب تفرقه الناس سواء بالامتيازات اللغويه والقبلية وما أشبهه، أو بالامتيازات الأشرافيه، يوجب تفرق الناس عن الإسلام، لأن الناس ليسوا مستعدين لأن يروا أن غيرهم يفضل عليهم بدون مبرر، إلا لأن لونه أبيض، أو لغته عربيه، أو لأنه شريف عرفاً، فإذا رأوا أن الوالى يعمل بهذه التفرقات انفضوا من حوله.

وبالعكس إذا رأوا الوالى يرى الميزان الكفاءه، ولا يقيم وزناً للموازن الجاهليه، فإنهم يلتفون حوله، ولذا كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) ينظر إلى بلال الحبشى وسلمان الفارسى وصهيب الرومى نظرتة إلى أبى ذر العربى، وكان تزوج من ماريه المسيحيه الأصل، وصفيه اليهوديه الأصل، كما تزوج من خديجه العربيه الأصل، وكان ينظر إلى الأسود نظرتة إلى الأبيض،

ص: ٥٩

وهكذا، وبذلك تمكن أن يجمع الناس حول الإسلام، وإلى اليوم.

فإن قلت: فلماذا لم يتمكن علي (عليه السلام) أن يجمع الناس حول نفسه بذلك.

قلت: إن الذين تخلفوا عن علي (عليه السلام) كان مثلهم مثل الذين تخلفوا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وإلا فعلى (عليه السلام) تمكن أن يجمع الناس حول نفسه إلى اليوم، ولذا ترى كافة المسلمين يقدسون علياً (عليه السلام).

بل نصف المسلمين الذين عددهم يتراوح بين الثمانمائة مليون وألف مليون، هم من شيعة علي (عليه السلام)، بل الكفار يسلمون جيلاً بعد جيل لقرآن محمد (صلى الله عليه وآله) ونهج علي (عليه السلام)، حيث يرون آثار الكتابين باديه في سيره القائدين.

إن الذين هربوا من علي (عليه السلام) إلى معاوية، كان مثلهم مثل من هرب من محمد (صلى الله عليه وآله) إلى الفرس والروم، وكما لم يمض زمان إلاّ -ومحمد (صلى الله عليه وآله) استولى على مكة عاصمه المخالفين، لم يمض زمان إلاّ وعلى (عليه السلام) استولى على سوريا عاصمه المنشقين، ولذا نرى تشديد علي (عليه السلام) في أمر المال مهما كان الثمن.

فقد روى الشيخ المفيد (رحمه الله) عن ربيعه وعماره وغيرهما، أن طائفة من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) مشوا إليه عند تفرق الناس عنه، وفرار كثير منهم إلى معاوية طلباً لما في يديه من الدنيا، فقالوا له: يا أمير المؤمنين أعط هذه الأموال، وفضل هؤلاء الأشراف من العرب وقريش على الموالى والعجم ممن يخاف خلافة عليك من الناس وفراره إلى معاوية، فقال لهم أمير المؤمنين (عليه السلام): «أأمروني أن أطلب النصر بالجور، لا والله لا أفعل ما طلعت شمس

ولاح في السماء نجم، لو كان مالهم لى لواسيت بينهم فكيف وإنما هي أموالهم»(١١).

ثم ماذا كانت عاقبه اختلاف العطاء وتفريق الناس، فعمر الذي منع من دخول الأعاجم المدينة المنوره تلقى مقتله على يد أعجمي، وعثمان الذي فرق في العطاء تلقى مقتله من العامه.

أما معاويه الذي جعل مبنى حكمه على المكر والخديعه والتفرقه فجزاؤه الذي تلقاه هو لعن الدنيا، وعذاب الآخره أخزى.

وعلى (عليه السلام) الذي لم يرض عنه الأشراف، لأنه لم يفارق الحق، كان جزاؤه ذكر اسمه في منابر ومآذن المسلمين.

قال الثقفى في روايه له: كان أشراف كوفه غاشين لعلى (عليه السلام)، وكان هو أهم مع معاويه، وذلك أن علياً (عليه السلام) كان لا يعطى أحداً من الفئء أكثر من حقه(١٢)، وكان معاويه بن أبى سفيان جعل الشرف في العطاء ألفى درهم.

وقد روى كلب الجر مى قال : كنت عند على (عليه السلام) فجاءه مال من الجبل، فقام وقمنا معه واجتمع الناس إليه، فأخذ حبلاً وصلها بيده عقد بعضها إلى بعض، ثم أدارها حول المتاع ثم قال: لا أحل لأحد أن يجاوز هذا الجبل، قال: فقعدنا من وراء الجبل، فدخل على (عليه السلام) فقال: اين رؤوس الأسباع، فدخلوا عليه فجعلوا يحملون هذا الجوالق إلى هذا الجوالق، وهذا إلى هذا، حتى قسموه سبعة أجزاء، قال: فوجد (عليه السلام) مع المتاع رغيفاً فكسره سبع كسر، ثم وضع على كل جزء كسره، ثم قال (عليه السلام):

ص: ٦١

١- الوسائل: ج ١١ ص ٨٢.

٢- الغارات: ص ٢٩ ط الأضواء بيروت.

هذا جنای وخياره فيه

إذ كل جان يده إلى فيه

ثم أقرع عليها فجعل كل رجل يدعو قومه فيحملون الجواقق (١١).

وروى على بن إبراهيم، أنه لما أمر عثمان بنفى أبي ذر (رحمه الله) إلى الربذه، دخل عليه أبوذر، وكان عليلاً متوكئاً على عصاه، وبين يدي عثمان مائه ألف درهم قد حملت إليه من بعض النواحي، وأصحابه حوله ينظرون إليه ويطمعون أن يقسمها فيهم، فقال أبوذر لعثمان ما هذا المال، فقال عثمان: بل مائه ألف درهم.

فقال أبوذر: مائه ألف درهم أكثر، أو أربعه دنانير، فقال عثمان: بل مائه ألف درهم، فقال أبوذر: أما تذكر أنا وأنت دخلنا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) عشاءً فرأيناه كثيراً حزيناً، فلما أصبحنا أتينا فرأيناه ضاحكاً مستبشراً، فقلنا له: بأبائنا وأمهاتنا، دخلنا عليك البارحة فرأيناك كثيراً حزيناً، وعدنا إليك اليوم فرأيناك ضاحكاً مستبشراً، فقال (صلى الله عليه وآله): نعم كان عندي من فيء المسلمين أربعه دنانير لم أكن قسمتها، وخفت أن يدركني الموت وهي عندي، وقد قسمتها اليوم فاسترحت» (٢) الخبر.

### ((حفظ المال والتقسيم فوراً))

((حفظ المال والتقسيم فوراً))

ثم لا يخفى أنه من الضروري حفظ مال بيت المال لأجل الرواتب والنوائب، أما إذا كانت حاجة مستعجلة، أو كان لكل المسلمين، فاللازم تقسيمه سريعاً، لأن المال لهم وهم لا يرضون بالتأخير، ولذا كتب رسول الله (صلى الله عليه وآله) للتأخير الاضطراري.

فقد روى المجالس وورام بسنده إلى بعض، قال: شهدت على بن أبي طالب (عليه السلام)، وقد أتى بمال عند المساء، فقالوا: قد أمسينا فأخره إلى غد،

ص: ٦٢

١- الوسائل: ج ١١ ص ٨٣ ص ٨٨.

٢- تفسير القمي: ج ١ ص ٥١.

فقال لهم: «تضمنون لى أن أعيش إلى غد»، قالوا: وما ذلك بأيدينا، قال (عليه السلام): «فلا تؤخروه حتى تقسموه»، فأتى بشمع فقسموا ذلك المال من غنائهم (١).

ثم إن القسمة السريعة إنما هي إذا لم يكن وجه للتأخير، وإلا جاز التأخير، ويؤيد ذلك ما رواه الثقفى، عن مجمع: إن علياً (عليه السلام) كان يكنس بيت المال كل جمعه ثم ينضحه بالماء ثم يصلى فيه ركعتين، ثم يقول: «تشهدان لى يوم القيامة» (٢).

وعن ابن مزاحم، عن على (عليه السلام)، قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يحبس شيئاً لغد، وكان أبوبكر يفعل كذلك، وقد رأى عمر فى ذلك أن دوّن الدواوين وأخر المال من سنه إلى سنه، وأما أنا فأصنع كما صنع رسول الله (صلى الله عليه وآله)، قال: وكان يعطيهم من الجمعة إلى الجمعة، الحديث (٣).

وعن مجمع التميمى: إن علياً (عليه السلام) كان ينضح بيت المال ثم ينفل فيه ويقول: «أشهد يوم القيامة أنى لم أحبس فيك المال على المسلمين» (٤).

وفى روايه بكر بن عيسى: كان (عليه السلام) يقسم ما فى بيت المال، فلا تأتى الجمعة وفى بيت المال شىء، ويأمر بيت المال فى كل عشيه خميس فينضح بالماء ثم يصلى فيه ركعتين (٥) الحديث.

ص: ٦٣

- ١- الوسائل: ج ١١ ص ٨٣.
- ٢- الوسائل: ج ١١ ص ٨٣.
- ٣- الوسائل: ج ١١ ص ٨٣.
- ٤- الوسائل: ج ١١ ص ٨٣.
- ٥- الوسائل: ج ١١ ص ٨٣.



وعن مسلم البجلي، قال: أعطى على (عليه السلام) الناس في عام واحد ثلاثة أعطيه، ثم قدم عليه خراج إصفهان، فقال: «يا أيها الناس اغدوا فخذوا، فوالله ما أنا لكم بخازن»، ثم أمر بيت المال فكنس ونضح وصلى فيه ركعتين، ثم قال: «يا دنيا غرى غرى»، ثم خرج فإذا هو بحبال على باب المسجد فقال: «ما هذه الحبال»، ف قيل: جىء بها من أرض كسرى، فقال (عليه السلام): «أقسموها بين المسلمين» (١).

ثم إنك قد عرفت في بعض الروايات إعطاء المرأة والرجل من بيت المال، ولا يبعد أن تعطى المرأة أقل من الرجل حسب قله نفقاتها كالإرث.

ولا فرق بين أن يقسم بيت المال بين الأفراد أو الرؤساء ليقسموا على أتباعهم، كما وجد كلا القسمين في الروايات السابقة، وبيت المال يعطى حتى يسد فاقه كل إنسان.

### **((ما وفره أمير المؤمنين عليه السلام لشعبه))**

((ما وفره أمير المؤمنين عليه السلام لشعبه))

وفى روايه: إن علياً (عليه السلام) وفر في مده حكمه لكل عائله داراً، كما وفر الرزق لهم، حتى لم يكن يعلم هل أن هناك فقيراً أم لا، فقال (عليه السلام): «ولعل هناك باليمامة أو الحجاز من لا طمع له في القرص أو لاعهد له بالشعب».

### **((مؤونه السنه))**

((مؤونه السنه))

وإذا أمكن إعطاء مؤونه السنه من بيت المال لكل إنسان أعطى كذلك.

ففى صحيح حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام)، فى حديث طويل فى آيه الزكاه: «ثمانيه أسهم يقسم بينهم فى مواضعهم بقدر ما يستغنون به فى سنتهم بلا ضيق ولا تقثير، فإن فضل من ذلك شىء رد إلى الوالى، وإن نقص من ذلك شىء ولم يكتفوا به، كان على الوالى أن يمدهم

ص: ٦٤

من عنده بقدر سعتهم حتى يستغنوا» إلى أن قال (عليه السلام): «وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقسم صدقات البوادي في البوادي، وصدقات أهل الحضر في أهل الحضر، ولا يقسم بينهم بالسويه على ثمانية» (١).

أقول: قد تقدم معنى هذا.

«ولكن يقسمها على قدر من يحضره من أصناف الثمانية على قدر ما يغني كل صنف منهم بقدر سنته، ليس في ذلك شيء موقوت، ولا مسمى ولا مؤلف، إنما يصنع ذلك على قدر ما يرى وما يحضره، حتى يسد كل فاقه كل قوم منهم، وإن فضل من ذلك فضل عرضوا المال جملة إلى غيرهم» (٢).

### **(بيت المال والضرائب الإسلامية)**

(بيت المال والضرائب الإسلامية)

ثم الظاهر أن بيت المال كان يجمع فيه الخمس والزكاة والخراج والجزية، أما الزكاة فقد عرفت وجود الرواية فيه.

وأما الخراج: فلأنه لكافة المسلمين ومورد تجمعه بيت المال.

وأما الجزية: فلأنها الضريبة التي وضعت على الكافر، كما وضع الحقوق من الخمس والزكاة على المسلم، فمحلها محل الزكاة والخمس.

وأما الخمس: فلما دل على أن الزائد للإمام (عليه السلام) والمعوز عليه، كما في روايه حماد المتقدمه، وبعض الروايات الأخر التي تقدمت في كتابي الخمس والزكاة، فإن لازم ذلك أن يكون كيس الإمام وكيس المسلمين واحداً، يعطيهم بقدر حاجاتهم، والزائد له والناقص عليه، فلماذا يكون هناك كيسان، فإن العرف يفهم من هذه العبارة وحده المخرج، وإن كان أحدهما خمساً والآخر زكاةً، ولما دل على إباحة المعصومين (عليهم السلام) الخمس لشيعتهم، فإن أقل ما يدل ذلك أنه لا بأس بدخول الخمس \_ الظاهر في كل خمس \_ في كيس غير الساده.

ص: ٦٥

١- الوسائل: ج ٦ ص ١٩٧.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ١٩٧.

ففى خبر أبى حمزه، عن الباقر (عليه السلام) فى حديث قال: «إن الله تعالى جعل لنا أهل البيت سهاماً ثلاثة فى الفىء» إلى أن قال: «فنحن أصحاب الخمس والفىء، وقد حرمانه على جميع الناس ما خلا شيعتنا»<sup>(١)</sup>.

وخبر داود الرقى، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «الناس كلهم يعيشون فى ظل مظلمتنا، إلا أنا أحللنا شيعتنا من ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وخبر الفضيل، قال: أبو عبد الله (عليه السلام)، قال: أمير المؤمنين (عليه السلام) لفاطمه (عليها السلام): «أحلى نصيبك من الفىء لآباء شيعتنا ليطيبوا»، ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): «أما قد أحللنا أمهات شيعتنا لآبائهم ليطيبوا»<sup>(٣)</sup>.

والمروى عن العسكرى (عليه السلام)، عن آباءه (عليهم السلام)، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، أنه قال لرسول الله (صلى الله عليه وآله): «قد علمتُ يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه سيكون بعدك ملك عضوض، وجبر، فيستولى على خمس من السبى والغنائم ويبيعه، ولا يحل لمشتريه لأن نصيبى فيه، وقد وهبت نصيبى منه لكل من ملك شيئاً من ذلك من شيعتى، لتحل لهم منافعهم من مأكى ومشرب، ولتطيب مواليدهم» إلى أن قال: فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ما تصدق أحد أفضل من صدقتك، وقد تبع رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى كل شىء، لأنه يقال: إن كان فيه من غنيمه أو بيع»<sup>(٤)</sup>، الحديث.

إلى غير ذلك.

ص: ٦٦

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣٨٥.

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٣٨٠.

٣- الوسائل: ج ٦ ص ٣٨١.

٤- الوسائل: ج ٦ ص ٣٨٦.

ويؤيده أنه لم يرد تعدد بيت المال، ولا- شك أنه كان في الغنيمه الخمس، ولم يرد أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أو علياً (عليه السلام) كان يخصص شيئاً من الخمس للساده، وهذا لا ينافي حرمه سهم الساده لغير الساده، أو حرمه زكاه العامى للساده، إذ بعد تقبل الإمام (عليه السلام) الذى هو الولى من قبله سبحانه لم يكن بذلك بأس، وإنما ذلك إذا أراد صاحب الزكاه أن يعطيها للساده أو صاحب الخمس أن يعطيه لغير الساده، وحيث إن الفقهاء العدول هم نواب الإمام (عليه السلام) كان لهم أن يعملوا كما كان الرسول (صلى الله عليه وآله) والإمام (عليه السلام) يعمل، ولذا كان بيت المال فى سائر البلاد التى لم يكن فيها الرسول (صلى الله عليه وآله) والإمام (عليه السلام) يفعل واليها نفس فعلهما.

ثم إنه يمكن أن يشكل الآن بيت المال، لا- كونه وزاره الاقتصاد والماليه، لأنها لشؤون الموظفين ونحوهم، بل مؤسسه مستقله تابعه لولى الأمر، ويكون له فروع فى البلاد لجمع المال وتوزيعه حسب المقررات الشرعيه فى الجمع والتوزيع، فإذا زاد عن حاجات المنطقه أرسل إلى بيت المال المركزى، وإذا نقص عن حاجات المنطقه أخذ من المركزى.

### **((من أعمال بيت المال))**

((من أعمال بيت المال))

ويقوم هذا البيت بالإضافة إلى ذلك، بأمرين آخرين:

الأول: قبول الودائع الماليه بدون إعطاء ربا، بل بصوره القرض إلى البيت ليصرفه هو فى أقراض المحتاجين بدون ربا، أو بصوره المضاربه ليصرفه هو فى إعطاء الطالبين بصوره المضاربه، أو ليقوم هو بالمضاربه، وإذا ربح من واره المضاربتين كان الربح لبيت المال، وإذا خسر من ورائهما كانت الخساره على بيت المال.

الثانى: قبول الودائع الوقتيه بعنوان الوديعة والعاريه، ليعطى المال فى

وقت طلب صاحبه، فيكون كالجاري في البنواك الحاضره.

ويقوم البيت بشأن آخر مهم جداً هو الاتصال المالى بكل البلاد الإسلاميه ليكون كالسوق المشتركه، فمثلاً يكون من العراق التمر، ومن مصر القطن، ومن إندونيسيا البن، وهكذا، ويكون بيت المال واسطه التبادل التجارى ليغضى حاجات البلاد الإسلاميه بعضها من بعض بدون واسطه الغرب والشرق، وبدون ذهاب الحاجه إلى الغرب والشرق، وأخذ الحاجه منهما.

ففى الحال الحاضر يأخذ الغرب التمر من العراق، والقطن من مصر مثلاً، وبعد أخذه حق العمل المضاعف يعطى التمر لمصر والقطن للعراق، أو يأخذ التمر والقطن لنفسه ليعطى للعراق حاجه كماله، فيبقى مصر بلا تمر، والعراق بلا قطن.

ومن الواضح ما لهذه الأمور من خسائر للبلاد الإسلاميه وأرباح للبلاد الأجنبيه، فإذا قام بيت المال الإسلامى بهذه الشؤون كان سبباً لترفيح بلاد الإسلام اقتصادياً ومالياً وبضائعياً.

وهكذا يقوم بيت المال بسد الحاجات فى البلاد الإسلاميه التى حاجاتها معطله لعدم موارد ماله لها، مثلاً السودان قابله للزراعه بما يعطى حاجات البلاد الإسلاميه العربيه من جهه الزراعه، لكنها قاحله لعدم المال لها، فيخصص بيت المال الكميه اللازمه لأجل زرع السودان فى قبال تسديد الدين بالمنتجات الزراعيه وهكذا، وبذلك يكون قد شغل بيت المال الأيدى العاطله المتوفره فى البلاد الإسلاميه، كما شغل الأراضى المعطله ونحوها.

وهذا العمل الذى ذكرناه بين البلاد الإسلاميه يمكن إجراؤه فى أقطار بلد إسلامى واحد كإيران مثلاً، حيث تحتاج بعض مناطقها إلى مال لإنتاج المحصول الملائم له، وبهذا العمل لبيت المال يكون قد قرب بلاد الإسلام بعضها من بعض، وذلك خطوه فى طريق الحكومه الإسلاميه الواحده.

## ((بيت المال والخدمه المجانيه))

((بيت المال والخدمه المجانيه))

وبما تقدم تبين أن بيت المال يقوم بحوائج الناس مجاناً وبلا عوض، لا أن يكون كالبنك في الحكومات الحاضره تعطى القرض بفائده، حيث إنها في الحقيقه لم تقم بحاجه الإنسان، بل إضافته فقراً إلى فقر، بل البنوك الحاضره تستعبد الإنسان أسوأ استعباد، إن الإنسان مثلاً يريد بناء دار لنفسه، فإنه بعد أن الحكومه تأخذ ثمناً للأرض ورسومًا للبناء ونحوه \_ وهما خلاف الشرع حيث جعل الأرض لله وللمن عمرها، وجعل الناس أحراراً فيما يعملون باستثناء الحرام، فلا وجه لأخذ الرسوم للبناء \_ تعطى الحكومه تحت غطاء البنك عشره الآف دينار مثلاً تقسط استرجاعها إلى عشرين سنه، كل شهر خمسين ديناراً مثلاً، حيث ترفع الفائده على العشره آلاف.

وبهذا يكون هذا الإنسان تحت ذل القرض طول حياته، ومربوطاً بالحكومه ارتباط العبيد بالساده، يكسح ليل نهار ليسد طلب الحكومه، بينما الحكومه لم تأت بهذا المال من إرث أبيها، بل هو من مال النفط أو نحوه الذى سرقت الحكومه والحكومات الأجنبيه أكثرها، والمحروم فى البين هم الشعب الذين خلق الله النفط لهم.

ثم إن بإجراء قانون الإسلام فى المال يبطل كل مال حرام، من المكوس والضرائب وغيرهما، كما تقدم الإلماع إلى ذلك، كما يبطل بسبب بيت المال الربا الموجود فى البنوك أخذاً وعطاءً، ولا يتكسد أموال الأغنياء على حساب الفقراء، وسيأتى فى (البنك) حيث نخصص له مبحثاً خاصاً، لنذكر فيه بعض ما يرتبط بهذا المقام إن شاء الله تعالى.

## ((المال الحاصل بإراداه المعطى))

**اشاره**

((المال الحاصل بإراداه المعطى))

الباب الثانى: قد يحصل الإنسان على المال لأن صاحب المال أراد العطيه من ماله الذى حصله من طريق مشروع، ومثل ذلك ما كان الشارع جعل ذلك عطيه من صاحب المال، سواء أراد صاحب المال أم لا، وإن كان صاحب

ص: ٦٩

ويدخل فى هذا الضابط النذر والعهد واليمين والشرط والصدقه والوقف والهبة والوصيه والإرث، فإن من نذر أن يعطى غيره ديناراً، أو عهد ذلك، أو حلف، أو شرط ذلك فى ضمن العقد حيث يجب الشرط، أو تصدق أو وقف على غيره أو وهب، وإن كان بعنوان نثر العرس والضيافه \_ والفرق بين الصدقه والهبة أن الأول مشروطه بالقربه بخلاف الثانيه، على ما ذكره جمع \_ أو أوصى بالمال لغيره، كان لغيره حق الأخذ، وذلك بالإضافة إلى أنه عقلائى وشرعى، فيه المقتضى ولا محذور فيه.

أما المقتضى فلأنه إعمال الإنسان حريته فى الإعطاء والأخذ، ومنع الإنسان عن حريته لا وجه له، إذا لم يكن فى إعماله حريته محذور.

وأما أنه لا محذور فيه، فلأن المحذور إما أن يكون فى المعطى، أو فى الآخذ، وكلا الأمرين لا محذور فيه.

أما المعطى فالمفروض أنه حصل المال من الطريق المشروع بعمله الجسدى أو الفكرى أو سائر الطرق المشروعه، وقد تقدم أن المال فى مقابل خمسه أمور كلها مشروع، فله سلطه على ماله أن يصرفه فى الطريق المشروع.

وأما الآخذ فلأنه استعمل حريته فى الأخذ، وتوهم {أن ليس للإنسان إلا ما سعى} (١)، يمنع من ذلك، غير تام، إذ الآيه تريد المنع عن الغصب لا- عن التصرف فيما لم يسع إذا لم يكن غصباً، وإلا لم يحق للإنسان أن يتصرف فى الموارد الطبيعیه لأنه لم يسع فى تكوينها، فكما أن الآيه لا تمنع من تصرف الإنسان فى شرب ماء النهر، أو السباحه فى البحر، أو الأخذ من معدن الملح أو ثمر الغابه أو حطب الصحارى أو حيوان الأجمه إلى غير ذلك، مع أنه لم يسع فى تكوين أى منها، كذلك الآيه لا تمنع من تصرف الإنسان فيما أباح له غيره من نتائج عمله، فالنفي فى الآيه إضافى لا حقيقى.

وهكذا حال {إنما تجزون ما كنتم تعملون} (٢)،

١- سورة النجم: ٣٩.

٢- سورة التحريم: ٧.

حصره إضافى لا حقيقى، فإن من ضروريات الإسلام أن عمل الغير الخيرى ينفع الغير، كما إذا صلى أو صام أو تصدق أو حج أو ما أشبه عن الميت، فالإنسان جوزى بما عمله غيره، ولا تنافى الآيه ذلك، لأن الآيه ظاهرها أن عمل الغير الخيرى لا ينتقل إلى غيره، إذا لم يقصد العامل النقل، وإلا انتقل حسب رضى العامل فى القدر الذى حدده الشريعة، فحصر الجزاء فى العمل إضافى بالنسبه إلى ما لم يرض صاحب العمل، لا أنه حصر حقيقى.

بل قد ورد فى الشريعة تحمل الغير لتبعه الغير إذا كان وجه لذلك، كما فى عمد الصبى وقتل الخطأ، حيث يحملها العاقله مع أنها ليست مذنبه.

### **((لماذا العاقله))**

((لماذا العاقله))

وإنما تحمل العاقله لأمرين:

الأول: لأجل حفظهم صبيهم عن العمل السىء.

والثانى: لأجل تقويه أواصر القربه بين الأقرباء.

ومثل هذه الأمور موجوده عند العقلاء، وفى الطبيعه، فإنه إذا جنى إنسان واشتبه الجانى بغيره استوجب الكل العقاب فى الجمله، وربما سجنوا غير الجانى لأجل تحصيل الجانى، مع أن غير الجانى ليس جانياً يستحق بنفسه الاستجواب والحبس، فقد وزرت وازره وزر أخرى.

وكذلك يستحق الأهل فقد عزيزهم مما يؤلمهم إذا أذنب العزيز ما يوجب قتله، وكذلك إذا لم يحفظ الأب والأم موازين صحه الجنين الجسميه والعقليه فإنه يخرج مشوهاً أو مخبولاً مع أنه لم يجن شيئاً، ولما تقدم تحرم الزوجه من حنان الزوج، والأبناء من عطف الأب إذا قتل الزوج والأب لجنايه جناه، فإن الزوجه والأولاد حرموا من الحنان والعطف مع أنهم لم يجنوا، فقد تحملوا وزر غيرهم.

وإنما يفعل العقلاء ذلك أخذاً بالأهم فى مقابل المهم، إلى غير ذلك من الأمثله.

وبها تبين أن (قانون الجزاء) و(قانون السعى) إنما هما قانونان إضافيان، أى



نسيان وليساً قانونين حقيقيين، لا عند العقل ولا عند الشرع، لا فى الأمور التكوينية ولا فى الأمور التشريعية، لا فى الحسنات ولا فى سيئات، لا فى الدنيا ولا فى الآخرة.

بل ربما يستفاد من بعض الآيات والروايات أن هناك آثاراً غيبية أيضاً لكل من الخير والشر، فقد قال سبحانه: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (١).

إلى غيرها مما يجدها المتتبع فى مظانها مما هو خارج عن مبحثنا الاقتصادى، هذا فى غير الإرث.

### ((فلسفه الإرث))

((فلسفه الإرث))

أما الإرث فلاُمور:

١: إن كثيراً من الورثة يعملون مع المورث فى تحصيل المال، كما هو المشاهد فى الأقرباء حيث يشتغل بعضهم مع بعض فى تحصيل المال، فالمال حاصل عمل الجميع، فإن من يلاحظ أهل القرى والأرياف والمزارع والبساتين والبهائم ومن إليهم يجد ذلك جلياً.

وكذلك فى أصحاب الحوانيت وغيرهم، ولذا يكون إعطاء الوارث الإرث إعطاءً لحقه الطبيعى، ومن الواضح أن مثل هذه الأمور على سبيل الحكمة لا على سبيل العله، فلا حاجة إلى الاستيعاب فى الفلسفه الموجهه لجعل الإرث.

٢: إن كفايه العاملين تظهر أكثر فأكثر إذا علموا بأن ما حصلوه يرثه من بعدهم ورثتهم، إذ للإنسان الاندفاع الطبيعى إلى تحصيل المال إذا علم بأن حاصله له وأنه إذا مات ورثه قريبه، وكما لا اندفاع له إلى العمل إذا علم بأنه لا يحصل على إنتاجه كذلك لا اندفاع له إلى العمل إذا علم بأن الدوله تأكل إرثه، وبذلك يقل الإنتاج لعدم ظهور الكفاءات الكامنه فى الإنسان.

ص: ٧٢

٣: إن الإرث يكفل إداره أيتام الميت وزوجته ومن أشبهه من المنقطعين بموته من سائر الأقرباء، بالمسكن والملبس والمأكل وسائر الحوائج، ولا معنى لأن يقال هذه كلها على الدوله، والدوله هى التى تهيو لهم هذه الحوائج، أليس ذلك من قبيل الالتواء والأكل من القفا.

٤: إن الإرث هو إرادته المورث فى ما سعى، فكما له أن يعطى ماله لمن شاء فى حياته، كذلك له أن يعطى ماله لمن شاء بعد موته، وإن قيل ليس للإنسان من عمله إلا بقدر حاجته، قلنا قد تقدم فى نقد النظرية الشيوعيه أن مقتضى القاعده أن لكل بقدر سعيه لا بقدر حاجته، وعلى هذا فلإنسان ما سعى، وله أن يصرفه فى ما يريد، بدون أن يكون فى الصرف فساد، كما يشترط أن لا يكون فى الكسب فساد.

٥: إن الإرث شد لرابطة القربه، فإن الإنفاق فى الحياه والإرث بعد الممات من أقوى أسباب الارتباط، والارتباط من أهم وسائل تقويه الاجتماع، والاجتماع من أهم ما وهب الله للإنسان، حيث به تنمو ملكاتهم وتظهر كفاءاتهم، ويستريح بعضهم إلى بعض، ويسود التعاون وتعمر الأرض.

٦: إن الإرث لقاء خدمه الأقرباء للمورث، حيث إنهم يخدمونه فى حال مرضه وعجزه وشيخوخته، بما يرجع إلى أن المال صرف لأجل نفس المورث ولراحته ولعزته، كما أنه لقاء خدمتهم له بعد الموت من مراسيم الاحترام والإكرام، فإن كل إنسان يريد أن يحترم بعد موته كما يريد أن يحترم فى حال حياته.

٧: إن جعل الإرث للدوله معناه ترويح الدجل والكذب والنفاق، إذ الإنسان لا يستعد أن تأخذ الدوله ماله بعده، وبذلك يجعل ماله باسم غيره فى

حياته، كما نشاهد ذلك في البلاد التي تأخذ ضرائب الإرث، بله البلاد التي تأخذ الإرث.

ومن الواضح أن الاحتيال لأجل إرث الورثة حينئذ يكون على قدم وساق، وما يصحب ذلك من الكذب ونحوه، ومعنى ذلك تأسيس أساس الانحراف في المجتمع.

٨: إنه تفويض ركن مهم من أركان الزواج، إذ الكثير من الناس إنما يتزوج بنت فلان وأخت فلان لأجل أن يرثه بعد موته إرثاً غير مباشر، ولعل هذا الأمر هو ربح أسباب الزواج التي هي الجمال والمال والقرباه وبعض الأمور الأخرى، وبذلك يكون استيلاء الدوله على الإرث موجاً لشلل ربح الزوجات، وبذلك تبقى البنات في البيوت، بل تبقى كثير من الأراامل، إذ كثير من الأراامل إنما تتزوج لأجل مالها كما هو واضح، وفي ذلك من المفاسد ما لا يخفى.

أما كراهه أن يتزوج الإنسان المرأه لمالها أو جمالها، ففيها إن الكراهه لا توجب رفع الاجتماع يده عن مآربه، إذا لم تكن محرماً، بالإضافة إلى أن الكراهه في أن يكون المطمح الوحيد المال، لأن الزواج إذا كان طريقاً إلى المال لم تتقوى علاقته، بخلاف ما إذا كان الزواج لإجل الإنجاب وتكوين العائله، حيث يوجب تقوى علاقته، وإن كان المحفز لزواج هذه دون تلك مالها أو جمالها أو مكانتها الاجتماعيه أو ما أشبهه، ولذا قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): « خير نساء أمتي أصبحهن وجهاً وأقلهن مهراً» (١)، ووردت في الروايات

ص: ٧٤

١- مكارم الأخلاق: ص ١٩٨.

السؤال عن جمال المرأة والنظر إليها وملاحظه شعرها، إلى غير ذلك.

وفرق واضح بين أن يكون الهدف المال، أو أن يكون الهدف زواج ذات المال.

إلى غيرها من أسباب جعل الإرث التي يكفي بعضها عند العقلاء في جعل القانون، ولو كان السبب غير موجود في بعض الأفراد، فإن ضرب القانون كاف في جعل الحكم الكلي، كما هو واضح، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في بعض مباحث الفقه، وفي بعض الكتب التي تعرضنا فيها لفلسفه الأحكام الإسلاميه.

### ((سليات توجب تحصيل المال))

((سليات توجب تحصيل المال))

الباب الثالث: العمل الفردي السىء الذى أوجب المال للطرف، وهو عباره عن الضمانات والديات والغصب ووطى الشبهه، كمن كسر إناء إنسان، أو فقأ عينه، أو قتل إنساناً، أو غصب دابته، أو منعه عن العمل، إذا قلنا بأن منع الحر يوجب الضمان كما لم نستبعده في (الفقه)، أو وطأها شبهه.

فإن في كسر الإناء يحصل صاحبه على المال، وفي فقء العين يحصل المفقوء عينه على المال، وفي القتل يحصل الوارث على المال، وفي غصب الدابه يحصل على إيجارها، وفي منعه عن العمل يحصل على قدر أجرته، وفي وطء المرأة بشبهه مهر المثل أو المسمى، على كلام مذكور في النكاح في قدر المهر.

وتحصيل الطرف لهذه الأموال عقلائي، فإن الذى يحصل على المال ذهب منه شىء يقابل المال، من الإناء والعين ومنفعه الدابه وطاقته العمليه، كما أن احترام البضع يوجب أن يقابل بالمال إذا تصرف فيه، فكما أن المنتفع بالدابه عليه المال، كذلك المنتفع بالإنسان بطريق أولى، ومن قتل مورثه كان له المال باعتبار خسارته المعنويه والماديه، إذ قريب الإنسان ربح معنوى له، كما أن بقاءه يوجب كده لهذا الوارث مما يربحه من النفقه كالأب لأولاده، كما أنه يوجب ادخاره للمال لأجل التوريث للوارث، ولذا فإذا قتل فقد ألحق القاتل ضررين المعنوى والمادى

المكرر بالوارث، فاللازم عليه أن يجبر الخساره.

## ((العمل الفردى وتحصيل المال))

### اشاره

((العمل الفردى وتحصيل المال))

الباب الرابع: العمل الفردى الذى يعمله الإنسان لفائده نفسه، مثل إحياء الموات وحيازه المباحات وغنائم دار الحرب.

ففى الأولين: قد عمل الإنسان جسدياً أو فكرياً وإدارياً، وحصل على ما لا يملكه أحد من الأرض أو خيراتها أو خيرات الكون، كما إذا حاز طاقه الحراره الشمسيه أو سائر الطاقات الموجوده فى الفضاء.

وفى الثالث: حصل على مال الغير بسين:

الأول: إنه من باب المقابله بالمثل، حيث إن العدو يفعل نفس الشىء، وهذه قاعده عقليه ولذا يفعل مثله العقلاء فى كل زمان ومكان. وشرعيه، فقد قال سبحانه: {فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ} (١).

الثانى: إنه من جهه تحطيم استعباد الإنسان، فإن الخرافه الفكرية التى يقابلها (سبيل الله)، واستيلاء الطغاه على المستضعفين التى يقابلها تحررهم، كما قال سبحانه: {وَمَا لَكُمْ لَأ تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ} (٢)، نوعان من الاستعباد فكرياً وجسدياً، ولا يتحطم الاستعباد إلا بتبديد أسبابه، والتى من جمله أسبابه المال المتوفر فى أيدي من حفظ الخرافه الفكرية، أو حفظ النظام الاستيلائى.

## ((أمر فى المقام))

((أمر فى المقام))

ثم فى المقام الأمور:

الأول: إن الإنسان يملك كل ما استولى عليه (٣)، ولو كان أرضاً، بشروط الإحياء، وقد تقدم هذا فى المبحث السابق.

ص: ٧٦

١- سورة البقره: الآيه ١٩٤.

٢- سورة النساء: الآيه ٧٥.

٣- أى من المباحات.

الثانى: للإنسان أن يملك ما يشاء بقدر ما يشاء ويفعل فيه ما يشاء، بشرط:

١: أن لا يأخذ الفرص من الآخرين، هذا الجيل أو الأجيال الآتية.

٢: وأن يعطى حقه الواجب عليه، من خمس وزكاه ونحوهما.

٣: وأن لا يصرفه فى الفساد، والذى منه الإسراف.

وهذان الشرطان: (١ \_ ٢) ليسا شرطى الملك، وإنما هما شرطان بعد التملك، كما هو واضح.

الثالث: إن للإنسان أن يجوز بنفسه أو بمن يجعله للحيازه، وكيلاً أو أجيلاً أو مجموعاً له جعله أو غيرهم.

وهذه الأمور كلها عقلية قبل أن تكون شرعية.

أ: فأى مانع فى أن يملك الإنسان ما استولى عليه، إذ قد تقدم صحه الملكيه الفرديه، بل لزوم إجازة القانون لها، والالتم تظهر الكفاءات، وعلى الاصطلاح الفقهي: المقتضى موجود والمانع مفقود.

ب: كما لا مانع من المزيد من الملك بتلك الشروط المقرره ولو بلغ ملك الإنسان ملايين.

وقد تقدم أن القول بأن أساس الملك العمل فقط، وبذلك لا يزيد ملك الإنسان على مقدار رفاهه فقط، لا أساس له من عقل أو شرع، بل العقل والشرع متطابقان على خلافه، ولم يتفوه فقيه بذلك حتى جاءت الشيوعيه بمنطقها المفلوج، وتبعهم بعض من دون اطلاع كاف على الموازين، والاتباع كان رد فعل للرأسماليه الغربيه أكثر من كونه فعلاً دل عليه عقل أو منطق.

وروسيا التى طبقت بعض سبل الشيوعيه لم تحصد إلا- خنق حريات الإنسان وتأخر حياته، فهى مبدأ فاشل فكرياً وتجريبياً، فلا مبرر لإعاده الفشل، وفى المثل (من جرب المجرب

حلت به الندامه).

ج: أما أن للإنسان أن يحوز بنفسه أو بمن يجعله للحيازه، فهو أمر شرعى وعقلى، فيما إذا كانت الفرص موجوده، فلنفرض هنا بحراً يموج بالأسماك، والكل قادرون على الاصطياد، والصيد لا يحتاج إلا إلى شبكه متوفره لكل من يريده، لكن فرداً له حسن الإدارة وصبر الحفظ والتسويق، والسوق موجود للكل، قال: أى منكم اصطاد لى كل يوم ثمان ساعات أعطيه قدر أجره عامل بناء ليعيش بأجرته عيشه متوسطه كريمه، فانتدب له عشره أخذوا الأجره واصطادوا له، فهل هناك مانع من العقل فى إباحه هذا العمل، وإذا كان المانع فما هو.

لا يقال: إذا كانت الظروف متوفره للكل لم يستعد أحد أن يعمل لهذا الإنسان.

لأنه يقال: إن اختلاف المواهب الإنسانيه فى الإدارة والصبر ومعرفه مجريات الأمور توجب قدره بعض دون بعض، فالبعض الأول يستأجر البعض الثانى، ولولا الأول لم يقدر الثانى على العيش.

وإنكار اختلاف المواهب إنكار لأوضح البديهيات، ولو منع من ذلك بحجه أنه استغلال الإنسان، أو قيل بأن اللازم أن يعطى المستأجر الأجير كل ما حصل عليه، كان معنى ذلك تحطيم موهبه ذى المواهب الإداريه وغيرها من ناحيه، وأخذ حريه الإنسان المستأجر والأجير من ناحيه ثانيه، وبقاء عده ممن لا موهبه لهم بلا عمل أو بلا أكل من ناحيه ثالثه.

إنك إذا قلت لذى الموهبه: لا حق لك فى أكثر من حق عامل، اندثرت موهبته لأنها لا تجد مجالاً للظهور، ويقدر اندثار موهبته بقيت كنوز الأرض مختبئه، وفيه حرمان للإنسان وخراب للعمران.

ولا فرق فى هذه النتيجة أن تقول لا تستخدم الآخرين، أو تقول استخدمهم ولكن أعطهم كل ما حصلوا عليه، بدون أن يكون لك أكثر من

أحدهم، لأنه لا يستعد في كلتا صورتين أن يظهر مواهبه، وهذا من أو ضح البديهيّات.

وقد جربته كافة البلدان الشيوعيه فباؤوا بالفشل الذريع، بحيث لولا-الديكتاتوريه الهائله الحاكمه على تلك البلاد لنفضت الشعوب الشيوعيه فى أقل من سنه، حتى تبقى تاريخاً مثل تاريخه شيوعيه أبى قور ومزدك وغيرهما، هذا كله من الناحيه العقلية.

أما الشريعه الإسلاميه فحيث إنها شريعه العقل، ولذا كان لله سبحانه حجه باطنه هى العقل، وحجه ظاهره هم الأنبياء (عليهم السلام)، وكان مصدر الاحكام أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل، فقد قررت البنود الثلاثه كلها، أى إن الإنسان كل ما استولى عليه، بأى قدر شاء، بنفسه أو بأجيريه، بالشروط التى ذكرناها فى كل الأمور الثلاثه فهو له.

### **((كلمات الفقهاء فى استيجار الغير))**

((كلمات الفقهاء فى استيجار الغير))

وحيث عرفت مقتضى العقل والشرع فلننقل كلام غير واحد من الفقهاء فى المسأله.

قال فى المبسوط: يجوز الاستيجار لحفر الأنهار والآبار، وكذلك قال العلامة فى القواعد بإضافه العيون.

وقال فى مفتاح الكرامه: إن ما ذكره المبسوط والمصنف هو قضيه كلام الباين.

وقال فى التذكره: يجوز الاستيجار لحفر الآبار والقنى والنهران والسواقى، ولا نعلم فيه خلافاً، انتهى.

وقال غيرهم أيضاً مثل مقالتهم.

وقال فى التذكره: يجوز الاستيجار للغرس أو البناء سنه، وما زاد وما نقص، بلا خلاف نعلمه بين العلماء.

وقال فى مفتاح الكرامه: يجوز الاستيجار للغرس مده معينه، قليله كانت



أو كثيره، بلا خلاف بين العلماء كما في جامع المقاصد.

أقول: وغيرهم أيضاً عبر مثل تعبيرهم.

### **((الوكاله وحيازه المباحات))**

((الوكاله وحيازه المباحات))

وقد اختلفوا في جواز الوكاله في إثبات اليد على المباحات، كالاصطياد والاحتشاش والاحتطاب، بين مانع كالجامع والشرائع، وبين مجوز كالمبسوط وفقه القرآن والسرائر على ما نقله المفتاح.

وفي المسالك: الأقوى جواز التوكيل في الالتقاط والاحتطاب والاحتشاش وملك الموكل مع نيه الوكيل الملك للموكل. وتوقف علامه في جملة من كتبه، وهو ظاهر الرياض حيث نقل فيه قولين بلا ترجيح.

والمانع استدلل لمنعه بما ذكره الشهيد الثاني: بأن الشيء يملك بمجرد الحيازه فلا يتصور فيه الاستنايه.

وفيه ما لا يخفى، إذ بأى دليل الشيء يملك بمجرد الحيازه، بل ظاهر روايات اللقطه أن الشيء لا يملك إلا بالقصد، ولذا كان ما في جوف السمكه للمشتري، كما ورد بذلك النص والفتوى، فإن الإنسان الذى يحوز الشيء:

إما أن يقصد أنه لنفسه.

وإما أن يقصد أنه لغيره الذى استأجره أو وكله أو جعل له جعلاً فى ذلك أو ما أشبهه، كمن شرط فى ضمن عقد ونحوه أنه يكون له ما يحوزه.

وإما أن لا يقصد الملك أصلاً، كاللاعب ونحوه.

نعم يكفى القصد الارتكازى، كمن وقع فى داره الجراد، أو فى سفينته السمك، أو فى بستانه المطر، إلى غير ذلك، حيث إنهم قاصدون التملك ولو ارتكازاً، وتفصيل الكلام فى مسأله الاحتياج إلى القصد مذكور فى كتاب الشركه وغيرها.

قال فى مفتاح الكرامه: (الأقرب أن تملك المباح يحتاج إلى النيه، كما بيناه فى اللقطه، واستدللنا عليه بالأخبار المستفيضه الوارده فيما يوجد فى جوف السمكه مما يكون فى البحر، والإجماعين الظاهرين من التذكره والمختلف

وعضدناهما بالثمرات والأصل) انتهى.

أقول: والعقلاء بناؤهم على عدم الاحتياج إلى المباشرة، وكذا الشرع، فإطلاق دليل {أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} (١)، و{تَجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ} (٢) ونحوهما شامل له، ولا دليل خاص يخرج ذلك من الإطلاق أو من بناء العقلاء الذي أمضاه الشارع بسكوته، ولذا كان بناؤهم أن كل عقد عقلائي لم يمنع عنه الشارع كان ممضياً شرعاً، وصرحوا بأن أغلب أبواب المعاملات إمضائيات.

وحيث قد عرفت مقتضى العقل وإقرار الفقهاء والآيات المطلقة الدالة على جواز الاستيجار والتوكيل ونحوهما في حيازه والمباحات للمستأجر والموكل ونحوهما، نقول:

إن إطلاقات الروايات الواردة في مختلف الأبواب أيضاً تدل على ذلك، ولذا لم يستشكل أحد في جواز نكاح الوكيل وإجارته وبيعه وطلاقه وغيرها من المعاملات، واكتفوا في ذلك بالإطلاقات وإطلاق أدله الوكاله، ويؤيد ذلك مؤيدان:

١: السيره المستمره لدى المشرعه فى غير ما خرج بالدليل، كالعبادات الواجبه من طهاره وصلاه وصوم وحج إذا لم يجز التوكيل فيه.

٢: إن فاطمه الزهراء (عليها السلام) وجمله من الأئمه (عليهم السلام) كانت لهم بساتين يعمل فيها العامل، فلم تكن الزراعه بمباشرتهم (عليهم السلام)، ومن الواضح وحده المناط فى المقامين.

## ((العمل الاجتماعى وتحصيل المال))

اشاره

((العمل الاجتماعى وتحصيل المال))

الباب الخامس: العمل الاجتماعى الذى قصد منه المال، وهى عبارته عن:

((الإجاره))

((الإجاره))

١: الإجاره التى هى عبارته عن تمليك الإنسان منفعه نفسه أو منفعه ما يملكه لقاء مال، كأن يوجر الخياط نفسه لخياطه ثوب زيد لقاء دينار، أو أن يوجر الإنسان داره

ص: ٨١

١- سورة المائده: الآيه ١.

٢- سورة النساء: الآيه ٢٩.

ثم إن تمليك الإنسان منفعه نفسه بأن يؤجر نفسه لا- بأس به عقلاً- وشرعاً، شرعاً فواضح، وأما عقلاً فلأن من طرق استعاشه الإنسان أن يعمل لغيره لقاء أجر، فمنعه عن ذلك فيه محذور كبت الإنسان والحيلولة دون حرئته بالنسبه إلى الأجير والمستأجر.

نعم، اللازم أن تكون الظروف متكافئه، فلا يكون جبر اجتماعى، وأن لا يكون إكراه فردى، وأن لا يكون إجحاف فى الأجره، لا من طرف الأجير، ولا من طرف المستأجر، وهذه الشروط موجوده فى الإسلام فحسب، وإلا فالرأسمالى يجبر العالم بأجره أقل من أجرته الحقيقىه، ولا ينفع فى ذلك حرية التظاهرات والإضرابات التى تتحقق بواسطه النقابات.

إذ لنفرض أن العمال تظاهروا وأضربوا، لأن يزيدوا أجرتهم من مائه دينار شهرياً إلى مائه وعشرين ديناراً، ورضخ أخيراً أصحاب المعامل لاستجابته مطالبهم وأضافوا، لكن لا تمضى مده إلا وترتفع الأسعار قدر الربع، والذى يرفع الأسعار هم أصحاب المعامل، أيضاً مما يسقط النقد من قوته الشرائئيه إلى أكثر من نسبه الزيادة إلى أصل الأجره، إذ يرفع السعر إلى الربع مثلاً، ولنفرض أن العامل كان يعطى كل شهر لإيجار داره عشره ولملابسه عشره ولتعليم أولاده عشره ولسائر طوارئنه كالمرض وزواج الأولاد ونحوهما عشره، والستون الباقى يكون قيمه مأكله ومشربه، مع فرض أن مقدار السدس، أى عشرين ديناراً نسبه إلى المائه يعوزه فى كل تلك الشؤون، فإذا تمكن أن يحصل من أصحاب المعامل على ربع المائه رفعوا الأسعار أجره للدار والملبس والدواء وأدوات التعليم والمأكلى والمشرب كاللحم والأرز والفاكهه وغيرها إلى الربع، أى خمساً

وعشرين فى المائه، وعلفه أن ىدفع شهرياً لىلأجائته مائه وخمسين، فىبئنا كان مصارفه قبل التظاهر والإضراب مائه وعشرين وكان يعوزه عشرون، صارت مصارفه بعد قبول أصحاب المعامل ترفيعهم الأجور مائه وخمسين فصار يعوزه ثلاثون، وهو أكثر من العشرين.

ولذا نجد العمال فى البلاد الرأسماليه وما يدور فى فلکها لا يفرحون بالزىاده إلا ويلحقهم حزن ارتفاع الأسعار، فالعمال وإن حصلوا على الشىء من الحريره إلا أنهم لا يحصلون على الخبز الكافى.

أما البلاد الشيوعيه فأسوأ، حيث إن العمال يفقدون فىها الخبز الكافى والحريره معاً.

والسر أن فى كلا البلدين يأخذ الرأسماليون بأزمه الاقتصاد، سواء فى صورته تجار أو صورته الدوله، وإن كان البلد الثانى أسوأ للعمال والفلاحين من البلد الأول كما تقدم تفصيله.

ونفس هذا الكلام يأتى فى إجاره صاحب المستغلات داره ودكانه وغيرهما، وسيأتى توضيح لذلك فى مسأله المزارعه وأختيها.

**((الصلح المالى))**

**أشاره**

**((الصلح المالى))**

٢: والصلح المالى الذى هو عبارته عن أن يعطى الإنسان شيئاً فى قبال شىء، كأن يعطى زىد داره مصالحه فى قبال أخذه حانوت عمرو.

وهناك قسم آخر من الصلح لا يرتبط بالمال فى الطرفين، كالصلح على إسقاط الدعوى ونحوه مما ليس فىه مال، والمهم هنا الامور الماليه، فإن الصلح قد يكون فى طرفيه المال، وقد يكون المال فى طرف واحد منه، وقد لا يكون مال فى طرف أصلاً، فالصلح قد يكون عن العين مثلاً كالدار، وقد يكون عن المنفعه كالإيجار، وقد يكون عن الدين كالمال الذى بذمه شخص، وقد يكون عن الحق كحق التحجير، إلى غير ذلك من الأمثله، ويصح بعوض، كما يصح بلا عوض، ويغترف فى الصلح

ص: ٨٣

من الجهاله ما لا يغتفر فى البيع والإجاره ونحوهما.

### **((لماذا شموليه الصلح))**

((لماذا شموليه الصلح))

لا- يقال: إذا كان العلم معتبراً فى التعامل، فلماذا لم يعتبر فى الصلح، وإن لم يكن معتبراً فلماذا يعتبر فى البيع، مع أن النتيجة واحده، مثلاً- إن من عنده الدار يريد تبديلها بالحنوت، وكلا- البيع والصلح يفيد هذه الفائده، فلماذا يعتبر فى البيع العلم بالخصوصيات بينما لا يعتبر ذلك فى الصلح.

لأنه يقال: إن الشارع لاحظ الجمع بين القوانين العامه الأوليه، وبين التوسعه التى يلتجأ الإنسان إليها فى موارد عدم التمكن من المشى على القاعده الأوليه، وهذا من مزايا الإسلام، حيث جعل المخرج من القانون العام بشكل قانون ثانوى صالح فى نفسه أيضاً، وإن لم يكن صلاحه بمثابه القانون الأولى، ليجمع بذلك بين الالتزام بالقانون، وبين الاضطرار إلى الخروج عن القانون فى الموارد النادره.

مثلاً- لاحظ الإسلام ضعف الإنسان حيث لا- يريد الصيام أو الخمس والزكاه أو الحج أو النكاح الدائم أو إعطاء الإرث أو القصاص أو ما أشبهه، فشرع السفر للإفطار، والتخلص من شرائط الخمس والزكاه والاستطاعه حتى يكون له متسع من عدم الاتيان بهذه الأمور، كما شرع النكاح المنقطع، وحق الإنسان فى هبه ماله فى حياته، وتبديل القصاص إلى الديه توسعه على من لا يريد القانون الأولى، وهكذا نجد فى المعاملات وغيرها، والصلح من هذا القبيل فهو مخرج فيما إذا لم يتمكن الإنسان أو لم يرد التقيد بالعلم الدقيق، فإن له أن يصالح، جمعاً بين وصوله إلى مقصده وتقيده بقانون الشرع، حتى لا يخرج من قانون الشرع ولا يكون عليه عسر وحرج.

فإن العسر المرفوع قد يكون شخصياً، وقد يكون سبباً لتشريع حكم وضعاً،

كالصلح والنكاح المنقطع، أو رفعاً مثل «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك»، و«لولا أن قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة وجعلت لها بايين» إن صحت نسبة ذلك إلى الرسول (صلى الله عليه وآله).

وكيف كان، فلا يشترط في الصلح كثير من الشروط المذكوره في المعاملات، وإن أفاد الصلح فائدتها، وحيث لا تجرى فيه تلك الشروط لا يجرى فيه كثير من أحكام المعاملات، مثلاً إذ باع وظهر الغبن كان للمغبون الفسخ، بينما الغبن في الصلح \_ إذا لم يكن فوق الحد المتصور في الصلح \_ لا يجيز الفسخ.

نعم الصلح لا- يجرى في كل العقود والإيقاعات، مثلاً لا يجرى في النكاح والطلاق، فلا يصح أن يصالح الرجل المرأة على أن يكونا زوجين، ولا- يصح أن يصالحها على أن لا تكون زوجته له، ولعل السر في ذلك أن الشارع أراد التشديد في هذا الرباط الحيوي، إيجاباً وإعداماً، لتقوية أو اصر العائلة حتى يحس الزوجان بقوه الرباط، وفي المثل (كلما كثرت قيوده عز وجوده)، ولهذا السبب نفسه نجد أن الطلاق من حيث الشروط والقيود أشد من النكاح، لأن النكاح بناء والطلاق هدم، والبناء يجب أن يسهل، أما الهدم فيجب أن يصعب، وحيث لسنا نحن الآن بصدد النكاح والطلاق ندع التفاصيل للكتب المتعرضه للفلسفه الإسلاميه.

**((التجاره))**

**اشاره**

**((التجاره))**

٣: والتجاره التي هي عباره عن أقسام البيع، سواء بيع غير المنقولات كالأرض والبناء، أو بيع المنقولات التي لا تفسد كالحديد والخشب، أو تفسد سريعاً كالفواكه، أو بطيئاً كالحبوب.

ويشترط في التجاره تكافؤ الفرص، وعدم الإكراه، وتكافؤ الفرص وإن كان بإطلاقه يشمل عدم الإكراه الفردي، إلا أن المراد به على الأغلب، خصوصاً إذا قوبل بالإكراه، وجود الجو غير

ص: ٨٥

الملائم الذى يسلب الإنسان اختيار عمله للاضطرار.

مثلاً إذا كانت السلعة فى قيمتها الواقعيه تسوى درهماً، لكن التاجر استغل احتياج الناس وعدم توفر السلعه فباعها درهمين، كان الجو غير ملائم، وفى مثل هذا الجو ينعدم تكافؤ الفرص فإن المشتري وإن كان يشتري السلعه بملئ اختياره، إلا أنه اختيار فى جو اضطرارى، كالمريض الذى يشرب الدواء المر بملئ اختياره، إلا أنه اختيار فى جو اضطرارى، أما إذا أجبره البائع بأن يشتري السلعه بدرهمين وإلا قتله أو سجنه مثلاً، فهذا إكراه فردى وإن لم يكن الجو العام غير سالم.

وبما تقدم تبين أن الإجحاف لا- يكون إلا- فى جو غير ملائم، أو فى حال الإكراه الفردى، فإنه إذا كان الجو ملائماً ولم يكن إكراه فلا- مجال للإجحاف، نعم يمكن الغبن إذا كان أحد المتبايعين جاهلاً، والإسلام منع من الإكراه الفردى كما نهى عن الإجحاف، كذلك نهى عن الغبن، وقد تقدم فى بعض المسائل السابقه الإلماع إلى كل ذلك.

**((كيف تكون التجاره صحيحه))**

((كيف تكون التجاره صحيحه))

وعلى هذا فالمحور فى التجاره ملاحظه قيمه الشئ وعدم الإكراه الفردى فى التبادل، فإذا كانت السلعه بقيمتها الواقعيه ولم يجبر أحدهما الآخر فى المعامله كان البيع إسلامياً، أما إذا كانت السلعه بأكثر من قيمتها الواقعيه وذلك للجو غير الملائم أو للإكراه الفردى فى المعامله بتلك القيمه، أو كانت السلعه بقيمتها الواقعيه إلا- أن المشتري لم يرد الاشتراء أو البائع لم يرد البيع وكان الإكراه فى المعامله، فالمعامله بنظر الشرع غير نافذه نفوذاً لزومياً وعلى هذا:

أ: فإذا اتحد التجار أن يرفعوا قيمه الخبز من درهم إلى درهمين، كان هذا جواً غير ملائم، وكان إجحافاً، وعلى الوالى أن يؤدبهم ويرجع القيمه

ص: ٨٤

إلى حالتها الطبيعيه، كما ذكره الإمام (عليه السلام) فى عهده إلى مالك الأشر.

ب: وإذا أجب الخباز زيداً على أن يشتري الخبز منه بدرهم، وقيمتة السوقه درهم أيضاً، كان ذلك غير نافذ، لوجود الإكراه الفردى.

ج: وإذا اشترى زيد الخبز بدرهمين، لجهله بقيمه الخبز، وإن كان الجو سالمًا والإكراه الفردى غير موجود، كان البيع متزلزلاً لوجود خيار الغبن، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «غبن المسترسل سحت» (١١).

### ((كيفيه تعيين القيمه))

((كيفيه تعيين القيمه))

يبقى الكلام هنا فى أن القيمه بماذا تعين.

والجواب: إنها تعين بالأمر الخمسه التى ذكرناها سابقاً، وهى (مقدار العمل الجسدى، والفكرى، وذات الشىء، وشرائط الزمان والمكان، والعلاقات الاجتماعيه).

لا كما يقوله ماركس ومن قبله وأتباعه من أن القيمه بالعمل فقط، إذ قد تقدم نقد هذه النظرية.

وكيف كان، فالمبدأ فى القيمه أن يعيش الكل فى رفاه، ويعمل الكل بقدر طاقاتهم الجسديه والفكرية، فهناك مثلث (خيرات الأرض) (العمل) (الرفاه).

أما خيرات الأرض، فتوزع على الجميع بقدر إمكان استفادتهم منها، بدون إضرار بسائر أفراد البشر من جيلهم أو الأجيال الآتية بعدهم.

وأما العمل، فهو أن يعمل كل فرد لتطوير هذه الخيرات إلى المواد الصالحه للاستعمال، وهذا ما يسمى فى الاصطلاح الاقتصادى بالتوليد.

وأما الرفاه، فهو أن يعيش كل فرد موفور الحاجات، فإذا كان هناك أفراد أقوى جسمًا فأكثر عملاً، أو أكثر فطنه وأحسن إداره، فأكثر امكانيه للتطوير والتنظيم والإنتاج، كان حقهم أن يكون لهم فوق الرفاه، بقدر مزيد طاقاتهم

ص: ٨٧



العملية أو الفكرية أو الإدارية.

وعلى هذا المثلث (الخيرات، العمل، الرفاه) تحدد الأسعار، سواء الأسعار الاشتراكية أو الأسعار الإيجارية، فإن الإيجار أيضاً نوع من الاشتراء، منتهى الأمر إنه اشتراء المنفعة، بينما البيع هو اشتراء العين.

وإذا كان الانطلاق من تحديد القيمة من هذا المثلث، كان اللازم ملاحظه الأمور الخمسة فى تحديد القيم، لا ملاحظه العمل فقط فى تحديدها كما يقوله ماركس.

ولتوضيح ذلك نمثل لمدخلية كل الخمسة فى تحديد القيمة، بعد ملاحظه أن الهدف رفاه الكل، ومزيد الرفاه لأكثرهم عملاً جسدياً أو فكرياً أو إدارياً: إن مادة الرفاه وهى الأرض خيراتها موجوده، والهدف من الأرض وخيراتها تحويلها إلى الرفاه، وآله التحويل هى الأمور الخمسة، فالأمور الخمسة جهاز التحويل، وأقل قدر يجب أن يحوله هذا الجهاز هو الرفاه لكل إنسان، فكل عامل يجب أن يكون له عمل يتمكن به من هذا التحويل، فإذا لم يكن ذلك فـجهاز الدوله مسؤول عن إيجاد العمل له، أما إذا لم يكن إنسان يقدر على هذا التحويل لصغر أو مرض أو ما أشبهه، فالدوله تعطيه من بيت المال بدون أن يعمل شيئاً.

وعلى هذا، فإذا كان مصرف الإنسان ذى العائله المتوسطه فى طول عمره خمسين ألف دينار مثلاً، يجب أن يكون عمله يدر عليه خمسين ألف دينار، وتكون قيم بضائع الرفاه له من ملابس ومسكن ومأكل ومشرب ومركب وزواج وتعليم أولاد وغيرها خمسين ألف دينار، ويوزع هذا الخمسون ألف دينار على الحاجيات، لا توزيعاً متساوياً، بل توزيعاً عادلاً، أى يكون الأكثر فائده أكثر قيمه، مثلاً لهذا الإنسان المفروض كل يوم ثلاثه دنانير مثلاً، وبهذه الثلاثه يجب أن يشتري المأكل والمشرب والمسكن والملابس وأدوات التعليم، فيقال المسكن

أعلى حيث يبقى عشرات السنوات سالماً، ثم الملابس لأنه يبقى ثلاث سنوات مثلاً، ثم أدوات التعليم من كتاب ونحوه لأنه يبقى سنه في تعليم الأولاد، ثم المأكل لأنه يكفى ليوم، ثم المشرب لأنه يحتاج إليه في كل يوم ثلاث مرات مثلاً.

وعلى هذا، فاللازم أن يوزع الثلاثه الدنانير على هذه الأمور حسب النسبه، فللمسكن أضعاف الملابس، وللملبس ثلاثه أضعاف التعليم، وهكذا للمأكل كل يوم ثلاثه أضعاف المشرب، وبهذه الكيفيه تحدد قيمه الدار وقيمه القماش وقيمه الكتاب وقيمه الخبز وقيمه الماء.

فإذا كان لهذا الإنسان عمل فكري ارتفعت قيمه عمله على قيمه البناء، حسب نسبه فائده القيمه الفكرية إلى القيمه البنائيه، وهكذا تتفاوت قيم المواد حسب الفائده، فالذهب الذى يبقى مائه سنه قيمته مائه ضعف الفلز الذى لا يبقى إلا سنه.

وكذلك بالنسبه إلى شرائط الزمان والمكان، فالدكان الذى بقرب الصحن بحيث كثره مشتريه عشرين ضعفاً على مشتري الدكان البعيد عن الصحن، قيمته عشرون ضعفاً على ذلك الدكان البعيد الذى فائدته واحد من عشرين بالنسبه إلى ذلك الدكان القريب.

وكذلك بالنسبه إلى العلاقات الاجتماعيه، فكلما درت العلاقه الاجتماعيه فائده، كانت القيمه بقدر تلك الفائده.

وبذلك تبين أن ارتفاع قيمه عمل على عمل، وارتفاع قيمه فكر على فكر، وارتفاع قيمه الفكر على العمل، الأغلب فى ذلك الفائده، فإن تفاوتها يوجب تفاوت القيم.

وإنما قلنا (على الأغلب) لأنك قد عرفت فى بعض المسائل السابقه

وجه زياده قيمه الفكر على قيمه العمل، وأن السبب فى ذلك أمور أحدها الفائده.

## ((المضاربه والمزارعه))

### اشاره

((المضاربه والمزارعه))

٤: والمضاربه والمزارعه والمساقاه من المعاملات التى يقرها العقل والعقلاء، ولو منع عنها كان منعاً عن حريه الإنسان وكتباً لكفاءته، وتكثيراً للبطاله وتجميداً لكنوز الأرض وتجويعاً للإنسان.

والمضاربه هى أن يعطى إنسان رأس المال لآخر ليعمل فيه، على أن يكون الربح بينهما على نسبه ما يقرانها.

والمزارعه هى أن يعطى إنسان أرضاً لآخر ليزرعها، على أن يكون الربح بينهما بنسبه يقرانها.

والمساقاه أن يكون لإنسان أشجار فيعامل إنساناً آخر ليسقى تلك الأشجار بحصه من ثمرها بالنسبه.

وهذه المعاملات الثلاث لابد من وجودها فى الاجتماع، إذ لولاها المحذورات المتقدمه.

## ((مع رضايه الطرفين))

((مع رضايه الطرفين))

(ألف): فإذا رضى الطرفان فى جو من الفرص المتكافئه، فما المانع حتى يكبت حريه الإنسان بواسطه ذلك المانع.

وتوهم:

١: إنه إذا كانت الفرص متكافئه لم يرض إنسان أن يعمل فى مال إنسان آخر أو فى أرضه، لأنه يعمل بنفسه لنفسه، أو يحصل على أرض ليعمل فيها.

٢: بالإضافة إلى أنه لماذا يعمل العامل والفلاح ويأكل بعض كده صاحب المال والأرض.

٣: بل كيف يتمكن الإنسان أن يكون له فائض مال، مع لزوم أن يكون ربح الإنسان بقدر معيشته.

٤: ولا تكون الأرض لإنسان لا يزرعها ولا يسقى أشجارها بنفسه.

غير تام.

إذ يرد على الأول: إن الفرص المتكافئة لا- تجعل الكفاءات متكافئة، فصاحب المال والأرض له كفاءة الإدارة، وكثير من العمال لا كفاءة لهم، ولذا يستعد

ص: ٩٠

أولئك العمال أن يعلموا لغيرهم، وإنكار اختلاف الكفاءات إنكار للبدايه.

ويرد على الثانى: إن لصاحب المال حقه فى الإنتاج، لأن المال عمل متراكم، فإن ذات العمل إذا كان له حق فى الإنتاج كان العمل المتراكم أيضاً له حق فى الإنتاج، كما أن لصاحب الأرض حقه فى الإنتاج فإنه هو الذى تعب وأصلح الأرض للإنتاج واستعد لأن يسوق الحاصل ويحفظه ويقوم بسائر شؤونه، فمن الفلاح العمل البدنى، ومن صاحب الأرض العمل الفكرى والإدارى، فقد اشتهر عند علماء الاقتصاد احتياج التوليد إلى أربعة أمور: (الأرض)، و(رأس المال) ولو كان بصوره الفأس والمنجل وما أشبهه، و(العمل) و(الإداره)، ويكون لكل حقه من الإنتاج.

أما الإيراد على الثالث: فواضح، إذ ليس الشرط أن يأكل الإنسان كل ما يحصل، إلا إذا قيل بمبدأ ماركس: (من كل بقدر طاقته، ولكل بقدر حاجته)، وقد تقدم فى ما سبق بطلان الجزء الثانى من القاعده المذكوره، بل اللازم أن يقال (لكل بقدر عمله الفكرى والجسدى...) إلخ.

كما يرد على الرابع: إنه من أين أن الأرض لا تكون لمن لا يزرعها ولا يسقى أشجارها بنفسه، فأيه قاعده هى التى تقول بذلك، بل العكس هو الصحيح، إن الأرض لكل من تمكن من عمرانها بنفسه أو بأجيريه فى حاله وجود تكافؤ الفرص التامه، وقد تقدم الإلماع إلى ذلك.

**((منع المضاربه وكبت الكفاءات))**

((منع المضاربه وكبت الكفاءات))

(ب): وإذا منعت المضاربه والمزارعه والمساقاه كبتت كفاءات المدير الذى يدير المال والعمال، مضاربهً ومزارعاً ومساقاه، فإن الله خلق كفاءات إداريه إذا ضمت إلى الكفاءات العمليه ظهرت، وإلا لم تظهر، فإن بعض الناس لهم كفاءه الإداره، وبعض الناس إنما لهم العمل الجسدى، وإذا منع القسم الأول من الناس عن

إداره القسم الثانى لم تظهر الكفاءه من أى منهما، كما هو الشأن فى كل الأمور التى تظهر بالاجتماع، وهذا ظلم للكفاءه، ومثله مثل ما إذا منع الفنان من تعاطى القلم والألوان والأوراق، حيث إنه لا يتمكن من إظهار فنه، إذ لا أداه له لإظهار الفن.

### **((البطاله))**

((البطاله))

(ج): وإذا لم تظهر الكفاءات يبقى العمال بلا عمل، لفرض أن الكفاءات هى التى تحرك العمال للعمل، فإن هناك عاملاً لا يحسن إلا الزرع، وآخر لا يحسن إلا الدوس، وآخر لا يحسن إلا البيع فى السوق، وآخر لا يحسن إلا الطحن، وهكذا، والمدير الذى له كفاءه الإداره هو الذى يحرك هؤلاء، ولولاه لجمد هؤلاء، وبذلك تكثر البطاله، كما أنه لولا هؤلاء لبقيت الكفاءه مختزنه.

### **((عدم ظهور كنوز الأرض))**

((عدم ظهور كنوز الأرض))

(د): وإذا لم تظهر الكفاءه ولم يشتغل العمال لم تظهر كنوز الأرض، لأنها إنما تظهر بالعمل الفكرى والجسدى، وبذلك تبقى كنوز الزراعه والصناعه والتجاره وغيرها فى حاله الاختفاء.

### **((تجويع الإنسان))**

((تجويع الإنسان))

(هـ): ووراءه يكون تجويع الإنسان، إذ الإنسان إنما يصل إلى حاجاته بالعمل والفكر، فإذا جمد العمل والكفر تبقى حاجات الإنسان معطله، وهذا هو معنى تجويع الإنسان.

نعم اللازم أن تكون الفرص متكافئه، وأن لا يجحف أحد طرفى المضاربه والمزارعه والمساقاه بالآخر، فللمالكين الثلاثه قدر حقهم الإدارى وعملهم المتراكم فى (النقد) فى المضاربه، وفى (الأرض التى حازها وهياها) فى المزارعه، وفى (النخل الذى غرسه) فى المساقاه.

كما أن للعمال والفلاحين قدر حقهم الجسدى.

### **((إشكالات وأجوبه))**

((إشكالات وأجوبه))

فلا- مجال لأين يقال: لماذا هؤلاء يأكلون من عرق العمال والفلاحين، أو يقال: لماذا لملك الأرض والنقد أضعاف ما للعامل والفلاح من الرفاه، أو يقال: لماذا اشترى التاجر القطن في مصر

ص: ٩٢

بمائه وباعه في العراق بمائه وعشره ، مع أن القطن لم يزد والدينار لم ينقص، فهل هذا الربح إلاّ سرقه تحت نطاق القانون، فالتاجر المضارب سرق العامل مره، وسرق المشتري مره ثانيه.

إذ يجاب عن الأول: إن المالك لم يأكل من عرق الفلاح والعامل، وإنما أكل حق نفسه في قبال إدارته، وفي قبال عرق نفسه الذي عمل وجعل عمل نفسه عملاً متراكماً في صورته نقد أو في صورته تسويه أرض أو في صورته أشجار ونخيل.

ويجاب عن الثاني: بأن المالك إن كان أخذ بقدر حقه الفكري والجسدي فهو حقه، فكما أن للطبيب أضعاف رفاه عامل البناء، كذلك للمالك، إذ قد تقدم أن العمل الفكري أكثر قيمة من العمل الجسدي لأكثرية فائدته، والمفروض أن الباب مفتوح أمام الكل، فلماذا أصبح أحدهم طبيياً والآخر كسل حتى صار عامل البناء، والمفروض أن لعامل البناء أيضاً الرفاه، أو لم يكسل الآخر وإنما لم يصير طبيياً لأنه لم تكن له موهبه تؤهله للطب، وإنما لم يجعل الله الموهبه في الكل، لئلا ينهدم أمر العالم، فإنه إذا أصبح الكل طبيياً أو مهندساً أو ما أشبهه، فهل يبقى هناك عامل بناء أو كناس أو زارع.

ويجاب عن الثالث: صحيح أن القطن لم يزد في العراق، بل المفروض أن وزنه في العراق بقدر وزنه في مصر، إلاّ أن الدينار نقص، فالدينار في مصر له قوه شرائيه تعادل عشرين كيلواً من الحنطه، بينما الدينار في العراق قوته الشرائيه أقل من عشرين كيلواً من الحنطه.

وهذا هو سبب اختلاف الأسعار في البلدان، إذ النقد ليس بحجمه، بل بالقوه الشرائيه له، ولنفرض أن القوه الشرائيه للدينار في كلا البلدين واحد، فالدينار في كلا البلدين يعادل عشرين كيلواً من الحنطه، وكيلوين من اللحم، وعشر كيلوات من اللبن وهكذا، إلاّ أن التاجر



الجالب له حق أن يضيف قيمه في العراق على قيمه في مصر لأمرين دائماً، ولأمر ثالث أحياناً.

الأمر الأول: للمصارف التي صرفها لأجل الحمال ووسيله النقل وغيرهما، ولنفرض أن القطن في مصر بمائه دينار، ومصارفه إلى أن يصل إلى العراق عشرون ديناراً.

الأمر الثاني: لأجل عمله الفكرى والجسدى الذى صرفه، إذ تجاره بحاجة إلى العمل الفكرى والجسدى، ولنفرض أنه أيضاً عشرون.

الأمر الثالث: الذى هو أحيانى، هو مزيد قيمه القطن في العراق بذاته، وذلك لأكثرية فائدته، فإن ارتفاع قيمه وانخفاضها قد يكونان لزياده أو قله الفائده، فكما أن اللحم أكثر قيمه من الحنطه، وإن صرف لتوليدها مقدار متساو من الزمان، وذلك لأجل أن الوحدات الحراريه التى تعطى الوقود للإنسان في اللحم أكثر من الوحدات الحراريه في الحنطه.

أقول: كما أن اللحم أكثر قيمه من الحنطه، كذلك قد يكون اللحم في العراق أكثر قيمه من اللحم في مصر، لأن اللحم في مصر يعطى أقل وقوداً للجسم، حيث إن الهواء الحاره في مصر تستهلك قدرأ كبيراً من الوحدات الحراريه في اللحم مثلاً.

وبما تقدم ظهر أن المزارعه والمساقاه والمضاربه إذا كانت بموازينها الشرعيه ليست سرقة، وإنما منعها انحراف وعدم فهم للحياه الاقتصاديه الصحيحه، والمانعون إنما منعوها اتباعاً لماركس، حيث لم يدرك ماركس الاقتصاد الصحيح، فوقع في متاهات الاقتصاد المنحرف الذى لم يسلب الإنسان لقمه خبزه فحسب بل سلبه حريته أيضاً، حيث أعطى الاقتصاد بيد الدوله فسرت الدوله حق

العامل والفلاح، إلى جانب سرقتها لحریتهما، فكانت السرقة فى الدوله الشیوعیه أسوأ من سرقة الرأسمالی فى الرأسمالیه.

## **((مشروعیه معاملات أخرى))**

((مشروعیه معاملات أخرى))

5: وبما تقدم ظهرت مشروعیه عده معاملات أخرى، قررها العقلاء وأقرها الإسلام، وإن كان الإسلام قد هذبها عن الإشكالات التى لم یفطن العقلاء إليها فى تلك المعاملات.

وهی (الدین) الذى هو عباره عن المال الثابت فى ذمه شخص لآخر بسبب اختیاری، كالإقراض أو البیع نسیئه أو ما أشبههما، أو بسبب اضطراری كنفقه الزوجه والضمانات التى يتحملها الإنسان بسبب أمور اضطراریه كتحمل العاقله للذیه.

و(الرهن) وهو دفع المديون إلى الدائن عیناً للاستيثاق من الدین.

و(الضمان) وهو أن يتعهد الإنسان للدائن بما فى ذمه المدين.

و(الحواله) وهو تحويل المديون ما بذمته إلى ذمه غيره.

و(الشفعه) وهی أخذ الشریک ما باعه شریکه من المال المشترك، بأن يأخذه من المشتري ويعطيه القیمه التى أعطاها المشتري للبايع.

و(الجعاله) وهی جعل شیء بإزاء عمل مخصوص.

إلى غيرها من المعاملات التى قد تستعقب المال كالكفاله وغيرها.

أما (الشركه) فلها إطلاقان:

الأول: الإطلاق الفقهى الذى هو عباره عن كون شیء لاثنين أو أزيد، سواء كان فى العین أو الدین أو المنفعه أو الحق.

ألف: فقد يتوارث اثنان مالاً فيكون ذلك المال مشتركاً بينهما.

ب: وقد يشتریان شيئاً أو ينتقل إليهما بسائر العقود، فيكون مشتركاً بينهما.

ج: وقد يحوزان شيئاً، كأن يصيدا صيداً فيكون مشتركاً بينهما.

د: وقد يمزجان أو يخلطان مالهما، كأن يمزجا لبنهما أو يخلطا حنطتهما، فيكون ذلك الممزوج والمختلط مشتركاً بينهما.

ولكل هذه المعاملات تفاصيل فقهيه مذكوره فى كتب الفقهاء.

الثانى: الإطلاق الاقتصادى، وهو أن النتاج يكون لمن كان سبباً فى توليده، سواء سمي بالشركه فى الفقه أم لا.

**((العمل الاجتماعى الذى لا يقصد منه المال))**

((العمل الاجتماعى الذى لا يقصد منه المال))

أما الباب السادس: فهو العمل الاجتماعى الذى ليس المقصود منه المال، كالنكاح والطلاق قبل الدخول، وكالخلع، حيث إن الأول يوجب المهر للمرأة، والثانى يرد نصف المهر إلى الرجل، والثالث يرد قدرأ من المال إلى الرجل.

ويمكن أن يعد من هذا الباب (السبق والرمايه) حيث إن المقصد الأصلى فيهما التدريب ونحوه.

وحيث لم يكن المهم فى هذا البحث الخصوصيات، اكتفينا فيه بهذا القدر، كما لم نذكر فيه (الكفارات) ونحوها، والله سبحانه العالم العاصم.

ص: ٩٤

((أستله سته فى الاقصاد))

(مسأله ١): كل أنواع الاقصاد يجب على أستله سته، وهى أيضاً محل إجابته الاقصاد الإسلامى، والأستله سته هى:

((السؤال الأول))

((السؤال الأول))

الأول: ما هى الخدمات والبضائع والمنتجات التى يجب أن تولد.

والجواب: إن البضائع التى يمكن إنتاجها على خمسة أقسام:

١: ما يجب إنتاجه، وهو ما كان مورد الاحتياج الضرورى للاجتماع، من مأكلا وملبس ومسكن وغيرها.

٢: ما يحرم توليده، وهو ما كان مضرراً ضرراً بينه الإسلام بصورة خاصه كالخمر والصليب، أو بصورة عامه، حيث قال (صلى الله عليه وآله): «لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام»<sup>(١)</sup>، كصنع المسكرات والمخدرات التى تصرف فى سبيل الحرام كالهروئين، لا المخدرات الطبيه التى تستعمل فى سبيل تخدير المرضى لأجل إجراء العمل الجراحى عليهم، فإنه داخل فى القسم الأول، وكذا إذا كان لأجل التخفيف من المرض.

٣: ما يستحب إنتاجه لأجل أنه رفاه ومزيد على الضرورات، فإن الترفيه مستحب شرعاً، قال سبحانه: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ} (٢)، وقال: {رَغَدًا} (٣)، وقال: {مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ} (٤)، وقال سبحانه: {رَيْشًا} (٥)، إلى غيرها من الآيات والروايات الكثيره الداله على ذلك.

ص: ٩٧

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٣.

٢- سورة البقره: الآيه ١٨٥.

٣- سورة البقره: الآيه ٣٥.

٤- سورة الأعراف: الآيه ٣٢.

٥- سورة الأعراف: الآيه ٢٦.

٤: ما يكره إنتاجه، كالصور المجسمه على القول بکراهه صنعها ولو كانت ناقصه، إلى غير ذلك.

أما ما ورد فى الروایات مما كره عمله، كعمل القصاب والحناط وبائع الأكفان والصراف وما أشبهه، فالظاهر أن القدر الضرورى والرفاهى منها واجب ومستحب، وإن كان ليس بمنزله ما لا يكره، إذ فيه نوع من الحزازه.

نعم الخارج من الواجب والمستحب هنا مكروه اصطلاحاً، وإنما نقول بذلك لأن عموم أدله الواجب والمستحب حاكم على دليل الكراهه، فإن لم يكن قصاب وحناط فمن أين يأكل الناس، وإن كانا للرفاه كان مشمولاً لأدله الرفاه.

ثم حيث إن القصاب يوجب عمله قساوه القلب، والحناط يحتكر غالباً، وبائع الأكفان يريد الشر بالمسلمين غالباً بكثره الموت، والصراف يقع فى الربا غالباً، كرهه الإسلام، فإذا دار الأمر بين أحد واجبين هما الحناط والبزار كان الثانى أولى.

والحاصل: إن هناك أدله ثلاثه : دليل وجوب الصناعات، ودليل استحباب الترفيه، ودليل كراهه هذه الأعمال، والجمع بينها يقتضى ما ذكرناه، فتكون الكراهه فى المقام كالکراهه فى العباده على ما ذكره الآخوند (رحمه الله) فى الكفايه من الحزازه، وهو مثل الكراهه فى اختيار بعض النساء للزواج، حيث إن الشارع لا يريد تجميد الفتيات اللاتى لسن بتلك الصفات التى قررها، أو الفتيات التى هن بصفات خاصه مذكوره فى باب مکروهات الزواج، وإنما أراد الشارع أن يبين أنه إذا دار الأمر بين إحداهن وغيرهن كان الأفضل غيرهن، أو الإرشاد إلى ما فى تلك الفتاه من النقص، حتى ولو انحصر الأمر فيها.

٥: ما يباح لعدم ترجيح لأحد الطرفين، لا- ترجيحاً يمنع النقيض ليتولد الواجب والحرام، ولا- ترجيحاً لا يمنع النقيض ليتولد المستحب والمكروه.

وحيث إن تفصيل الكلام في هذا الأمور موكول إلى كتاب المكاسب، على ما ذكره الشيخ المرتضى (رحمه الله) وغيره نكتفي منه بهذا القدر.

### ((السؤال الثاني))

((السؤال الثاني))

الثاني: بعد أن تبين ما هي الخدمات والبضائع التي يجب أن تنتج، يأتي دور السؤال عن المقدار الذي يجب أن ينتج من الخدمات والبضائع.

والجواب: إن المقدار هو ما يقيم أود الاجتماع واجباً ومستحباً ومباحاً، ويكره بالقدر المكروه، ويحرم الزائد لأنه إسراف، فقد قال سبحانه: {كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا} (١)، وقال: {وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا} (٢).

مثلاً يحتاج المجتمع إلى مائة دكتور ضرورياً، وإلى عشرة أخرى ترفيهياً، وعشره أخرى زائد لكنه ليس بحد الإسراف، فالإنتاج للأول واجب، وللثاني مستحب، وللثالث مكروه، أما للرابع فهو حرام لأنه من مصاديق الإسراف والإضرار، أو الاجتماع بحاجة إلى مائة طن من الحنطة ضروره، وعشره أخرى للترفيه، وعشره أخرى تكون زائده لكنها ليست بحد الحرام، فالأول واجب، والثاني مستحب، والثالث مكروه، أما الرابع فهو حرام لأنه إسراف وإضرار، وكلاهما ممنوع شرعاً.

ثم لا- يخفى أن تحديد هذه الأمور ليس بنحو الإكراه والجبر، بل بنحو الإرشاد والاقتصاد الموجه، كما ذكرناه في مسأله سابقه مفصلاً، فإن الدوله تتمكن

ص: ٩٩

١- سورة الأعراف: الآية ٣١.

٢- سورة الإسراء: الآية ٢٦ \_ ٢٧.

أن تحدد القدر المحتاج إليه ضروره أو ندباً، والقدر المستغنى عنه تحريماً أو كراهةً، فتوهم التلازم بين وضع الدوله البرامج وبين إجبار الدوله لا وجه له. نعم يجب على الدوله المنع عن المقدار الحرام.

ولا- يخفى أنه كما ينقسم الإنتاج إلى تلك الأحكام، كذلك الصرف ينقسم إليها، فالواجب أن يصرف الإنسان من البضائع والخدمات بقدر ما يقيم أوده، كما يستحب أن يضيف إلى ذلك بمقدار الرفاه، ويحرم أن يصرف بالمقدار الإسرافى، كما يكره أن يصرف بما دون الإسراف وفوق الرفاه فى غير القدر المباح، وهذا ما يعبر عنه فى الإسلام بالشؤون، مثلاً أكل الإنسان بقدر ما يحتاج إليه جسمه واجب، وفوقه بمقدار اليسر والرفاه مستحب، أما بقدر أن يمرض فهو محرم، وإذا كان بحد التخمه بدون مرض كان مكروهاً، وحيث ليس بحثنا فقيهاً بحثاً لا داعى إلى التكلم حول أنه هل هناك مباح أيضاً، كما ذكره بعض الفقهاء، أو لا، كما ذكره آخرون، وإن كان الأرجح عندنا فى (الفقه) وجود المباح أيضاً، لأن الأحكام عقلاً خمس، وإطلاقات الأدله تشمل كل الخمسه.

### ((السؤال الثالث))

((السؤال الثالث))

الثالث: كيف يجب أن تنتج البضائع والخدمات، هل بواسطة الإنسان أو بواسطة المعمل.

فإن بالإمكان أن ينتج الخبز بواسطة الإنسان، كما يمكن أن يولد بواسطة المعمل، وكذلك يمكن أن ينتج الخدمه \_ مثل إعطاء بطاقة القطار \_ بواسطة الإنسان، كما يمكن أن تولد بواسطة الماكنه الأتوماتيكيه.

وإنما يقع هذا السؤال الثالث، لأن الدوله يجب أن تلاحظ أن أى الفردين أحسن للاقتصاد.

مثلاً- قد تكون الأيادى العامله الكثيره، فإذا استخدمت المكائن تعطل الناس، مما يوجب التذمر وما يتبع ذلك من الإضرابات والمظاهرات من نتائج

البطالة، وهنا يكون اللازم على الدولة المنع عن تشغيل المعامل، بل يلزم تشغيل الأيدي العاملة.

وقد يكون العكس، بأن كانت اليد العاملة قليلة، فيكون في تشغيل المعامل توليداً لضرورات الحياه، أو لما يوجب رفاهاها، وهنا يجب أو يستحب تشغيل المعامل، فإن الدولة في الإسلام إنما وضعت لرعايه مصالح المسلمين وحفظهم من الضرر والفساد وتقديمهم إلى الأمام.

ثم إن ما ذكرناه من كثره الأيدي العاملة وقتلتها، إنما كان من باب المثال، وإلا فترجيح الأفضل من الأمرين له أسباب مختلفه، مثلاً قد يكون من أسباب منع الدولة عن تشغيل المعامل أنه لو وردت في الحياه المعامل سبب تسلط الكفار على مقدرات البلاد، إذ البلاد الإسلاميه لا- تصنع المعامل، فإذا أسقطنا الأيدي العاملة اضطررنا إلى الأجانب مما يجعل مقدراتنا بأيديهم، وذلك محرم شرعاً، مثلاً- إذا جعلنا مكان الفلاحين التراكتورات، فممنع الأجنبي التراكتور بقينا بلا خبز، حيث إن الفلاحين انجذبوا إلى سائر الأعمال، ومعنى ذلك إما أن نرضخ لشروط الأجنبي أو نموت جوعاً.

وما ذكرناه في توليد البضائع يأتي في توليد العلم أيضاً، إن الإنسان المسلم في الحال الحاضر بحاجة إلى علم الأجانب، ولذا فاللازم أن يلاحظ في ذلك بقدر الضروره، وبقدر ما يكون علماً يغني عن الأجانب، لا أن يلاحظ العلم بما هو علم، فإن طول سيطره الأجنبي على البلاد سواء كان بالمباشره، كأن يأتي إلى البلاد المستشارون، أو بغير المباشره كأن يذهب إلى بلاد الأجانب الطلاب من المسلمين، يوجب بقاء سيطره الأجانب العمليه أو الفكرية على بلاد الإسلام، فاللازم أخذ العلم من الأجانب،

أولاً: بقدر الضروره.



ثانياً: من الأجنبي الذي أقل خطراً، مثلاً إذا دار الأمر أن يحصل الطالب في أميركا، أو في السويس كان الثاني أولى، كما أنه إذا دار بين المستشار الروسي والنرويجي كان الثاني أولى.

وقد ورد في الحديث: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمر بعض الكفار أن يعلم المسلمين القراءه والكتابه في قبال فكه من الأسر.

وورد: أنه (صلى الله عليه وآله) أرسل شابين إلى اليمن ليتعلموا آله حربيه كانت هناك.

وورد: أنه (صلى الله عليه وآله) أمر أن يرسل بعض المسلمين إلى البلاد الكفار ليتعلموا صنع المرآه.

وورد أنه (صلى الله عليه وآله) قال: اطلبوا العلم ولو في الصين (١).

### ((السؤال الرابع))

((السؤال الرابع))

الرابع: كيف توزع البضائع والخدمات.

والجواب: إن التوزيع يجب أن يكون حسب ميزانين:

الأول: ميزان الاحتياج.

والثاني: ميزان التوليد والخدمات، فإذا كان هناك ألف طيب وأهل البلاد عشرون مليوناً، كان اللازم أن يكون لكل مليون خمسون طيباً، لا- أن تكسد الأطباء في العاصمه ومائه قريه لا يكون فيها طيب واحد، وكذلك إذا كان هناك ألف طن من القمح، كان اللازم أن توزع لكل مليون خمسون طناً، لا أن العاصمه تتخم والقريه تحرم، هذا بالنسبه إلى التوزيع حسب الحاجه.

أما التوزيع حسب التوليد، فإذا كان هناك طيبان وقريتان، في كل قريه

ص: ١٠٢

مائه إنسان، لا يحق لأحد الطيبين أن يستغل قريه ونصفاً، بينما الطيب الآخر له نصف القريه فقط، وكذلك بالنسبه إلى بزازين يولدان الأقمشه، وليس الأسلوب أن تجبر الدوله الطيب وتاجر القمح والبزاز، إذ «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم» (١)، بل الأسلوب أن تنظم الدوله الشؤون حسب العدل والقسط، {اغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} (٢)، و{إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} (٣)، إلى غير ذلك من الآيات والروايات، بالإضافة إلى أن الواجب على الدوله الإسلاميه مراعاة مصالح المسلمين، وأن لا يكون هناك ضرر وضرار وعسر وحرَج، إلى غيرها من القواعد العامه.

فإذا كان الطيب موظفاً من قبل الدوله، والقمح والبضاعه للدوله الإسلاميه، فواضح أن الدوله كيف توظف الطيب، لئلا يكون طيبان لألف، ولا طيب لألف آخر، أو كان طيب يعالج ألف وخمسائه وطيب آخر يعالج خمسائه مثلاً، وكيف توزع القمح حتى لا تكون بطون تتخم وبطون تحرم.

وأما إذا لم يكن الطيب للدوله ولا القمح لها، فالدوله تعمل أمرين:

الأول: أن تكمل الناقص من نفسها، فإذا كانت في قريه طيبان وفي قريه لا يوجد طيب، استخدمت الدوله طيباً لتلك القريه الفارغه، كما أنها تفتح خبازاً في تلك القريه التي لا تجد القمح مثلاً.

الثاني: أن تأخذ أمام الإجحاف إذا كان طيب أو بائع قمح أو بزاز يجحف، وقد تقدم في بعض المسائل السابقه تسلط الناس على أموالهم وأنفسهم محدد

ص: ١٠٣

١- راجع بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

٢- سوره المائده: الآية ٨.

٣- سوره ال حجرات: الآية ٩.

بعدم الإجحاف، هذا بالإضافة إلى أن روح الإيمان الذى توجد لها الدولة فى الناس يوقف الناس إلى حيث المصلحه العامه، وإلى حب الناس وخدمتهم، فقد ورد: «أحب لأخيك ما تحب لنفسك»<sup>(١)</sup>، إلى غير ذلك من السبل الكفيله بعداله التوزيع للبضائع والخدمات.

### ((السؤال الخامس))

((السؤال الخامس))

الخامس: هل أن عوامل التوليد، وهى (الأرض ورأس المال والطاقة العمليه والطاقة الإداريه) تعمل بقدر وسعها أم لا، فإذا كانت هناك أراض بائره، أو رأس مال معطل، كالمعمل والتراكتورات المعطله، أو عمال عاطلون، أو من له قابليه الإداره قاعدون بدون الإداره، فإن عوامل الإنتاج لا تعمل بقدر إمكانياتها.

أما إذا كانت الأربعة تعمل حسب وسعها، كانت عوامل الإنتاج تفيد فائدتها الممكنه، ولذا فإذا كانت العوامل تعمل حسب طاقتها نجد عدم الاحتياج إلى الخارج، وإذا كانت حاجه فهى فى قبال احتياج الخارج إلى الداخل، ويعبر عن ذلك بأن التصدير بقدر الاستيراد، فيصدر البلد النفط ليستورد القمح مثلاً.

أما إذا كانت العوامل لا تشتغل حسب طاقتها، كان الاحتياج إلى الخارج، وذلك ينهى إلى الاستعمار، نعم ربما تكون حاجات البلد أكثر من طاقتها الإنتاجيه، وربما تكون أقل من طاقتها الإنتاجيه.

ففى الأول: يجب التقليل من الحاجات، والاكتفاء بالحاجات الضروريه واستنباط موارد جديده لسد الحاجات، مثلاً كانت الأراضى لا تكفى بإعطاء الحاجات الطعاميه، فإن من الممكن زرع البحر لتكثير الأسماك، وبذلك يجد الإنسان طعامه مباشره بالأسماك، وغير مباشر بإطعام الأسماك للدواجن لتكثير

ص: ١٠٤

للحوم وما أشبهه، إلى غير ذلك من إيجاد الموارد الجديدة، وقد كان لألمانيا في زمان هتلر وزير يفعل نفس الشيء فيستنبط موارد جديدة لسد حاجات الحرب العالميه الثانيه المتزايده.

وفى الثانى: يجب حسن استغلال الموارد الكثيره فى ترفيع مستوى الاجتماع صناعياً وعلمياً وغير ذلك، بالإضافة إلى وجوب مساعده الآخرين من الفضل الذى منحه الله إلى أهل هذا البلد، والإسلام قد حرص على العمل.

ففى روايات تقدمت بعضها تقييح عدم العمل، أو قله العمل بالكسل، وإن كان للإنسان اكتفاء لمعاشه لكثره موارد، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما رأى يد عامل: إن هذه يد يحبها الله (١)).

كما أن الإسلام حرص على الزرع والاستفاده من خيرات الأرض، حتى قال: «إن من وجد أرضاً وزرعاً ثم افتقر فأبعده الله» (٢))، وجعل عدم الاستفاده حتى من النواه وفضل الماء فى الإناء بعد الشرب نوعاً من الإسراف، إلى غير ذلك مما تقدم جملة من ذلك.

### ((السؤال السادس))

((السؤال السادس))

السادس: هل أن عوامل الإنتاج ركبت بحيث تأتى بالإنتاج المطلوب أم لا.

فإذا كان ازدحام الشارع أو التواء المسافه بين البلدين يوجب تأخير سير السيارة مما يوجب نقصاً فى الاقتصاد، لأنه إذا كان الشارع غير مزدحم ولا ملتو، وصيّلت سياره البضائع إلى المقصد فى ساعه مثلاً، والآن حيث الازدحام أو الالتواء تصل السياره فى ساعتين، مما يوجب مزيد أجره السائق ومزيد استعمال البنزين وتقليل عمر السياره بسبب الطريق الطويل الملتوى، كان ذلك

ص: ١٠٥

١- الاختصاص: ص ٢٧، الوسائل: ج ١١ ص ٣٢٢.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤.

ضعف تركيب عوامل الإنتاج مما يقلل الإنتاج، فإن المال الذى يصرف مع عدم صوابيه تركيب عوامل الإنتاج أكثر من المال الذى يصرف إذا كان صوابيه تركيب عوامل الإنتاج.

وكذا الحال فى أمثال ذلك، مثلاً تاجر ينقل فى كل يوم طناً من القمح بسياره كبيره له إلى المدينه، بينما هذه السياره تستوعب طنين من القمح، فإن فى ذلك ضعف تركيب عوامل الإنتاج، إذ التاجر يعطى الأجره الكامله للسائق، ويعطى ثمن البنزين لسير السياره، بينما لا يستفيد من سيرها إلا نصف الإنتاج المقرر.

وإذا أراد هذا التاجر تحسين تركيب عوامل التوليد، كان اللازم عليه أن يشارك تاجراً آخر لتحمل السياره كل يوم طنين من القمح، حتى تكون الاستفاده من السائق والبنزين بالقدر المقرر، ولذا نرى اشتراك التجار فى الأمور حتى يتمكنوا من أن يستفيدوا من طاقات أنفسهم ومن طاقات التوليد استفاده كامله.

وهكذا فى أمثله أخرى، مثلاً معمل للسكر له طاقه أن ينتج كل سنه ألف طن، لكن عدم وجود قصب السكر له بالقدر الكافى أوجب أن يتعطل المعمل كل عام ثلاثه أشهر، فإن سوء تركيب عوامل الإنتاج جعل المعمل عاطلاً فى قدر هذه المده، مما أدى إلى توقف ربع الإنتاج فرضاً، فاللازم تكثير إنتاج قصب السكر حتى يتمكن المعمل من الإنتاج اللائق به.

ولا يخفى أن هذا الأمر السادس غير الأمر الخامس، إذ فى الأمر الخامس لم تمكن الاستفاده، من جهه كسل العامل نفسه مثلاً.

أما فى المقام فعدم الاستفاده إنما هو لأجل عدم صحه التركيب، فالعامل

ناشط كمال النشاط، لكن سوء التركيب شل قدرته.

فعلى الدولة الإسلاميه تحسين التركيب الاقتصادى ليعطى أسباب التوليد كامل قدرتها، والأدله الشرعيه المذكوره سابقاً آتیه هنا، بالإضافة إلى قوله (عليه السلام): «ونظم امرکم»<sup>(١)</sup> وما أشبهه، مما يحرض على تنظيم الأمور والاستفاده من الحياه بأقصى قدر ممكن.

### **((تعطيل عوامل الإنتاج))**

((تعطيل عوامل الإنتاج))

ثم إن العوامل الأربيع للتوليد قد تتعطل كلياً، كالأرض البائره، وكالنقد المكنوز، وكالعامل العاطل، وكالمدير الذى لا فعليه لإدارته، وقد تتعطل عن الفائده المتوخاه، وهذا على قسمين:

الأول: أن يعمل فى وقت لا- فى وقت آخر، كالأرض التى تزرع فى الربيع، ولا- تزرع فى الخريف مع صلاحيتها للزرع فى الفصلين، وكالإنسان الذى يشتغل فى شهر دون شهر، وهكذا.

الثانى: أن يعمل فى عمل لا يفيد الفائده المطلوبه وإن اشتغل كل وقته فى العمل، كالإنسان الذى يصلح أن يكون بناءً فيشتغل عامل بناء، وكالأرض التى تصلح أن يزرع فيها البرتقال الأكثر ربحاً وفائدهً، فيزرع فيها الفجل إلى غير ذلك.

ولا فرق فى كلا نوعى العطل بين أن يكون من جهه الأمر الخامس أى عدم الاشتغال لذاته، أو من جهه الأمر السادس أى عدم الاشتغال لسوء التركيب.

وهناك قسم آخر: وهو أن يعمل الإنسان عملاً ضاراً، أو أن يولد سائر مواد التوليد ماده الضاره، كأن يزرع فى الأرض الأفيون للمعتادين، وأن يكون

ص: ١٠٧

رأس المال لأجل صنع الخمر، أو يعمل البناء في بناء مرقص أو ملهى، أو يصرف المدير وقته في إدارة سينما داعره أو ما أشبهه، فإن كل هذه الأقسام الأربعة:

١: عدم العمل إطلاقاً.

٢: وعدم العمل الأكثر فائده .

٣: وعدم العمل الدائم.

٤: والعمل الضار.

كلها خلاف موازين الاقتصاد السليم.

وإذا نظرنا إلى أسباب التوليد الأربع في أغلب الاجتماعات، نرى ابتلاء تلك الأسباب بكل هذه النواقص، مثلاً كثير من الناس يعيشون عيشه البطاله التامه، أو يعيشون جزءاً من حياتهم في البطاله التامه، أو يعيشون العمل الأقل فائده، بينما لهم القدره في العمل الأكثر فائده، وهكذا يكون حال رأس المال، وحال الأرض، وحال الإدارة.

فعلى الدوله الإسلاميه، أن تهتم لوضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، ولوضع الطاقه المناسبه في المكان المناسب، وبذلك لا يكون الإنتاج مضاعفاً، بل أحياناً يصل إلى أضعاف الأضعاف.

فمثلاً في مثال قد تقدم أن (عبد الناصر) كان له تسعمائه ألف موظف زائد عن قدر الحاجه، إذا وظف هؤلاء في التوليد بدل أن كانوا موظفين في الهدم، إذ كل موظف إن لم يكن بناءً كان هادماً، كان لمصر إنتاج ربما يزيد عن حاجته مما يصدره فيدر له أرباحاً طائله.

وهكذا في سائر أسباب التوليد، وفي سائر البلدان الإسلاميه.

(مسأله ۲): قد يكون سبب الغلاء طبيعياً كالحط، وقد يكون غير طبيعي.

وقبل ذكر أسباب الغلاء غير الطبيعيه لابد من الإلماع إلى أن السبب الطبيعي للغلاء ليس من طرف الله سبحانه، بل بسبب الإنسان، كما أن كل الآفات والأمراض والأعراض إنما هي بسبب الإنسان نفسه، ولذا ورد في سورة القدر: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ... مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ هِيَ حَيْثِي مَطْلَعِ الْفَجْرِ} (۱)، فإن الآية تدل على أن تنزيل الملائكة المقدرات في ليله القدر، حيث تعين فيها مقادير الخلائق، كله سلام من أول الليل إلى الصباح، فلا مضاد سلام ولو للحظه واحده من تلك الليله.

وقد يقال: فهل الجنين الذي يولد مشوهاً، والزلزله وطغيان البحر الموجب لذهاب الزرع والضرع، والأثره التي تثار من الفيافي إلى البلد فيمرض الإنسان بسببها، إلى غير ذلك من الأسباب الطبيعيه أيضاً من جهه الإنسان، ثم الحط من عدم نزول المطر، والمطر بيد الله، والموت آفه وليست بيد الإنسان.

والجواب: نعم إن كل ذلك ما عدا الموت الطبيعي بسبب الإنسان، أما الموت الطبيعي فهو تكميل وانتقال إلى الكمال، كالولاده التي هي سبب التكميل وانتقال إلى الكمال، ولذا ورد في الآية الكريمة: {ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ} (۲).

وورد قوله سبحانه: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ} (۳).

وقال سبحانه في سبب هلاك الإنسان في البحر: {وَمِنْ

۱- سورة القدر: الآية ۱ و ۵.

۲- سورة الروم: الآية ۴۱.

۳- سورة الشورى: الآية ۳۰.



آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ إِنَّ يَشَاءُ يُسَيِّدُ الرِّيحَ فَيَظْلِلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ أَوْ يُوقِعُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ (١١)، إلى غيرها من الآيات والروايات.

أما نسبة المصائب إليه سبحانه في القرآن، فهي كنسبه الزراعة والرمى وغيرهما إليه، حيث إنه سبحانه هو الذى جعل القانون الكونى الذى يسير فى دائرته الإنسان، فكل شىء اختياري، منه تعالى باعتبار أنه واضع قوانينه، ومن الإنسان لأنه الذى اختاره وأراده.

أما الأمثلة التى ذكرها المستشكل فواضح أن تلك المصائب من الإنسان، فالجنين الذى يولد مشوهاً إنما كان السبب أبويه، أو الإنسان الذى سبب حريقاً أو طفره للمرأة أو ما أشبه، مما أخاف المرأه أو سبب لها وضعاً غير طبيعى فأثر على الجنين.

والزلازله بالإضافه إلى أنها تخبر قبل وقوعها، وبإمكان الإنسان أن يتجنبها، أنها تقع فى مواضع خاصه، فلماذا يسكنها الإنسان وأرض الله فسيحه، أو لماذا لا يصنع الإنسان بيوت الخشب حتى لا يتأذى بها.

وطغيان البحر يمكن اجتنابه بالسد ونحوه، بالإضافه إلى إمكان أن لا يسكن الإنسان سيف البحر.

والأتربه بالإمكان تشجير حوالى المدينه فتمتص الأتربه، بالإضافه إلى إمكان أن لا يسكن الإنسان تلك المناطق.

ولماذا يحصر الإنسان سقى زرعه بالمطر ليبتلّى بالقحط عند عدم نزوله.

ثم لماذا لا يدخر الإنسان الطعام لاحتمال القحط، ولذا نرى كلما تقدمت لحضاره كانت الآفات الطبيعيه أقل، والكلام فى هذا الباب طويل لكنه حيث

ص: ١١٠

كان خارجاً عن المهمه الاقتصاديه المباشره، وإن كانت هذه الأمور الكونيه تؤثر في الاقتصاد بنحو غير مباشر أيضاً، نكتفى منه بهذا القدر.

وعلى هذا، فسبب الغلاء الطبيعي الذي بيد الإنسان بالآخره هو الفحط، حيث يقل العرض ويكثر الطلب، وليس كلامنا الآن فيه، وإنما في سبب الغلاء غير الطبيعي الذي سبب الغلاء في كل عالم اليوم مع المعطيات الكثيره للعلم مما يوجب أن تكون البضائع في غايه الرخص.

كما لا بد وأن نشير إلى مضرات الغلاء.

وأخيراً نأتى إلى تفصيل ما يتعارف ذكره عند الناس: من قله البركه في الأعمار والأولاد والبضائع، فهل لهذا حقيقه خارجيه أم هو صرف تفككه بالكلام.

أما الأول: أى سبب الغلاء فهو أمور:

١: الاحتكار والإسراف.

٢: زياده الموظفين.

٣: صرف الطاقات في الهدم.

٤: عدم تحرك أسباب الإنتاج.

٥: كثره الوسائط.

٦: تطلب المزيد من الحق الطبيعي في قبال الأمور الخمسه التي تقابل بالمال مما سبق ذكرها.

٧: البطاله.

توضيح ذلك:

**((١: الاحتكار والإسراف))**

((١: الاحتكار والإسراف))

١) لنفرض مدينه فيها مائه ألف إنسان، تولد بقدر حاجات أهل المدينه من البضائع والخدمات، مثلاً في كل يوم ثلاثمائه ألف خبز، وثلاثمائه ألف لتر من النفط للوقود، وفيها مائه طيب لكل ألف إنسان طيب، فإذا أسرف ألف منهم باشتراء أكثر من الخبز المقرر لكل فرد، فاشتروا خبزين في كل وجهه وأسرفوا الزائد، قل الخبز بمقدار ألف نفر، وحيث قل العرض وكثر الطلب صار الغلاء.

وكذلك

ص: ١١١

إذا احتكر بعضهم نبط ألف إنسان، أو احتكر غنى خدمه طيب بأن جعله لعائلته ولم يسمح له بمداواه الآخرين، فإن الألف المحروم عن الخدمة الطيبة يوزعون على بقيه الأطباء، وبذلك يكثر الطلب ويقل العرض.

وهكذا فى كل الأمور، فإذا كانت ستون ألف دار محتكره، كما قرأت ذات مره أنها كذلك فى بعض المدن الغربيه، حصلت أزمه السكن الموجه لغلاء المسكن، إلى غيرها من الأمثله التى تعرف بالقياس إلى ما ذكرناه.

## ((٢: زياده الموظفين))

((٢: زياده الموظفين))

٢) وزياده الموظفين بدورها توجب الغلاء، فلنفرض أن كل مليون إنسان بحاجه إلى ألف موظف، مع العلم أن التواريخ كتبوا أن مصر فى زمان الإسلام حيث كان نفوسها عشره ملايين كان الموظفون فيها خمسمائه فقط، ما سوى الجيش، والكل يعلم أن الجيش فى الإسلام شعبى لا يكلف الدوله شيئاً، لأنهم جيش احتياط ما عدا بعض الأفراد الذين يلزم وجودهم الدائم للتدريب والحفظ وما أشبهه، فمدينه فيها سته وثلاثون مليون إنسان بحاجه إلى سته وثلاثين ألف موظف، ومن المعلوم أن كل ألف إنسان حينئذ يتحمل نفقات فرد واحد بدون أن يؤثر ذلك على قيمه البضائع والخدمات.

أما إذا كان موظفو تلك الدوله مليوناً أو أكثر، كما كان كذلك فى إيران الشاهانيه، فإن هذا أكبر عبء على كاهل الإنتاج، مما يوجب زياده الطلب وقله العرض، وبذلك يكون الغلاء، فإذا كان مثلاً فى هذه المدينه ذات السته والثلاثين من الملايين، مليونان من الموظفين، كان معنى ذلك أن يتحمل كل سبعة عشر إنساناً نفقات إنسان موظف، بينما كان المقرر أن يتحمل كل ألف إنسان نفقه إنسان موظف.

هذا، فكيف إذا أضيف إلى مشكله تكثر الموظفين مشكله ترفهم، فالموظف يستهلك أكثر من غيره، ومشكله سرفهم، فالموظف مسرف بطبعه فى الحكومات

المنحرفه، كما أن جمله من الموظفين فى الحكومات المنحرفه سراق ومحتكرون ومكتنزون للمال.

### ((٣: صرف الطاقات فى الهدم))

((٣: صرف الطاقات فى الهدم))

٣) صرف الطاقات فى الهدم، فإن كل إنسان يجب أن يكون مولداً للبضاعه أو للخدمه، فإذا صرفت الطاقات فى الهدم أورت الغلاء.

وأقسام صرف الطاقات فى الهدم كثيره، منها صنع الأسلحه الغاليه، ومنها بناء الملهى والمرقص والمخمر، ومنها صنع الهروئين والأشياء الضاره، ومنها الخدمات التى تؤدى إلى الهدامين، فالطبيب المعالج للهادم هو أيضاً هادم حيث يخدم الهادم من حيث يشعر أو من حيث لا يشعر، إلى غير ذلك.

فبدل أن تكون مواد الأسلحه مصروفه فى بناء الدور والمستشفيات والمدارس، وكذلك مواد الملهى والمرقص إلخ، تبنى المواد فى الأمور الضاره المسفده.

وبدل أن يصرف بناه الأسلحه والملهى والمرقص وما أشبه أوقاتهم لبناء الحياه من زراعه وصناعه ونحوهما مما يخدم الإنسان ويعطيه الحوائج الأوليه، بينون الموت والدمار. وبذلك تقل الحاجات من ناحيه، وتكون حاجات جديده، حيث إن الهدم يهدم الحاجه، فالقنبله تهدم البيوت وتمرض الأفراد، والملهى والمرقص والخمر تؤثر على الأعصاب وتوجب الأمراض التى هى بحاجه إلى الدواء والمستشفى وما أشبه، وبذلك يكثر الطلب كثره مضاعفه، ويقل العرض مما يوجب الغلاء.

والطبيب المعالج للهادم هادم أيضاً، ولذا ورد عدم بناء المسجد للظالمين، وعدم اكرتراء الدواب حتى لحجهم، وقالوا: إن من يبيع الأبر والخيوط لخياط الظالم يعد من أعوان الظلمه.

### ((٤: عدم تحرك أسباب الإنتاج))

((٤: عدم تحرك أسباب الإنتاج))

٤) عدم تحرك أسباب الإنتاج، فقد تقدم أن أسباب التوليد أربعه: (الأرض

ورأس المال والعمل والإدارة)، فإذا اشتغل الكل على ما يرام كما تقدم في المسألة السابقه، أوجب الكفايه، والرخص من مواليده الكفايه.

أما إذا عطل الكل أو البعض فبقدره يقل الإنتاج، وإذا قل الإنتاج كثر الطلب وقَلَّ العرض وذلك يولد الغلاء، مثلاً الأراضي الصالحة للزراعه تعطى قدر قوت الإنسان، فإذا بقيت بعض الأرض فارغه لعدم العمل أو لعدم الإدارة أو لعدم رأس المال، كان بقدر ذلك احتياج معطل، وبقدره يقل العرض في ما يكون الطلب على قدره المعتدل.

ثم إن عدم تحرك أسباب الإنتاج ناش من أمرين:

الأول: القوانين المانعه عن الحريات.

الثاني: عدم استقامه نفوس الناس بكسلهم عن العمل وحبهم للبطاله وما أشبهه، والإسلام يوفر الحريات ويبني النفوس، ولذا كان الإسلام مخالفاً لعدم تحرك أسباب الإنتاج.

**((٥: كثره الوسائط))**

((٥: كثره الوسائط))

٥) كثره الوسائط، فإن كثره الوسائط توجب سقوط الواسطه عن كونه مولداً إلى كونه مستهلكاً، فهو بالإضافة إلى أنه لا يقوم بخدمات نفسه لتبقى خدمه الآخرين لأنفسهم، يأخذ من خدمه الآخرين.

مثلاً الأسلوب الطبيعي أن يكون هناك زارع وبقال ومستهلك، ولنفرض أن الزارع يحتاج في إنتاجه إلى مائه دينار، وفي معاشه إلى مائه وخمسين، وهكذا البقال، فاللازم أن تصل البضاعه إلى يد المستهلك بقيمه خمسمائه دينار، فإذا أضيف إلى ذلك شخص رابع في الطريق لم يكن ضرورياً، كالدلال الذي يشتري من الزارع ويبيع للبقال، صارت قيمه حين تصل البضاعه إلى يد المستهلك بسبعمائه وخمسين، أي أضيف إلى البضاعه مقدار نصف قيمتها الطبيعيه، وهكذا كلما كثر الوسائط.

ص: ١١٤

وإذا فرض أن مصارف الزارع في زرعه صارت غير طبيعيه، بأن احتاج إلى إجاره الأرض التي هي «الله ولمن عمرها»<sup>(١١)</sup>، أو أن معاشه صار غير طبيعي بأن كان مسرفاً محتكراً، وإذا فرض أحد هذين الأمرين في البقال، أو إذا فرض كل تلك الأمور الأربعة غير الطبيعيه، وصلت البضاعه إلى يد المستهلك أحياناً بأضعاف أضعاف قيمتها الواقعيه.

ولذا فاللازم على الدوله الإسلاميه مراقبه كل من الزارع والواسطه، كما يلزم عليها مراقبه عدم توسط الدالين بالقدر المستغنى عنهم، وذلك لأنها موكله بالمصالح، ومن أسوء الأشياء الغلاء، وتحول الإنسان الذي هو أداة إنتاج إلى أداة استهلاك.

وقد ورد في الشريعة كراهه تلقي الركبان، ولعل من أسرارها عدم تعدد الواسطه حتى يكون الغلاء المصطنع، وقد يجد الإنسان في سوق واحده عشرًا من الدالين تمر البضاعه من أيديهم يدًا بيد حتى تصل إلى المستهلك، بينما كان اللازم أن تصل بضاعه المنتج إلى يد المستهلك بدون واسطه أو بواسطه واحده.

وأحياناً الإنسان يرى أن المنتج يعيش عيشه متوسطه، أو دون المتوسط، بينما الواسطه الزائده تعيش عيشه الترف والسرف، وليس هذا في الحقيقه إلاّ لسوء تركيب الاجتماع مما يجب أن تعالجه الدوله الإسلاميه، فالواسطه الزائده بنفسها وإن عاش عيشه متوسطه، شيء زائد يوجب الغلاء، فكيف إذا أراد أن يعيش عيشه السرف والترف والتلف.

**((٦: تطلب المزيد))**

((٦: تطلب المزيد))

٦) تطلب المزيد من الحق الطبيعي، وذلك لأنه قد تقدم في بعض المسائل السابقه أن المال في قبال خمسه أشياء (العمل الجسدي، والفكري، وذات

ص: ١١٥

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٩.

المواد، وشروط الزمان والمكان، والعلاقات الاجتماعيه)، كما تقدم أن لكل من هذه الأمور الخمسه قدر خاص من الإنتاج، فإذا تطلب أحد فوق حقه كان ذلك يلازم الغلاء.

مثلاً عامل البناء حقه الطبيعي كل يوم دينار، الذى هو يعادل مقدار أكله وسائر حاجاته مثلاً، فإذا تطلب العامل ديناراً وربحاً كان معنى ذلك أنه يستهلك مقدار إنسان وربح إنسان، ففى كل خمسه أفراد يبقى فرد بدون مواد العيش، فيكون الطلب أكثر من العرض، إذ المفروض أن أربعة أفراد من الخمسه استولوا على طعام الخمسه، فيبقى الخامس متطلباً بدون أن يكون فى قبال طلبه عرض.

وهكذا لناخذ البقال مثلاً آخر، إنه يحتاج كل يوم إلى دينار لأجل إيجار دكانه ومعيشتة، فإذا أعطى ثلاثمائة وستين ديناراً لأجل (السرقفلى) لمحله، صار مجبوراً لأن يجعل قيمه البضاعه ضعفاً ليسد بنصفه جوعه وبنصفه الآخر سرقفلى دكانه، وحدث الغلاء من جراء ذلك، إذ السرقفلى مثلاً صحيح فى الاقتصاد إذا كان ذلك بقدر عادل مما يتطلبه شرط المكان، إذ قد سبق أن المال قد يكون فى قبال شرط المكان أيضاً، لكن دخول السرقفلى المتصاعد فى كل الخط الاقتصادى جور مضاعف، من جهة أنه لا إطلاق له فى كل المحلات إن لم يكن عدلاً حسب شرط المكان، ومن جهة أنه أكثر من قيمه الواقعيه لشرط المكان.

مثلاً- هناك دكانان أحدهما فى وسط المدينه حيث يعطى الربح المضاعف، والآخر فى آخر المدينه حيث يعطى نصف ربح الدكان الذى فى وسط المدينه، إن من الصحيح أن يكون إيجار الذى فى الوسط ضعف إيجار الذى فى آخر المدينه، وهذه الزيادة قد تؤخذ بصوره الإيجار وقد تؤخذ بصوره السرقفلى، ويجب تعادل الأمرين.



مثلاً- إذا كان إيجار ما في آخر المدينة في كل عام مائة دينار، يجب أن يكون إيجار ما في وسط المدينة في كل عام مائتي دينار، حيث فرض أن الربح مضاعف، وهذه المائة الثانية قد يأخذها صاحب الدكان نقداً، أى يأخذ الإيجار مائتي دينار، وقد يأخذها بصورة السرقة، ومعنى ذلك أنه يأخذ قدرًا من النقد لربحه المضاربي في كل عام مائة دينار، فإذا فرضنا أن خمسمائة دينار يعطى كل عام بالربح المضاربي مائة دينار ربحاً، كان اللازم أن يأخذ صاحب الدكان الذى في وسط المدينة من المستأجر خمسمائة دينار بعنوان السرقة، بإضافه إيجار كل عام مائة دينار، ويكون حينئذ السرقة العادل لهذا الدكان خمسمائة دينار، فإذا أخذ صاحب الدكان ألف دينار بعنوان السرقة، كان معناه أنه آجر دكانه كل عام ثلاثمائة دينار، فمائة دينار سرقة من البقال، والبقال مجبور أن يجعل قيمة البضائع أكثر من القيمة المفروضة بمقدار هذه السرقة، وحينذاك يكون الغلاء.

وهكذا يلاحظ أن من أسباب الغلاء هو زيادة قيم الأشياء الخمسة عن قيمتها الواقعية.

ومما تقدم ظهر أنه إذا أعطى المستأجر خمسمائة دينار بعنوان السرقة، ثم أراد أن يستأجر منه إنسان آخر الدكان برضى الموجر فرضاً، فأخذ منه بعنوان السرقة ألف دينار، يجب أن يلاحظ هل أن الخمسمائة الزائدة من حقه أم لا، فإن كان ربح خمسمائة التى أعطها للمالك ربحها المضاربي هو مقدار إيجار الدكان، بإضافه هذه الخمسمائة الزائدة على أصل خمسمائة أعطها إلى المالك بعنوان السرقة، كانت الخمسمائة الزائدة التى أخذها من المستأجر الثانى صحيحاً، وإلا كان منحرفاً، وبذلك ساهم فى الغلاء.

وعلى هذا، فإذا أعطى المستأجر الأول للمالك الدكان خمسمائة بعنوان

السرقفلى، ثم فى يومه أعطى الدكان للمستأجر الثانى بسرقفلى ألف، كانت الخمسمائه الزائده حقاً غير طبيعى وكان تسهيماً فى الغلاء.

والحاصل من الأمر السادس: لزوم مراقبه الدوله الإسلاميه على الأمور الخمسه: (العمل الفكرى، الجسدى، والمواد، والشرائط، والعلاقات) أن لا تزيد قيمتها على قيمه الواقعيه، وإلا ساهمت الزيادة فى الغلاء، وأخذ الاقتصاد فى الانحراف.

ثم إنا ذكرنا الربح المضاربي، لأن النقد حيث إنه عمل متراكم له حصته من الربح عرفاً، فيما كانت مضاربه، من أحد المال ومن الآخر العمل، ومن الواضح أن العمل يختلف، ففي العمل الشاق ربح النقد أقل من العمل السهل، وكذلك يختلف الربح من عامل إلى عامل، فإن الذكى له ربح أكثر من عمل الغبى، إلى غير ذلك من الاعتبارات الاقتصاديه.

**((كثره البطاله))**

((كثره البطاله))

٧) كثره البطاله، فإن الإنسان الذى لا يشتغل لسوء تركيب الاقتصاد يستهلك ولا يولد، وبهذا تكون المواد المنتجه أقل من القدر الضرورى، وبذلك يقل العرض ويكثر الطلب، وهو من أسباب الغلاء.

ولنفرض أن فى مدينه نفوسها مليون إنسان، من الضرورى أن يعمل ثلاثه أرباعها، حيث الربع الآخر المرضى والعجزه والأطفال، فإذا تفشت البطاله وكان العاطلون ثلث العاملين، كان معنى ذلك أن بقدر نصف المدينه ينتجون للصنف الآخر، ومن المعلوم أن النصف لا يقدر على إنتاج الضعف، فتقل المواد ويكثر الطلب ويقع الغلاء.

فبالاىم على الدوله أن تقضى على البطاله، لا لأجل أن البطال يوجب المشاكل لنفسه ولعائلته وللمجتمع فقط، \_ وإن لم يوجب ذلك كونه كلاً على المجتمع، لفرض أنه قد ولد ما يكفيه لمدته بطالته، ولذا ورد فى الروايات

النهى الأكيد عن البطاله كما تقدم بعضها في فصل الروايات \_ ، بل لأجل أن البطاله توجب الغلاء.

والقضاء على البطاله إنما يكون برفع القيود عن الإنتاج، فإذا وزعت الأرض والماء على الجميع وساعدت الدوله في الأمور الأوليه وبعض التبرعات من بيت المال، تمكن كل إنسان من بناء دار، وتربيه دو اجن وزراعه.

ومن المعلوم أن الصوف يكون لباساً، وبذلك يتمكن الكل من المسكن والملبس والمأكل والمشرب وما أشبه ذلك.

### ((مضرات الغلاء))

((مضرات الغلاء))

وأما الثاني: أى مضرات الغلاء، فواضح أن الغلاء يوجب حرمان كثير من أوليات الحياه، والحرمان يوجب كثره الفساد من قتل وسرقه وزنا وربا وتحارب بين الناس وغير ذلك، إذ يقتل بعض الناس بعضاً ليحصل على ماله، كما يسرق من آخر ليسد بالمسروق جوعه، وحيث لا يجد السبيل إلى النكاح المشروع لما فيه من التكاليف يضطر إلى الزنا، كما تضطر المرأه إلى أن تبيع نفسها لأجل تحصيل لقمه العيش، وحيث ينقسم الناس فى حاله الغلاء إلى طبقتين طبقه الفقراء وطبقه الأغنياء، لابد وأن تقع المظاهرات والإضرابات وأخيراً الثورات، وهكذا.

ومن الجهل الفظيع ما يتداوله بعض من لا- خبره له بأن الغلاء لا يضر، إذ مثلاً فى السابق كان كيلو اللحم بثلاثين فلساً، وكانت أجره عامل البناء عشرين فلساً، واليوم كيلو اللحم بدينار ونصف حيث أجره عامل البناء بدينار، فكما أن أجرته قبل ثلاثين سنه كانت بمقدار ثلثى كيلو، كذلك أجرته الآن، وأى فرق بين الزمانين بعد وحده النسبه، وكذلك بالنسبه إلى كل أمور الحياه.

وإنما كان ذلك جهلاً فظيماً، لأن ارتفاع القيم ليس كما ذكر، فإنه لو كانت

الأجور ارتفعت بمقدار ارتفاع السلع لكان الأمر كما ذكر، ولكن الأمر ليس كذلك، إذ التضخم الموجود حالياً أوجب أن تكون قيم السلع أكثر من الأجور، حتى أن العمال كانوا سابقاً يتمكنون من إداره أمورهم بأجورهم، والآن لا يقدرّون على ذلك، ولناخذ مثلاً إن الدار كانت تبني لعامل بقيمه ثلاثين ديماراً، أى ما يقارب أجرته فى أربع سنوات وشهرين، لكل يوم عشرون فلساً، بينما فى الحال الحاضر لابد من ثلاثه أضعاف ذلك مثلاً حتى يبنى له دار، لكل يوم دينار.

وكذلك بالنسبه إلى كثير من السلع والخدمات المحتاج إليها، مثلاً كان فى السابق أجره الطبيب خمس أجره العامل، أى أربعه فلوس، والآن أجره الطبيب بين نصف أجره العامل إلى أضعاف أجرته، حيث إن الأجره العاديه للطبيب ما لا يقل من نصف دينار، إلى غير ذلك من السلع والخدمات.

والحاصل: ينشأ الغلاء من عدم تمكن العامه من الاحتياجات، إما من جهه عدم وجود الحاجيات، وإما من جهه ارتفاع الأسعار، وسيأتى فى مسأله التضخم ماله نفع فى المقام إن شاء الله تعالى.

## ((زوال البركات))

### إشاره

((زوال البركات))

وأما الثالث: أى مسأله قله البركه فى الأعمار والأولاد والسلع، فهى شىء علمى قبل أن يكون شيئاً غيبياً، مع أنا نعتقد بالغيبه أيضاً مائه فى مائه.

وتوضيح ذلك أن البركه بمعنى الثبات والدوام والسعه، يقال برك البعير إذا أناخ ولم يسر أى ثبت، ومنه {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ} (١)، أى إنه ثابت ودائم وواسع، ليس كالممكن الزائل الذى له سعه محدوده، والحضاره إذا لم تكن مزيجه بالإيمان لابد وأن تنعدم البركه فيها مما يرجع إلى الإنسان بأكبر الضرر، كما هى الحال فى حضاره اليوم، ولذا قال سبحانه: {وَمَنْ أَعْرَضَ عَنَّا

ص: ١٢٠

ذِكْرِي فَإِنْ لَهُ مَعِيشَةٌ ضَنْكًا} (١).

وقال ونوح (عليه السلام): {فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا، يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا، وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبْنِيَنَّ، وَيَجْعَلَ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلَ لَكُمْ أَنْهَارًا} (٢)، إلى غيرهما من الآيات والروايات، مثلاً:

**((عدم البركة في العمر))**

((عدم البركة في العمر))

ألف: البركة في العمر قد أزيلت بسبب الحضاره الحديثه:

١: من جهه بطء إمكانيه المرور في الشوارع بسبب كثره وسائل النقل، فالطريق التي تستوعب السير فيها عشر دقائق تستوعب مقدار ساعه، فإذا فرض الاحتياج إلى ساعتين كل يوم للروح والرجوع في أربعين سنه، كان معنى ذلك أنه نقص من عمره مقدار عشر سنوات من العمل، إذا فرض أن الإنسان يشتغل في كل يوم ثمان ساعات، لأن الساعتين ربع اليوم، أي يوم العمل وهو ثمان ساعات، فمن أربعين سنه ينقص ربه، وهذا النقص في العمر إنما صار بسبب الحضاره الحديثه، لأن الحضاره لم تلاحظ الإنسان كمحور للحياه، بل لاحظت ماده محوراً، وبذلك لم تهتم لراحه الإنسان بجعل الطرق بحيث لا تستنفذ وقت الإنسان في الحركه إلى المقصد ذهاباً ورجوعاً، وفي الكلام تفصيل خارج عن مبحث الاقتصاد.

٢: ومن جهه صرف الوقت في التجملات الكاذبه الفارغه، سواء من يصرف وقته في صنعها، أو من يصرف الوقت في تحصيل المال لأجل اشترائها، والوقت إذا صرف في الهامشيات لم يبق حتى يصرف في المهمات.

٣: ومن جهه ضعف الجسم الناشى من الأطمعه والأشربه وغيرهما مما لا يلائم الإنسان، مثلاً الأغذيه الفعليه حيث تختلط بالمواد غير الملائمه تكون

ص: ١٢١

١- سورة طه: الآية ١٢٤.

٢- سورة نوح: الآية ١٠.

مبعثاً للأمراض، وكذلك المياه والشراب وغيرها، وضعف الجسم يوجب عدم إمكان الاستفادة منه في الأهداف الرفيعة.

٤: ومن جهة توتر الأعصاب الناشئة من تراكم الهموم والمشكلات، والإنسان ذو الأعصاب المتوترة لا يقدر على الإنتاج بقدر ما يتمكن غيره من هادئ الأعصاب.

٥: هذا مع الغرض عن أن تداول المحرمات التي توجب الأمراض مما لا تحول دون عمل الإنسان.

وبذلك كله لا يتمكن الإنسان أن يستخدم عمره في الأمور النافعة، فإذا كان الإنسان الخارج عن هذا المحيط الفاسد قادراً على أن يؤلف مائه كتاب، لا يقدر الإنسان الموجود في هذا المحيط أن يؤلف حتى نصف ذلك القدر.

فلا يقال: إن سرعه الحركة وكثرة الوسائل في الحضاره الحديثه سهلت الأمر.

لأنه يقال: هناك ثلاثه أمور:

(١) الإنسان بدون حضاره الآله.

(٢) الإنسان مع حضاره الآله مشوبه بالإيمان.

(٣) الإنسان مع حضاره الآله غير المشوبه بالإيمان.

والكلام الآن في أن البركه في الثاني أكثر من البركه في الثالث، أى إن الإنسان إذا بقى مستقيماً وقد حصل على السرعه والآله كان عمره ذا بركه، أما في الحال الحاضر حيث لا استقامه فعمره أصبح بدون البركه المتوخاه.

هذا بالإضافة إلى أن الحضاره الحديثه بما أوجبت من ضعف الجسم وتوتر الأعصاب وما أشبهه، سببت أقلية بركه العمر من العمر في زمن ما قبل الآله، ونفس هذه الحضاره لو كانت مزيجه بالإيمان لم توجب ذهاب بركه العمر، بل أضافت

على البركه الطبيعیه برکه آلیه أيضاً.

### **((عدم البركه فى الأولاد))**

((عدم البركه فى الأولاد))

ب: وعدم البركه فى الأولاد:

١: من جهه أن أرحام النساء قد ضعفت، وأصلاب الرجال قد ضعفت، فلا يتمكن الرجل من دفع منجب، كما لا تتمكن رحم المرأه من تربيه الجنين بكثره، والتي تربيه لا- يكون بالصحه العقلیه والنفسیه والجسمیه المطلوبه، وذلك بسبب كثره الأمراض الحديثه، وكثره التوترات النفسیه الموجوده التي رافقت حضاره الماده.

فمن باب المثال أن كثره كبيره من النساء ابتلين بمرض السكر، ومرض السكر يمنع من تربيه الرحم للجنين، فهى لا- تحبل أو تسقط قبل الإبان، أو تلد جنيناً غير صحيح الجسم، أو غير صحيح العقل.

٢: ومن جهه صعوبه تربيه الأولاد للأجواء المسمومه بالأفكار والآراء غير المستقيمه، ولذا ترى جمله من الناس يمنعون عن الحمل، وآخرين لا يرغبون إلاّ فى طفل أو طفلين فراراً من مشاكل التربيه.

٣: ومن جهه أن الغلاء يمنع عن الزواج، أو عن أصل الإنجاب، أو عن الإنجاب بالعدد الممكن، وبالأخره لا كثره فى الأولاد، والموجود منهم ليس كلهم صحيح الجسم والنفس والعقل، والصحيح منهم ليست لكلهم تربيه حسنه، وكل ذلك بمعنى عدم البركه فى الأولاد، البركه المترقبه.

٤: ومن جهه عدم مساعده الأبناء الآباء، بسبب الاتجاهات المنحرفه، فالولد فى غير الحضاره الماديه فيه برکه مساعده الآباء وتشكيل أسرهِ سعيده منسجمه، بينما ليست الأولاد فى الحضاره الماديه كذلك، إن الحضاره الإيمانيه مهمتها الإنسان، ولذا تنمو العلاقات الطيبه والتعاون البناء فى الأسره وفى المدينه وفى العالم.

أما الحضاره الماديه فهدفها الماده، ولذا فمقصد الحركه الماده، وتحت عجلاتها تنسحق كل العلاقات والتعاونيات وما أشبهه، وهذا هو معنى عدم البركه، أى لا ثبات للحياه، ولا هنأه بالعيش، ولا استقرار ولا توسعه، إلى غير ذلك من أسباب عدم البركه فى الأولاد.

### ((عدم البركه فى الأموال))

((عدم البركه فى الأموال))

ج: وعدم البركه فى الأموال:

١: من جهه غلاء الأسعار، فبينما كان كد العامل والفلاح يكفى لمعيشته ويزيد، حتى أنه كان يدخر، فإذا كان يحصل فى كل يوم خمسين فلساً، كان ربهه يبقى له بعد قضاء كل حاجاته بثلاثه أرباع منه، نرى أن كد العامل والفلاح فى الحال الحاضر لا يكفى لمعيشته، بل عنده نقص، ولذا يكون دائماً مديوناً، بالإضافة إلى عدم تمكنه من الزواج، أو من زواج ولده، ويسكن دار الإيجار، وعنده سوء التغذية، وإذا مرض لا- يتمكن من علاج نفسه، إلى غير ذلك مما يعرفه الجميع، مع أن أجرته اليوم تصل أحياناً إلى مائه ضعف أجرته فى السابق.

فمثلاً فى بعض بلاد الخليج أجره عامل البناء ثلاثه دنانير، بينما كانت أجرته فى السابق عشرين فلساً، والأول ضعف الثانى بمائه وخمسين مره، ومع ذلك لا- يتمكن أن يوفر لنفسه أسباب العيش، بينما كان فى السابق يأخذ قطعه من الأرض مجاناً، ويعمرها بنفسه وأصدقائه، من الأحجار وتراب البحر، كدار متواضعه صغيره يتمكن من العيش فيها بنفسه وعائلته.

لا بد له فى الحال الحاضر أن يشتري الأرض كل متر بمائه دينار مثلاً، ثم الحجر وغيره كلها صارت تحت احتكار الدوله وبحاجه إلى الاشتراء، وكل



ذلك مما يعجز عنه العامل، وإيجار الشقه فى الشهر مائه وخمسون ديناراً، أى يستوعب كل كد العامل طيله الشهر، فمن أين له الرفاه والحال هذه.

٢: ومن جهه عدم فائده المأكولات الفائده المتوخاه، لأنها كانت فى السابق طبيعیه تعطيهها الطبيعه القوه المترقبه منها، بينما فى الحال الحاضر تنمو الفواكه والحبوب والألبان وغيرها، كلها بسبب الإنماءات الاصطناعيه من المواد الكيمياءيه وغيرها من أنواع الأسمده الحديثه.

ولذا ليست للمأكولات الحديثه مفعول المأكولات السابقه ذات الخواص والآثار والمزايا الكثيره.

إلى غير ذلك من أسباب سلب البركه فى الأموال والنقود والمأكولات وغيرها، وحيث لم يكن المقصود هذا المبحث بالذات أوجزنا الكلام فيه، وإلا فتفصيل الكلام فى ذلك بحاجه إلى أضعاف أضعاف ما ذكرناه.

ص: ١٢٥

((التأمين عقد اقتصادى مشروع))

(مسأله ٣): التأمين معامله عقلائيّه، فتشملها أدله العقود.

وهو أن يؤمن الإنسان نفسه، أو نفس إنسان آخر، أو بضاعته، فى مقابل عطاء، سواء كان تأميناً عن العطب، أو عن المرض والآفه، وسواء كان شاملاً أو لا، كأن يؤمن سيارته عن كل حادث سواء كان عطبها بسبب السائق نفسه المالك للسياره، أو بسبب اصطدام إنسان آخر بها، أو بسبب العوارض الطبيعیه، كخربها بواسطة الحر والمطر والبرد، أو بسبب سرقة السارق لبعض أجزائها أو لكلها، أو بسبب حيوان كآكل الأرضه لأخشابها، إلى غير ذلك.

### **((إشكالات عقد التأمين))**

((إشكالات عقد التأمين))

وقد أشكل فى عقد التأمين من جهات:

الأولى: إنها لم تكن فى زمن الشارع، فهو عقد حادث، ومثله غير مقرر من قبل الشارع، فهو باطل.

الثانيه: إنه من المعامله المجهوله، لأن صاحب البضاعه لا يعلم هل يصيب شىء بضاعته أم لا، وإذا فرض أنها تصاب فما هو مقدار الإصابه، والتعامل المجهول الأطراف باطل.

الثالثه: إنه من أكل المال بالباطل، فيشملة: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ} (١)، إذ الإنسان الذى يأخذ المال لا يعمل عملاً فى قبالة أخذه المال فلماذا يأخذ هذا المال.

الرابعه: إنه تشجيع على الفساد، والله لا يحسب الفساد، إذ الشاب الذى يؤمن سيارته عند شركه التأمين مثلاً، لا يبالي بعد ذلك بأن يحفظ سيارته أو يسير حسب موازين المرور، بينما إذا لم يكن التأمين كان قد حفظ ولاحظ.

الخامسه: إن المرض والموت بيد الله سبحانه، فكيف يأخذ الإنسان الذى

ص: ١٢٦

أمن نفسه أو صديقه المال في قبال فعل الله سبحانه، أليس هو كأن يأخذ المال في قبال طلوع الشمس وغروب القمر.

السادسه: إنه خلاف الموازين الشرعيه، إذ لو فرض أن الطيب اشتبه وأهلك المريض، كان اللازم إعطاء الطيب الديه لا شركه التأمين، وكذا إذا اصطدمت سياره زيد بسياره عمرو وكان المقصر زيداً، كان عليه ضمان سياره عمرو، فهو الذى يجب عليه أن يدفع العوض لا شركه التأمين.

السابعه: إنه غرر، وقد نهى النبي (صلى الله عليه وآله) عن الغرر(١).

### ((أجوبه الإشكالات))

((أجوبه الإشكالات))

لكن هذه الإشكالات غير وارده:

إذ يرد على الأولى: إن عدم وجود العقد فى زمن الشارع لا يلازم عدم صحته بعد شمول العمومات والإطلاقات له، فحال العقد حال المأكول والملبوس والمركوب وغيرها مما لم تكن فى زمن الشارع، ومع ذلك تشملها الأدله إن حلاً أو حرمةً، مثلاً الطائره لم تكن فى زمن الشارع ومع ذلك يشملها دليل «كل شىء مطلق»، والهروئين لم يكن فى زمن الشارع ومع ذلك يشملها دليل «لا ضرر»، إلى غير ذلك من الأمثله والأدله، وقد ذكرنا طرفاً من الكلام فى ذلك فى كتاب الحج من (الفقه)، وفى بعض الكتب الفقيهه الأخر.

وعلى الثانيه: إن كونه مجهولاً- مسلم، أصلاً ووصفاً، لكن الكلام فى أنه أى دليل على ضرر الجهاله مطلقاً، فإن المعاملات لو كانت عقلائيه لم يضر الجهل، إن من يستأجر إنساناً ليراعى شبكه صيده الذى ألقاه فى البحر برجاء صيد السمك، مجهول ربحه أصلاً ووصفاً، فهل الشبكه تصيد السمك أم لا، وإذا صادت فالسمك بأى مقدار، ومن أى نوع، ومع ذلك الإجاره صحيحه لأنها عقلائيه، ومجرد

ص: ١٢٧

التفاوت بين المسألتين بأن في الإجاره يعطى صاحب الشبكه الأجره فى قبال بقاء الأجير بجانب الشبكه، وكلا الأمرين معلومان وإن كان الصيد مجهولاً، بخلاف المقام حيث إن مقابل المال لا شىء يعلم، غير فارق بعد كون المعامله عقلائيّه، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يعطى المال هنا فى فحص الشركه عن الخصوصيات.

وعلى الثالثه: إنه ليس أكلاً- للمال بالباطل، بعد أن العرف يرى العقلائيّه فى المعامله، ولم يكن دليل خاص للمنع، فإن العقلاء يصرفون المال فى سبيل الربح المحتمل، كما يصرفون المال فى سبيل الربح المقطوع به، فالذى يؤمن بضاعته يصرف المال فى سبيل عدم تضرره، والشركه تأخذ المال فى سبيل الخساره المحتمل، وكثيراً ما يربح الأولون، وكثيراً ما يخسر الآخرون.

وعلى الرابعه: إنه لا- يلازم التأمين التشجيع على الفساد، فإن قله من الناس لا يبالون بعد التأمين، والأخص لا يكون دليلاً على الأعم، مع أن تأتي الفساد بواسطه فاعل مختار لا يكون دليلاً على منع المعامله، فإذا كان مستأجر السياره بحيث إذا ذهب إلى الحديقه لا يهتم بحجاب عائلته، فهل يؤثر ذلك فى الإشكال فى إيجار السياره له إلى هناك، إلى غيره من الأمثله.

وعلى الخامسه: أن كون الموت والمرض بيد الله سبحانه، لا- ينافى المعامله على أنه إذا مات أو مرض أعطاه مالاً فى قبال مال يأخذه، وليس ذلك من قبيل أخذ المال فى قبال طلوع الشمس وغروب القمر، إذ ذلك ليس عقلائياً، ولذا تؤخذ من الطبيب الديه مع أن الموت بيد الله تعالى.

وعلى السادسه: أولاً: إنه لا منافاه بين أن يأخذ قيمه العطب من المعطب، لأنه المسؤول من الشركه لمكان المعامله.

وثانياً: إن له العفو عن المعطب.

وثالثاً: إن له أن يأخذ المال من الشركة ويحولها على المعطب.

وعلى السابعة: إن الغرر عرفى، فإذا لم ير العرف أنه غرر لم يشملته الدليل، ولا نسلم ما ذكره الشيخ فى المكاسب من أن الغرر الشرعى أعم من الغرر العرفى، إذ الغرر موضوع عرفى، فاللازم أن يراجع بشأنه إلى العرف.

ثم الظاهر أنه يأتى فى التأمين الغرر، فإذا غبن أحدهما الآخر كان للمغبون حق الفسخ، لإطلاق أدلته، كما أن ما يأخذه الوارث بعد موت المورث من الشركة له حكم مال الميت فى التقسيم الإرثى وغيره، لإطلاق ما تركه الميت، وإطلاق {مَنْ بَعْدَ وَصِيَّتِهِ يوصى بها أو دَيْنَ} (١) إلى سائر الإطلاقات.

ويحرم الكذب من أحدهما، فإذا أمن سيارته فى قبال تعدى سياره أخرى، فعطبت بسقوط حائط عليها لا حق فى أخذ البدل، بل هو من الكل المال بالباطل كما هو واضح، ولذا فما يعتاده بعض من إحراق متاع دكانهم لأجل أخذ المال من الشركة محرم، من جهه الإسراف، ومن جهه أكل مال التأمين بالباطل، وكذا حكم ما إذا لم تؤد للشركة عوض العطب.

ولا يحق للدولة أو لإنسان آخر أن يجبر العمال ونحوهم على التأمين.

نعم يحق لصاحب الشركة أن يقبل العامل فى مقابل التأمين، لأنه مسلط على ماله ونفسه وعمله، كما لا يحق لصاحب الشركة أن يأخذ الأكثر من العامل، كان يؤمن العامل كل سنه بعشره دنانير، فيأخذ منه عشرين ديناراً، إلا إذا شرط ذلك فى ضمن العقد مع العامل، وقد تقدم لزوم تهيئه الظروف والفرص لكل على الدوله، وحرمة الإجحاف من أحد المتعاملين، كما تقدم حرمة الغبن وأن المغبون له الفسخ إذا كان ذلك بجهل.

ثم إنه يحق لشركات التأمين أن تؤمن نفسها فى شركات أكبر، مثلاً شركة

ص: ١٢٩

تؤمن طائره بعشرين مليون ديناراً في قبال مائه ألف دينار سنوياً، ثم إن الشركه تؤمن نفسها في عشر شركات كبرى كل شركه بمليونين مثلاً في قبال تسعه الآف دينار، حتى تكون النتيجة أن في حال عطب الطائره تعطى هذه الشركه لتلك الشركات تسعين ألف دينار في قبال أنهم يعطون العشرين مليوناً لصاحب الطائره، ولا يخفى أن عمل الشركه الصغيره بكتابها وعمالها يعطى لها جواز أكل هذه العشره آلاف، ولا يستشكل بأنه من باب الإيجار بدون عمل لما استأجره، إذا لم يكن إجحاف من هذه الشركه الصغيره، والله العالم.

((العمل والعامل في الإسلام))

(مسأله ٤): في العمل والعامل، لقد حرض الإسلام الإنسان على العمل حتى أنه جعل الكاد على عياله كالمجاهد في سبيل الله (١)، إلى غيرها من الروايات التي تقدمت في فصل سابق.

واللازم على الكل أن يعمل، رجلاً كان أو امرأه أو طفلاً، كل حسب المناسب بحاله، والمجتمع المتقدم هو المجتمع الذي يعمل كل أفراد، حتى الأعمى والأعرج والأشل والأبكم يتمكن من العمل.

فمثلاً- صنع الخوص ونسج الليف في مقدر الأعمى، بل وحتى الكتابه بالطرق الفنيه المتعارفه الآن، والقراءه في الإذاعه، إلى غيرها.

أما الأعرج فيأتي منه البيع في الدكان، لأنه لا يحتاج إلى الرجل، والأشل يأتي منه التدريس والأعمال التي تحتاج إلى الرجل دون اليد.

وأما عمل الأبكم فأوضح.

والأطفال يأتي منهم سقى الحدائق وإطعام الدواب والدواجن وبيع الأشياء الرخيصة في الأرصفه ونحوها، وقد اخترنا في المتاجر كراهه بيع الطفل وشراءه، تبعاً للشرائع وغيره لا حرمة.

ثم العامل قد ينتج البضاعه، وقد يولد الخدمه، فإننتاج البضاعه هو من قبيل صنع السلع كالفرش والظروف والمعامل وغيرها، وإننتاج الخدمه هو من قبيل أعمال السواق وحفظه المخازن والمعامل والبائعين وغيرهم.

والصيادون والمستخرجون للمعادن وبناء الدور وغيرهم يسمون في الاصطلاح الاقتصادي بالمنتجين، فهم من قبيل الأول، كما أن من يعمل في المؤسسات الدعائيه لأجل الدعايه لبضاعه أو نحوها هو من قبيل الثاني.

والحاصل: إن من يستخرج شيئاً أو يطور شيئاً إلى شيء آخر داخل في إنتاج

ص: ١٣١

البضاعة، ومن يخدم الاجتماع بدون ذلك داخل في إنتاج الخدمه، والشىء الذى ينتج قد يكون للصرف، وقد يكون لجعله رأس المال، وقد يكتز، وقد يكون لكلا المصرف ورأس المال، مثلاً عامل البناء إذا جعل أجرته فى المأكّل واللباس والمسكن، كان ما ولده للصرف، وإذا اشترى به أرضاً ليربح فيها أو بضاعه لبيعهها فى الوقت المناسب فيحصل فيها الربح، كان ما أنتجه لرأس المال، وإذا جعله صره لوقت الحاجه كان قد جعله كنزاً.

وإذا اشترى به سياره لينقل بها ما اشتراه من البضاعه لأجل الاسترباح من داره إلى السوق، وكان يركب هذه السياره فى أيام الجمع والأعياد لأجل التفرج والزياره وصله الرحم، كان ما ولده مستعملاً فى الأمرين، رأس المال والمصرف.

### **((من أضرار عدم الاكتفاء الذاتى))**

((من أضرار عدم الاكتفاء الذاتى))

ثم إن البلد المتقدم هو الذى يعمل كل حاجاته بنفسه، سواء الحاجات الأوليه كالمأكّل والمشرب والملبس، أو الثانويه كالصنائع ونحوها، وذلك لأن الاعتماد على الغير كما هو الغالب فى البلاد الإسلاميه يوجب مضرات:

١: بقاء الأيادى العامله عاطله.

٢: انجبار البلد ببيع الأشياء الغاليه كالنفط وغيره بثمان بخس لأجل اشتراء المواد المستورده.

٣: انجبار البد باشتراء الأشياء أكثر من قيمتها الواقعيه، وقد قرأت فى تقرير أن النفط يسوى كل برميل مائتى دولار، بينما البلاد الإسلاميه لا- تبيع كل برميل منه حتى بأربعين دولاراً، كما أن بعض البضائع التى تستوردها البلاد الإسلاميه من منتوجات النفط التى تصنع فى الغرب، يغالى فى قيمتها إلى أربعين ضعفاً أحياناً، فلو كان الإنتاج فى نفس بلاد الإسلام كان هذا التفاوت باقياً فى كيس البلاد.

ص: ١٣٢



٤: إن البضاعة المستورده ليست بالإتقان المطلوب، إذ هم الأجانب الماده، فإذا تمكنوا منها بصناعه أسوأ لم يترددوا فى صنعها وإرسالها إلى البلاد.

٥: وقوع أمر البلاد بيد الأجنبي، حيث إن الاحتياج طليعه الاستعمار، فإذا شاء الأجنبي الضغط على البلاد بقطع التجاره أو عدم إرسال قطع الغيار أو ما أشبهه، لأجل التحصيل على امتيازات سياسيه أو اقتصاديه أو ما أشبهه، تمكن من ذلك، وقد قال على (عليه السلام): «احتج إلى من شئت تكن أسيره»(١).

٦: عدم تقدم البلاد علمياً، إذ العلم إنما يتقدم بالتجربه، والتجربه إنما تكون بالعمل، فإذا لم تكن تجربه لم يكن علم.

٧: مرافقه استيراد البضائع باستيراد الدين والاخلاق والعادات الأجنبيه، كما حدث ذلك فى بلاد الإسلام بالفعل، وكما ثبت التلازم فى علم الاجتماع.

٨: ذهاب الطاقات الطبيعيه الدوريه فى البلاد هدرًا، مثلاً البلد يمكنه أن ينتج القمح فى كل عام بقدر الاحتياج، فإذا لم يستفد الأهالى من الزراعه فى البلد ذهبت تلك الطاقه هدرًا، لأن الطاقه لا تبقى، وإنما لكل عام طاقه نفسه، فإذا كانت الأرض والمطر تعطى كل عام ألف طن من الحنطه، ولم تزرع لمدته عشر سنوات، وزرعت فى السنه الحاديه عشره، لم تأت الأرض بأكثر من ألف طن الذى هو حصه نفس العام، فثروه الأعوام السابقه ذهبت هدرًا.

٩: الاحتكار للموارد الطبيعيه للبلاد، حيث إن الأجنبي يحتكر موارد البلاد لأجل ثمن بضائعه فى صوره امتيازات.

١٠: الاستثمار للبلاد بوضع رؤوس الأموال، ومن المعلوم أن رأس المال

ص: ١٣٣

١- الخصال: ج ٢ ص ٤٢٠.

الأجنبي يعود بأشع الأضرار على البلاد.

إلى غير ذلك من المفسد المترته على استيراد البضائع الأجنبية، وكل ذلك من أشد المحرمات الشرعية.

### **((الاستقلال الاقتصادي))**

((الاستقلال الاقتصادي))

وعلى هذا، فإذا خرجت البلاد عن السلطه الاستعماريه كان اللازم إخراج البلاد عن السلطه الاقتصاديه، وذلك يكون بأمرين:

الأول: اتباع سياسه التقشف بعدم استيراد البضائع، مهما كان الاحتياج إليها، عن البلاد الأجنبية.

الثاني: تشغيل الأيادي العاطله، واستخراج موارد البلاد والانتفاع بها، والاهتمام لارتفاع مستوى العلم والصناعه إلى أن تصبح البلاد صناعيه، وتكون الكفاءه الذاتيه.

ثم لا يخفى أن الواجب على الدوله الإسلاميه، بل على الأفراد والجمعيات والمنظمات أينما كانوا من بلاد الإسلام، أن يهتموا لقطع احتياج المسلمين عن الأجانب، بتوفير مقومات الاقتصاد الوطنى للمسلمين.

### **((مقومات الاقتصاد الوطنى))**

((مقومات الاقتصاد الوطنى))

وأصول المقومات هى:

١: الصحه.

٢: والعلم.

٣: والأمن.

٤: وتقويه المعنويات.

٥: والفن.

٦: ووسائل العيش.

فالإنسان المريض لا يتمكن من الإنتاج، لكثره غياباته وضعفه عن الإنتاج حال حضوره، والإنسان الجاهل لا يعرف كيف ينتج، فإن الإنتاج حتى للحنطه يحتاج إلى العلم كيف يكرب، وكيف يزرع، وكيف يسقى، وكيف يحصد\_ وإلى آخره.



والإنسان فى حالة الخوف لا ينتج، حيث إن فكره مشغول فىنصرف بدنه عن الإنتاج.

والمعنويات إذا كانت منهاره لأجل اليأس ونحوه لم يتمكن الإنسان من الإنتاج، ولذا نرى أن الشعوب الذين هم تحت الاستعمار المباشر كشعب فلسطين، أو تحت الاستثمار للأجنى، لا ينتجون شيئاً يذكر، إذ يفكر مثل هذا الشعب أنه لماذا يشتغل عملاً يذهب ربحه فى كيس الغاصب والمستثمر.

والفن أى المهارة من أسباب كثره الإنتاج، والفن غير العلم، فإن المراد به التجربه للمعلوم، ومن الواضح أن الطيب الذى تخرج هذا العام أقل مهارة من الطيب الذى تخرج قبل خمس أعوام، وليس الفرق فى العلم وإنما فى الفن والتجربه، إذ التجربه علم التطبيق، وهو غير علم الحقائق الذى يتعلمه الإنسان فى المعاهد العلميه.

أما وسائل العيش، فمن الواضح أن العامل الذى ليس عنده المسكن ووسائل الرفاه ويشتكى من سوء التغذية، لا يقدر على العمل على نحو العامل الذى يجد كل ذلك.

فإذا توفرت هذه الأمور السبعه للعمال، تقدم الإنتاج كماً وكيفاً، وبقدر نقص بعضها يكون التأخر.

وعلى هذا، فالدوله إذا كانت إسلاميه يجب عليها أن تهتم لتوفير هذه الأمور لمختلف المنتجين، سواء كان إنتاج بضاعه أو إنتاج خدمه، وإذا كانت الدوله تحت الاستعمار والاستثمار يكون الواجب تهيئه المنظمات والجمعيات الإسلاميه لهذه الأمور، كل بقدر إمكانه، فإن ذلك خطوه إلى التخلص من الاستعمار والاستثمار.

### **((توزيع الأعمال وجودتها))**

((توزيع الأعمال وجودتها))

ثم إن من الأمور المهمه فى أصل الاقتصاد وفى الرشد الاقتصادى، توزيع

الأعمال كمأً، وملاحظه الكيف فى إسناد الأعمال الموزعه إلى الأفراد.

ولتوضيح ذلك نمثل بخبازين فى دكانين، فى أحدهما خباز واحد، وفى الآخر عدة أفراد، فى الدكان الأول يعمل الشخص الواحد كل الأعمال، كعجن الطحين، ونشره على المنشره، وضربه بداخل التنور، وإيقاد الوقود، وإخراج الخبز، ووزنه، وإعطائه للمشتري، وأخذ النقد منه، أما فى الدكان الثانى فيعمل هذه الأعمال الثمانيه ثمانيه أفراد، إنه لا شك أن إنتاج الثانى بقدر سبعين ضعفاً من إنتاج الأول.

وذلك لأمر:

الأول: عدم تلف الوقت فى الثانى، بينما يتلف الوقت فى الأول، حيث إنه بتحركه من هذا العمل إلى ذلك العمل يتلف وقته فى الأثناء.

الثانى: عدم تلف شىء من البضاعه فى الثانى، بخلاف الأول، حيث إن الأول إذا ذهب لإعطاء الخبز إلى المشتري، إن أبقى التنور فارغاً صارت النار هدرأً، وإن أبقاه يخبز احترق الخبز فى بعض الأحيان.

الثالث: إن أدوات العمل من التنور والميزان وغيرهما يستفاد منها بأكبر طاقتها فى الثانى دون الأول، مثلاً الميزان يوزن به كل يوم خمسه آلاف خبز، بينما فى الأول لا يوزن به إلا جزءاً من سبعين جزءاً من هذا القدر زهاء سبعين خبزاً مثلاً، فإذا كانت قيمه الميزان سبعين ديناراً وكان عطبه بعد سنه مثلاً، استفاد المشتركون منه سبعين ضعفاً مما استفاد منه ذلك الخباز المنفرد، إلى غير ذلك من الأمور الواضحه لذى المقايسه.

ومن المعلوم أن الخطط الاقتصاديه يلاحظ بشأنها المجموع من حيث المجموع، لا الجزئيات، وقد لاحظت الشريعه الإسلاميه أمثال هذا الأمر المجموعى بكل دقه، مثل جعل الإسلام إلقاء النواه إسرافاً، فإذا حسبنا أن فى البصره

ثلاثين مليون نخله، وأن كل نخله تعطى ما لا يقل من ألف تمره، وجعلنا ثمن كل مائه نواه فلساً، كان معنى ذلك أن مدينه واحده يمكن أن ترتفع اقتصادياتها بواسطه النواه مقدار ثلاثمائه ألف دينار.

وكذلك استحب فى الإسلام لطح الإناء، فإذا علمنا أن كل إناء يبقى فيه من الطعام ما لا يقل من عشر غرامات، وفرض أن بلدًا فيه مائه ألف إنسان يأكلون كل يوم مرتين فى آيتين، كان معنى ذلك أنهم إذا لم يقطعوا قد أسرفوا مقدار سبعمائه وعشرين ألف كيلو من الطعام فى خلال سنه واحده، فإذا فرض أن قيمه كل كيلو خمسون فلساً، كان معنى ذلك إسراف سته وثلاثين ألف دينار، إلى غير ذلك مما ورد فى الشريعة ويقره العقل والمنطق.

الرابع: جوده العلم فى المشتركين، حيث إن الأستاذ الذى يدخل ويخرج الخبز من التنور يتكرر عمله كل يوم ألوف المرات، وبذلك يكون ذا مهاره فائقه، بخلاف الخباز المنفرد الذى تكون مهارته أقل لأقله عمله، ومن المعلوم أن جوده العمل من أسباب رشد الاقتصاد.

الخامس: تجمع الطاقات، حيث إن قيام إنسان واحد بكل أمور التخيز أمر صعب، وقله يقدر على ذلك، أما إذا كان هناك أفراد، فالفرد الذى لا معرفه له يكون لإلقاء الوقود فى التنور، والفرد الأخر خبره منه يكون للوزن، وهكذا حتى إن الإنسان الأعرج الذى لا رجل له يمكنه أن يكون آخذ النقود، والطفل يمكنه أن يكون كناس المخبز، وبذلك يمكن الاستفادة من كل الطاقات الإنسانيه، إلى غير هذه الخمسه من الفوائد.

وما ذكرناه فى الخباز يأتى فى كل الأعمال الإنتاجيه، سواء كانت لإنتاج البضاعه أو لتوليد الخدمه.

فمثلاً الديكتاتوريه والفوضى وتوزيع المناصب

بدون ملاحظه الكفايه، بل بسائر الملاحظات هي من أقوى وسائل انحراف الدوله، فالرئيس هو الذى يقوم بكل الأعمال بدون توزيع الأعمال على الدوائر المختصة والأفراد المختصين، فمثلاً محافظ اللواء يقوم بعمل كثير من الدوائر الخاصه كالأمن والإداره المحليه والشرطه وغيرها، حتى إن سائر الدوائر ليست إلا- صوراً، فيكون حال الرئيس حال الخباز المنفر، وإن كان فى شكل الخباز المشترك، إذ ليس المهم الصوره وإنما واقع العمل.

كما أن الرجل الواحد قد يشتغل عده مناصب، وهذا نوع ثان من الدكتاتوريه، ولسان حاله أنه ليس فى البلد من له كفايه غيرى، فهو رئيس الجمهوريه، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع مثلاً، أو هو وزير الماليه، ووزير التربيه والتعليم، أو لدى غياب وزير الداخليه يعهد بمنصبه إلى وزير الشؤون الاجتماعيه، إلى غير ذلك مما هو معروف لدى الكل فى كل البلاد الدكتاتوريه.

أما توزيع المناصب فهو حسب القرابه والصدافه، وكون الرئيس ومن ينتخبه من بلد واحد أو كانا فى مدرسه واحده، أو كان أبوهما أصدقاء، أو تزوج الرئيس أخته أو بالعكس، أو لأنه مربوط برئيس الرئيس، أو لرشوه قدمها إلى الرئيس، أو لأنه سمع وطاعه، إلى غير ذلك.

ولذا قد تجد رئيس المستشفى مهندساً، أو وزير البرق طبيباً، أو وزير الماليه من علماء الفيزياء، إلى غير ذلك، بل قد تجد الوزير معلم الابتدائيه أو ما أشبه ذلك، وبذلك يكون توليد الخدمات تحت الصفر، ويدب الفوضى فى مرافق الدوله، والإسلام إنما يعترف بالكفايه ويعد خلاف ذلك تضييعاً، وفى الحديث: «لعن الله من ضيع من يعول»<sup>(١)</sup>.

ص: ١٣٨

وبما تقدم ظهر أن الرشد الاقتصادي أيضاً مما تجب مراعاته في الدولة الإسلامية، بل وحتى للفرد، فقد ورد في الحديث: «من ساوى يومه فهو مغبون، ومن كان أمسه شراً من يومه فهو ملعون»<sup>(١)</sup>.

فإذا كان البلد وُلد في العام الماضي ألف طن من الحنطة ومائه طن من البيض وخمسمائه طن من اللحم مثلاً، فأنتج في هذا العام مثل ذلك كان غبناً في نظر الإسلام، وهكذا الفرد فإن كان الفلاح أنتج ألف كيلو من الحنطة وألف كيلو من الحليب وخمسمائه كيلو من سائر الحبوب في العام الماضي، لزم أن يهتم هذا العام لزياده الكم وتحسين النوع، وإلا كان مغبوناً أو ملعوناً.

وذلك لأنه لا أقل من أن يحسن وسائل الإنتاج ويدخر خبره جديده، فإن لم يحسن وسائل التوليد ولم يحصل خبره جديده، كان محصوله في هذا العام كمحصوله في العام السابق، وذلك غبن، لأنه قد صرف من وقته عاماً بدون زياده في الإنتاج، إذ معنى صرف العام أنه نقص منه مقدار عام، فهل حصل له مزيد في مقابل هذا الصرف.

إن أعوام عمر الإنسان حاله حال دنائره على أقل فرض، فكما أن الإنسان لا يعطى ديناراً إلا في قبال شيء، اللازم أن لا يعطى يوماً إلا في مقابل شيء، وإلا فإن أعطى اليوم بدون أزيد كان مغبوناً، إنه كمن أخذ ديناراً في قبال أن أعطى ديناراً، وإن أعطاه بدون مقابل أصلاً، أو بأقل من القدر الضروري في المقابل، كان ملعوناً بعيداً من الخير، لأنه أعطى الدينار بدون مقابل أو بمقابل نصف دينار مثلاً.

والكلام في المقام طويل نكتفي منه بهذا القدر، للإلماع إلى التأخر أو التوقف الاقتصادي.



((الاقتصادى الإسلامى والتعديل العالمى))

(مسألة ٥): لنفرض أن الإسلام استولى اقتصادياً على أميركا، وما فى فلكتها من البلاد الرأسمالية، أو على روسيا وما فى فلكتها من البلاد الشيوعية، فماذا يفعل لتعديل اقتصاد تلك البلاد، وإنما نعنون هذه المسألة ليظهر الفرق بين الاقتصاد الإسلامى والاقتصادين الآخذين بأزمه أكثر بلاد العالم، مما أوجد المآسى لكل البشرية.

ولا يخفى أن النظام الاقتصادى فى روسيا هو النظام الاقتصادى فى أميركا، مع فارق: أن الآخذ بأزمه الاقتصاد فى أميركا هم الرأسماليون التجارى، والآخذ بها فى روسيا هم الرأسماليون الجدد، أى الحزب كما تقدم الإلماع إلى ذلك، ولذا فإننا نذكر التعديل الإسلامى بدون تفصيل بين روسيا وأميركا، بل للجميع فى الجملة، مع وضوح أن بعض البنود لا ينطبق على كلا البلدين بشكل واحد.

أما ما يفعله الاقتصاد الإسلامى بالبلدين فهو:

١: يحسب حق الرأسمالى العملى والفكرى وغيرهما من الحقوق الخمسه التى تقدم أن المال بإزائها، فيجعل بذلك المقدار المال له، ويجرى فى غيره قانون (من أين لك هذا)، وذلك على خلاف الشيوعى الذى يتساءل (من أين لك هذا) فى كل أمواله، وعلى خلاف الرأسمالى الذى يتركه وشأنه ولا يسأل عن الرأسمالى، ولو وجد عنده ألوف أضعاف مقدار حقه الفكرى والجسدى.

وقد قرأت فى تقرير أن فى البلاد العربيه النفطيه ثلاثه آلاف إنسان يملك كل واحد منهم أكثر من ألف مليون دولار، فى حال أن الفرد المصرى والسودانى مثلاً إنما يكون وارده فى العام ثمانين دولاراً فقط أو أقل، والمعلم العراقى

راتبه ستون ديناراً، بينما إيجار داره فى الشهر أربعون ديناراً حسب المعدل، إلى غيرها من الأرقام الموجوده فى الإحصائيات.

إن هولاء الثلاثة آلاف، لعله إذا حسبنا حقهم الشرعى والفكرى والعملى وسائر حقوقهم لم يكن لجميعهم حتى قدر ما يملك إنسان واحد منهم، فالبقيه يجب أن ترد على الأمه، كما أن كثيراً من أفراد الحزب الشيوعى الروسى والصينى يملكون أكثر من ملكيه أكثر من ألف عامل وفلاح فى روسيا، كما يدل على ذلك الإحصاءات.

ثم إنه إذا أجرى على هؤلاء قانون من أين لك هذا، فى الزائد عن حقهم الفكرى والعملى إلى آخره وظهر المزيد، كان اللازم أن يرد على أصحابها الشرعيين المسروق منهم المال إن عرفوا، وإلا كان الزائد من نصيب بيت المال، حيث يصرفه فى الفقراء والمستضعفين والمصالح العامه، والمراد بهم الذين استثمرهم غيرهم، أما من جهة أخذ الفرص من أيديهم، وإما من جهة عدم إعطائهم حقهم عند ما عملوا عندهم.

٢: إعطاء الإرث، وبذلك تفتت الثروه ويحصل كل واحد من الأولاد والأقرباء على نصيبه من المال، لا أن يستبد بالإرث بعض الورثه كالولد الكبير، قال سبحانه: {وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا} (١).

٣: إبطال قوانينهم فى الأرض، وجعل الأرض لكل حسب تكافؤ الفرص والقبليه العمرانيه، فمن كان قد عمر أكثر من حقه أخذ منه ما عمره، وإن كان الزرع له، لقاعده الزرع للزارع، على اختلاف فى المسأله، ويجرى فى المقام قانون من عمر فى أرض الغير مما ذكره فى كتاب الغصب.

ص: ١٤١

والحاصل: ترجع الأرض إلى حالتها الطبيعيه حتى يستفيد منها الكل حسب التوزيع العادل، لا المساوى، كما ذكرناه سابقاً فى بحث الأرض.

٤: تحطيم الاحتكارات وإلغاء الامتيازات القانونيه، فالكل يقدر أن يعمل كيفما يشاء بما يشاء مع من يشاء، والضرب على الأيدى التى تلعب بالأسواق حسب الموازين الشرعيه.

٥: أخذ الخمس والزكاه والجزيه والخراج وإبطال الضرائب الأخر، وبذلك يكون ربع أموال الأثرياء للدوله، لتقوم بالمشاريع العمرانيه وغيرها، ولا يبقى فقير وعاطل وحاجه معطله.

٦: تعطيل كل أقسام الأرباح والمعاملات المحرمه، كالتى تأتى من الخمر والقمار والملهى والمرقص والهروئين والزنا والربا وغيرها، وكذلك الأرباح التى تأتى من الاقتصاد المخرب والمنحرف، مثل أكل الجيل الحاضر من المعادن والموارد المدخره لجملة من الأجيال، كما تقدم بيانه سابقاً.

٧: تحطيم الجيش غير الشعبى، وإيقاف السلاح الاستعلائى، والذى به يحتل أمر الإنسان ويوجب إرهاب الإنسان وصرف المال فى الدمار، إذ الجيش أسراء بيد الساده، والشعوب تعيش عيشه الرعب من جهه السلاح المتراكم فى مخازن أميركا وروسيا وما فى فلكهما، ويصرف المال بالبلائين لأجل ذلك، فى حال يعيش الإنسان فى جوع وفقير مدقع، فقد رأيت فى إحصاء أن كل يوم يصرف مليار دولار لأجل السلاح والتسليح.

٨: إعطاء العامل والفلاح وسائر طبقات العمال كالمعلمين والموظفين وغيرهم بقدر حقهم، حيث إن كلاً من روسيا وأميركا وما فى فلكهما يسرقون حق العامل، فأكثر الحق يذهب فى كيس قله مختاره، هم الدوله فى روسيا، والتجار

فى أميركا.

أما الطبقات العاملة فهم لا يجدون حتى شبعه بطونهم والقيام بسائر لوازم معيشتهم، على الأغلب.

٩: توقيف الاستثمار، بأن تعطى كل من الأرض والإدارة وأجهزه الإنتاج كالمعامل ونحوها حقها الطبيعي، عند ما يقسم الإنتاج بين أدوات الإنتاج الأربع من (الأرض، والمعمل ونحوه، والإدارة، والعامل)، كما تقدم الكلام حول ذلك فى مسأله سابقه.

١٠: توقيف الإجحاف، فلا يحق لأحد من طرفى المعامله أن يجحف فى المعامله بأخذ المزيد من حقه، فمثلاً الخباز لا يحق له فى أن يستغل حاجه المشترين فيبيع الخبز لهم بأكثر من قيمته، وكذلك فى سائر البضائع.

فتشكل الدوله الإسلاميه التى تريد تطبيق اقتصاد الإسلام فى ذلك البلد، \_ بل فى كل بلد ولو فى بلد إسلامى أخذ الإسلام بزمامه \_ عشر لجان أو أكثر، كل لجنه لأجل تطبيق بند من البنود العشره التى ذكرناها، بند للأرض، وبند للضرائب، وبند لتصفية المحرمات، وهكذا.

هذا بعض الكلام فى هذا المبحث ويعرف التفصيل مما تقدم ويأتى.

والحاصل: إن الإسلام فى برنامجه الاقتصادى، ينجى المستثمرين من الظلم، وينجى المستضعفين من براثن المستغلين فى كل الشؤون، والتى منها الشؤون الاقتصاديه، التى نحن بصددنا الآن.

وإنما قلنا ينجى المستثمرين، لأن الاستثمار(١) أيضاً نوع من المرض الذى يبتلى به الإنسان، فيفسد عليه حياته وينغص عيشه، فإنه كالشارب من ماء البحر لا يزيده الشرب إلا ظمناً.

### **((أقسام المستثمرين المستغلين))**

((أقسام المستثمرين المستغلين))

ولا يخفى أن الطبقة المستثمره وأعاونهم على أقسام:

ص: ١٤٣

١: المستثمرون المربوطون بالخارج، وهم الذين يستوردون البضائع الأجنبية ويربطون البلاد بالرأسماليه العالميه، سواء الرأسماليه الغريبه أو الشرقيه، لأن هؤلاء هم الذين يعطون العمال عن العمل، ويقدمون ثروه البلاد إلى أفواه الأجانب لقمه سائغه، ومن هذا الطريق يحصلون على أرباح طائله، وبهذه الأرباح يستغلون الآخرين أيضاً في خدمتهم، فهم مستكبرون بأنفسهم، وفي خدمه المستكبرين الأجانب.

٢: المستثمرون الذين لا- ربط لهم بالخارج، وإنما يأخذون أكثر من حقهم الإدارى والعملى، حيث إن الذين يستثمر هولاء لأولئك لا يجدون كفاف عيشهم، كالرأسماليين الكبار وأصحاب الامتيازات والمحتمين بالقانون لأجل استثمار العامل والفلاح.

٣: سائر المستثمرين وإن لم يكونوا كباراً، مثلاً الإنسان الذى يأخذ ممن يريد بناء الدار مائه ألف دينار ليبنى داراً كامله له، ثم يعطى للمصالح خمسين ألف دينار، وللعمال عشرين ألف دينار، ويأخذ هو بنفسه ثلاثين ألف دينار، وهذا أكثر من الإدارى والعملى بمقدار ثلثين مثلاً، قد استثمر العمال بقدر عشرين ألف دينار، وهذا إجحاف لم يقرره الشرع، وإنما رضى العمال بالعمل عنده بما دون أجرتهم الواقعيه من جهه تحطم تكافؤ الفرص، ولو كان الجو جو التكافؤ لم يستعد العمال أن يعطوه أزيد من حقه ولو بمقدار دينار واحد.

٤: الذين هم من أعوان المستثمرين بأى قسم من الاقسام الثلاثه السابقه، كالمهندس والمحامى والطبيب والمخطط ورؤساء البنوك وغيرهم من الذين يشتغلون عند المستثمرين ولو بأجرتهم العادله، فإنهم أيضاً من طبقه

المستكبرين الذين يساعدون الاستكبار والاستثمار، والاستعمار فى القسم الأول، بل وحتى الذى يذهب لإقامه الجماعه وإلقاء الوعظ فى جماهير العمال فى معمل جعله المستثمر مصيده لاستثمار العمال، فإن حاله من قبيل بناء المسجد للظالمين، إلا إذا كان هناك قانون الأهم والمهم ونحوه، فيجوز بقدرالضروره، والضرورات تقدر بقدرها.

الخامس: العمال والفلا-حون الذين لا- يجدون كفاف العيش، لكنهم فى خدمه المستثمرين، مثلاً- إن عمال النفط فى البلاد الإسلاميه العربيه الذين يمتحون من النفط أكثر من القدر الضرورى لعمران البلاد، هؤلاء وإن لم يجدوا فى راتبهم الكفاف، هم من طبقه المستكبرين، لأنهم بعملهم يملؤون أكياس الرأسمالى، ويفرغون خزائن البلاد، مثلهم فى ذلك مثل حمال اللص الذى يحمل مال السرقة من دار المسروق منه إلى دار اللص فى قبال إشباع نصف بطنه، فإنه من طبقه المستثمرين وإن لم يشبع، فإن لغيره المهنا وعليه الوزر.

مثلاً- إن القدر الكافى لإنعاش بلاد الجزيره من النفط فى كل يوم ربع مليون برميل، وهذا بحاجه إلى ألف عامل مثلاً، فالعمال الآخرون الذين يشتغلون فى شركه (آرامكو) هم من أعوان المستثمرين، ويعدون من تلك الطبقة كما قال الإمام (عليه السلام): لو لم يجد بنو أميه من يعينهم لم يغضبوا حقنا(١).

وكذلك الذين يعملون فى شركات تجميع المصنوعات المستورده من الغرب والشرق، فإنهم وإن كانوا عمالاً يأخذون دون معيشتهم، لكنهم من طبقه الاستعمار والاستثمار.

والاقتصاد الإسلامى إذا طبق فى بلد ما يصفى كل أفراد هذه الاقسام الخمسه بإرجاعهم إلى الطريق المستقيم وقطعهم عن الاستثمار وإعانتة.

ص: ١٤٥

أما والحال أن البلاد تحت سيطره الاقتصاد الغربى والشرقى؁ فاللازم على كل فرد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يكف عن الاستثمار؁ وعن إعانه المستثمرىن (١)؁ وىطرق أبواب الرزق الحلال.

ص: ١٤٤

---

١- أى المستغلىن لحقوق الآخرىن.

((تطور الاقتصاد بالعلم النافع))

(مسأله ٦): العلم يخدم الاقتصاد إذا كان منهج العلم وضع باستقامه واستقلال، وبالعكس يكون محطماً للاقتصاد أو حياً عن الاقتصاد، إذا وضع المنهج بانحراف وتبعيه، وسند كر الأمرين فى ضمن مسألتين:

**((خدمه العلم للاقتصاد))**

((خدمه العلم للاقتصاد))

الأولى: خدمه العلم للاقتصاد، وذلك لأمر:

الأول: إن الدكتور والمهندس وعلماء الجغرافيا وعلماء التربه وغيرهم، قادرون على تقديم الاقتصاد مباشره أو غير مباشره، فإذا كثر العلماء فى المجتمع تقدم الاقتصاد، مثلاً- علماء التربه يعرفون الأرض الصالحه للزراعه من الأرض غير الصالحه، وعلماء الجغرافيا يعرفون أقصر الطرق للمواصلات البريه والبحريه وأكثرها أمناً وسلامه.

ومن المعلوم أن كلاً قسمى العالم من هذا القبيل، يساعدون الزارع والتاجر فى سلوك أحسن الطرق للأمرين، مما يدر بفوائد كثيره.

والدكتور حيث يشفى المرضى، والصحيح أكثر إنتاجاً من المريض، يساهم فى تحسين الاقتصاد، والمهندس يبنى ويعبد الطرق ويمد الجسور مما يوجب التقدم الاقتصادى، إلى غيرهم من العلماء.

وكذلك شأن العالم الدينى فإنه بتحريضه الناس على الزراعه والتجاره، وتعريفهم بالسبل السليمه للمعاملات، ونهيه عن خلاف العهد ونقض المعامله وغيرها، يهيئ الناس نفسياً للإنتاج، كما يشيع فيهم الاطمينان والثقه المتبادله مما يوجب ازدهار سوق التجاره، ويقف دون الربا والاحتكار والغش والاستثمار مما يكون سبباً لتحطم التقدم التجارى والعمرانى، إلى غير ذلك.

الثانى: التجار والزراع وغيرهما ممن له خبره اقتصاديه من أهم عوامل تقديم الاقتصاد، لأنهم بخبرتهم يوجبون مزيد التجاره والزراعه نوعاً وكماً،



ولا- فرق فى ذلك أن تكون الخبره والمهاره قد حصلت من طريق العلوم المدرسيه أو من طريق الإذاعات والصحف والتلفزيونات، أو من طريق الممارسه والتجربه، ولذا نجد أن التاجر الذى يفهم السياسه أكثر قدره على التقدم من التاجر الذى لا يفهمها، وذلك بسبب أنه مثلاً إذا علم أن إيران أخذت رهائن أميركيه فى مقابل تسليم إمبركا للشاه المخلوع وغير ذلك، علم بارتفاع البضائع الأجنبيه، ولذا يستورد البضائع المحتاج إليها بكميات كبيره، لئلا يقع الشعب فى ضيق اقتصادى بعد التحريم الاقتصادى، إلى غير ذلك من الأمثله.

فإن بسبب الحروب والثورات والاضطرابات ترتفع الأسواق وتنخفض، والارتباط بين السياسه والاقتصاد لا يفهمه إلا العلماء أو ذو الخبرات الطويله المرتبطون بأخبار وسائل الإعلام، ومن المعلوم أن ليس القصد أن ذا الخبره والعلم يفيد نفسه فقط، بل أنه يفيد مجتمعه أيضاً، كما ذكرناه فى المثال.

الثالث: إن ذا العلم والخبره كما يجب أن يقوم بنفسه بالخطط الاقتصاديه السليمه الناميه، كذلك يجب تعريف الآخرين بالاقتصاد السليم النامى، مثلاً إنه يعرف كيف يحفظ الحنطه فى خزائن راقيه تمنعها عن التسوس، ويفعل ذلك لقمح نفسه ويعطى معلوماته لإصدقائه ومعارفه من تجار القمح، ليفعلوا مثل فعله، فهو يزيد من قدره الاقتصاديه السليمه للآخرين أيضاً.

الرابع: إن العالم حيث يعلم كميته إمكانيه النمو الاقتصادى، وكميه النمو الإنسانى، يتمكن أن يقى الإنسان عن كإرثه القحط والغلاء وما أشبهه، مثلاً إن عرف أن العراق إلى عشر سنوات يزداد عدد سكانه بمقدار الربع، بينما لا يصعد زرعه إلا بمقدار السدس، فاللازم التخطيط من الآن لأجل سد العوز الذى هو التفاوت بين الربع والسدس حتى لا يصيب الأهالى الغلاء أو القحط.

وكيفيه ذلك مثلاً أن تصنع الغابات الاصطناعيه، أو تكثر حقول الدواجن، أو تزرع البحار بما يضاعف الأسماك، إلى غير ذلك.

وقد نجى يوسف (عليه السلام) مصر من القحط، بخططه السليمه الحكيمه، كما ذكرت القصه فى القرآن الحكيم.

الخامس: إن العلم يحول غير القابل إلى القابل، والأقل قبولاً للاقتصاد إلى الأ-كثر قبولاً- له، وأحياناً يحول ضد الاقتصاد إلى الاقتصاد، مثلاً بالعلم يعرف الإنسان كيف يحول النفايات بضائع مفيده، ويعرف كيف يحول المضرات إلى أمور نافعه، مثلاً فى بعض البلاد الصناعيه وضعوا على فوهات المداخن آله تجمع الدخان وتحوله إلى الفحم، فقد سلم المحيط من تلوث البيئه، بينما تحول الدخان إلى ماده توجب المال والثروه، وكذلك بالعلم يعرف كيف يحول الإنسان مياه البحار الطاغيه إلى أملاح وفوائد للزرع، بينما لولا العلم لجرف السيول المدن أو بقيت فى الأرض فشكلت المستنقعات العفنه التى تبعث على الأمراض والجراثيم والأوبئه.

السادس: إن العلم يعرف الإنسان كيفيه الصرف لموارده المحدوده فى رفاهه واحتياجاته، مثلاً يعرف الكاسب كيف يستخدم طاقاته فى كسب أكبر قدر من المال ليتمكن من تعميم الرفاه لنفسه ولعائلته، وذلك بمعرفه كيفيه الإنتاج والتوزيع الذين يتلخص فيها أهم بنود علم الاقتصاد، فكثير من العوائل لجهلهم بكيفيه الأمرين يقعون فى عوز وحاجه ودين، وحال الدول والأمم حال العوائل فى ذلك.

ولنفرض امرأه أرمله تحصل من بيت المال فى كل شهر على عشره دنانير لأجل معيشتها ومعيشه أطفالها، والعشره لا تكفيهم إلا قدر نصف معيشتهم، فإذا

اقتضت هذه المرأه خمسين ديناراً لتسده خلال عشره أشهر، واشترت به ماكنه خياطه وكانت تعرف الخياطه، فإنها تحصل من الماكنه كل شهر عشره دنانير مثلاً، فيكون حاصل واردها بعد سد الدين عشرين ديناراً في كل شهر، وذلك ما يكفيهم في كل الشهر فلا يبقون في النصف الأخير من الشهر في حاله فقر وعوز.

السابع: يتمكن العالم من تطبيق نفسه على الظروف المتطوره التي أوجبت تحطم نوع من الاقتصاد، وتقدم نوع آخر من الاقتصاد، مثلاً كان الرجل في السابق كاتباً يعيش بكد أصابعه في اكتسابه، فإذا صار عصر الطباعه تمكن بسرعه من استيعاب علم الطباعه، وأن يكتسب من الكتابه بالطباعه، أو أنه كان يصنع المواقد الحطيه والفحيمه، فإذا تطورت الأمور وجاء دور النفط تمكن أن يصنع المواقد النفطيه بدل المواقد الحطيه، إلى غير ذلك من الأمثله.

كما أن العلم يعطى غير هذه الأمور السبعه من الإمكانيات الأوليه، أو الإمكانيات الثانويه التي لها مدخلية في شد الاقتصاد نوعاً أو كما، مما ذكره بعض علماء الاقتصاد في كتبهم المرتبطه بالنمو الاقتصادي.

ولا يخفى أن العلم قد يفيد نفس العالم، وقد يفيد حتى عائلته، وقد يفيد حتى مجتمعه، وقد يفيد حتى المجتمعات الأخر، وقد يفيد أولاده والأجيال في المستقبل، فإنه إذا علم أن فائده الطب أكثر من فائده الأدب، مثلاً راتب الطبيب في كل شهر ألف دينار، بينما راتب المعلم في كل شهر مائه دينار، ربي أولاده تربيته طبيه بأن وضعهم في مدارس الطب، وبذلك يضمن الرفاه لأولاده بسبب علمه بهذه الحقيقه، بينما الأب الذي يجهل هذا الأمر، لا يضمن مثل ذلك الرفاه لأولاده، ولذا نرى في الحال الحاضر المجتمعات الأكثر تقدماً يجعلون أولادهم في

مدارس الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا، أى العلم والفن، بينما المجتمعات الأقل تقدماً يجعلون أولادهم فى مدارس الطب والهندسة وما إليهما، وذلك لأن العالم إنما يديره فى الحقبه الحاضره الاقتصاديون والسياسيون والتكنولوجيون، ومن المعلوم أن من يأخذ بأزمه الأمور عن درايه وأمانه وكفاءه واستحقاق يكون أرفه حالاً من غيره، ومعنى هذا أن الإنسان إذا دار أمره بين شيئين قدم أفضلهما.

### ((العلم الضار وتحطم الاقتصاد))

((العلم الضار وتحطم الاقتصاد))

والمسأله الثانيه: العلم الذى يوجب تحطم الاقتصاد، أو هو حياد عن الاقتصاد، وهذا هو المنهج الذى وضعه المستعمرون للبلاد التى استعمروها، سواء فى داخل مدارسها، أو سائر وسائل إعلامها، أو فى المدارس التى تستقبل شباب البلاد المستعمره، ليكون أولاد المستعمرات إذا رجعوا إلى بلادهم محطمين للاقتصاد الوطنى، أو لا- يستفيدوا من علمهم الذى حصلوه فى البلاد المستعمره (بالكسر) فى ترفيع مستوى اقتصاد أوطانهم، وبالأخره يكون علمهم حياداً عن الفائده.

وسنذكر بعض تلك الخطط التى نجدها فى كافه البلاد الإسلاميه وغيرها من البلاد المستعمره (بالفتح)، ولذا نجدها بين ما تتقهقر فى التأخر، أو تقف بدون تقدم.

١: إنهم بواسطه عملائهم، سواء كانت العملاء فى السلطه، أم لا، كالأحزاب السريه والعلنيه المرتبطه، يروجون الاهتمام باللغه الأجنبيه، فترى عملاء أميركا وبريطانيا ينشرون فوائد اللغه الإنكليزيه، كما فى العراق والخليج وغيرهما، أما عملاء فرنسا فيروجون أهميه اللغه الفرنسيه، كما فى لبنان، وعملاء روسيا يروجون فوائد لغتهم، كما كان كذلك فى مصر ناصر، إلى غير ذلك، فبينما ترى الشاب لا يهتم بلغته الأصلية يهتم باللغه الأجنبيه، بدعايه أنه لغه العلم والمعرفه.

والذى يفضح هؤلاء، أن لغه العلم عدّه لغات، فلماذا الاهتمام بإحداها،

أو أن اللغة التي يهتم هو بها أقل قدرًا من اللغة التي لا يهتم بها من لغات العلم.

٢: الاهتمام بالدراسة في الخارج بترويج أنهم أحسن علماء، حتى يتدفق القادرون على الخارج، كما يفعلون نفس ذلك الشيء بالنسبة إلى الطبابة في الخارج، والسياحة في الخارج، والتصدير للمواد الخام إلى الخارج، والاستيراد من الخارج، والزواج من البنات الأجنبية، واستيراد المستشارين من الخارج، إلى آخر القائمة، فعملاء بريطانيا يروجون هذا الشيء بالنسبة إلى بريطانيا، وعملاء روسيا بالنسبة إلى روسيا، وهكذا.

٣: إفراغ الدروس في داخل البلاد من المحتوى الثمر، فالدروس صورته لا تأتي بالنتيجة المطلوبه، ولذا تجد إيران وتركيا مثلاً بعد خمسين سنة من الدراسة، منذ عهد بهلوى وأتاتورك عميلى بريطانيا، لا تخرجان حتى طبيباً واحداً يطمئن إليه، أو مهندساً قديراً على التخطيط والبناء السليم، ولذا يلوذ أهالى البلاد فى أمراضهم الصعبة، وفى أمورهم العمرانية ونحوها، إلى الخارج، ولذا يكون للطلبية فى الخارج أهميه بالغه، فكل أهالى البلد يعلم أن الطبيب المتخرج من جامعه بغداد مثلاً دون المتخرج من لندن ونيويورك، والمهندس المتخرج من جامعه طهران دون المتخرج من جامعه ألمانيا الغربية وفرنسا، وإنما يفعل ذلك \_ أى إفراغ الدروس من المحتوى \_ عملاء الأجانب الذين يسيطرون على البلاد، والذين جاء بهم الأجانب فى الانقلابات العسكريه غالباً، أو بالدسائس والحيل.

وحيث إن الدروس فارغه عن المحتوى، لا- يرغب حتى نفس الطلاب فى استيعابها، وإنما كل همهم أن يحصلوا على ورقه الشهاده التى تؤهلهم للوظيفه، أو لاستدراار المال من المرضى والذين يريدون تخطيط عماره أو ما أشبه، ولذا

لا يمضى زمان، إلا وينسى المتخرج الدرس الذى تلقاه فى المدرسه، إذ لم يكن المقصود الدرس والعلم حتى يتحفظ عليه فى ذهنه.

وهذا من أسباب عدم إقبال الدوله ولا الناس على المتخرجين من الداخل، بل تهتم الدوله والشركات الأهليه وغيرها إلى توظيف المتخرج من الخارج، كما يهتم المرضى إلى العلاج عند هولاء عند المتخرجين من جامعات تلك البلاد، وكذلك فى باب الاستشاره من الأجنبى ونحوه، لا الأهلى.

٤: التقليل من فرص الدراسه الجامعيه فى الداخل، مثلاً بينما يقدم ربع مليون طالب للدراسه فى الجامعات لا تستعد الجامعات إلا لاستقبال خمس هذا العدد، وبذلك يضطر المتمكنون من بقايا الطلاب أن يتوجهوا إلى الخارج، كما أن الدوله توفد بكل منه بعض الطلاب أيضاً إلى الخارج، والنتيجه إفراغ المدارس فى الداخل وملئ المدارس الأجنبيه، ومن شعب المدارس الخارجيه المدارس الأجنبيه التى تفتح داخل البلاد ويأتى مدرسوها على الأغلب من الخارج.

٥: الاهتمام فى البلاد الأجنبيه لعدم استفاده الطلاب هناك فائده تخدم وطنهم، وذلك بعده أمور، نذكر من جملتها إصرار المدرسه على أن يتخصص الطالب فى أمر لا يجد أسبابه ووسائله فى وطنه، وأن يكتب رسالته التى يمنح لأجلها الشهاده الرفيعه فى ذلك الموضوع، مثلاً ليس فى العراق مصنع الطائرات، لكن لابد للطلاب العراقى أن يكتب رسالته فى تطوير أجنحه طائرات الميراج، إن البلد الأجنبى يستفيد من هذه الخبره ويقدمها إلى شركات صنع الطائرات، لكن العراق لا يستفيد من هذه الخبره ولو بقدر قلامه ظفر، وهكذا، فعمر الطالب ودماعه وتعلمه كلها تصرف فى مزيد خبرات الأجانب.

٦: الأهتمام لإبقاء الطلاب المتفوقين فى الخارج وعدم عودتهم إلى وطنهم، فهم يستفيدون من نبوغ البلاد المختلفه، بينما البلد المتخلف يزيد تخلفاً على تخلفه، وقد قرأت فى تقرير قبل سنوات أن لإيران وللبلاد الإسلاميه العربيه فى الخارج أكثر من خمسين ألف دكتور ومهندس وفيزيائى وغيرهم ممن تركوا أوطانهم، وألقوا رحل إقامتهم فى البلاد الغربيه.

ولا يخفى أن الأهتمام لذلك قد يكون بداع سياسى أيضاً، بأن لا تكون فى البلاد المتخلفه سياسيون محنكون، كما أنه قد يأخذ بعداً آخر وذلك كما أعلنت أميركا ذات مره أنها باستعداد لإعطاء الجنسيه للفلسطينيين، وكان ذلك بداعى تقليلهم فى البلاد العربيه الإسلاميه لئلا يلتحقوا بمنظمه فتح ونحوها.

٧: الذى يرجع من طلاب الخارج إلى بلادهم يدخله المستعمر فى استثماراته فى الداخل، فالمستعمر يستفيد منهم استثمارياً وإعلامياً، وحيث إن هؤلاء لا يرتبطون ببلادهم فكريباً وعملياً يكونون من عوامل بقاء المستعمر فى البلاد أكثر فأكثر، لأنهم يعرفون أن بانقطاع استثمار المستعمر داخل بلادهم يتحطم رزقهم وشخصيتهم فى وقت واحد.

٨: أما كيف أن طلابنا لا يرتبطون ببلادهم، فلأنهم لم يربوا تربيه عمليه ليتمكنوا من العمل، إن مدارس الغرب والشرق ترتبط بالمعامل والمصانع والمختبرات والبنوك وغيرها، فإن طالب الثانويه والجامعه وغيرهما من المعاهد يستوعب العمل فى المدرسه، ثم يطبق ما علمه فى المؤسسات العمليه، حتى إذا تخرج الطالب كان ذا علم وتجربه \_ ولو أوليه على الأقل \_ فى حقول الحياه، مما يؤهله أن يرتبط بالعمل مباشره.

بينما طلابنا بالعكس إنهم غير مربوطين بالحياه إطلاقاً، فلا يتمكنون من خدمه البلاد بعد تخرجهم ولذا ينتظر أغلبهم

الوظائف، حيث إن الإمضاء شيء سهل، وأقلهم الذى يدخل ميدان العمل لا يعرف شيئاً، فيكون ضره أقرب من نفعه فى كثير من الأحيان، ثم حتى إذا كان مؤهلاً للعمل لا تفسح السلطات المرتبطة بالشرق والغرب له المجال أن يعمل، لأن كل شيء قد أتى به من الأجانب جاهزاً، فأى حاجة إلى الإبداع والاختراع والعمل.

هذا ومن ناحيه ثالثه إن فراغ محتوى الدروس عن الواقعيات يجعل الطالب لا يعرف العلم أيضاً بله العمل، ولذا ترى خريجي كليه الاقتصاد مثلاً لا يعرفون كيفيه تنظيم الاقتصاد لا توليداً ولا تصريفاً ولا ترشيداً، وكثيراً ما يكون الموظف عاله على المجتمع، لأنه فارغ إلا عن ورقه شهاده، وورقه الشهاده لا تنفع فى المعرفه والخبره والتوليد.

٩: وحيث إن المؤسسات سواء الأهليه أو الحكوميه لا تجد الكفاءه فى طلاب بلاد أنفسهم، تضطر إلى استخدام المستشارين الأجانب مما يكون فيه مزيد من تحطيم البلاد اقتصادياً وسياسياً.

### **((مقدمات الاستقلال الاقتصادى))**

((مقدمات الاستقلال الاقتصادى))

وعلى هذا، فإذا أردنا تقديم اقتصاد بلاد الإسلام وفكاه عن الارتباط بالأجانب يجب:

أ: مزج العلم بالإيمان، حيث إن الإيمان أكبر محفز على عماره الدنيا والإتقان فى العمل والأمانه وغيرها من مقومات الاقتصاد الرشيد السليم.

ب: درس الاقتصاد من أواخر صفوف الابتدائيه، كما يدرس فيها الحساب والجغرافيا وغيرهما، وقد قال الإسلام: «من لا معاش له لا معاد له».

ج: ربط المدارس بالمؤسسات والشركات والمختبرات والمعامل وغيرها.



د: تربية الطلاب محبين للعمل، بل وعاملين في أوقات الفراغ، كعطله نصف السنه ونحوها، بمساعدته آباؤهم وذويهم، والخدمه فى البيت وتفهمهم أن العمل شريف مهما كان وضعاً فى نظر الاجتماع، مثل عمل الحمال والكناس.

هـ: فتح أكبر عدد من المدارس لاستيعاب كل الطلاب الذين يريدون الدراسه، لئلا يروا الطريق أمامهم مسدوداً فينحوا نحو الخارج.

و: المنع البات عن فتح الأجانب مدارس فى بلادنا.

ز: تفهيم الطلاب أن العمل الاقتصادى كيف يساعده فى إداره عائلته فى الحال، وفى إداره اهله فى المستقبل، حتى لا تكون كل همه فى الوظيفه، بل يكون همه فى العمل بنفسه، لأن ثمره العمل أكثر من مقدار الراتب الذى يحصله الموظف، وذلك بأن يشعر الطالب أن المدرسه إنما هى واسطه للترقى والتعالى العلمى والخبروى فقط، لا أنه سلم إلى الكرسى الذى يحصل من ورائه على الراتب.

ح: وأخيراً، أن يستوعب تماماً كيف تخلفت بلاده، حيث لم تستغل فيها موارد المال والثروه لأجل التقدم، وموارد المال هى: (الأرض وخيراتها، ورأس المال، والمديريه، وطاقه العمل)، وأنها إذا استغلت استغلالاً حسناً، لم يبق فقير ولا حاجه معطله، ولم تستشكل الحياه، حتى إن ازدحام الطرق الذى يسبب صعوبه المرور وإضاعه الوقت الكثير، يمكن رفعه بالاقتصاد المتقدم، بإيجاد الطرق الجديده ومد الجسور وحفر الأنفاق، إلى غير ذلك.

ثم إن كل ما ذكرناه فى هذه المسأله مما قامت عليه الأدله الشرعيه من الكتاب والسنه، إما بطور العموم أو بالنص فى جانب سلب سلطه الكفار، وفى جانب

الإيجاب، مثل: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} (١).

و: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمه» (٢).

و: {لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا} (٣).

إلى غيرها من النصوص الكثيرة.

ثم لا يخفى أن ما ذكرناه من بنود التربية الاقتصادية علماً وعملاً- في المدارس، ليس خاصاً بالطلاب، بل اللازم أن تكون الطالبات أيضاً كذلك، فإن نصف الاقتصاد في البلاد يدور على أكتاف النساء، سواء الاقتصاد البدائي كتربيته الدواجن والماشية في البيوت، والزرع والحصاد في المزارع، أو الاقتصاد المعقد المتقدم، كتجميع الساعات وغيرها مما يلائم جمع المرأة بينها وبين إدارة البيت وتربيته الأطفال، والله المستعان.

ص: ١٥٧

١- سورة المجادلة: الآية ١١.

٢- بحار الأنوار: ج ١ ص ١٧٧.

٣- سورة: النساء: الآية ١٤١.

((الفقر ومساوؤه))

(مسأله ٧): الفقر عدم، وكل عدم سىء، والغنى وجود، وكل وجود حسن، كما حقق فى كتب الفلسفه، قالوا: العدم شر محض، والوجود خير محض.

نعم إذا كان الفقر سبباً لوجود خير كان حسناً، وإذا كان الغنى سبباً لعدم شر كان سيئاً.

لا يقال: وهل العدم يكون سبباً للوجود، والحال أن العدم ليس بشىء حتى يكون سبباً، وهل الوجود يكون سبباً للعدم، والحال أن فاقد الشىء لا يعطيه.

لأنه يقال: العدم لا يكون سبباً للوجود، بل الوجود يملأ الفراغ الذى كان عدماً، والوجود لا يكون سبباً للعدم، بل الوجود يوجب الإفراط، فالوجود الذى يملأ الفراغ حسن، والعدم الذى يكون ملازماً للإفراط سىء.

وكيف كان، فهذا بحث فلسفى لا يهمننا التكلم حول تفصيله.

((الذم والمدح للغنى والفقر))

وإنما المهم أن فى الإسلام مدح للفقر تاره، وذم له تاره، ومدح للغنى تاره، وذم له تاره.

والمراد بالأول: الفقر الذى يكون سبباً لترقيق المشاعر وخدمه الناس، لحصول المشاركه الوجدانيه مع الفقراء فى حال الفقر.

والمراد بالثانى: الفقر الذى يكون سبباً للكسل والكفر والانحراف عن الطريق.

والمراد بالثالث: الغنى الذى يكون سبباً لخدمه الإنسان وتقديم الإيمان.

والمراد بالرابع: الغنى الذى يسبب البطر والإسراف والإيذاء والكبر والغرور.

فمثل الفقر والغنى مثل الماء والنار، فقد يغرق وتحرق، وقد يكونان سبباً لرى الظمأ وطبخ الطعام، وحيث إن هذا البحث أشبهه بالبحث الأخلاقى

والاجتماعى من البحث الفقهي، نكتفى فيه بذكر بعض النصوص فقط.

### ((نصوص مدح الفقر))

((نصوص مدح الفقر))

أما الأول: فقد ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قوله: «الفقر فخرى»<sup>(١)</sup>.

وفى قصه طالوت، قال سبحانه: {قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةَ مَالٍ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكُهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} <sup>(٢)</sup>.

هذا بالإضافة إلى أن أولياء الأمور يجب أن يعيشوا عيشه متواضعه، كما وردت بذلك روايات، فقد قال على (عليه السلام): «إن الله تعالى فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفه الناس كيلا يتبغ بالفقر فقره»<sup>(٣)</sup>.

وروى مفضل بن عمر، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) بالطواف، فنظر إليّ وقال لي: «يا مفضل ما لي أراك مغموماً متغير اللون»، قال: قلت له: جعلت فداك نظرى إلى بنى العباس وما فى أيديهم من هذا الملك والسلطان، فلو كان ذلك لكم لكننا فيه معكم، فقال: «يا مفضل، أما لو كان ذلك لم يكن إلا سياسة الليل وسياحه النهار، وأكل الجشب ولبس الخشن، شبه أمير المؤمنين (عليه السلام)، وإلا فالنار. وقال على (عليه السلام): «يا أهل الكوفة لو خرجت من عندكم بغير رحلى وراحتلى وغلأمى فأنا خائن»<sup>(٤)</sup>.

### ((نصوص ذم الفقر))

((نصوص ذم الفقر))

وأما الثانى: أى الفقر السىء، فقد قال (عليه السلام): «من وجد ماءً

ص: ١٥٩

١- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠.

٢- سورة البقره: الآيه ٢٤٧.

٣- الكافى: ج ١ ص ٤١١.

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٨٣.

وتراًباً ثم افتقر فأبعده الله» (١١)، مما يدل على أن الفقر سىء.

وقال على (عليه السلام): «الفقر الموت الأكبر» (٢).

أقول: لأن الموت يقع مره والفقر طول العمر.

وقال (عليه السلام): «كاد الفقر أن يكون كفراً» (٣).

أقول: لأن الإنسان الفقير يبيع دينه، إذا لم يكن قوياً فى إيمانه.

وقال (عليه السلام): «الفقر يخرس الفطن عن حجته» (٤).

أقول: لأنه لا يسمع منه الحجه، أو لأنه مغشوش الحواس فلا يقدر على ترتيب حجته وتوصيفها.

وقال (عليه السلام): «المقل غريب فى بلده» (٥).

وفى دعائه (عليه السلام): «اللهم إنى أعوذ بك أن أفقر» (٦).

وقال (عليه السلام) لابنه محمد بن الحنفية: «يا بنى، إنى أخاف عليك الفقر، فاستعد بالله منه، فإن الفقر منقصة للدين ومدهشه للعقل وداعيه للمقت» (٧).

أقول: ينقص الدين لأنه يبيع بعض دينه فى سبيل تحصيل المال، ويدهش العقل لأنه مشغول الفكر بتحصيل المال، والناس يمقتون الفقير غالباً، وفى آيه كريمه: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ} (٨)، وقال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ

ص: ١٦٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤.

٢- تحف العقول: ص ١٥٣.

٣- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠، وانظر ص ٤٧.

٤- نهج البلاغه: قصار الحكم ٣.

٥- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٤٦.

٦- الوسائل: ج ١٠ ص ١٧.

٧- نهج البلاغه: قصار الحكم ٣١٩.

٨- سورة الإسراء: الآيه ٣١.

مَنْ إِمْلَاقٍ (١).

وفى دعاء الإمام السجاد (عليه السلام): «اللهم حسن وجهي باليسار، ولا تبذل جاهي بالإقتار، فأسترزق طالبى رزقك، وأستعطف شرار خلقك، فأبتلى بحمد من أعطاني، وأفتتن بدم من منعني، وأنت من وراء ذلك ولى الإعطاء والمنع، إنك على كل شيء قدير» (٢).

وقال (عليه السلام): «لو تمثل لى الفقر رجلاً لقتلته».

وقال أبوذر الغفارى (رحمه الله) الذى قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء على ذى لهجه أصدق من أبى ذر» (٣): (عجبت لمن لا يجد القوت فى بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه).

وقال (عليه السلام): «من أتى غنياً فتواضع لغناه ذهب ثلثا دينه» (٤).

أقول: كان وجهه أن الإنسان بقلبه ولسانه وجوارحه، وقد تواضع للغنى لسانه وجوارحه.

والحاصل: إن الإسلام لم يقرر الفقر بل جعله سيئاً، ولكنه وصى الفقراء إذا افتقروا بذنب الأغنياء، أن لا يبيعوا دينهم، بل يكدحوا ويجدوا إلى أن يخرجوا أنفسهم من تلك الحالة السيئه.

قال على (عليه السلام): «ما رأيت نعمه موفوره إلا وفى جنبها حق مضيع».

ص: ١٤١

١- سورة الأنعام: الآية ١٥١.

٢- الصحيفة السجادية: دعاء مكارم الأخلاق.

٣- الاختصاص: ص ١٣.

٤- بحار الأنوار: ج ٧٠ ص ١٧٠.

وقال (عليه السلام): «ما جاع فقير إلا بما متع به غنى» ((١)).

والمراد بالوفره والتمتع ما كان إسرافاً أو ممنوعاً من حقه، فقد قال الإمام الصادق (عليه السلام) لأبان بن تغلب: «أترى الله أعطى من أعطى من كرامته عليه، ومنع من منع من هوان به عليه، لا، ولكن المال مال الله يضعه عند الرجل ودائع، وجوز لهم أن يأكلوا قصداً ويلبسوا قصداً وينكحوا قصداً ويركبوا قصداً، ويعودوا بما سوى ذلك على فقراء المؤمنين ويلموا به شعثهم، فمن فعل ذلك كان ما يأكل حلالاً ويشرب حلالاً، وينكح حلالاً، ومن عدا ذلك كان عليه حراماً، ثم قال: {لَا تُشِيرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ} ((٢)). أترى الله انتمن رجلاً على مال خول له أن يشتري فرساً بعشره آلاف درهم ويجزيه فرس بعشرين درهماً، لا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين».

### ((نصوص مدح الغنى))

((نصوص مدح الغنى))

وأما الثالث: أى الغنى الحسن، فقد قال سبحانه: {وَأَتَاكُمْ مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ} ((٣)).

فقد أعطاه الله سبحانه كل حاجاته، بحيث لا يتمكن من إحصائها، لكن الإنسان يظلم نفسه فيكفر بالنعمة وبرب النعمة، فلا يعبد الله أصلاً، أو لا يعبده حق عبادته، ويصرف نعم الله فى سبيل غضبه سبحانه مما حرمه، ولذا تكون النعم وبالأعلى عليه، كمن يصرف النار فى إحراق نفسه عوض أن يجعلها واسطه لطبخ طعامه، كما قال سبحانه فى آيه أخرى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَدُلُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا} ((٤)).

ص: ١٦٢

١- نهج البلاغه: قصار الحكم ٣٢٨.

٢- سورة الأنعام: الآية ١٤١.

٣- سورة إبراهيم: الآية ٣٤.

٤- سورة إبراهيم: الآية ٢٨.

وقال الإمام الصادق (عليه السلام): «إني لمن أكثر أهل المدينة مالاً» (١).

وفى أذعيه شهر رمضان: «اللهم أغن كل فقير» (٢).

وفى دعاء الإمام السجاد (عليه السلام) المعروف بدعاء أبي حمزه الثمالي: «اللهم أعطني السعه فى الرزق... وارزقنى رزقاً واسعاً من فضلك الواسع... وارزقنى من فضلك رزقاً واسعاً حلالاً طيباً».

وفى دعاء مكارم الأخلاق: «ولا تجعل عيشى كداً كداً» (٣).

وقال (عليه السلام): «ومتعنا بثروه لا تنفد» (٤).

إلى غيرها من أذعيته (عليه السلام) الموجوده فى الصحيفه السجديه.

وفى دعاء السمات: «وتفضل على فقراء المؤمنين بالغنى والثروه» (٥).

وفى دعاء شهر رمضان: «اللهم أغن كل فقير... اللهم سد فقرنا بغناك، وأغننا من الفقر إنك على كل شىء قدير» (٦).

وفى القرآن الحكيم: {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا} (٧)، مما يدل على أن المال جعله الله للإنسان ليقوم بسببه، بمعنى أن يقيم حاجاته به ولا يكون فقيراً.

ص: ١٦٣

١- الجواهر: ج ١٦ ص ٣.

٢- مستدرک الوسائل: ج ٧ ص ٤٤٧ ب ١٤.

٣- مفاتيح الجنان: دعاء أبى حمزه الثمالي.

٤- الصحيفه السجديه: دعاء مكارم الأخلاق.

٥- الصحيفه السجديه: دعاء فى الرضا فى القضاء.

٦- مستدرک الوسائل: ج ٧ ص ٤٤٧ ب ١٤.

٧- سورة النساء: الآيه ٥.



وفى حديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «نعم العون على تقوى الله الغنى» ((١)).

وقال الإمام الباقر (عليه السلام) فى حديث: «الكامل كل الكمال التفقه فى الدين، والصبر على النائبه، وتقدير المعيشه» ((٢)).

أقول: تقدير المعيشه معناه كيف يولد، وكيف يصرف، وليس الاقتصاد إلا ذلك، وعلى هذا فقد عدّ الإمام (عليه السلام) تقدير المعيشه من كمال الإنسان الذى ليس فوقه كمال.

وقال الإمام الصادق (عليه السلام): «لا- خير فى من لا يحب جمع المال من حلال، يكف به وجهه، ويقضى به دينه، ويصل به رحمه» ((٣)).

وفى حديث: قال رجل لأبى عبد الله (عليه السلام): والله إنا لنطلب الدنيا ونحب أن نؤتاها، فقال (عليه السلام): «تحب أن تصنع بها ماذا» قال: أعود بها على نفسى وعيالى، وأصل بها، وأتصدق بها، وأحج وأعتمر، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «ليس هذا طلب الدنيا، هذا طلب الآخره» ((٤)).

وفى قرآن الحكيم: {أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى... وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى} ((٥)).

وقال سبحانه: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ \* الَّذِى أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ) ((٦)).

وعن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أعطى الرجل

ص: ١٦٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦.

٢- الكافى: ج ١ ص ٣٢.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩.

٥- سورة الضحى: الآية ٦.

٦- سورة قريش: الآية ٣ \_ ٤.

من الزكاه مائه، قال: «نعم»، قلت: مائتين، قال: «نعم»، قلت: ثلاثمائة، قال: «نعم»، قلت: أربعمائه، قال: «نعم»، قلت: خمسمائه، قال: «نعم، حتى تغنيه»<sup>(١)</sup>.

إلى غيرها من الروايات التي تمدح الغنى الذي لا يبطر ولا يطغى، ويكون وسيله لا هدفاً.

### ((نصوص ذم الغنى))

((نصوص ذم الغنى))

وأما الرابع: أى الغنى السىء، ففي القرآن الحكيم: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبِهِ بَطَرَتْ مَعِيْشَتَهَا} <sup>(٢)</sup>، والبطر عبارته عن الغنى الذي يصرف فى الإسراف والمحرمات.

وقال سبحانه: {بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ \* وَیْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ \* الّٰذِیْ جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ \* یَحْسَبُ اَنْ مَّالَهُ اٰخِلَامُهُ \* کَلَّا لَیُبَدَنَّ فِی الْحُطْمَةِ \* وَمَا اَدْرَاکَ مَا الْحُطْمَةُ \* نَارُ اللّٰهِ الْمُوقَدَةُ \* الّٰتِیْ تَطَّلِعُ عَلٰی الْاَفْنَادِ \* اِنَّهَا عَلَیْهِمْ مُّؤَصَّدَةٌ \* فِی عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ} <sup>(٣)</sup>.

فكما أن حب المال كان فى قلبهم وكانوا منغلقيْن على المال، لا يعرفون شأنًا آخر، وكان الاقتصاد هو الذى يستمر معهم بدون أن يعطيهم الفراغ ليصرفوا شيئاً من عمرهم فى دين أو خدمه، فالنار تطلع على أفئدتهم، وهى عليهم مؤصده، وهم فى عمد ممدده كامتداد عمرهم فى المال.

وفى كلام أمير المؤمنين: «يا دنيا... طلقتك ثلاثاً لا رجعه لى فيك» <sup>(٤)</sup>.

وفى خطبه له (عليه السلام): «والله لدنياكم هذه أهون فى عينى من عراق خنزير فى يد مجذوم» <sup>(٥)</sup>.

ص: ١٦٥

١- الوسائل: ج ٦ ص ١٨٠.

٢- سورة القصص: الآية ٥٨.

٣- سورة الهمزة: الآية ١ - ٩.

٤- إرشاد القلوب: ص ٢١٥.

٥- نهج البلاغه: قصار الحكم ٢٣٦.

وفى روايه: «فإنما أهلها كلاب عاويه».

وفى دعاء مربوط بصلاه الليل: «من دنيا قد استكلبتني» (١).

وقال الشيخ البهائي: أى جعلتني كالكلب.

وقال سبحانه: {لَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ} (٢).

وقال: فى قصه قارون: {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ} ... إلى أن قال: {فَخَسِبْنَا بِهِ بِبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ} (٣).

وقال فى ذم الرجل الغنى الذى كان بمحضر رسول الله (صلى الله عليه وآله) فتنفر من الفقير: {عَبَسَ وَتَوَلَّى \* أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى \* وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى \* أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى} (٤)، إلى آخر الآيات.

وقال سبحانه: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَهُ بَيْنَ الْأَعْبِيَاءِ مِنْكُمْ} (٥).

وقال سبحانه: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ \* أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْجَى \* أَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَنِي آدَمَ} (٦).

إلى غيرها من الآيات والروايات.

والذى يؤيد أن المراد بالذامه للغنى الذى يحرف الإنسان: أن الله سبحانه خلق خيرات الكون إما للإنسان، أو لأن تذهب هدرًا، فإذا كانت مخلوقه للإنسان كانت مورثه للغنى، بل وأكثر من الغنى، وإن كانت خلقها لتذهب هدرًا كان لغواً، واللغو محال عليه سبحانه.

وهناك وإن كان احتمال عقلى ثالث، بأن كان خلقها سبحانه لحكمه نجهلها،

ص: ١٦٦

١- ضياء الصالحين.

٢- سوره الحديد: الآيه ٢٣.

٣- سوره القصص: الآيه ٧٦.

٤- سوره عبس: الآيه ١ \_ ٤.

٥- سوره الحشر: الآيه ٧.

٦- سوره العلق: الآيه ٦.

إلا أن الآيات والروايات تدل على أن المقصود بالخلقه الأول.

قال سبحانه: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلُوكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لظَلُومٌ كَفَّارٌ} (١).

إلى غيرها من الآيات الكثيرة، والروايات المتواترة.

ص: ١٤٧

---

١- سورة إبراهيم: الآية ٣٢ \_ ٣٤.

((تبدیل عین بعین))

(مسأله ۸): من المتعارف فی الأریاف، أن الحاجات تبدل بعضها ببعض، فمثلاً أحد الریفیین ینتج الحنطه، والآخر ینتج البیض، فیبذل صاحب الحنطه ما زاد مما ینتج من حنطته بالبیض، ویبذل صاحب البیض ما زاد من بیضه بالحنطه، مثلاً أنتج أحدهما مائه من الحنطه، وأنتج الثانی ألف بیضه، والأول ینتج إلى ثمانین، والثانی ینتج إلى ثمانمائه بیضه، فیبذلان العشرین مناً بمائتی بیضه، وهكذا فی سائر البضائع.

أما من یعین أن قیمه مائه بیضه تساوی قیمه عشرین مناً من النحطه، فقد تقدم أن لذلك معیارات عرفیه، والتي من جملتها حق العامل، فإن العمال لهم أن یعیشوا عیشة متوسطه کریمه فی مقابل عملهم، ومن جملتها الفائده، ومن جملتها ساعات العمل، إلى غیر ذلك.

وحيث إن كل محتاج إلى البیض لا یتمكن أن یعطى بدله ما ینتج صاحب البیض، كما أن كل محتاج إلى الحنطه لا یتمكن أن یعطى بدله ما ینتج صاحب الحنطه، مثلاً یرید زید الحنطه وعنده الصوف، وعمرو عنده الحنطه، لكن لا یتستعد أن یعطى الحنطه لزید فی قبال أن يأخذ منه الصوف، لأنه لیس بحاجه إلى الصوف، فاللازم أن تجعل عده بضائع بعضها مساویه للبعض، مثلاً یقال إن مناً من النحطه یعادل عشرین بیضاً، وعشر دجاجات، وخمسين مناً من الحطب، وثلاثین متراً من القماش، ومائه علبه شخاطه، وبرمیلاً من النفط، وهكذا.

وهذا أيضاً صعب، لأن الاحتیاجات لا تنحصر فی هذه الأمور والبضائع، والخدمات لا تنحصر فی عده أمور، اضطر الناس إلى أن یجعلوا شیئاً واحداً معیاراً، وفی بعض الأریاف ینقل التاريخ أنهم جعلوا کیلاً من لحنطه معیاراً، فمثلاً

كان كل شيء يحدد بالكيل من الحنطه، فمثلاً كل كيل يعادل عشر بيضات، وخمس شخاطات، وثمانية أذرع من القماش وهكذا، وفي بعض الأرياف جعلوا البيضة معياراً، إلى غير ذلك، وإنما فعلوا ذلك لأن الحنطه والبيضة وما أشبه مما يحتاج إليه الكل في طعامهم، ومما ينتجه كل الزارعين تقريباً.

### ((الحاجه إلى النقود))

((الحاجه إلى النقود))

لكن هذا الأمر أيضاً لما لم يكن كافياً للتبادل مع كثره الحاجات وكثره البضائع والخدمات، اخترع الناس إعطاء الاعتبار بشيء ذات قيمه ذاتيه، أو غير ذات قيمه ذاتيه، ليكون الواسطه في التبادل.

ففي مده جعل بعضهم المبادله بقطع صغيره من جلود خاصه فجعلوها وحده المبادله، وفي مده جعلوا وحده المبادله الذهب والفضه، فكان الشخص الثرى أو رئيس العشيره أو ما أشبه يجعل لشيء قيمه ويقدر نفوذه الاجتماعى واعتماد الناس عليه، كانوا يتداولون ما جعله معتبراً بقدر ما جعله معتبراً.

ففي بعض المدن الابتدائيه يحدثنا التاريخ أن رئيس العشيره كان يقرض الجلد بأحجام خاصه ويجعله الوحده النقديه، فكانت مثلاً مقابل كيلو من الحنطه وعشر بيضات وإلى آخره، فكان تتداول تلك الجلود حتى أن بعضهم إذا راجع الطبيب أعطاه وحده جلديه، أو إذا ذهب إلى الحمام أعطى في مقابل اغتساله وحده من تلك الجلود، وهكذا، والطبيب إذا اراد اشتراء القماش أعطى تلك الوحده وهكذا.

وفي مده كان المعبر وحده خزفيه، وفي مده وحده نحاسيه.

حتى انتهى الأمر إلى الوحده الذهبية والفضيه، لكن كان ذلك أيضاً موجباً للاختلاف، إذ الدينار كان قد يعادل عشره دراهم، وقد يعادل أكثر كائنى عشر، أو أقل كثمانيه، وأخيراً قرروا كون الاعتبار بالذهب فقط، وكانت السكه فى الذهب زينه فقط، إذ قيمه المسكوك وغير المسكوك كانت متساويه، مثلاً المثقال من

الذهب كان يساوى ألف بيضه، سواء كان الذهب مسكوكاً أم لا، لكن بعد مده جعلوا للسكه قيمه أيضاً، فكان المثقال من الذهب أقل قيمه من المثقال المسكوك، فإذا أراد اشترى ليره عثمانيه مثلاً، وهو مثقال من الذهب كان يعطى مثقالاً وخمسه مثاقيل مثلاً وهكذا.

ثم بدلوا الذهب بالأوراق النقدية والتي أعطتها الدوله اعتباراً، فقالت مثلاً: إن الورقه الحمراء الفلانيه تعادل ألف كيلو من الحنطه وهكذا، والورقه الخضراء ضعف ذلك، والورقه الصفراء نصف ذلك وهكذا، فكان الورق النقدى هو الروح السائد فى كل البضائع والخدمات، مما يحدد قدر كل شىء، وقدر كل خدمه، من حنطه وماء وبيض وغيرها، ومن أجره الحمامى والطبيب والمهندس والبناء وغيرهم.

والدول لم تفعل ذلك اعتباطاً، كما أن الشعوب لم تقبل الاعتبار اعتباطاً، بل الدول إنما تمكنت من أن تعمل ذلك باعتبار الخلفيه التى كانت تدعم الاعتبار، مثلاً كانت الدول تحتفظ فى خزانتها بمائه طن من الذهب والجواهر، أو مائه ألف سيف مثلاً، أو كتب ثمينه ذات قيم، أو معادن ثمينه، إلى غير ذلك، فصارت الأوراق النقدية بمنزله الحواله، فورقه الحواله وإن لم تكن لها قيمه إلا أن قيمتها باعتبار التزام المحال عليه بإعطاء شىء بدل هذه الورقه، والشعوب إنما قبلت باعتبار الدوله لأنهم علموا أن هذه الورقه تعطى حوائجهم فى الأسواق، فإذا أعطى هذه الورقه أخذ ما شاء من بضاعه أو خدمه، وأنه كلما أراد تمكن من تبديلها بشىء ثمين لدى الدوله، كالذهب أو النفط أو ما أشبهه، مما جعلته الدوله خلفيه للنقد، ولذا كان العمال ومن إليهم يخزنون أعمالهم فى هذه الأوراق.

فالأوراق النقدية كسائر الأشياء التى لها قيمه، مثل الدار ومواد البناء والحنطه

وسائر الحبوب ونحوها، هي في الحقيقه تخزين للعمل.

مثلاً- إن النجار يعمل كل يوم ويسوى عمله بدينار، وهو يصرف كل يوم نصف دينار، أما النصف الآخر فهو يخزنه، إما بصورة مواد بناء أو أطعمه أو نقد أو ما أشبه ذلك، وقد يخزنه بصورة علم بأن يعطى المال للمدرسه ليدرس فيها، فإن علمه بدل من ذلك المال الذى هو بدل عمله، وقد يبدل عمله بالعلم بدون واسطه، كأن بينى دار المعلم فى قبال تدريس المعلم له.

والنقد ونحوه يسمى بالعمل المجسم فى علم الاقتصاد.

### **((قيمه النقد الورقى))**

((قيمه النقد الورقى))

ثم إن النقد الورقى قد يكون بقيمته الواقعيه، وقد يتنزل عن قيمته الواقعيه، وقد يتصاعد، فإذا كان بقدر الأمور الخمسه السابقه كان بقيمته الواقعيه، وإذا كان أكثر من الأمور الخمسه كان بدون قيمته الواقعيه، كما أنه إذا كان النقد أقل من الأمور الخمسه تصاعد النقد وكان فوق قيمته الواقعيه.

فإذا كانت قدره النقد الشرائيه مساويه للقدر المقرر، كان النقد بقيمته الواقعيه، أما إذا كانت قدرته الشرائيه أقل كان النقد متنزلاً، وإذا كانت أكثر كان النقد مرتفعاً.

ولنفرض أن كيلواً من الحنطه يساوى درهماً، فإذا كانت قيمه الحنطه فى السوق درهماً كان النقد بقيمته الواقعيه، أما إذا كان الكيلو بدرهمين فالنقد قد تنزل، وإذا كان الكيلو بنصف درهم كان النقد مرتفعاً.

وهنا لابد من بيان أمرين:

الأول: لماذا النقد يقابل الأمور الخمسه.

الثانى: لماذا يرتفع النقد تاره ويتنزل أخرى.

### **((النقد فى قبال الأمور الخمسه))**

((النقد فى قبال الأمور الخمسه))

أما الأول: فلأن الأمور ذات القيمه هي:



١: العمل الجسدى.

٢: والفكرى، سواء كان إدارياً أو فنياً، إذ قد يكون الفكر إدارياً، وبذلك كانت له قيمه، وقد يكون فنياً بأن كان عاملان يعملان فى صنع الباب، لكن أحدهما يعمل الباب أجمل، وبذلك تكون قيمه بابه أكثر من قيمه باب الآخر لأمر فكرى هو الفن.

٣: وذات الأشياء، فالذهب أعلى من الفضه، وإن عمل لأجلهما بقدر الآخر، بأن كان استخراج الذهب يحتاج من الوقت بمقدار ما يحتاج استخراج الفضه من الوقت، وإنما كان أعلى لمزيد الفائده على الأغلب.

٤: وشرائط الزمان والمكان، فالدار عند حرم الإمام أعلى من الدار فى آخر المدينه، والثلج فى الصيف أعلى من الثلج فى الشتاء.

٥: والعلاقات الاجتماعيه، فبنت الإنسان العالم أكثر مهراً من بنت الإنسان العادى، وإن تساوتا فى كل الجهات الأخر، وذلك لأنها مفخره اجتماعيه الانتساب إلى رجل كبير.

وحيث إن هذه الأمور الخمسه ذات قيمه، فاللازم أن يكون النقد بقدرها، فمثلاً إنك تعمل كل يوم ثمان ساعات بدينار، وفى يوم العطله تعمل فكراً بدينارين، ويستخرج أخوك ذهباً قيمته خمسه دنانير، ويشترى داراً فى وسط المدينه قيمتها ألف دينار، ويريد ثالث أن يتزوج بنتاً مهرها مائه دينار، فإن اللازم أن تكون هناك أوراق نقديه بقيمه ألف ومائه وثمانيه دنانير، وهذه هى القيمه العادله المساويه للأموال الخمسه.

**((صعود ونزول قيمه النقد))**

**اشاره**

((صعود ونزول قيمه النقد))

الأمر الثانى: قد تضرب الدوله السكه أكثر من قيم الأشياء الخمسه، كأن تضرب فى المثل خمسمائه وأربعه وخمسين ديناراً، إضافه على الألف ومائه وثمانيه

ص: ١٧٢

دنانير، وفي هذه الصورة يتنزل النقد بمقدار نصف القيمة الواقعيه، فإذا كانت الدار بألف، أصبحت بألف وخمسمائه، وإذا كانت أجره العامل بدينار، صارت بدينار ونصف، وهكذا.

أما لماذا تضرب الدوله أكثر، فسيأتى بيانه.

وقد تجعل الدوله السكه أقل من قيم الأشياء الخمسه، كأن تجعل بدل ألف ومائه وثمانيه دنانير، ثمانمائه وواحداً وثلاثين ديناراً، أى بنقص ربع من القيمة الأصليه، وفي هذه الصورة تنزل قيمه المواد الخمسه السوقيه، وترتفع قيمه النقد، فإذا كانت أجره العامل ديناراً، أصبحت ثلاثه أرباع الدينار، وإذا كان مائه أصبح خمسه وسبعين وهكذا.

أما لماذا تجعل الدوله السكه أقل، فسيأتى بيانه.

وما ذكرناه من ضرب الدوله السكه أكثر أو تقليلها من النقد، إنما هو من باب المثال، إذ قد يكون التضخم والتزل بأسباب أخر.

### **((إكثار الدوله من ضرب النقود))**

((إكثار الدوله من ضرب النقود))

أ) أما أن الدوله فلماذا تكثر من ضرب السكه، فذلك يتبين ببيان احتياجات الدوله، وذلك لأن الدوله بحاجه إلى أمرين:

١: مصارف الإدارات التى تنظم شؤون الناس، وتقوم فيهم بالعداله القضائيه، وتقدمهم إلى الأمم، وهذه هى الأعمال الثلاثه للدوله.

٢: مصارف الجيش وهم الذين يحفظون البلاد من الأعداء الخارجين، ومن الثورات والاضطرابات الداخليه، وهاتان المؤسستان إذا كانتا على قدر الضروره واللزم، كما هو الشأن أولاً فى تأسيسهما، كان كلها على الأمه قليلاً، كما تقدم فى بعض المسائل السابقه.

لكن فى الحكومات الديكتاتوريه، \_ وغالب حكومات بلاد العالم اليوم ديكتاتور إما صريح كروسيا وعمالئها، أو مغلف بثوب مهلهل من الديمقراطيه

كأميركا وعملائها \_ لابد أن تتوسع وتتوسع المؤسسات حتى تأخذ عشرات أضعاف حجمها اللانزم، ولذلك تحتاج الحكومات إلى أموال كثيرة، وهذه الأموال تحصلها الدول بطرق:

(١) الضرائب المستقيمه.

(٢) الضرائب غير المستقيمه، وهى التى تأخذها الدول بواسطه غلاء الأسعار.

ولا- يخفى أن كلتا هاتين الضريبتين تقع على المنتج للبضائع والخدمات مباشره، أو غير مباشره، إذ الأقطاعيين والرأسماليين بمفهومهما الشرقى والغربى، ليس لهم إنتاج، وهم يملكون أكثر أتعاب الكادحين، فأخذ الدوله منهم ضرائب مستقيمه أو غير مستقيمه معناه أخذ الدوله من الكادحين فكريباً وجسدياً ومن إليهم بصوره غير مباشره.

(٣) التجاره التى تزوالها الدوله.

(٤) وحيث إن كل تلك الموارد لا تكفى مصارف الدوله الباهضه، التى فرضتها عليها جهلها وديكتاتوريتها واستعلاؤها، تضرب الدوله النقود الإضافيه على الموارد الخمسه السابقه، وبذلك يكون النقد أكثر من قيم الأشياء، فتتنزل قيمه النقد وترتفع قيمه الأشياء، وبذلك تتضرر الطبقات الكادحه ومن إليهم ضرراً جديداً، وهو أن النقد الذى يتفاضونه بدل عملهم الفكرى والجسدى وما إلى ذلك، يكون دون قيمه عملهم، ويكون الواقع أن الدوله سرقت منهم.

فبينما كان العامل يتقاضى الدينار الذى كان يكفيه لكل شؤونه، يتقاضى الدينار الذى نزلت قيمته مما لا يكفيه إلا لثلاثه أرباع شؤونه مثلاً، بينما أن العامل بذل نفس العمل الذى كان يبذله سابقاً، كما سيأتى تفصيل الكلام فى ذلك فى مسأله التضخم، هذا بالنسبه إلى تكثير الدوله لضرب السكه.

ص: ١٧٤

## ((تقليل الدوله من ضرب النقود))

((تقليل الدوله من ضرب النقود))

ب) وأما أن الدوله لماذا تقلل من النقد، وبذلك يرتفع النقد وتنزل البضائع.

فلأن الدوله أحياناً تحتاج إلى النقد لأجل مصارف حرب أو إقامه مشروع ضخم أو ما أشبهه، ولذلك تجمع النقود من الأسواق بسبب بيعها أسهمها وأملاكها وما أشبه ذلك، وإذا قل النقد ارتفعت قيمته وتنزلت قيمه البضائع، وبذلك يتضرر الشعب بسبب بقاء الضرائب على حالها، وبغير ذلك من الأسباب.

مثلاً كانت الدوله تأخذ على كل ألف كيلو من الحنطه خمسه دنانير، في وقت كان الألف كيلو تسوى مائه دينار، لكن لما صار التنزل في القيم يبيع الفلاح الألف كيلو بخمسه وسبعين ديناراً، حيثما جمعت الدوله ربع النقود، بينما يعطى الفلاح إلى الدوله ضريبه خمسه دنانير، ومعنى ذلك أنه في السابق كان يعطى نصف العشر، واحد على اثنين على عشره، وهو يساوى خمسين كيلواً من الألف، والأين يعطى واحداً من خمسه عشر من الحاصل، واحد على خمسه عشر، وهو يساوى سته وستين وثلاثي كيلو من الألف.

وما ذكرناه لم يكن إلا إلماعاً بسيطاً إلى أضرار كل من ارتفاع قيمه النقد وتنزل قيمته.

## ((النقود وحكمها الشرعى))

((النقود وحكمها الشرعى))

وحيث قد ظهر شيء من دور النقد في الحياه الاقتصاديه، لابد من الإشاره إلى موقف الإسلام من هذه الأعمال الأربعة.

١: فجعل النقد واسطه في المبادلات والمعاملات والخدمات شيء لا مانع منه، وقد كان الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمه الطاهرون (عليهم السلام) يعاملون بالنقد، مما لا يخفى على أحد، وقد أمر الإمام الباقر (عليه السلام) بضرب السكه في قصه مشهوره.

ولا- فرق بين أن يكون النقد فلزاً أو ورقاً أو غيرهما، وإن كان كون النقد ذهباً وفضه أحسن، لاستقرار القيم، حيث لا يمكن ضرب النقد اعتباطاً والتلاعب بالقيم، كما تقدم الإلماع إليه في ضرب

الدولة النقود الورقيه لسد مصارفها المتزايد.

٢: وتساوى قدر النقد للأموال الخمسه المتقدمه شىء يقتضيه العدل الإسلامى: {لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ} (١).

٣: أما ضرب السكه المتزايد الموجه لسرقه أتعاب الكادحين ومن إليهم فكرياً وجسدياً، فذلك محرم شرعاً، إذ لا فرق بين أن يسرق شخص ربع تعب العامل علناً أو بطريق ملتو، وهذا داخل فى الظلم والإضرار، و(لا ظلم) و(لا ضرر ولا ضرار)، كما أن نفس عمل الدوله بزياده المؤسساتين الإداريه والنظاميه محرم شرعاً، لأن الدوله وضعت لرعايه الأممه لا للإضرار بها، ومن الواضح إضرار زياده المؤسساتين بالأمه من عده وجوه.

٤: أما جمع الدوله للنقد الموجب لإرهاق الكادحين بالضرائب وغيرها، فهو نوع آخر من الحرام، لما تقدم فى الأمر الثالث، والله سبحانه العالم.

ص: ١٧٦

---

١- سورة البقره: الآيه ٢٧٩.

((تبادل الأمور الخمسه ذات القيمه))

(مسأله ٩): قد عرفت أن القيمه لخمسه أشياء، العمل والفكر والماده والشرائط والعلاقات، فاللازم تبادل هذه الأمور.

فإن كان عمل البناء ضعف عمل الخباز، كان اللازم على الخباز أن يعطى ساعتين من العمل لأجل أن يشتغل له البناء ساعه، وإن كان عمل الطيب ساعه ثلاثه أضعاف قيمه مثقال من الذهب يلزم أن يعطى الراجع إليه مثقالاً، إذا أراد أن يشخص مرضه في ثلث ساعه، وإن كانت الدار في وسط المدينه ضعف قيمه الدار في آخرها، يلزم أن يعطى أهل آخر المدينه دارين لمن في وسط المدينه ليأخذوا منه داره، إلى غير ذلك من المبادلات التي تقع بين الأمور الخمسه.

وقد عرفت أن النقد واسطه فقط، وعلى هذا فاللازم أن يساوى النقد بالأمور الخمسه، ففي المثال المتقدم إذا كانت قيمه الدار في آخر المدينه ألف دينار، كانت قيمه الدار في وسطها ألفى دينار، وهكذا، فإذا أراد من في آخر المدينه اشتراء دار من في وسطها لزم أن يعطيه ألفى دينار.

وبذلك تبين أن قول الشيعيين إن القيمه النقديه في مقابل العمل فقط باطل، وقد أسسوا على هذا الباطل قيمه النقد، قالوا: إذا عملت أنت عشر ساعات وأخذت ديناراً واشترت به ما عمل له ثمان ساعات، كان معنى ذلك أن النقد قد تنزل، وأنه سرق منك مقدار عمل ساعتين.

وقد ظهر بما تقدم بطلان قولهم، إذ ليس المهم فقط ساعات العمل، بل ساعات العمل مع أربعه أمور آخر، فإنه قد يعمل إنسان في استخراج الذهب نصف ساعه، وقد يعمل إنسان آخر في استخراج الحديد عشرين ساعه، ومع ذلك إذا باع الحديد بدينار واشترى بذلك الدينار ذلك الذهب، لم يكن سرقة من صاحب الذهب لصاحب الحديد، لأن المهم ليس ساعات العمل فقط، بل تضاف إلى ذلك قيمه الماده بذاتها، إلى

غير ذلك من سائر الأمور الخمسه.

وعلى هذا، فالقيمه الواقعيه للنقد هو مقدار الأمور الخمسه، التي يمكن تحصيلها بسبب ذلك النقد، فقيمه الدينار هي مقدار من العمل، مقدار من الفكر، مقدار من ماده، مقدار من شرائط الزمان والمكان، مقدار من العلاقات الاجتماعيه، التي يمكن تحصيلها بذلك النقد، فيقال إن الدينار يقابل:

(١) بساعه من عمل البناء.

(٢) ربع ساعه من عمل المدير.

(٣) بعشرين كيلواً من الحنطه، وعشر كيلوات من الحليب، وخمس كيلوات من الحديد، وهكذا

(٤) بحراره الهواء إلى عشر درجات فوق الصفر، حيث إن ثوب الصوف عند ذلك دينار، وعند عشر درجات بدينارين، ولكل متر إذا كانت الدار في وسط المدينه، حيث إن كل متر في آخر المدينه نصف دينار.

(٥) وبمقابل قرابه ابن العم، حيث إنه إذا أتى من السفر أهدى إليه شيئاً قيمته دينار، بينما إذا كانت قرابه الأبناء أهدى إليه ما قيمته دينارين، وإذا كانت صداقه صميمه أهدى إلى الصديق ما قيمته نصف دينار، وهكذا.

أما ما هو المعيار في قيمه هذه الأمور الخمسه، أي لماذا جعلوا لكل مثقال من الذهب ديناراً، ولكل مثقال من الفضة درهماً، ولكل كيلو من الحنطه درهمين، ولكل كيلو من الحليب ثلاثه دراهم، إلى غير ذلك.

فالجواب: إن العرف رأى أمرين في هذا الجعل:

الأول: ملاحظه أن يعيش الكل عيشه برفاه متوسط.

الثاني: كلما ازدادت الفائده: النفسيه والجسميه، ازدادت القيمه،

ص: ١٧٨

وهذا هو آخر المطاف في جعل القيم، وقد تقدم الإلماع إلى ذلك في بعض المسائل السابقة.

وإذ قد عرفت أن القيمة بإزاء أمور خمسه، فلتوضيح مبحث (قيمة النقد) نأخذ أحد الأمور الخمسه، وهو (العمل الجسدى)، ويقاس على ذلك غيره، وإنما لم نذكر كل الأمور الخمسه، لثلا يقع التشويش في ما ليس بمهمنا في مبحث قيمة النقد.

### ((العمل الجسدى وقيمه النقد))

((العمل الجسدى وقيمه النقد))

فنقول: العامل إذا كان يعيش برفاه متوسط، أى له دار وزوجه وأولاد وملبس ومأكل ومشرب ومركب، ومصرف مرض وسفر من شأنه وهكذا، كان اللازم أن تكون أجرته كل يوم ديناراً مثلاً، لأنه يكفى كل ذلك، فإذا حصل من عمله كل يوم ديناراً كان الدينار القيمة العادله لعمله، وتمكن أن يشتري بها كل حوائجه بتوسط، وأن يدخر منه شيئاً لشراء الدار في الوقت المناسب، ولمرضه ولسفره ولزواج أولاده، ولما يهدى إلى أقربائه وأصدقائه في نطاق شأنه.

فإذا فرض أن زادت قيمة الدينار على كل حاجياته، يقال بأن القيمة الشرائيه للدينار ارتفعت، وإذا نقصت قيمة الدينار عن كل حاجياته يقال بأن القيمة الشرائيه للدينار انخفضت، مثلاً كان اللحم بخمسين فلساً، والأرز بثلاثين، والذراع من القماش بأربعين، ومصرف المواصلات بعشره أفلس، وهكذا سائر الحاجيات، فإذا كان الدينار كافياً لكل ذلك، كان الدينار له القوه الشرائيه العادله، أما إذا صار اللحم بثلاثين، والأرز بخمسه عشر وهكذا، ارتفعت القوه الشرائيه للدينار، وبالعكس إذا صار اللحم بستين، والأرز بأربعين وهكذا، انخفضت القوه الشرائيه للدينار، وفي الحقيقه إن العامل في الأول يأخذ أكثر من حقه، والعامل في الثانى يأخذ أقل من حقه.



واللازم لمحاسبه القدره الشرائيه للنقد أن تجمع عده حاجيات من الحاجيات الضرورية لعامه الناس، كاللحم والخبز والماء والكهرباء وإيجار المسكن والحذاء والقماش والأدويه ومصارف المواصلات و...، وتعرف قيمتها، فإذا زادت قيمتها في السنه الآتية ظهر انخفاض القوه الشرائيه للنقد، وإذا نقصت قيمتها ظهر ارتفاع القوه الشرائيه للنقد.

مثلاً إذا جمعنا أثمان هذه الأمور فكان يعادل مائه دينار في أول عام (١٣٩٩)، ثم لما جمعناها في أول عام (١٤٠٠) كانت قيمتها مائه وعشرين، كان معنى ذلك ارتفاع القيم بمقدار الخمس، أي عشرين بالنسبه إلى المائه، فهذا المشخص يشخص قيمه الأشياء كما يشخص قيمه الشرائيه للنقد، فإذا كان كذلك، أي الارتفاع بقدر عشرين في الأجناس، كان معنى ذلك انخفاض قيمه النقد بمقدار عشرين، وعليه فاللازم أن تزيد الدوله رواتب الموظفين بمقدار عشرين، كما أن اللازم أن تزيد أجور العمال والفلاحين ومن إليهم بهذه النسبه.

فإذا كانت أجره عامل البناء كل يوم دينارين ونصفاً، وكد عامل النجار كل يوم خمسه دنانير، وأجره الكناس كل شهر خمسين ديناراً، لزم أن يعطى الأول كل يوم ثلاثه دنانير، والثاني سته دنانير، والثالث كل شهر ستين ديناراً.

ومن الواضح أنه إن انعكس الفرض، بأن كانت قيم الأشياء في سنه (١٣٩٩) مائه دينار، ثم صارت في سنه (١٤٠٠) ثمانين ديناراً، كان معنى ذلك أن القوه الشرائيه للدينار ارتفعت، وأن قيم الأشياء انخفضت، فاللازم أن ينقص من الأجور بمقدار الخمس، أي إنه إذا كان العامل يعطى كل يوم دينارين ونصفاً، كان حقه الآن كل يوم دينارين فقط.

فاللازم على الدوله السلاميه أن تحدد الأسعار أول كل عام أو ما أشبهه،

حتى لا- يكون إجحاف، وتحدد الأجر، إلا- إذا تراضى الطرفان بمليء اختيارهما في ظرف تكافؤ الفرص بأقل أو أكثر، فإذا ارتفعت القيمة الشرائية للنقد في العام الآتي خفضت الدولة الأجر، وإذا انخفضت القيمة الشرائية للنقد في العام الآتي رفعت الدولة الأجر.

والحاصل: إن شأن الدولة الإسلامية أن تحفظ قيمة الأشياء عادله، لئلا يكون إجحاف، وأن تحفظ أجر العمال ومن إليهم، لئلا يكون تعدد من العمال على أصحاب العمل، في صورته ارتفاع القيمة الشرائية للنقد، ولئلا يكون تعدد من أصحاب العمل على العمال في صورته انخفاض القيمة الشرائية للنقد.

وقد تقدم أن دليل عدم الإجحاف الذي ذكره الإمام (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشر حاكم على دليل: «الناس مسطون على أموالهم وأنفسهم»<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك من الأدلة التي تقدم الكلام حولها.

ص: ١٨١

---

١- راجع بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

((أنواع قيم الأشياء))

(مسأله ١٠): لقد تقدم أن النقد إنما هو واسطه المعاملات والخدمات، وإلا ففى الحقيقه أن الإنسان يعطى حاجه صديقه فى قبال أن يعطى صديقه حاجته، سواء كانت الحاجتان بضاعتين كالسكر فى قبال الحنطه، أو خدمتين كالطبايه فى قبال وضع الخريطه للدار، أو بضاعه وخدمه كالسكر فى قبال الطبايه.

والقيمه المتداوله إلى الآن فى المدن والقرى والأرياف على أشكال.

(١) الوحده البضاعيه، كما يتعارف فى كثير من القرى البعيده، حيث يجعلون البيض القيمه، فإذا احتاج إلى كيلو من الحنطه، أو إلى مقدار من الغزل، أو عمل له باباً، أعطاه عدداً من البيض هو قيمه تلك البضاعيه أو تلك الخدمه حسب المقرر بينهم، وقد يكون النقد الجلد أو الغزل أو الحنطه أو غيرها.

(٢) النقود المسكوكه والورقيه.

(٣) القيمه الشبيهه بالنقد، وذلك بفتح الحساب الجارى فى البنوك، والتعامل عليه من طريق الصكوك.

(٤) الشىء الشبيهه بالقيمه، وهى تشبه النقد، وليس كالنقد فى سهوله التداول، كالمودعات الثابته فى البنوك، وأوراق القرضه ونحوهما.

ولا- يخفى أن كل هذه الأعمال الأربعة جائزه شرعاً إذا لم يكن هناك ربا أو غير ذلك مما حرمه الإسلام، وسيأتى فى مسأله البنوك بيان بعض محرمات البنك.

والنقد باعتباره كالروح السائد فى البضائع والخدمات أفضل وسيله للجمع والتفريق، فيجمع به بين الدار والفواكه والخدمات، مثلاً يقال إن زيدا يملك فى هذا العام ألف دينار نصفه من إيجار داره، وربعه من ثمار بستانه، وربعه أجره عمله، كما أنه أفضل وسيله للتفريق، فيقال إنه يصرف من ألفه خمسين

فى اشتراء ملابسه، ومائه فى اشتراء المأكولات، وثلاثمائه فى سائر شؤونه، وإذا خرج الأربعمائه والخمسون من الألف ببقى عنده خمسمائه وخمسون مثلاً.

والنقد يكون:

١: واسطه فى المبادلات والخدمات.

٢: وتخزيناً للعمل لأجل المستقبل، فإن من يعمل كل يوم مقدار دينار، ولا يحتاج فى مصارفه إلا إلى نصف دينار، يخزن باقى عمله فى صورته نقود لأجل مستقبله، فإنه كما إذا منح الإنسان دلواً من الماء وكان زائداً له، حفظ بقیته لأجل مستقبله، ويكون الحوض مخزناً للماء، كذلك يكون النقد مخزناً للعمل فهو عمل مجسم.

٣: كما يكون النقد كنزاً.

٤: وقد يكون اعتباراً محضاً، كما إذا استدان نقداً ليكون عنده الاعتبار فى معاملاته.

والأمران الأول والثانى جائزان فى الشریعه، حسب شروط المعاملات والخدمات.

وأما الثالث: فقد تقدم الكلام فى الكنز، وما يجوز منه وما لا يجوز.

أما الرابع: فالاستدان جائزه، وجعله اعتباراً جائزاً إذا لم يكن تغريراً، وإلا حرم إذا كان التغریر حراماً، وإذا كان الغرور فى المعامله فللمغرور الفسخ إذا كان غبناً، فقد «نهى النبى (صلى الله عليه وآله) عن الغرر»، مما فصل حكمه فى كتب المكاسب باب الخيارات وغيرها.

**((أنواع قيمه النقد))**

((أنواع قيمه النقد))

ثم إن قيمه النقد:

(١) قد تكون ذاتیه كالذهب والفضه، أو البیضه والجلد وما أشبهه، ومعنى

الذاتيه أن العرف يجعلون له قيمه لما فيه من الفائده.

٢: وقد تكون اعتباريه، وذلك بأن جعل له المعبر المقبول كلامه اعتباراً، كأوراق النقد حيث لولا اعتبار الدوله أو من بيده الاعتبار لم يكن يسوى شيئاً.

والغالب أن الاعتبار لا يكون إلا بخلفيه ذاتيه، وقد قالت الفلاسفه كل ما بالغير لا بد وأن ينتهي إلى ما بالذات، مثلاً هناك في البنك المركزي طن من الذهب، بحيث إنه كلما أراد مالك الورق أن يعطى ورقه وأن يأخذ بقدر قيمته ذهباً تمكن من ذلك.

فالورق في الحقيقه حواله على النقد مع فارق، وهو أن النقد إذا احترق أو ضاع أو ما أشبه لم يكن لصاحب النقد مطالبه خلفيته، أما ورقه الحواله فإنها ليست إلا- إشاره إلى المال، فإذا ضاعت ورقه الحواله ذهب المحال إلى المحيل وأخذ ورقه ثانيه بدل الضائع.

وقد تكون خلفيه الورق النقدي الجواهر والمعادن، أو أى شىء آخر ذات قيمه ذاتيه، من بعض الأمور الخمسه التي سبق الكلام حولها، وحيث إن كل هذه الأمور لا تخالف الموازين الإسلاميه فهي جائزه.

نعم إذا صادف شىء منها محرماً حرم عرضاً، مثلاً إذا جعل العرف لجلد الخنزير قيمه لم يصح ذلك، لأن الشارع أسقط ماليته على المشهور، فلا يجعل واسطه مبادله وخدمه، وكذلك إذا جعل خلفيه الورق النقدي الخمر والخنزير وما أشبه، إلى غير ذلك من الأمثله، سواء فى القيمه الذاتيه أو القيمه الاعتباريه.

**((سيوله النقد))**

((سيوله النقد))

ثم إن النقد أمر ثابت يتحول من مكان إلى مكان، لأجل تسهيل المعاملات والخدمات، فمثلاً الدينار الواحد يسيل من مكان إلى مكان لأجل تسهيل المعاملات والخدمات، فيعطى زيد ديناراً لعمرو فى قبال أخذ قلمه منه، وعمرو يعطى

ص: ١٨٤

ديناره لبكر فى قبال أخذ كتابه منه، وبكر يعطى ديناره لمحمد فى قبال أخذ صندوقه منه، وهكذا، فقد دار الدينار فى عده أباد، وفى كل تحرك من تحركاته سهّل معاملته وأوصل إنساناً إلى حاجته، وإذا علّمنا على دينار علامه ولاحظنا تحركه، قد نراه يدور ألف مره فى شهر واحد من يد إلى يد.

وقد سمى علماء الاقتصاد تعداد الدفعات التى يدور فيها النقد فى طول السنه من يد إلى يد، (سرعه حركه النقد) أو (سيوله النقد)، وكلما كانت السرعه أكثر دلت على كثره التعامل بضاعه أو خدمه، وكلما كانت السرعه أقل دلت على قله التعامل، وفى البلد الذى يدور فيه الدينار مائه مره كل عام تكون السرعه فيه أكثر من بلد يدور فيه الدينار خمسين مره، بينما تكون السرعه أقل بالنسبه إلى البلد الذى يدور فيه مائه وخمسين مره.

ولمعرفة مقدار سرعه حركه النقد يقسم الاقتصاديون قيمه المعاملات والخدمات التى أنجزت طول السنه على مقدار النقد الموجود فى البلاد، مثلاً لو كان النقد الموجود فى البلد مقدار مائه دينار، وعلّمنا من جمع المعاملات أنها كانت فى طول السنه بقيمه ألف دينار، كان معنى ذلك أن كل دينار تحرك عشر مرات فى طول السنه على المعدل.

ومن أضرار الكثر أنها تحول دون حركه النقد، مثلاً إذا اكتنز إنسان من هذه المائه عشره دنانير، كان معنى ذلك إما تجميد مائه معامله، وأما مائه صعوبه، إذ تلك المعاملات المائه فى قبال العشره المكتنز، إن توقفت كان معنى ذلك عدم وصول أصحاب تلك المعاملات إلى حاجاتهم، وإن لم تتوقف كان معنى ذلك أن كل دينار من التسعين الباقى قد دار فوق إحدى عشره مره، وذلك ليسد ذلك التسعون ألف معامله، بينما إذا كانت تلك المعاملات الألف تدور بواسطه مائه دينار، كان نصيب كل دينار عشر معاملات، ومن الواضح أن دوران الدينار

عشر مرات أسهل من دوران الدينار إحدى عشرة مره.

وقد ظهر مما تقدم أنه كلما كانت سرعه جريان النقد أكثر، كان الاحتياج إلى النقد أقل، فلنفرض أن فى السوق ألف دينار من البضائع، فإذا تحرك كل دينار مرتين، كان الاحتياج إلى خمسمائه دينار، أما إذا تحرك كل دينار خمس مرات، كان الاحتياج إلى مائتى دينار وهكذا.

فإن كان لزيد الحنطه ولعمرو النفط ولبكر القماش ولمحمد الحليب ولعلی القلم، وفرض أن الحسن أعطى ديناره لزيد أخذ حنطته، وزيد أعطى الدينار لعمرو وأخذ نفطه، وعمرو أعطاه ديناره لبكر وأخذ قماشه، وبكر أعطى ديناره لمحمد وأخذ حليبه، ومحمد أعطى ديناره لعلی وأخذ قلمه، كان معنى ذلك أن الدينار الواحد سهّل كل تلك المعاملات، أما إذا توقف الدينار عند الإنسان الثانى احتج إلى دينار آخر ليجرى فى معامله أخرى.

ثم إذا لم يحتج السوق إلى دوران كل النقد الموجود، مثلاً كان السوق بحاجة إلى مائتى دينار لكن كانت الدينانير الموجوده فيه ثلاثمائه دينار، توقف مائه دينار من الجريان، إما فى الصناديق، وإما بشكل الحلى والحلل، أو بغير ذلك مما يسقطه من الحركة.

وقد يتوقف النقد عن الحركة، لا لعدم السوق له أو لعدم الاحتياج، بل لأجل أن من يصل بيده النقد يدخره ليجمعه فيشتري به حاجه له، مثل الدار والتراكتور وما أشبه ذلك، وهذا التوقف من الجريان موقت لأجل أن يجتمع فيدخل السوق ثانياً.

وقد ينعكس جريان النقد، بأن يتقدم على البضاعه كما فى السلف، حيث يقدم المشتري النقد إلى البائع ليأخذ منه البضاعه فى الوقت المحدد، مثل وقت

وصول الثمر، أو مجيء البضاعة من الخارج، أو إنتاج البضاعة من المعمل، إلى غير ذلك، وقد ينعكس ذلك في النسيئة.

## ((أقسام النقد))

((أقسام النقد))

وبذلك يتبين انقسام النقد الى:

أ: جار.

ب: ومتوقف.

والجارى ينقسم الى:

(١) البضاعة \_ النقد \_ البضاعة، وهذا فى المعاملات النقدية.

(٢) النقد \_ البضاعة، فى المعاملات السلفيه.

(٣) البضاعة \_ النقد، فى المعاملات النسيئه.

كما أن المتوقف ينقسم إلى:

(٤) نقد خارج عن الجريان إطلاقاً، كما إذا صار حلياً أو أوانى ذهبية مثلاً.

(٥) وغير خارج إطلاقاً، وإنما خرج مؤقتاً طويلاً، كما إذا ادخر بصورة الكنز.

(٦) أو خرج مؤقتاً قصير المده، كما إذا ادخره صاحب الحاجه ليجمعه إلى مثله، حتى يكون ثمناً لحاجه من حاجاته.

والإسلام يجذب سهوله المعاملات، وقد ورد: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ} (١).

وورد: «المؤمن سهل البيع، سهل الشراء، سهل القضاء، سهل الاقتضاء» (٢).

ولذا فكلما كان الدوران أكثر كان فى نظر الإسلام أحسن.

والمعاملات الثلاثه (النقد والسلف والنسيئه) جائزه بنظر الإسلام بشروطها المقرره فى الفقه.

نعم لا يصح الكالى بالكالى، ولعل وجهه: إنها ليست معامله إلا صورته،



١- سورة البقره: الآيه ١٨٥.

٢- الدعائم: ج ٢ ص ١٧ رقم ١٩.

وأيه معاملة هذه، حيث لا ينقد أحدهما الآخر شيئاً، هذا بالإضافة إلى أن هذه المعاملة توجب ارتفاع القيم بدون أى عمل، كما يتعارف الآن من البيع من طريق التلفون ونحوه، فزيد يبيع لعمره، وعمره لبكر وهكذا، وإذا بالمنتوجه التي يجب أن تصل إلى يد المستهلك بمائه تصل إليه بمائه وخمسين، لأن كل واحد من الوسائط قد استريح من ورائه بدون أن يعمل جسدياً أو فكرياً.

أما إخراج النقد عن التعامل إطلاقاً أو ادخاره طويلاً، فإن كان موجباً لإضرار المسلمين لم يجز، وإلا كان بين مكروه في الكنز، وجائر، وحرام إذا صنع آنيه ونحوها.

ثم إخراج موقتماً لأجل تجميعه لقضاء الحاجة، قد يكون مستحباً، لأنه من الكد على العيال، وقد ورد: «الكاد على عياله كالمجاهد في سبيل الله»<sup>(١)</sup>، وقد يكون واجباً إذا كان في تركه إضاعه، فقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لعن الله من ضيع من يعول»<sup>(٢)</sup>، إلى غير ذلك من الأحكام الفقهية الواضحة.

ص: ١٨٨

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

((النفط ودوره في الاقتصاد))

(مسألة ١١): لا بأس أن نشير هنا، تتمه لأحكام النقد الاقتصادي والإسلاميه، إلى موضوع يخص زماننا الحاضر، وإن أمكن تكراره في كل زمان بالنسبه إلى ماده المعينه في هذه المسأله، أو إلى سائر الموارد الممكن أن تكون كالماده المعينه في هذه المسأله.

وهو أن النفط أخذ تضخ بكميات هائله من المخازن التي أودعها الله سبحانه في الطبيعه، وأخذت البلاد التي ظهرت فيها هذه الماده تخرجها بكثره لتبيعهها إلى البلاد الغربيه بأثمان رخيصه جداً، ثم تصرف تلك البلاد النفطيه الأثمان في غير المصارف المقرره اقتصاداً وشرعاً، أي إن كلاً من الموازين الاقتصاديه والموازين الإسلاميه تخالف الضخ بهذه الكميه الكبيره، ثم تخالف هذا النوع من البيع، ثم تخالف هذا النوع من الصرف.

فالكلام في المقام في أمور ثلاثه:

### ((مقدار ضخ النفط))

((مقدار ضخ النفط))

الأول: كون الضخ بهذه الكميه غير جائز شرعاً، وذلك لأن كل ما في الكون حق لهذا الجيل وللأجيال الآتية، فالله سبحانه خلق كل الكون لكل البشر، ابتداءً من آدم (عليه السلام) وانتهاءً إلى آخر فرد من البشر.

وقد دلت على ذلك الآيات والروايات.

وكل ما في الكون من الخيرات الدوريه كمياه البحر، وغير الدوريه كالمعادن المقدره بأقذار خاصه بحيث تنفذ بعد أخذها، جعل لمجموع البشر، فاللازم أن يصرفه البشر بدون تقتير ولا إسراف، كما قال سبحانه: {وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ} (١).

وقال: {الَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا} (٢).

إلى غيرها من الآيات والروايات التي تفوق المئات، التي نهى فيها عن كل من الإسراف والتقتير.

وعليه فلا يحق لجيل من البشر أن يصرف مقداراً أكثر من حقه، كما لا يحق للبشر أن يصرف بعضهم مقداراً أكثر من حقه، مثلاً النفط جعل لمائه جيل كل جيل يمتح منه مقدار مائه مليون برميل، فلا يحق لجيل أن يأخذ منه مقدار مائه مليون وبرميل واحد أكثر، كما أن المائه لكل الجيل، فلا يحق أن يستبد به بعض الجيل.

لا يقال: فهل نفط العراق يجب أن يعطى لأهالى الصين مثلاً.

لأنه يقال: يحسب كل الموارد الأرضيه وتوزع على الجميع بالعداله، أى إن العراق له النفط، والصين له النحاس، والهند له التصدير مثلاً، وهكذا، فالكل يحب أن ينعموا بالكل حسب العداله، فإذا كان هناك بلد لا وارد له حق له أن يأخذ من سائر الواردات، إذ الحدود الجغرافيه لا اعتبار لها فى العقل ولا فى الشرع، بل هى {أسماء سميتوها أنتم وآبائكم} (١).

وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ما آمن بى من بات شعبان وجاره جائع» (٢).

وقال: «الناس سواسيه كأسنان المشط» (٣).

إلى غير ذلك، فنفت العراق مثلاً- ليس خاصاً بالعراق بحدودها الجغرافيه التى هى من صنع الرجل الاستعمارى المعروف (لورانس)، وكذلك نفط سائر البلاد، وهكذا كل معدن فى أى بلد، إلى آخر ما هنالك من ثروات زراعيه أو بحريه أو غيرهما، بل كلها للكل بالعدل الأفقى فى هذا الجيل، والعمودى فى سائر الأجيال الآتية، ويقدر الخبراء أن كم من نفط كركوك مثلاً حصه هذا الجيل، سواء العائش منهم فى الحدود الجغرافيه المجعوله باسم حدود العراق، أو العائش منهم فى مكان آخر، مما حرم من

ص: ١٩٠

١- سورة الأعراف: الآية ٣١.

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٩٠.

٣- البحار: ج ٧٥ ص ٢٥١ ح ٩٩.

الموارد الكافية لمعيشته بسبب قحل مكانه من الموارد الكافية، وبذلك المقدار الذى يحدده الخبراء يخرج النفط ليوزع بالعدالة بين من تقدم، وهذا بالإضافة إلى أنه شرعى، عقلى أيضاً، إذ العقل يرى تساوى البشر بالنسبة إلى خيرات الأرض، إلا الذى يفوق الآخر بالكفاءات وبالعمل وبما أشبه.

لا يقال: دليل من سبق دال على أن من سبق فهو له، فرداً كان أو جماعه.

لأنه يقال: دليل من سبق إنما يكون إذا كان فى إطار دليل {لكم} (١) كما تقدم بيان ذلك فى بعض المباحث السابقة، وعلى هذا فاللازم أن يستخرج النفط بذلك القدر المعقول.

### **((بيع النفط بالقيمه العادله))**

((بيع النفط بالقيمه العادله))

الثانى: يجب أن يباع المستخرج بالقيمه العادله، بينما نرى أنه يباع الآن إلى البلاد الاستعماريه بقيمه تافهه جداً، فى الحال الحاضر يباع البرميل بثلاثين دولاراً، بعد تصعيدات مكرره فى قيمه، والحال أن البرميل يسوى بمائتى دولار، على ما حدده بعض الخبراء، أخذاً بالنسبه من التضخم الموجود فى الحال الحاضر.

### **((وارد النفط ومصاريفه))**

((وارد النفط ومصاريفه))

الثالث: إن ما تأخذ الدول النفطيه من النقد التافه فى قبال البرميل، تصرف فى مصارف محظوره شرعاً وعقلاً.

فالضخ بهذه الكميات الهائله خلاف المشروع، والبيع بهذه القيمه التافهه خلاف المشروع، وصرف القيمه فى الموارد التى تصرف فيها خلاف المشروع، ولنوضح المسائل الثلاث بمثال:

إن أحد البلاد النفطيه كل نفوسها أربعمائه ألف، وهؤلاء هم الذين وصلوا إليها قبل غيرهم، ولذا عدوا أهلاً لها، بينما الإسلام يرى المؤمنين إخوه، ويرى أنه لا فضل للمتقدم على المتأخر إلا بالتقوى، ففى أيهما توفرت التقوى كان أفضل (٢).

ص: ١٩١

١- سورة البقره: الآيه ٢٩.

٢- أى عند الله. وإلا فلا فرق أمام القانون.

وكيف كان، فغير الأربعمائه ألف، ستمائه ألف من القادمين إليها بعد أولئك الأولين، ولذا عد هؤلاء أجنب على خلاف الشرع أيضاً، وفي هذا البلد يضح من النفط في كل يوم مليوني برميل ونصف مليون، وتباع بثلاثين دولاراً تقريباً لكل برميل، أى إن القيمة الواقعية سبعة أضعاف القيمة الفعلية، ثم المال كيف يصرف، وكيف يعامل القاطنون في البلاد من الأهالي وغير الأهالي حسب المصطلح عندهم.

١: فى تميمين الدور والأراضى بقم خيالیه، فالدار التى لا تسوى أكثر من عشره آلاف دينار، مثلاً تئمن بنصف مليون دينار، أى فوق القيمة بخمسين ضعفاً ولماذا، حتى يقع المال فى الأیادی، وحيث لم يجعل له مصرف صحيح ليحول إلى العلم والصناعه وما أشبه ذلك، لابد وأن يصرف فى المصرف غير الصحيح، وبذلك يكون المال قد أسرف وبذر.

٢: يرجع قسم كبير منه إلى الغرب فى صوره ودائع، ولو كان هذا القسم صرف فى العلم والصناعه لكان تحول إلى أضعاف قدره الأول، ولو كان هذا القسم صرف فى التجاره لتحول إلى ما لا يقل من واحد ونصف من قدره الأول، لكن الودائع فى البنوك الأجنبيةه تجعله بحجمه الأول، بإضافه الربا الذى يكون خمسه فى المائه أو أقل غالباً.

فمثلاً يأخذ الغرب مائه مليون، ويجعله لنفسه ألف مليون، لأنه يحوله إلى العلم والصناعه، ثم يرجع إلى البلد النفطى مائه وخمسه ملايين فقط، إن أرجعه مائه وخمسه ملايين، وإلا أحياناً لا يرجعه كذلك، بل يرجعه بقدر أو أقل من قدره كما سيأتى وجهه.

٣: يرجع الغرب قسماً من الأموال إلى نفس البلد النفطى بصوره بضائع ذات تضخم، بينما كلا الأمرين خطأ، إذ اللازم أن ينتج أهل البلاد،

لا أن يستوردوا، لا أقل من أن ينتجوا قسماً من الحاجات أولاً.

ثم البضاعة ذات التضخم ضرر على البلاد، فمثلاً قيمة السيارة بدون التضخم ألف دينار، بينما تستورد البلاد السيارة بخمسة آلاف دينار، وهكذا في سائر المصنوعات، في موارد الأكل واللبس وغيرها، ثانياً.

٤: تعمر البلاد من الوارد في أشكال الدور والشوارع والنفادق وما أشبه بتعميرات ذات تضخم، فبينما لا يكون تبليط الشارع يكلف في قيمته الواقعيه مليون دينار، يبسط بما يكلف عشره ملايين ديناراً، ومعنى ذلك أن تسعه أعشار المال ذهب هدرًا.

٥: يقرض قسم من المال إلى الدول الأخرى في شكل قروض حدد مصارفها المستعمر، حتى لا يعود القرض إلى تلك البلاد المقترضه بفائده، فمثلاً- السودان إذا زرعت أعطت كثيراً من مواد الغذاء للبلاد الإسلاميه، لكن القرض لا يمنح لذلك، وإنما يمنح القرض لأجل اشتراء الثلاجات والمبردات وما أشبه، وما ذكرناه إنما هو من باب المثال، وإلا فالمراجع إلى أوضاع البلاد المقترضه يرى العجب في ما يصرف فيه تلك القروض.

٦: إن الودائع التي تودع في البنوك الغربيه كثيراً ما لا- تأتى حتى بأصل المال، بله الربا المقرر، فإن تنزل قيمه الدولار يذهب بشيء من أصل المال، وكذلك تنزل سائر العملات، هذا مع الغض من أن البنك المركزي في تلك البلاد النفطية تشتري عند ظهور قرائن التنزل كميات كبيره من الدولار، أو العمله المقرر تنزلها، مما يوجب تلف شيء من المال في نفس البنك المركزي، كما رأينا ذلك بأنفسنا.

٧: يصرف قسم من المال في اشتراء السلاح، ولمن السلاح، وهل

رآى أحد إحدى الدول النفطية حاربت عدواً حقيقياً، إن السلاح فى الدول النفطية لحرب المسلمين حسب إشاره المستعمر، ثم السلاح تتطور فى كل عده سنوات مما تكون السلاح السابق بسبب ذلك قطعاً بلا فائده (سكراب)، فليس إلا للذكر فى الصحف والمباهاه.

٨: يصرف قسم من المال فى الهدم، فمن الذى لم ير كيف أن البلاد النفطية تسابقت فى إشعال لبنان بأموال النفط، حيث أراد المستعمر إشعالها لتكون إسرائيل فى أمن.

٩: يصرف قسم من المال فى أشياء تافهه، كبناء الملعب وما إلى ذلك مما يصرف لأجله المال ويهدر من أجله العمر، فبينما يصنع المستعمر مراكب الفضاء، تصنع البلاد النفطية الأحواض المختلطة، وما إلى ذلك.

١٠: ويذهب قسم من المال فى السرقة العلنيه للشركات الأجنبيه، فبينما المشاريع الكثيره الفائده والتي تكون بالملايين تسند إلى تلك الشركات، مما معناه إبعاد أهل البلاد عن العمل، وإعطاء الأرباح للأجانب، لا تقتنع الشركات بذلك، بل الشركه تأخذ القميه لعملها أضعاف القيمه الواقعيه.

وقد كان أعطى أحد الوزراء \_ برشوه ضئيله للوزير \_ مشروعاً لشركه أجنبيه مما يقارب مليونى دولار، وعرف بذلك أحد النواب، ولما اعترض النائب على الوزير وأراد فضحه فى مجلس الأمة اضطرت الشركه أن تقبل العمل بما يشبه القيمه الواقعيه لها، أى ثمانمائه وخمسين ألف دولاراً.

١١: كما أن الشركات تسرق الأموال بصوره أخرى، وهى بناء الشاريع الضخمه ثم إبدائها الأسف من أن المناسب كون المشروع فى مكان آخر، مثلاً بنى مطار بعشره ملايين فى إحدى البلاد النفطية، وعند قرب إتمام المشروع



أظهروا أن المطار لا يصلح أن يكون هنا، وكان معنى ذلك هدر كل تلك الأموال.

١٢: والسرقه الثالثه، بناء المشروع غير متقن، حتى يحتاج إلى الإعاده بين كل فتره، مثلاً يبني الشارع بصوره غير متقنه مما يوجب خرابه بسرعه، أو وقوف المطر فيه أيام الشتاء، حتى يعطى للشركات الأجنبيه بناؤه من جديد، وكذلك الأمر في بناء المعامل ومدد أسلاك الكهرباء والتلفونات وأنايب الماء، إلى غير ذلك، وقد قيل لأحد الحكام النفطيين لماذا تعمل هكذا، قال : إن الله وفر لنا الخير فدع الآخرين يأكلون الخبز، نعم الأجانب يأكلون والمسلمون محرومون.

١٣: والمستشارون والخبراء الأجانب في كل الشؤون الاقتصاديه والسياسه والعسكريه وغيرها برواتب ضخمه، أحياناً تصل إلى حد الخيال، هو نوع آخر من أقسام نهب خيرات البلاد، وقد استدعى ذات مره بلد نفطى ثلاثه خبراء لأجل أن يعملوا في البلد ستة أشهر بأجره مليون دينار.

١٤: وإحراق الغاز بدون فائده، نوع آخر من أنواع تحطيم الثروه النفطيه، فبينما الغاز ثروه لا تثنى تحرق علناً بأعذار تافهه لا وزن لها حتى مقدار النكير.

١٥: وتعطيل الشعب عن العمل نوع آخر من أنواع تجמיד البلاد ونهب ثرواتها، فبينما كان اللازم أن يضاعف الشعب الجهد لحفظ ثرواته وتبديلها إلى العلم والصناعه، ترى الشعب عاطلين، مثاله مثال ولد التاجر الذى أدخر له أبوه ملكاً عريضاً فبأكل الثروه بدون عمل، إلى أن تنتهى الثروه ويصبح فقيراً يتكفف الناس.

وقد أحصى بعض المنظمات الدوليه عمل الفرد في بلد نفطى، فكان كل عامل يعمل إحدى عشره دقيقه في اليوم، ولذا ترى الشعب لا همّ له إلا السفر بمختلف الأسامى والمناسبات، والعطل كثيره جداً.

١٦: وإغراق الأمه بالتجملات، نوع آخر من أنواع السرقه وإهدار

الأموال، سواء التجملات فى الدار والأثاث، أو السياره أو الملابس أو غيرها فالمد والديكور والموضه هى السائده على الحياه.

١٧: والإسراف فى كل شىء، من المأكول والملبوس والسياره وغيرها الشعار العام، حتى ترى أحدهم يهدم داره وهى جديده قد كلفت عشرات الألوف من الدنانير، لىبنى الدار بطرز حديث، ولكذلك يلقى بأمتعته الثمينه فى الشارع أو إلى الهرج، ليجدد المتاع بصوره تلائم ذوقه.

فىنما ترى البلاد الصناعيه تستفيد حتى من النفايات وتستدر منها أرباحاً طائله، فقد ذكرت إحدى الصحف أن نفايات أميركا تحول إلى أربعين مليار دولار كل عام، ترى الأشياء الحسنه تلقى فى الشارع فى البلاد النفطيه، لتذهب بها البلديه إلى المحرقه، أما البنائات إذا هدمت فالأنقاض تكون طعمه الأراضى المنخفضه أو ما أشبه ذلك.

١٨: والطلاب يدرسون من صغرهم فى البلاد الأجنبيه، أو يرسلون إليها من الثانويه أو بعدها أو بعد الجامعه بأجور رفيه، مما لو صرفت تلك الأجور فى نفس البلاد لكان بالإمكان بناء مثل تلك المدارس والمعاهد بكل لوازمها فى نفس البلاد، وكذلك يرسل المرضى إلى الخارج ليملؤوا كيس المستعمر، وأحياناً تجد العائله فى بلد نفطى وطبيب العائله فى لندن أو نيويورك أو ما أشبه، أما الاصطياف فى الخارج فهو شىء مألوف لا يستثنى منه إلا القله.

١٩: وبعد كل ذلك يأتى دور الهدايا والهبات والعطايا والصلات بالنسبه إلى الأجانب بما لا يصدق.

إلى غير ذلك مما يجمع الترف والسرف والهدر والتبذير، ونهب الأجنبى للخيرات بما لم يحدث التاريخ مثله، حتى إن ملاحظ هذه البلاد يجد فيها ما لا يجده حتى فى قصص ألف ليله وليله، وقد صدق الإمام

أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث قال: «ما رأيت نعمه موفوره إلا وإلى جانبها حق مضيع».

ففى عالم يعيش فيه ألف مليون جائع، ويموت فيه كل شهر أكثر من مليون طفل جوعاً وفقداً للدواء، يكون حكام وأفراد يتصرفون بثروه الجيل والأجيال الآتية بأمثال هذه التصرفات، مما لو جمعت لكنت ضخمه أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع، لمن لم يشاهدها رؤيه العين.

وما ذكرناه إنما هو من المآسى الاقتصادية، حيث تصرف خيرات البلاد هدرًا وإسرافاً، ويكون سبباً لتقويه المستعمرين وتضعيف المسلمين، وإتلاف حقوق الجيل المعاصر والأجيال الآتية، بل فى ذلك أضرار كبيره بنفس أهالى البلاد فى المستقبل، حيث يكون أولاد هؤلاء يرجعون إلى فقر أجدادهم الذين كانوا قبل النفط وهو أمر الفقيرين، حيث إن الفقر عن غنى أمر من الفقر العادى.

وهناك فى جملة من البلاد النفطية مشاكل اجتماعيه أورثها الانحراف عن قوانين الله سبحانه، وذلك يرجع إلى سياسه المستعمر الذى أراد الانغلاق والتشتت فى البلاد، ليكون كل الأمر بيد زمره قليله يتسنى له القبض بزمامهم، لينهب خيراتهم ويصرف بقيه الخيرات عن الفعاله والخدمه فى الحقل الصحيح، وقد صنع المستعمر ذلك عبر قوانين:

### **((قوانين استعماريه))**

((قوانين استعماريه))

١: عدم اشتراك الأمه فى تقرير مصيرها، بل كل شىء بيد الحكام، حتى أن بعض البلاد النفطية كانت تتمتع بنصف ديمقراطيه يتمكن الشعب بها من شىء قليل من الاشتراك فى تقرير المصير، لكن لم يرق ذلك للمستعمر فحطمها بدون أى مبرر، إلا استبداد الحاكم بكل الأمر.

٢: غلق البلاد في وجوه الناس، حتى إن دخول إنسان إلى البلاد لا يكون إلا عبر مراسيم صعبه وملتويه، وذلك لئلا يشرك المستعمر في خيرات البلاد غيره، ولئلا يتسرب إلى البلاد الأفكار الصحيحه، مما ينتهي في وقت ما إلى طرد المستعمر والوقوف دون نهبه للخيرات.

٣: وإذا دخل البلد إنسان فلا يسمح له بالبقاء إلا عبر رشوه كبيره تصل أحياناً إلى ألوف الدنانير، ثم لا يسمح له بالعمل إلا فرعاً لمن يسمى بأهل البلاد، مما يضطر أن يخصص قسماً من وارده للأصل الذي ارتبط به.

٤: تقسيم من يسمى بأهل البلاد إلى قسمين: درجه أولى، ودرجه ثانيه، ولماذا، لأن: {فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا} (١١)، وبذلك صار المجتمع طبقتين متحاربتين، هذا مع الغرض عن تقسيمات آخر داخل هذين التقسيمين الكبيرين.

٥: إفقار أكثرية الأهالي، عبر حرمانهم من أوليات الحياه، فترى أكثرية الشباب والشابات لا يتمكنون من الزواج، ولماذا، لأنهم لا يملكون المهر، ولأنهم لا يملكون المسكن، ولأنهم لا يملكون مستقبل معيشه أهلهم، إذ واردهم الوظيفي لا يكفي، والدوله غير مستعدة أن تعطيهم من مال الله الذي جعله لعباده، ولذا تجد الأكثرية يعيشون في حاله فقر على بحر من الثروه والغنى.

٦: استعباد الشعب بالقروض الطويله الأمد، فإذا منحت الدوله داراً للإنسان قسطت ثمنها مع أرباح الثمن عليه في مده عشرين أو ثلاثين سنه، ومعنى ذلك أنه صار رقاً وارتبط بالأرض لا هو بنفسه بل وحتى ولده، وهل المال إلا مال الله، وهل هؤلاء إلا عباده، فلماذا يتزوج أحدهم كل أسبوع زوجه، ولا يملك عشرات الألوف من الشباب زوجه، ولماذا يتنعم أحدهم بمئات الملايين، ولا يملك

ص: ١٩٨

عشرات الألوف من الشباب حتى إجاره مسكن متواضع، إنه مأساه الإنحراف عن قوانين الإسلام، واستبدالها بقوانين الأرض التي لم توضع إلا لزياده مشاكل الإنسان، وقد قال سبحانه: {وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا} (١).

وهذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لا- تحل إلا- بأن يكون الحكم شورى، وتأتى الأمة بالحاكم الذى يرضاه الله وترضاه الأمة، وأن تكون القوانين قوانين الله سبحانه.

وحيث كان الكلام حول النقد، لم نر بدأً من ذكر النقود التي تهدر وتنهب فى البلاد النفطية، وكيفيه هدرها ونهبها، ثم استطرادنا ذكر بعض المشكلات الاجتماعية لتلك البلاد، والله الغالب المستعان.

وإذا رجعنا إلى ذكر النفط، فاللازم أن لا- يضحخ إلا- بقدر التفاوت بين المحتاج إليه من المال، وبين ما يربحه البلد من المال الحاصل من عمل العمال وفكر المفكرين، وسائر الثروات الموجوده، كالثروه الحيوانيه والزراعيه وما إلى ذلك.

مثلاً إذا كان البلد ينتج من الثروات المذكوره بعد جهد الكل، مليون دينار، وهو بحاجه إلى مليون ونصف، كان المقدمار من الضخ هو ما يسد مقدار النصف مليون.

ففى بلد نفوسه أقل من نصف مليون مثلاً، القدر المحتاج إليه يومياً على أحسن فرض خمسه آلاف برمىل إذا بيع البرمىل بمائتى دولار، ثم إذا ضحخ أكثر فالأ- كثر حق سائر المعاصرين من الجيل، وإذا لم يصرف فى المعاصرين فاللازم أن يصرف فى العلم والصناعه، وإن لم يصرف فى العلم والصناعه،

ص: ١٩٩

١- سوره طه: الآيه ١٢٤.

فباللزام أن يضارب به ليقى هو وأرباحه للأجيال الآتية، وهذا كله على سبيل (الترتب) الذي يقول به الأصوليون.

إذ الواجب أولاً ما تقدم ذكره من لزوم تغيير المباني الاجتماعيه والاقتصاديه وتحويلها من الحاله الجاهليه السائده الآن \_ الجاهليه عن العقل والدين \_ إلى الإسلاميه.

وعلى فرض عدم العمل عصيانياً بالواجب الأولى، كان اللزام العمل بالأقل ضرراً، والله المستعان.

ص: ٢٠٠

## ((المعيار فى القيمه))

### اشاره

((المعيار فى القيمه))

(مسأله ١٢): القيمه عبارته عن المقدار الذى يدفع لأجل البضاعه أو الخدمه، فإذا قيل قيمه الكيلو من الأرز مائه فلس، كان معناه أن المائه تدفع بإزاء الكيلو، وكذلك إذا قيل إن قيمه عمل البناء خمسه دنانير، كان معناه أن الخمسه تدفع بإزاء عمل البناء ليوم كامل.

والوحدات البضاعيه التى تحدد فى مقابلها القيمه سبعه، هى:

١: الطول، كما يقال: إن الذراع من القماش بكذا.

٢: السطح، كما يقال: إن المتر المربع من القاسانى بكذا.

٣: الحجم، كما يقال: المتر المكعب من الماء بكذا.

٤: الوزن، كما يقال: الكيلو من الأرز بكذا.

٥: الكيل، كما يقال: الكر من البر بكذا.

٦: العدد، كما يقال: كل بيضه بكذا.

٧: ساعات العمل، كما يقال: ساعه عمل البناء بكذا.

وقد يلخص فى أمرين: (الوزن) لأنه يوزن كل شىء، و(الساعه).

## ((إطلاقات القيمه))

((إطلاقات القيمه))

ثم إن القيمه تطلق على موارد خمسه:

أ: قيمه البضائع المنتجه، سواء أنتجها الإنسان صناعياً كالأوانى، أو ولدها نقلياً كأخذ السمكه من الماء.

ب: قيمه طاقه العمل، كوظائف الموظفين، وأجور العمال، وأجور المفكرين الذين لهم أجر الفكر قبل أجر العمل.

ج: قيمه رأس المال، والمراد بها المقدار من الربح الذى يخلفه رأس المال إذا عمل فيه، لأن رأس المال عمل مجسم، فلا نمو له

بل له ربح، كما أن العمل المجرد له ربح، مثلاً إذا كان رأس المال قماشاً كان ربحه كذا،

ص: ٢٠١



وإذا كان خشباً كان ربحه كذا، ومن الواضح اختلاف الأرباح باختلاف رأس المال، وإن كان كل واحد من القماش والخشب اشترى بألف دينار، وإنما تختلف الأرباح بسبب اختلاف الملابس، مثلاً الخشب معرض لأكل الأرضه وللاعوجاج، ولذا يحتاج إلى صيانه أكثر من الحر والتأكل، وبسبب ذلك يكون ربحه أكثر، إلى غير ذلك من الملابس المحيطة بالبضائع.

د: قيمه النقد، إذ النقد يتاجر به فيكون له الربح المضاربي، أما عند غير المسلم فللنقد ربح ربوي أيضاً.

هـ: قيمه الأرض إجاره أو ملكاً.

### ((أنواع القيم))

### ((أنواع القيم))

ثم للأشياء ثلاثه أنواع من القيم:

(١) قيمه فى حاله الرقابه السوقيه الكامله.

(٢) وقيمه فى حاله الرقابه السوقيه غير الكامله.

(٣) وقيمه فى حاله الانحصار السوقى، هذا مع فرض وحده الزمان والمكان والشرائط.

أما الأول: فلأن العرض والطلب إذا كانا فى أجواء حره، مما توجب الرقابه الكامله بين التجار وبين المشترين، يجعلان للأشياء قيمه خاصه.

فمثلاً إن قيمه الزوج من الجورب فى الشتاء ربع دينار، لكن التجار يتنافسون فى السوق وينتجون كثيراً مما يجعل قيمه مائه فلس مثلاً، فقيمه الجورب فى الجو الحر مائه فلس، وذلك قد يكون أقل من تكاليف مادته وعمله، وإنما يقدم التجار على ذلك لثلاثه تقف معاملهم، ولثلاثه يتفرق عمالهم، فيقبلون الضرر بجراء تداركه بنفع ينتفعونه من بضاعه أخرى، أو من نفس هذه البضاعه فى وقت آخر.

وأما الثانى: فلأن العرض والطلب قد يكونان فى أجواء نصف مكبوتة

لتدخل الدوله وما أشبهه، كما إذا فرض في المثال السابق أن الدوله قررت قيمه الزوج من الجورب مائتي فلس مثلاً، فإن القيمه لا تنزل عن ذلك، وإن كانت تنزل إلى مائه فلس في الأول، فميدان الرقابه هنا إلى حد مائتي فلس، بينما ميدان الرقابه في الأول إلى حد مائه فلس، أو لا حد له إطلاقاً، وإنما التجار لا يستعدون للتنازل عن أكثر من مائه فلس.

وأما الثالث: فلأن قد يكون العرض والطلب بيد الانحصار، سواء الانحصار الحكومى فى الحكومات الديكتاتوريه كالشيوعيه، أو الانحصار الحكومى المحدد للسعر وإن لم تكن ديكتاتوريه بحته كالرأسماليه، أو انحصار التجار أنفسهم، كما إذا اتحد تجار الجورب أن لا يبيعه بأقل من ثلاثمائه فلس مثلاً، وعلى هذا فقيمه الجورب اختلف حسب اختلاف السوق.

وما ذكرناه بالنسبه إلى العرض آت بالنسبه إلى الطلب أيضاً، مثلاً قد يتحد المشترون على أن لا يشتروا الجورب بأكثر من مائه وخمسين فلساً.

أما مسأله شرائط الزمان، فالجورب فى الشتاء أكثر قيمه من الجورب فى الصيف، كذلك بالنسبه إلى المكان، فالجورب فى المدينه أكثر قيمه منه فى الريف، وما أشبه مثل أن الجورب فى حال الرخاء أكثر قيمه منه فى حال الشده، حيث إن الناس إنما يفكرون فى حال الشده فى أوليات حياتهم كالأكل والشرب، أما الثانويات فلا شأن لها عندهم، وبذلك تنزل قيمتها.

والإسلام يرى الحريه الكامله فى العرض والطلب، بشرط أن لا- يكون إجحاف من أحد الطرفين، فإذا كان الإجحاف تدخلت الدوله للتسعير، وإنما تدخل الدوله إذا لم يكن هناك إمكانيه أخرى، مثلاً- هنا محلان يبيع أحدهما الأشياء بالقيمه غير المجحفه، ويبيع الآخر بالقيمه المجحفه، والمشتري يعلم بكلا

الأمرين، فإنه لا حق للدولة في التدخل للتسعير بالنسبة إلى المجحف، إذ الإقدام الاختياري على الإجحاف ليس ممنوعاً منه شرعاً أو عقلاً، كما ذكروا في باب الغبن أنه إذا أقدم الإنسان عالماً باشتراء شيء بأكثر من قيمته لم يكن له خيار الغبن، وقد تقدم دليل حق الدولة في التدخل للمنع عن الإجحاف.

### **((اختلاف القيمة جملةً ومفرداً))**

((اختلاف القيمة جملةً ومفرداً))

بقي شيء، وهو أن القيمة تختلف بحسب أمر آخر، وهو البيع بالجملة عن البيع بالمفرد، وأحياناً يصل التفاوت إلى الربع أو أكثر، فالبائع للسكر بالأكياس يجعل الكيلو منه بمائه فلس، بينما بايعه بالكيلوات يجعل الكيلو منه بمائه وخمسه عشر فلساً مثلاً، والسر في ذلك أن بائع الجملة يأخذ حقه الفكري والعملي من عشره أفلس في كل كيلو، إذا فرض أن قيمة السكر قبل الوصول إلى بائع الجملة تسعون فلساً، بينما بائع الفرد لا يكفيه عشره أفلس حيث إن قدر ما يبيعه لا يكفي لإداره أموره، هذا بالإضافة إلى أن بائع المفرد يتلف منه بعض البضاعة أحياناً، كما في بيع الكيلوات من السكر، حيث يلزم عليه عادة إعطاء زياده ولو مثقال في كل كيلو، ويتلف بعض السكر عند الوزن، إلى غير ذلك.

وعلى هذا، فما يأخذه بائع المفرد أكثر من بائع الجملة ليس إجحافاً شرعاً، ولا- يوجب غبناً إذا كان ما يأخذه زائداً بالقدر المتعارف المقرر لبائع المفرد.

### **((صعود وهبوط القيم))**

((صعود وهبوط القيم))

ثم إن القيم قد تكون في حالة صعود أو هبوط، وأهم أسباب ذلك أمران:

الأول: التغيير في العرض أو الطلب أو كليهما.

الثاني: انتقال العرض أو الطلب أو كليهما.

مثال الأول: فيما إذا أعطت الدولة رخص البناء، فإن طلب بناء الدور ونحوها يزداد، وبازدياد الطلب يحصل التضخم، أو ترتفع أسعار مواد البناء

وأجور البنائين وعمالهم، والعكس من ذلك يوجب حدوث العكس، كما إذا توقفت الدوله عن إعطاء رخص البناء، فإنه يقل الطلب وبقلته يحصل التنزل في أسعار المذكورات.

ومثال الثاني: ما إذا اشتد الحر، حيث أوجبت الحرارة كف الناس عن أكل خبز الحنطه، لأن ذلك ينافى حاله الليونه التي تحدث في المزاج من جراء الحر، وانتقلوا إلى أكل خبز الأرز، حيث إنه يلائم الحاله الصحيه لهم، فإن الأرز حيث إن تكاليف إنتاجه أكثر من الحنطه تكون قيمه الخبز أكثر، فإن العرض والطلب للخبز لم يختلف، وإنما انتقلا من شيء إلى آخر.

ولا يخفى أن البحران الاقتصادي، سواء كان صعوداً أو انخفاضاً، قد يكون في بعض البضائع والخدمات، لأمر سماوى أو أرضى، كما إذا لم ينزل المطر في سنه، حيث تصعد قيم الفواكه والحبوب وما أشبه، أو إذا نزلت الأمطار بكثره حيث تنزل قيمتها.

وقد يكون في غالب الأشياء، كما في حاله الحرب وحاله القحط، فإن الحرب ترفع قيم غالب الأشياء، والقحط حيث يشتغل الناس بما كلهم يرفع قيم المأكولات وينزل قيم سائر الأشياء، إلى غير ذلك من الأمثله.

ثم قد يكون الصعود أو التنزل خفيفاً، وقد يكون حاداً.

### **((أقسام التضخم والتنزل الثمانيه))**

((أقسام التضخم والتنزل الثمانيه))

وكل من التضخم والتنزل يخلف آثاراً على حجم الإنتاج وعلى كيفية التوزيع، ومن الواضح أن أثر التضخم بعكس أثر التنزل، فالأقسام ثمانية:

لأن كلاً من التضخم والتنزل إما خفيف أو حاد، ولكل الأربعة آثار على الإنتاج وعلى التوزيع، ونذكر من باب المثال بعض الأمثله:

فمثلاً- التضخم إذا كان حاداً يسبب انخفاض الإنتاج، إذ ارتفاع قيم المواد وأسباب الإنتاج من ناحيه، وقله الطلب من ناحيه ثانيه يسبب تقليل الإنتاج، مثلاً إذا جاءت موجة البرد من معاناه البرد مما يسبب صعوبه اصطياد السمك، تكون أجره الصيادين كثيره، لأنهم لا- يستعدون معاناه البرد القارص، ومن ناحيه ثانيه يقل إقبال الناس على شراء السمك، حيث صارت قيمته ضعفاً مثلاً، فتجار الأسماك يولدون سمكاً أقل، والمراد بالإنتاج في المقام الاصطياد، إذ إنتاج كل شيء بحسبه.

وإذا كان التضخم خفيفاً سبب كثره الإنتاج، حيث إن التضخم الخفيف لا يكلف المولدين كثيراً، بينما حيث تكون الفائده أكثر يولد المولدون أكثر رجاء الفائده، وحيث إن التضخم خفيف لا يهتم طلاب البضاعه بزياده الأسعار في الجملة، ولذا نرى أنه إذا ارتفعت أسواق الفواكه قليلاً، مثلاً صار البطيخ بخمسين فلساً بعد أن كان أربعين فلساً، جاء أهالي المزارع به كثيراً، إنه كان سابقاً يجنى من وراء ألف كيلو أربعين ديناراً، والآن يجنى من وراءه خمسين ديناراً، ولذا يأتي به أكثر، مثلاً يأتي بألف ومائتي كيلو، أما المشترون فحيث لا يؤثر فيهم تفاوت عشره فلوس لكثره المشتريين، فهم يقبلون على الشراء كالسابق بل أكثر، لأن كثره النعم تغري على المزيد من الاستهلاك.

والحاصل: إن الفلاح حيث تتجمع لديه العشرات يكون ربحه كثيراً، ولذا ينتج أكثر، والمشترون حيث لا يؤثر العشرات عليهم لكثرتهم، لا يؤثر الارتفاع الخفيف عليهم، ولذا لا يكفون عن الشراء، هذا في أثر التضخم على الإنتاج.

### ((أثر التضخم على التوزيع))

((أثر التضخم على التوزيع))

وأما أثر التضخم على التوزيع، سواء كان التضخم حاداً أو خفيفاً.

(١) إن التضخم ينفع المديونين ويضر الدائنين، إن الدائن أعطى مائه دينار

للمديون في حال الدينار يساوي ألف خبز، وخمسائه بيضه، وأجره أربع مرات لعياده الطبيب، وإلى آخره، والآن حيث التضخم وتنزل الدينار يسترجع الدائن دنانيه، وهي أقل قيمه من الدنانير في وقت دفعها إلى المديون، إذ الدينار الآن يساوي خمسائه خبز، ومائتين وخمسين بيضه، وأجره عيادتين للطبيب، وإلى آخره، فيما إذا كان التضخم على الضعف.

أما المديون فقد استفاد لأنه أخذ الدينار واشترى به ألف خبز، والآن يرجعه حيث زاد عدد الدنانير، ولا يسوى الدينار إلا بقدر خمسائه خبز.

(٢) إن التضخم ينفع أصحاب الواردات المتغيره، ويضر أصحاب الواردات الثابته، مثلاً البقال وهو من القسم الأول، يشتري في الصباح البقل ويبيعه إلى المغرب، فإذا صار التضخم أتى في يده مال أكثر، حيث إن الطلب وإن قل إلا أن التضخم أورث زياده المال، فكان يبيع سابقاً ألف كيلو من الفواكه بمائه دينار، والآن يبيع ثمانمائه كيلو بمائه وعشرين ديناراً مثلاً.

أما الموظف ذو المورد الثابت، فحيث إن الدوله لا تستعد أن تعطيه أجره زائده بمقدار ارتفاع القيم، فإنه كان يأخذ سابقاً مائه دينار، والآن يأخذ مائه وعشره دنانير، وذلك لا يكافي المائه السابقه، بل المكافي له مائه وعشرون ديناراً مثلاً.

(٣) إن التضخم ينفع الذين ادخروا ثرواتهم في صوره بضائع، ويضر الذين ادخروها في صوره نقود، لأن البضاعه ارتفعت، أما النقد فقد انخفض.

(٤) ينفع الذين اشتروا البضائع قبلاً، ويبيعونها في الحال، ويضر الذين يشترونها الآن ويبيعونها الآن أو يبيعونها في حال ذهاب التضخم، وذلك لأن الأول اشترى بمائه ويبيع بمائه وعشرين، والثاني يشتري بمائه ويبيع بمائه.

٥) ينفع الأجراء حالاً، ويضر الأجراء سابقاً، فإذا استأجرت الخياط الآن ليخيط لك ثوباً، أعطيته عشره دنانير، بينما إذا استأجرتة سابقاً بخمسه دنانير ليخيط لك ثوباً في الشتاء تضرر، لأنه عمل في الشتاء عملاً يساوي عشره دنانير، والحال أنه أخذ خمسه دنانير قبلاً، وبالعكس من حال الأجير المستأجر، لأنهما متقابلان في الضرر والنفع.

٦) ينفع مؤجر الدور ونحوها الآن، ويضر المؤجرين السابقين، مثلاً إنه يؤجر داره الآن بمائه، وإذا كان آجر داره سابقاً فقد كان أجرها بثمانين، وبالعكس من ذلك حال المستأجر.

وحال طرفي المزارعه والمساقاه وما أشبه حال طرفي الإجاره.

### ((سياسات تثبيت الأسعار))

#### أشاره

((سياسات تثبيت الأسعار))

وهنا مسأله أخرى في باب القميه، وهى: أن سياسات الاقتصاديين تختلف في باب تثبيت الأسعار، وعدم تثبيتها إلى ثلاث نظريات:

### ((الأسعار المحدده لفترة طويله))

#### أشاره

((الأسعار المحدده لفترة طويله))

الأولى: سياسه تثبيت الأسعار، وهذه النظرية تقول: إن اللازم على الدوله أن تجعل للأشياء أسعاراً محدده في مده طويله، فإذا زادت البضائع كان واجب الدوله أحد أمرين: إما إحراق المحاصيل وإلقائها في البحر، وإما اتخاذ طريقه لسرعه دوران النقد بنسبه زياده البضائع.

مثلاً إن زادت البضائع بمقدار الضعف يجب أن تكون سرعه دوران النقد بمقدار الضعف، وإذا زادت البضائع مرتين، أى صار الواحد ثلاثه، يجب أن تكون سرعه دوران النقد ثلاثه أيضاً وهكذا.

ولماذا تزداد البضائع، إما لتقدم العلم والفن، حيث يكون الإنتاج أكثر، وإما لحاله خارجيه كما إذا نزلت الأمطار بكثره فكثرت المحصول.

وكيف يكون العلاج لتثبيت الأسعار أحد الأمرين السابقين، من إتلاف البضائع أو تكثير دوران النقد.

الجواب: إنه إذا كان الإنتاج ألف طن من الحنطة،

ص: ٢٠٨



ويساوى كل طن مائه دينار، كان معنى زياده الحنطه إلى ألفى طن، أن يكون العرض أكثر من الطلب بمقدار الضعف، ولذا يكون تنزل سعر الحنطه بمقدار النصف، فإذا أتلفت الدوله الألف الزائد، صار العرض بمقدار الطلب، ويبقى سعر الألف طن مائه ألف دينار مثلاً، هذا هو وجه كون الإتلاف يوجب تثبيت الأسعار.

أما وجه أن سرعه دوران النقد يوجب ذلك، فيتضح بمثال: وهو أنه لو فرضنا أن لزيد ديناراً، ولعمرو قلماً، ولبكر كتاباً، ولمحمد حبراً، ولعلی ورقاً، وكل واحد من هذه الأمور الأربعة يسوى بدينار، فأعطى زيد ديناره وأخذ قلم عمرو، وأعطى عمرو ديناره وأخذ كتاب بكر، وأعطى بكر ديناره وأخذ حبر محمد، وأعطى محمد ديناره وأخذ ورق على، فقد دار الدينار أربع مرات، فإذا فرضنا أن المواد الأربعة تضاعفت فصارت قلمين وكتابين وحبرين وورقين فإذا أراد الإنسان:

١: أن لا يتنزل السعر، بأن لا يصبح كل قلم وكتاب وحبر وورق بنصف دينار.

٢: وأن لا يتلف الزائد.

كان عليه أن يكثر من دوران النقد ضعف دورانه السابق، بأن يعطى زيد ديناره ليشتري قلماً واحداً، وهكذا يفعله عمرو وبكر ومحمد وعلی، وإذا جاء الدينار فى يد على أعطاه لزيد ليشتري منه قلمه الثانى، وزيد يعطيه لعمرو ليشتري منه كتابه الثانى وهكذا، فإذا دار الدينار دوره ثانيه بقيت القيم كالسابق، لأن العرض والطلب بسبب هذين الدورانين صارا متساويين، بينما إذا دار الدينار دوره واحده فقط كان العرض أكثر من الطلب.

**((تكثر دوران النقد))**

((تكثر دوران النقد))

يبقى الكلام فى أنه كيف يتسنى للدوله تكثير دوران النقد بقدر زياده

ص: ٢٠٩

والجواب: إنه لا علاج إلا بتكثير الاستهلاك، مثلاً يصرف الإنسان في كل يوم خبزاً وربعاً بدل ما كان يصرف في كل يوم خبزاً واحداً وهكذا، لكن هذا يمكن في موارد ما إذا كانت الزيادة قليلة، أما إذا كثرت الزيادة لم يمكن ذلك.

وعليه فالدولة في مورد زيادة البضائع بين ثلاثه أمور:

أ: الوقوف إمام زياده الإنتاج.

ب: إتلاف الزائد بعد إنتاجه.

ج: تكثير دوران النقد الذي فيه الإسراف والتبذير والأمراض، إذ زياده المأكل والمشرب وما إلى ذلك توجب الأمراض.

لا يقال: يمكن علاج ذلك بإعطاء زياده البضائع إلى الأمم الفقيره.

لأنه يقال:

أولاً: لنفرض الكلام فيما إذا صارت العالم دوله واحده إسلاميه، الكل فيها يتنعمون بكل الخيرات، فماذا تصنع الدوله بزياده الإنتاج حينذاك فيما إذا ارادت تثبيت الأسعار.

وثانياً: إنه نقض لغرض تثبيت الأسعار، حيث إن الدوله لابد وأن تعطى قيم الأشياء الزائده التي أعطتها للدول الفقيره، إما بأن تبيعها لهم وتأخذ قيمه منهم، أو بأن تمنحها لهم وتعطى قيمه من كيسها إلى أصحاب البضائع، وفي كلا الحالين يكثر النقد ويحدث التضخم، وقد كان المفروض أن هذه السياسه \_ سياسيه تثبيت الأسعار \_ تقول بوجوب أن لا يحدث التنزل ولا التضخم، بأن لا يكثر النقد ولا يقل النقد.

ثم إنه بما ذكرناه تبين أن سياسه تثبيت الأسعار تقول بوجوب معالجه الدوله للتضخم أيضاً، فيما إذا قلت البضائع، حيث يقل العرض ويكثر الطلب، إما بأن المنتجين رأوا رخص البضاعه فأنتجوا أقل تفادياً من الضرر، أو حدث

ذلك بأمر خارق، كما لو لم ينزل المطر ذات سنه فقلّ القمح وسائر الفواكه والجنوب، أو طغى البحر فأتلف المحصول، إلى غير ذلك من الأمثله.

فالقائل بسياسه تثبيت الأسعار يقول بوجوب إعطاء الدوله للفرق، مثلاً- كان سعر الحنطه كل كيلو بدرهم، فلما قلت الحنطه صارت كل كيلو بدرهمين، فإن واجب الدوله أن تعطى الدرهم الذى به التفاوت ليبقى السعر بدرهم كالسابق، وحيث إنه إذا أعطت الدوله التفاوت وكانت البضاعه بالسعر السابق، كان معنى ذلك شده الإقبال لفرض قله البضاعه، لأن المفروض أن أهل المدينه بحاجه إلى ألف طن والحال أن الحاصل الموجود خمسمائه طن، فإذا كانت غاليه تمنع الغلاء عن زياده المصرف، أما إذا كانت بقيمتها السابقه أقبل الناس الأولون بالاشتراء المعتاد فلا يبقى لغيرهم، لزم على الدوله جعل التموين، لأن يكون التوزيع عادلاً.

وعليه فالدوله لتثبيت الأسعار فى صوره التضخم تفعل أمرين:

الأول: إعطاء التفاوت.

الثانى: جعل التموين.

وإن قيل: فما فائده أن تتحمل الدوله كل هذه المشاكل فى قسمى التضخم والتنزل لتثبيت الأسعار.

قلنا: إن الفائده استقامه السوق، فلا تتكون الأزمه فى الأسواق صعوداً ونزولاً ليتضرر العمال والفلاحون والموظفون من التضخم، حيث إن أجورهم لا تصعد بمقدار التضخم غالباً، فمعنى التضخم حرمانهم من شىء من أجورهم الواقعى، ويحدث أضرار التنزل مما قد سبقت الإشارة إليها فى هذه المسأله عند بيان أثر التضخم على التوزيع.

هذا كله فى سياسه النظرية الأولى أى تثبيت الأسعار.

## ((الزيادة التدريجية للأسعار))

((الزيادة التدريجية للأسعار))

النظريه الثانيه: زياده القيم زياده قليله على طول الخط، مثلاً تكون الحنطه فى هذا العام كل كيلو بخمسين فلساً، وفى العام الثانى بخمسه وخمسين، وفى الثالث بستين وهكذا، وذلك لأن جملة من الاقتصاديين يعتقدون أن الزيادة القليله فى القيم توجب انعاش السوق، كما تقدم فى هذه المسأله، إذ إن القيمه المرتفعه قليلاً توجب:

١: تشويق المنتجين بإنتاج أكثر، حيث إغراء القميه.

٢: كما أنها توجب تحرك من لا-عمل له إلى العمل، وكلا هذين الأمرين يوجب رفع الإنتاج، بينما الارتفاع القليل لا يوجب امتناع المستهلكين عن الاستهلاك، بل يستهلكون أكثر لما يجدون من الرفاه فى السوق، كما أن المحرومين أيضاً يستهلكون حيث وفره الإنتاج، فإنه إذا كثرت الفواكه مثلاً انتقلت إلى كل قريه وريف، وبذلك يجد المحرومون بغيتهم.

## ((تقليل الأسعار تدريجاً))

((تقليل الأسعار تدريجاً))

النظريه الثالثه: تقليل القيم قليلاً خفيفاً، كأن تجعل الحنطه كل كيلو بخمسه وأربعين فلساً فى هذا العام، ثم أربعين فلساً فى العام الآتى مثلاً وذلك لأن هذه السياسه توجب رفاه العمال والفلاحين والموظفين وهم أكثرية الشعب، حيث إن الأجور لا تنزل بسرعه، فتكون قوه النقد الشرائيه أكثر، وبذلك يجد المحرومون الرفاه، بينما لا-يضر التنزل الخفيف المنتجين، حيث إنهم يجبرون على عمل أكثر لتفادى النقص فينعش السوق ولا يتضرر المنتج.

هذه النظريات الثلاث بالنسبه إلى الأسعار، وكل صاحب نظريه قد أقام أدله على صحه نظريته، وذلك بحاجه إلى بحوث طويله وتجارب عديده وإحصاءات دقيقه.

وإن كانت النظريه الثالثه هى النظريه المغريه بالنسبه إلى الأوليين، وتأثيرها فى السياسه والاقتصاد والاجتماع غير خاف، فإن أى مرشح لرئاسه الجمهوريه

وعد الناس بتنزل الأسعار حصل على أصوات كثيره، كما أن الإقبال على الشراء يكون أكثر مما يوجب الإقبال على الإنتاج، فالرفاه العام.

وكذلك كلما تحرك الاجتماع في التعامل تكون قوه الاجتماع أكثر، حيث المبادلات وكثره الاختلاط وزيادة الخدمات، والرأى يرى بالوجدان من يبيع بسعر أرخص يكون المشترىون حوله أكثر، كما أنه يبيع أكثر، لكن كل ما ذكرناه ليس دليلاً لأفضيله هذه النظرية على النظريتين السابقتين، إذ تحرك السطح ليس وحده منطاً، بل اللازم التجربه والإحصاءات وما أشبه.

ثم إن اللازم على الدوله الإسلاميه أن تلاحظ الأحسن بحال الأممه والأوفق بالقواعد العامه من السياسات الثلاثه، وقد يكون الأوفق هذا ثم ذاك حسب الظروف والمصالح الخاصه والقواعد العامه، أمثال: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ} (١).

و: «خير الناس أنفعهم للناس» (٢).

و«لا ضرر ولا ضرار» (٣).

وحرمة الإسراف فى مثل إحراق المحاصيل وإلقائها فى البحر.

و: «ما آمن بى من بات شعباناً وجاره جائع» (٤).

و: (رفع الإكراه) (٥)، حيث لا يحق للدوله إكراه التجار على البيع بالأنقص.

ورعايه المصالح العامه، حيث إن الدوله وضعت لذلك.

وعدم جواز الإجحاف، وعدم جواز أكل حق الناس، فإنه «لا يتوى حق امرئ مسلم» (٦)، إلى غير ذلك.

ص: ٢١٣

١- سورة البقره: الآيه ١٨٥.

٢- مستدرک الوسائل: ج ١٢ ص ٣٩١ ب ٢٢.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٣.

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٤٩٠.

٥- الخصال: باب التسعه، حديث الرفع.

٦- بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

((البنك في الاقتصاد الإسلامي))

(مسأله ١٣): البنك مؤسسه لها أنشطه خاصه في الأمور النقديه عيناً أو اعتباراً.

والفرق بين هذه المؤسسه والمؤسسات الماليه الأخر: إن البنك له شخصيه قانونيه، ولذا فهي مضطره إلى الاتباع عن قوانين وضوابط خاصه تضعها الدوله له، وليس كذلك المؤسسات الماليه الأخر، وعلى هذا فالبنك يحتوى على ثلاثه أمور:

((الضوابط القانونيه))

((الضوابط القانونيه))

١: الضوابط القانونيه، والدوله الإسلاميه لها الحق في جعل هذه الضوابط لأجل مصلحه المسلمين، لأن الحاكم الإسلامى وضع لذلك، فهو مثل جعل الضوابط للمرور وما أشبه ذلك.

فلا يقال: إنه مخالف للحريه الممنوحه للمسلم بمقتضى «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم».

هذا في البنوك للأفراد والشركات، أما البنك للدوله فلها أن تجعل لها من الضوابط كيفما شاءت، لأنها لا تمنع حريه أحد فالدوله حالها التاجر الذى يضع ضوابط لمحله التجارى.

((حرمه الربا))

((حرمه الربا))

٢: الربا الذى تتعاطاه البنوك، وهذا حرام أخذاً وعطاءً، وإن كان بعنوان أنه أجره المحل والكتاب وما أشبه، وإلا لجرى ذلك فى الربا الفردى أيضاً، وإن كان قدر الربا واحداً فى المائه، بل العلاج أحد أمرين:

إما إعطاء الدوله أجره الموظفين، كما تعطى أجره الأطباء والمعلمين فى المستشفيات والمدارس، إلى غير ذلك، وإن لم يكن البنك لها.

وإما أن تجعل البنوك الأمر مضاربه، وحيث إن الربح فى البنك مضمون فى الجملة، لأنه إذا فرض خساره معامله تريح معاملات، فالبنك يتمكن من إعطاء الأجور من أرباحه.

((حوالات وكفالات))

((حوالات وكفالات))

٣: سائر الأعمال من حوالات وكفالات وغيرها، والكل جائز، إذا

ص: ٢١٤

لم يكن خلاف ميزان إسلامي، مثلاً- لا يحق للبنك المعامله المجهوله، والكالى بالكالى، إلى غير ذلك، فاللازم تعديل قوانين البنوك حسب الفقه الإسلامى.

### **((أقسام البنوك))**

((أقسام البنوك))

ثم إن البنوك تنقسم إلى:

ألف: بنوك تجاريه.

ب: بنك مركزى.

فالأولى: مرتبطه بالتجار، والثانى مرتبطه بالدوله.

### **((البنك التجارى وأعماله))**

((البنك التجارى وأعماله))

فالبنك التجارى هدفه الأول التجاره والاسترباح، وهذه البنوك تعمل أموراً:

١: حفظ الحساب الجارى، بأن يودع إنسان فيه مالاً ليأخذه أى وقت شاء، ويعطيه أى وقت شاء، كما يفعله التجار كل يوم، فيودع التاجر يومياً ما شاء من النقود إلى البنك فى قبال تسجيل البنك له فى دفتر التاجر، كما يأخذ التاجر من البنك يومياً ما شاء فى قبال صك يصدره التاجر إلى البنك.

٢: إعطاء القروض لهذا أو ذاك، سواء كان القرض للاتجار أو كان للمصارف اليوميه، للأفراد الذين يعتمد عليهم البنك.

٣: إعطاء الاعتبار لهذا أو ذلك، مثلاً يريد التاجر ابتياع طن من الحنطه، وليس له النقد الآن، والبائع لا يستعد أن يقرض التاجر، لأنه لا يعتمد عليه، فالبنك يعطى للمشتري الاعتبار، وبعبارة أخرى يضمه لدى البائع مثلاً.

٤: قبول الودائع الطويله الأمد، مثلاً يودع إنسان ماله عند البنك لمدته سنه، فلا يحق له سحب ماله قبل ذلك، والبنوك الربويه تعطى لمثل هذه الودائع ربا أكثر من الربا الذى تعطيه لأصحاب الحساب الجارى، وكلا الرباءين باطل شرعاً كما هو واضح.



٥: الودائع نصف الثابته، وهى ودائع ليست كالجارى، وليست كالودائع الطويله الأمد، ولهذه الودائع فى البنوك الربويه ربا متوسط بين ربا القسمين السابقين.

٦: وضع البنك كميته من النقد رأس مال للاسترباح، كأن تضع البنك مليون دينار فى البضائع والأراضى وما أشبهه، وقد يكون رأس المال فى صورته خدمات، فيستأجر البنك الأطباء لأن يعملوا للبنك فى قبال أجره يعطيهم البنك.

٧: وضع رأس المال بنحو غير مستقيم، مثل: اشتراء البنك سهام الشركات، كشركات العقارات وشركات التأمين وغيرها، واشتراء البنك الأوراق المقابله للنقد، وتسمى بأوراق (القرضه)، فإن الدوله قد تقترض من الأمه مقداراً من المال فى قبال أوراق قروض، ثم تعطى الدوله للأمه الربا فى آخر السنه مثلاً، وهذه تسمى بأوراق القرض، فالبنك يشتري هذه الأوراق من أفراد الناس ليكون ربحها للبنك، وعمل الدوله أوراق القرض بالربا حرام، وإنما المحلل أن تقترضها الدوله بنحو المضاربه، وحينئذ لا باس للبنك أن يشتريها من الدوله.

٨: إصدار الحوالات والصكوك للمسافرين، وأخذ البنك الوكاله وقبوله الوصايه، وقبوله الحوالات من الشركات والدول والتجار، إلى غير ذلك من أبواب المعامله المذكوره فى الفقه.

ثم لا يخفى أن هذه الأمور الثمانيه كانت كلها فى المجتمعات بصوره متفرقه، أما البنك فقد جمع الكل فى مؤسسه واحده لتسهيل أمور الناس، واستفاده بعض الناس استفاده سيئه من البنك لا يضر بجوهره الذى وضع من أجله، كما أن استفاده بعض الناس من السلاح سيئاً لا يوجب نقص فائده السلاح،

ولزومه فى الاجتماع.

ثم إن البنك يتمكن من القيام بهذه الأعمال، لإيداع الناس أموالهم عنده، وكلما سحب بعضهم أموالهم أودع آخرون، ولذا يراقب البنك دائماً أن لا يكون السحب كثيراً، وإلا أظهر إفلاس، إلا أن يكون صاحب البنك ذا مال بنفسه، حيث لا يضره السحب، ولو سحب الكل أموالهم.

والبنوك غالباً يحتفظون بكمية من النقد لأجل سحب أصحاب الودائع، وحيث إن الممكن أن البنك التجارى يجازف بوضع كل الأموال فى رأس المال، وأحياناً يتضرر وبذلك تذهب أموال المودعين فالبنك المركزى للدوله يسحب قسماً من النقد من كل بنك، ليودعه عند نفسه، فيرده عند الحاجه والاضطرار، فيكون هذا الموجود عند البنك المركزى كاحتياطى للبنك التجارى.

ثم على ما ذكرناه، فالبنك له شخصيه قانونيه لها قائمتان:

### **((قائمه الممتلكات))**

((قائمه الممتلكات))

الأولى: قائمه الممتلكات، وهى:

١: الموجود فى صندوقه.

٢: الذخير القانونيه له عند البنك المركزى.

٣: القروض التى أعطاها.

٤: أوراق القرضه الحكوميه التى اشتراها.

٥: سهام الشركات التى اشتراها.

٦: الأموال التى جعلها رأساً للمال.

٧: سائر ممتلكاته.

### **((قائمه الديون))**

((قائمه الديون))

الثانيه: قائمه الديون، وهى:

١: الرأسمال الأولي الذي أودعه إنسان أو شركة في البنك.

ص: ٢١٧

٢: المودعات فى الحساب الجارى.

٣: المودعات الثابته.

٤: المودعات شبه الثابته.

٥: سائر الديون.

### ((التسهيلات البنكيه))

((التسهيلات البنكيه))

ثم إن البنوك التجاريه لها تسهيلات للاجتماع تتضح مما تقدم، فإنها حيث تقبل الوداع تسهل أمر الناس فى حفظ أموالهم، كما أنها بإعطائها القرض تسهل أمر الناس، سواء المحتاج منهم إلى القرض لأجل مصارفه أو لأجل تمشيه أموره التجاريه، وكذلك أنها تساهم بوضعها رأس المال فى زياده التوليد وإيجاد الأشغال للعاطلين.

أما موضوع تسهيلها للكفاله والضمان والحواله وغيرها فهو واضح.

لكن يجب أن يعرف أن البنوك الربويه لها خطر كبير يزيد على كل منافعه، حيث إن الأموال المتجمعه فى البنك توجب استثمار الناس أبشع أنواع الاستثمار، فهى فى الحقيقه علق يمتص دماء الاجتماع، وتوجد الطبقيه الحاده، وأحياناً يجمع صاحب البنك الثراء الفاحش، حيث إن الربا الذى يأخذه والأرباح التى يجنيها من وراء وضع أموال الناس فى التجاره وليس لهم إلا الربا القليل، وله سائر الأرباح التى أحياناً تصل إلى النصف، بل المساوى، بل قد تصل إلى الضعف، توجب الأموال الكثيره له.

ومن طريق البنوك فى كثير من الأحيان تجد الرأسماليه المنحرفه طريقها إلى الاجتماع مما يكون منها أخطوباً هائلاً لا يبقى ولا يذر، وعلاج ذلك بتحطيم الرأسماليه المنحرفه تحطيماً كاملاً، كما ذكرناه فى مسأله سابقه، وإن كان من أوليات ذلك امران:

الأول: عدم أخذ الربا، كما أن اللازم عدم إعطاء البنك الربا، بل يعطى

الثانى: إن الأرباح التى يحصلها البنك من وضع رأس المال، أو يأخذها أجره للحواله وغيرها يجب أن تقسم بالعداله بين أصحاب البنوك وأصحاب الأموال، فلكل جهده الفكرى، والعملى، والأمور الثلاثه الأخر التى ذكرنا سابقاً أنها تقابل بالمال، من شروط الزمان والمكان، وقيمه المواد الذاتيه، وقيمه العلاقات الاجتماعيه.

### ((أخطار البنك التجارى))

((أخطار البنك التجارى))

بقى شىء، وهو أن البنك التجارى يواجه خطرين:

الأول: مراجعه عده كبيره إليه بسحب أموالهم، مما يجعل البنك عاجزاً عن الأداء أو مفلساً.

الثانى: ضرر البنك فى تجارته، ولحفظ البنك عن هذين الخطرين اتخذت البنوك عده احتياطات:

١: حفظ البنك لمقدار من النقد دائماً، يكافئ احتمال رجوع عملاء كثيرين إليه لحسب أموالهم.

٢: المراقبه الدائمه لحجم الودائع، فإذا رأى البنك تضائل الحجم، عجل بتكثير الذخيره الموجوده فى البنك بالاقتراض ونحوه.

٣: اشتراء البنك أوراق سهام الشركات، وأوراق القرضه الحكوميه عوض حفظ النقود، وذلك لأنها إن بقيت أوجبت الأرباح، وإن احتاج البنك إلى النقد بدلها بالنقد بسهوله، ليسد طلبات الذين يريدون السحب.

٤: تنوع التجاره التى يتاجر بها البنك فى الأراضى والأسهم والمستغلات والخدمات وغيرها، حتى إذا خسر بعضها لم يوجب خساره شامله، بخلاف ما إذا كانت التجاره لشىء واحد، حيث إن احتمال خساره فى الشىء الواحد أكثر

من احتمال الخساره فى عده أشياء.

٥: المحاوله الدائمه لسحب الودائع إلى البنك.

٦: وأخيراً البنك تحفظاً على الأموال من الأخطار المحتمله يجعل البنك فى التأمين، فإذا اتفق له خطر لم يكن ذلك موجباً لإفلاسه، بل التأمين يقوم بسد الخطر.

ثم إن الدوله من جانبها تجعل احتياطات لأجل عدم انكسار البنك، مثل:

(١) المقررات القانونيه المجمعوله لأعمال البنك.

(٢) وأخذ شيء من البنك التجارى لإيداعه فى البنك المركزى ليكون احتياطاً لوقت الحاجه كما تقدم.

### **((البنك المركزى وأعماله))**

((البنك المركزى وأعماله))

ب) القسم الثانى من أقسام البنوك: البنك المركزى.

والأصل فى وضع البنك المركزى هو التحفظ على التوازن الاقتصادى فى البلد، وإعمال السياسه النقديه، وعلى هذا فعمده وظيفه البنك المركزى:

١: إن الدوله بواسطه البنك المركزى تعطى وتأخذ النقود المربوطه بالدوله، مثل معاشاه الموظفين، والضرائب والأموال التى تعطىها الدوله إلى الخارج، أو تأخذها من الخارج، إلى غير ذلك.

٢: الهيمنه على البنوك التجاريه، لأن البنوك التجاريه حيث تقدر على التصرف فى الاقتصاد يكون إطلاق سراحها بدون رقابه خطراً على اقتصاد البلد، فالواجب وجود جهاز فى الدوله مراقب للبنوك، وذلك الجهاز هو البنك المركزى.

٣: يعين البنك المركزى قيمه النقد، فتعيين أن الدينار يقابل كذا من الجنيه، وكذا من الدولار، وكذا من التومان من شؤون البنك المركزى.

٤ \_ كما أن تعيين لزوم أن يكون النقد الراجح في البلد ألف مليون أو أكثر أو أقل، من شؤون البنك المركزي.

أما الأمر الأول: وهو أن الدولة تعطى وتأخذ النقود بوسطه البنك المركزي فهو شيء واضح.

وأما الأمر الثاني: وهو الهمينه، فإنها تتحقق بأمرين:

أ: سحب البنك المركزي من كل بنك في البلد مقداراً من رصيده، ليكون احتياطياً لذلك البنك في حاله احتياج ذلك البنك.

ب: لزوم رفع البنوك معاملاتهم كافه إلى البنك المركزي، ليكون البنك المركزي المشرف والناظر في نتائج أعمال سائر البنوك، كالتاجر الذي يحسب دكانه كل مساء ليرى كم ربح وكم خسر.

وأما الأمر الثالث: فلأن القيم للنقود في حركه دائمه نحو الصعود والنزول، ومعنى صعود النقد: رخص أسعار البضائع والخدمات، كما أن معنى نزول النقد: غلاء أسعار البضائع والخدمات، فإذا لم يلاحظ البنك هاتين الحالتين في النقود العالميه ليرفع وينزل قيمه نقده، أوجب ذلك خساره فادحه في اقتصاد البلد، كما سيظهر ذلك عن قريب.

وأما الأمر الرابع: فلأن النقد يجب أن يكون في أيدي الناس بقدر البضائع والخدمات، مع ملاحظه نسبه دوران النقد سرعه وبطءاً، فإذا كان في السنه ينتج البلد ألف دينار من البضائع والخدمات، وكانت سرعه دوران الدينار عشر مرات مثلاً، كما تقدم معنى ذلك في مسأله سابقه، لزم أن يكون النقد المتداول في أيدي الناس مائه دينار، إذ كلما زاد عن المائه أورث التضخم والغلاء، لأن معناه حينئذ أن يكون النقد أكثر من البضاعه والخدمه، كما أنه كلما نقص

من المائه أورث التنزل، ومعنى التنزل ضرر من بتنزل النقد يتضرر، كما تقدم بيان ذلك في مسأله المتضررين بنزول النقد، فاللازم على البنك المركزي أن يحفظ على قدر النقد بدون أن يزيد أو ينقص.

ثم إن البنك المركزي الذي له تلك المسؤوليات الأربع المتقدمه، إذا لاحظنا أعماله بصوره عامه وجدنا أن له قائمين:

الأولى: قائمه الممتلكات.

الثانيه: قائمه الديون.

### **((البنك المركزي وقائمه الممتلكات))**

((البنك المركزي وقائمه الممتلكات))

اما القائمه الأولى فهي:

١: الاستشهادات على ما أودع لديها من الذهب وسائر ما عنده من الأموال ذات القيم كالمجوهرات وغيرها، فإن البنك المركزي يخزن لدى نفسه الذهب والمجوهرات وسائر الأشياء ذات القيمه، لتكون خلفيه لنقد البلد، ويضبط البنك خصوصيات هذه الأمور في أوراق معتبره، وإذا فعل ذلك نشر بمقتضى قوه امتلاكه الأوراق النقدية من الدينار والروبيه والتومان وغيرها.

ويقبل الناس تلك النقود الورقيه قيمه للبضائع والخدمات، حيث إنهم يعلمون بخلفيه تلك الأوراق النقدية، وإلا فالأوراق النقدية لا قيمه لها بذاتها، فالورق النقدي في الحقيقه دليل على مديونيه البنك لأصحاب هذه الأوراق، وقد تقدم الفرق بين الأوراق النقدية وبين حوالات البنك.

وبقدر هذه الأوراق التي ينشرها البنك بين الناس يكون مديوناً للناس، وهذا العمل الذي يسمى بـ (عرض النقد) هو من أهم أعمال البنك المركزي.

٢: أوراق القروض الحكوميه، فإن البنك المركزي في أوقات الاضطرار يشتري أوراق قروض سائر المؤسسات، وهذه الأوراق تحكى عن كون سائر



المؤسسات التي اشترى منها البنك الأوراق مديونه للبنك المركزي، وبذلك يكون البنك المركزي مالكاً لمقدار تلك الأوراق.

٣: الرأسمال الأولي للبنك المركزي، فإن البنك المركزي له بنائه ومكائنه وآلات رؤوس أموال يضعها أولاً لتكوين البنك، وكل هذه الأمور تعد من ممتلكات البنك المركزي.

٤: القروض والحوالات التي أعطاها البنك المركزي للناس، فإن البنك المركزي كسائر البنوك التجارية يعطى القروض والحوالات، وكل ذلك من ممتلكات البنك المركزي.

٥: رؤوس الأموال التي يملكها البنك المركزي في الأمور التجارية بصوره مستقيمه، حيث إن البنك المركزي كالبنك التجاري، يتاجر لأجل الاسترباح، ويضع الأموال في الأمور التجارية بعنوان رأس المال.

٦: الأموال التي يضعها البنك المركزي في الأمور التجارية بصوره غير مستقيمه، مثل السهام التي يشتريها البنك المركزي من الشركات وغيرها، كما يفعل ذلك البنك التجاري.

٧: سائر ممتلكات البنك المركزي، فإن هناك أموراً لا تدخل في الأمور السته، مثل تقبله الوصيه عن الأموات في مقابل عمله لحق العمل، أو نحو ذلك.

### **((البنك المركزي وقائمه الديون))**

((البنك المركزي وقائمه الديون))

وأما القائمه الثانيه: أي قائمه ديون البنك المركزي، فهي:

١: الودائع التي يقبلها البنك المركزي من الناس أو المؤسسات، سواء كانت ودائع جاريه أو ثابتة أو شبه ثابتة، كما تقدم في البنك التجاري.

٢: الودائع القانونيه التي يأخذها البنك المركزي من البنوك التجاريه

كما تقدم، فإن البنك المركزي سيكون مديوناً بمقادير هذه النقود لسائر البنوك.

٣: قد يضطر البنك المركزي إلى الاقتراض من خزانة نفسه من الذهب والمجوهرات، فمعادل ذلك يكون البنك المركزي مديوناً لخزائنه.

٤: قد يضطر البنك المركزي إلى أن يقترض كميته من خارج البلاد، أو من داخل البلاد من الأفراد، أو المؤسسات للأفراد أو الشركات، أو المؤسسات الحكومية، وهذه المقترضات تعد من ديون البنك المركزي.

٥: وقد يكون للبنك المركزي ديون آخر غير ما تقدم.

### **((بنوك أخرى))**

((بنوك أخرى))

ثم إن كل البنوك التي تفتح بأسامي مختلفه، مثل البنك الزراعي والصناعي وبنك الرهون وغيرها، إنما هي من فروع البنك المركزي أو فروع البنك التجاري، وإنما تعمل في جهه خاصه، وإنما تفتح تلك البنوك، لأجل تسهيل الأمور على الناس بما لا يقدر على تسهيلها البنك ذو الأبعاد المتعدده، وأمثال هذه البنوك ذات البعد الواحد أقدر على تسهيلها.

والمجموع من البنوك المركزيه والتجاريه يسمى بمؤسسه بنك البلاد، ومن الواضح أن هذه المؤسسه تقدر على ما لا تقدر عليه كان من البنك المركزي وحده، أو البنك التجاري وحده.

((حفظ توزان النقد))

(مسأله ١٤): قد تقدم أن من شؤون البنك المركزي حفظ وزن النقد في خارج البلاد، فإذا صار التضخم في الخارج، عليه أن يمنع من دخول النقد المتضخم إلى داخل البلاد، كما عليه أن يمنع من خروج نقد البلد إلى خارج البلاد، وإنما يجب عليه أن يحصر الدخول والخروج عن طريق البنك بعد رفع التضخم من النقود المتقابلة.

توضيح ذلك:

إننا لنفرض أن التضخم موجود في العراق وغير موجود في إيران، ولذا كانت أجره العامل في العراق كل يوم خمسه دنانير، وكانت أجره العامل في إيران كل يوم مائه تومان، وكان من آثار تضخم الدينار في العراق أن كل دينار في العراق في السوق السوداء يعادل أربعين تومانياً، إن معنى ذلك أن قيمه التومان في العراق نصف قيمه التومان في إيران، فالعامل العراقي عمله يعادل مائتي تومان في العراق، والعامل الإيراني عمله يعادل مائه تومان في إيران، فمائتا تومان في العراق يعادل مائه تومان في إيران.

فإذا سمح البنك المركزي للتومان الإيراني أن يدخل من العراق إلى إيران، كان معنى ذلك استثمار العامل في العراق للعامل في إيران، إذ العامل في العراق خزن عمله في مائتي تومان، والعامل الإيراني خزن عمله في مائه تومان، فقد أعطى العامل العراقي عمله ليوم واحد وأخذ عمل يومين من العامل الإيراني، بينما كان الواجب أن يعطى العامل العراقي عمله ليوم في قبال أخذه عمل يوم واحد من العامل الإيراني، لأن النقد عمل مجسم، كما تقدم في بعض المسائل السابقة.

فكما أن العراقي لو أعطى طناً من الحنطه وأخذ طنين من الإيراني، كان استثمار من العراقي للإيراني، كذلك إذا أعطى عمل يوم واحد وأخذ عمل يومين، إذ مائتي تومان في العراق عمل يوم واحد، ومائه تومان في إيران عمل يوم واحد.

وعلى هذا، فعلى البنك المركزي أن يفعل ثلاثة أمور:

الأول: أن يمنع دخول التومان من العراق إلى إيران، لأن معنى ذلك أن العراق يعطي نصف عمل ويأخذ العمل الكامل.

الثاني: أن يمنع خروج التومان من إيران إلى العراق، لأن معنى ذلك أن مائه تومان، وهو عمل يوم العامل الإيراني، إذا ورد إلى العراق كانت قيمته قيمه نصف يوم، أي إن العامل الإيراني عمل بنصف قيمه عمله، إذ أن عمله تجسم إلى مائه تومان، ومائه تومان في العراق قيمه نصف العمل.

الثالث: أن يجعل المدخل والمخرج للتومان إلى إيران من العراق، ومن إيران إلى العراق، منحصرًا بالبنك المركزي، أي إن من يريد إخراج مائه تومان من إيران يعطي المائه إلى البنك المركزي، والبنك المركزي يجعله خمسه دنانير فيعطيه إلى المسافر في العراق، ومن يريد إدخال مائه تومان من العراق إلى إيران، يعطي المائه إلى البنك المركزي في العراق، فيحوله البنك المركزي إلى دينارين ونصف، قيمه مائه تومان في العراق، فإذا جاء إلى إيران أخذ خمسين تومانًا، وذلك لأنه في الأول سلم كل عمله مائه تومان إلى بنك إيران، فيأخذ مقدار كل عمله مائه تومان في العراق، وفي الثاني سلم نصف عمله مائه تومان إلى بنك العراق، فيأخذ مقدار نصف عمله خمسين تومانًا في إيران.

ولنفرض أن المسافر جاء بمائتي تومان من العراق إلى مطار إيران، فاللازم على مطار إيران أن يأخذ منه نصف المائتين، كما أنه إذا ذهب بمائتي تومان إلى مطار بغداد من إيران، فاللازم على مطار بغداد أن يعطيه أربعمائه تومان.

وهكذا حال الدينار، فإذا ذهب المسافر من إيران إلى العراق بخمسه دنانير، كان اللازم على حكومته العراق أن يعطيه مائتي تومان، وإذا جاء مسافر العراق إلى

إيران بخمسه دنانير، كان اللازم على حكومه إيران أن تعطيه مائه تومان.

ومما يجعل الأمر أوضح تبديل العملة بالبضاعة، لنفرض أن في العراق التضخم فكل كيلو من الحنطة بتومانين، وليس في إيران التضخم فكل كيلو من الحنطة بتومان، فإذا اشترى العراقي كيلواً من الحنطة في العراق بتومانين وجاء به إلى إيران اشتروه منه بتومان، وإذا انعكس بأن اشترى الإيراني كيلواً من الحنطة في إيران بتومان وجاء به إلى العراق اشتروه منه بتومانين.

أما البنكان المركزيان في بغداد وطهران، لماذا يقبلان بأن يعطى لكل تومان تومانين في بغداد، ولكل دينار عشرين تومانا في طهران، بينما الدينار بأربعين تومان في بغداد.

فجوابه: إن البنكين يتعامل أحدهما مع الآخر في أن يعطى كل واحد منهما مثلاً ألف طن بضاعة إلى الآخر، والتومان والدينار عباره أخرى عن البضاعة، إذ كل من الدينار والتومان عمل مجسم، كما أن الحنطة والإناء عمل مجسم، فأى من الدولتين لا تخسر بما تعاهدتا عليه من إعطاء تومانين بدل تومان في العراق، وإعطاء عشرين تومانا للدينار في إيران.

وبما تقدم تبين أن الدوله إنما تعطى النصف لمن سحب التومان من العراق إلى إيران، لأن من جاء بالتومان مائتى تومان جاء بعمل يوم واحد، ويريد أن يكون عمله الواحد في العراق عمليين في إيران، فاللازم إرجاعه إلى واقعه، وإلا كان أعطى عمل يوم واحد، وأخذ بدله في إيران عمل يومين.

إن قلت: فلماذا أحياناً تصادر الدوله كل أموال من هرب المال، مع أن الحق أن تأخذ الدوله نصف نقود المهرب.

لأنه يقال: النصف حق للدوله، والنصف الآخر عقاب للمهرب، حيث إن

المهرب فعل حراماً بفعله ما يحطم اقتصاد البلاد، فاللازم أن يؤدب بأخذ نصف ماله الآخر حتى لا يهرب بعد ذلك.

لا يقال: كيف ولا تهريب في الإسلام، لأن «الناس مسلطون على أموالهم»<sup>(١)</sup>.

لأنه يقال: نعم الناس مسلطون على أموالهم بشرطين:

الأول: أن لا يأتوا إلى البلاد بالأشياء المحرمة.

الثاني: أن لا يسببوا ضرر البلاد اقتصادياً، وذلك لأن الحرام ليس بمال، ولذا يجب عقوبه مهرب الحرام، ولأن من يحطم اقتصاد البلاد فقد فعل حراماً ويريد الإضرار والسرقه الواقعيه، و«لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٢)</sup>.

لا يقال: هذا لا يجرى في الجاهل، لأنه «رفع ما لا يعلمون»<sup>(٣)</sup>.

لأنه يقال: المهرب ليس بجاهل، ولذا قلنا بأن من يأتى بالمال إلى المطار علناً، أى من كان جاهلاً بأنه إضرار وسرقه واقعيه، لا يؤخذ منه إلا نصف المال، أى نسبه التضخم، وهو نصف المال فى المثال فقط. نعم الظاهر أنه لا يحق للدولة أخذ نصف مال الجاهل مطلقاً، بل تخير الدولة الذى جاء بالمال جاهلاً إلى أمرين:

الأول: أن تأخذ الدولة نصف نقده.

الثاني: أن يرد المسافر النقد كله بأن يودع النقد، فإذا أراد الرجوع إلى بلده مثلاً، أرجع ما أتى به، أو أن يرسله على يد مسافر إلى خارج البلاد.

لا يقال: التهريب فيه التعزير حيث يعلم المهرب أنه فعل حرام، إذ الحرام فيه التعزير لا مصادرته الأموال.

ص: ٢٢٨

١- بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٣.

٣- الخصال: باب التسعة حديث الرفع.

لأنه يقال: قد ذكرنا في كتاب (الحكم في الإسلام) أن الحاكم الإسلامي مخير في العقوبة بين التعزير والسجن وأخذ المال وغيرها، حسب ما يراه صلاحاً، إذ الحاكم وضع للقيام بما يراه صلاحاً في إداره شؤون المسلمين، فإذا رأى أن التعزير والمصادره وغيرهما رادع حق له أن يفعل أيها أقرب إلى الصلاح.

وقد ذكرنا هناك وجود مناط إحراق مسجد الضرار في ذلك، حيث إن الذين فعلوا حراماً ببناء المسجد أتلف رسول الله (صلى الله عليه وآله) مسجدهم مع أنه كان مالاً، إلى غير ذلك مما تقدم في كتاب (الحكم في الإسلام) وفي (كتاب الحدود) فراجع.

هذا كله فيما إذا أراد إنسان أن يدخل النقد المضخم إلى إيران مثلاً، أما إذا أراد إخراج النقد من إيران، فإن كان مهرباً حق للدوله مصادره ماله، لأنه بالتهريب يجعل من نقد إيران نصف نقد، فإن العامل عمل في لقاء مائه تومان، ومائه تومانه يصبح خارج إيران بقميه خمسين توماناً، لأن المائه تكفي في إيران ليوم واحد من معيشته، بينما نفس تلك المائه لا تكفي في العراق إلا لنصف يوم من المعيشه.

أما إذا أراد الإنسان أن يخرج التومان وهو جاهل، حق للدوله أن يأخذ أمامه حتى لا يخرج النقد.

لا- يقال: كيف وهو ماله، وللإنسان أن يفعل بماله ما يشاء، فكما له أن يعطى في داخل إيران المائه في قبال خمسين توماناً من البضاعه، كذلك له أن يخرج مائه تومانه ليسوى خمسين في بغداد.

لأنه يقال: إن لم يكن وجه عقلائي لذلك كان سفهاً، والسفيه يحجر عليه، هذا بالإضافة إلى أن ذلك له إذا لم يضر اقتصادالبلد، أما إذا سبب ضرره فـ «لا ضرر

ولا ضرار»(١١)، وإن كان عمله عقلاً للغايه.

مثلاً- أميركا تريد تحطيم اقتصاد إيران، وذلك يكون إما بإخراج نقده حتى تنتزل البضائع، حيث إنه كلما نقص النقد تنزلت البضائع، وإما بإدخال نقده حتى ترتفع البضائع، إذ كلما زاد النقد ارتفعت البضائع لحدوث التضخم كما تقدم بيانه، فهذا الإنسان المخرج لنقده يساعد هذه الخطه عن عمد فرضاً فهو يستحق العقوبه.

وعلى هذا، فإذا أراد الإنسان إخراج نقده، فإن كان مهرباً حق للدوله عقوبته والتي منه مصادره ماله، حسب ما يراه الحاكم الشرعى صلاحاً، وإن لم يكن مهرباً حق للدوله منعه عن ذلك، أو أخذه ماله وإعطاؤه للبنك المركزي ليعطى له ضعف نقده فى خارج البلد، فى مثال كون النقد فى الخارج ضعف النقد فى الداخل.

ثم إنه لقد ظهر بالمثل المتقدم حال نقد إيران ونقد العراق، أى التومان والدينار، كما تقدم فى المثال.

والسؤال الآن ما هو موقف إيران من نقد الحجاز مثلاً أى الريال.

والجواب: لقد ذكرنا فى مثال التومان والدينار القاعده العامه، وهى أن كلما كان تضخم فى الخارج كان اللازم تنصيف التومان إذا جاء إلى إيران، وكلما كان تنزل فى الخارج، فاللازم تضعيف التومان إذ جاء إلى إيران، فيما كان التضخم والتنزل على النصف أو الضعف، وإلا كان النقيصه والزياده، بقدر نسبة التضخم والتنزل، ولا فرق فى هذه القاعده بين نقد أى مكان.

ويوضح نسبة التضخم والتنزل عمل العامل، فلنفرض أن أجر العامل فى إيران مائه

ص: ٢٣٠

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٣.



تومان، وأجر العامل في الحجاز مائه ريال، فاللازم أن نقيس الريال في الحجاز بالتومان في الحجاز، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون أجره في الحجاز مائه تومان أيضاً، أي يخير العامل الحجازي أن يعطى أجره مائه ريال أو مائه تومان، وفي هذا القسم إذا أراد العامل إخراج مائه تومان إلى الحجاز، أو أراد إدخال مائه تومان من الحجاز إلى إيران لم يكن بذلك بأس، إذ لا تنزل ولا تضخم.

الثاني: أن يكون أجره في الحجاز مائتي تومان في قبال مائه ريال، وهنا تضخم في الحجاز بالنسبة إلى التومان، وهنا إذ جاء العامل الحجازي بمائه تومان إلى إيران نأخذ نصفه منه، وإذا أخرج العامل الإيراني التومان من إيران يلزم أن يعطى له البنك المركزي في الحجاز مائتي تومان.

الثالث: أن يكون أجره في الحجاز خمسين توماناً في قبال مائه ريال، وهنا تنزل في الحجاز بالنسبة إلى التومان، فإذا جاء العامل الحجازي بمائه تومان إلى إيران نعطيه ضعفه، وإذا أخرج العامل الإيراني التومان من إيران نعطيه نصفه، أي خمسين توماناً.

وقس على ذلك كل بلدين يتساويان، أو في أحدهما التضخم، ومعنى أن يكون في أحدهما التضخم أن يكون في الآخر التنزل.

ومما تقدم ظهر أن المذكور ليس حال إدخال وإخراج التومان إلى إيران ومن إيران، وكذا سائر النقود فيما كان تضخم في أحد البلدين، بل يكون هكذا حال الحوالات، ففي مثال تضخم بغداد على الضعف، إذا حول زيد ألف تومان طهران إلى بغداد أعطى المحول إليه في بغداد إلى المحال ألفي تومان، وإذا حول من بغداد إلى طهران ألف تومان أعطى المحول إليه في طهران إلى المحال خمسمائه تومان.

بقى سؤال، وهو أنه لماذا نرى بلداً واحداً له حالين، فيقف دون دخول وخروج التومان إليه في حال الجمهوريه، بينما ما كان يقف دونهما في حال الملكيه.

والجواب: قد عرفت أن الوقوف مقتضى القاعده، أما عدم الوقوف في حال الملكيه مثلاً فلا يخلو من أحد أمرين.

الأول: عدم وجود التضخم والتنزل بين إيران وغير إيران في ذلك الحال.

الثاني: وجود التضخم في خارج إيران، إلا أن الدوله حيث إنها استعماريه لا تهتم بتضرر البلاد، حيث يصبح النقد نصفاً إذا خرج، وضعفاً إذا دخل، أى إن عمل العامل ليوم في طهران مائه تومان يصبح في بغداد نصف عمل، إذ عمل العامل في بغداد مائتا تومان، وعمل العامل في بغداد مائتا تومان يصبح في طهران ضعف عمل، إذ عمل العامل في طهران مائه تومان، فالعامل الطهراني أخذ نصف كده في بغداد، والعامل البغدادي أخذ ضعف كده في طهران، وكلاهما ضرر على اقتصاد إيران.

أما مسأله أنه كيف صار التضخم في بغداد، ولماذا لم يصر التضخم في طهران، فستأتى في مبحث أصل التضخم وأسبابه إن شاء الله تعالى.

ص: ٢٣٢

((البنك وقضاء الحوائج الماليه للناس))

(مسأله ١٥): البنك أفضل مؤسسه لقضاء الحوائج الماليه للناس، إذا كان بنكاً مشروعاً إسلامياً، أى لم يكن فيه الربا، لا عطاءً ولا أخذاً، وكان كل معاملاته من الحواله والكفاله وغيرهما حسب القوانين الإسلاميه المدونه فى الفقه، وكان إعطاؤه المال إذا كان قرضاً لرفع حاجه، واقتراضه المال إذا كان لحاجه ضروريه للبنك، كخطر الإفلاس ونحوه بدون فائده، وإذا كان الإقراض والاقتراض لأجل الربح بنحو المضاربه الصحيحه، أى بنسبه لا إجحاف فيها، بل كان لرأس المال بنسبه حق رأس المال، ولإداره بنسبه حق الإدارة.

وقد تقدم فى بعض المسائل السابقه صحه المضاربه، ولزوم أن تكون بنسبه معقوله من الربح لكلا الطرفين.

**((بنوك اليوم أسوأ المؤسسات الماليه))**

((بنوك اليوم أسوأ المؤسسات الماليه))

وفى مثل هذه الحاله، فالبنك أفضل مؤسسه ماليه، ولا يوجب زياده ثروه الأغنياء على حساب الأمه، بينما البنوك الحاضره أسوأ مؤسسه ماليه، فإنها تركز حاكميه المال من ناحيه، وتزيد الأثرياء ثروه، والأمه فقراً، إذ الدينار والديناران والعشره والألف التى يجمعها البنك من هذا وذاك تتجمع بالنتيجه أموالاً ضخمه، وبذلك يقدر البنك من وضع رأس المال واشتراء أسهم المعامل والشركات والتعامل فى الأراضي والبنائيات، وهذا نوع تحكم كبير فى الأمه.

١: من جهه أن ارتفاع السوق وانخفاضه يكون بيد البنك، إذ البنك مثلاً يملك ألف قطعه أرض، فإذا أراد ترفيع قيمه الأرض رفع قيم أرضه، وإذا أراد التخفيض خفض قيم أرضه، ومن المعلوم أنه إذا توقف عن البيع قل العرض وكثر الطلب، وبذلك ترتفع قيمه، وإذا عرض مائه قطعه من الأرض بأثمان نازله كثر العرض وقل الطلب، وبذلك تنخفض قيمه، وكذلك بالنسبه

إلى الدور والأسهم وما أشبهه، فإذا كانت له ألف دار فرفع الإيجار قل العرض، وإذا خفض الإيجار كثر العرض، وإذا فعل بالأسهم ذلك ارتفع أو انخفض.

وهكذا بالنسبة إلى سوق البضائع والمواد، فإذا رفع من قيمه الإسمنت أو الحنطة، وهو يملك ربع الموجود منهما في البلد مثلاً، ارتفعت قيمتهما، وبالعكس إذا خفض قيمتهما.

إلى غير ذلك من أسباب الترفيع والتخفيض، مثلاً السكر كل طن بمائه دينار، فإذا أراد البنك إنزال القيمة أورد في السوق ألف طن، وبذلك تصل القيمة إلى النصف أو الأقل، وإذا أراد ترفيع القيمة جاء إلى السوق واشترى ألف طن، فإنه حيث يكثر الطلب ترتفع القيمة.

٢: من جهة التحكم في مقادير الأمانه بسبب تسنم المرتبطين بالبنوك المناصب الرفيعه، سواء في الدوله أو في مجلس الأمانه، حيث لا يخفى دور المال في تسنم المناصب، كما لا يخفى دوره في إسقاط من لا يريد المال تسنمه، وقد ألمعنا إلى ذلك في مسأله مضرات الرأسماليه، سواء في ذلك الرأسمالي التاجر أو الرأسمالي الحكومى في روسيا والبلاد الشيوعيه.

٣: ومن جهة استشاره أصحاب الأموال، فإن البنك بحكم تشعب فروع وأعماله، وبحكم خبرويته التجاربه وسائر الشؤون الاقتصادية، يصبح مستشاراً للتجار وأصحاب الأموال ومن إليهم، وبذلك يكون متحكماً في شؤون الأمانه فكرياً، كما كان متحكماً في شؤونهم مالياً وحكومياً، وبالأخره فالبنوك الحاضره تكدرس تحكيم المال في كل شؤون الأمانه.

إنه فرضاً يجمع من الودائع والحساب الجارى وغيرهما عشرين مليوناً من خمسين ألف إنسان، ولنفرض أن نصف المبلغ يعطيه قرضاً بربح عشره في

المائه ، وقد كان بنفسه أخذ المال بربح أربعة في المائة، فإن معنى ذلك أنه في آخر السنه ربح ستمائه ألف دينار من مال الناس، وإذا فرضنا أنه ربح في عشره ملايين آخر وضعها في الاسترباح بالنصف، أى خمسه ملايين، وقد أعطى أربعمائه ألف أرباح العشره الملايين، كان معنى ذلك أن البنك أثرى في سنه واحده خمسه ملايين، بعد فرض أنه صرف ستمائه مليون، أربعمائه ألف لربح عملائه المقرضين له، ومائتى ألف أجور الكتّاب ونحوهما، ومن أين هذه الخمسه الملايين؟

إنه خرج من إجحافين كلاهما محرم في الشريعة الإسلاميه: إجحاف الربا، وإجحاف أنه ضارب في أموال الناس ولم يعط للناس قدر حقهم.

ولو دخل الإسلام في البنك فعل أمرين:

الأول: أن جعل إقراضه واقراضه بدون ربا، فلا يربح البنك من وراء الربا.

الثانى: جعل لكل ممن أقرض إلى البنك، أو اقترض من البنك لأجل الاسترباح، نسبة عادله من أرباح المضاربه.

(١) فإذا أعطى أحد للبنك مالاً للاسترباح، كان للبنك حصه الإداره، وكان للمعطى حصه ربح النقد.

(٢) وإذا أخذ أحد من البنك مالاً للاسترباح كان للبنك حصه ربح النقد وللأخذ حصه العمل، وبذلك يتوزع خمسه ملايين الربح في المثال السابق بين أجره العمال والكتّاب للبنك، وبين أرباح النقد الذى هو للناس غالباً، وبين حاله الإداره للبنك.

فلا يكون نصيب البنك منه إلا بقدر نصيب مدير أو مديرين عاملين فى مؤسسه استرباحيه، فلا يكون لهم من الأرباح إلا عشره آلاف دينار مثلاً، فلا يكون ثراء على حساب الناس، ولا يكون تكدس مال فاحش يتصرف فى الأسواق وفى السياسه، ويولد الطبقيه غير المشروعه، ويجمع

أموال الأمه فى كىس أصحاب البنوك.

وبذلك تبين أنه لا- حاجه للدوله إلى تأميم البنوك، كما لا- شرعيه للتأميم، وإنما اللازم إطلاق حريات الناس فى تأسيس البنوك، مع وضع قانون إبطال الربا أخذاً وعطاءً، وقانون لزوم تقسيم الأرباح تقسيماً عادلاً بين صاحب المال وبين العامل فى المضاربه وبين إداره البنك، بأن يكون لكل نصيبه العادل، حيث يقسم الربح بين طرفى المضاربه.

ويأتى نفس الكلام فى القروض التى يقترضها البنك من الناس تحت عنوان أوراق القرضه، مثلاً البنك يطبع بمقدار ألف دينار أوراقاً، لكل ورقه قيمه دينار، ويبيع هذه الأوراق للناس، ويكون الألف دينار عند البنك إلى مده خمس سنوات لا يحق لأحد أن يسترجع ماله، بل يكون عند الورق سنداً على قرضه، ويعطى البنك كل عام ثمانيه دنانير مثلاً لكل مائه، وهذه الأوراق تسير فى المجتمع لأنها فى حكم النقد، مثلاً لزيد مائه ورقه يذهب كل عام ليأخذ ثمانيه دنانير من البنك ربا أوراقه، فإذا باع هذه المائه لعمرو، كان عمرو يذهب كل عام ليأخذ من البنك ثمانيه دنانير أرباح أوراقه بالربا.

وبهذه الصوره يستولى البنك على أموال كبيره من الناس، لأن ربح المضاربه التى يفعلها البنك كبير، إذ من الواضح أنه يتاجر البنك بالنقود المجموعه عنده، وبذلك يجمع أموالاً كبيره.

ولنفرض أن الربح فى كل عام الربع، وفى خمس سنوات حصل البنك من وراء مليون دينار القرضه مليوناً ومائتين وخمسين ألف دينار، مع الغض عن ربح الربح وهكذا، والمفروض أنه أعطى كل عام ثمانين ألف دينار بما مجموعه أقل من نصف مليون، ولنفرض أن التفاوت إلى نصف المليون

تكاليف الكتياب والإداره وما أشبهه، فيبقى الربح الصافي للبنك ثلاثه أرباع المليون، ولماذا هذا الربح، بينما كان الواجب أن يأخذ البنك عوض أوراق القرضه أوراق المضاربه، وتكون له نسبه معقوله، وبذلك لا يكون للبنك بعد خمس سنوات حتى عشر ثلاثه أرباع المليون، ويكون باقى الأموال التى ربحها فى كيس الأمه أصحاب أوراق المضاربه.

ثم إنه إنما يعطى البنك لأوراق القرضه أرباحاً أكثر من أرباح المال الذى يقترضه، لأنه إنما يقترض بأوراق القرضه قروضاً طويله الأمد، كخمس سنوات مثلاً، بينما ليس كذلك القروض العاديه، ولذا يعطى البنك ثمانيه فى المائه لأوراق القرضه، بينما لا يعطى إلاً خمسه أو أربعه فى المائه للقروض العاديه.

### **((أقسام أوراق القرضه))**

((أقسام أوراق القرضه))

ثم إن أوراق القرضه على قسمين:

الأول: القرضه الداخليه، كما ذكرناه.

والثانى: القرضه الخارجيه، وهى أن الدوله أو البنك مثلاً إذا احتاج إلى نقد الخارج، مثلاً احتاج العراق إلى الدولار أو الين، وذلك لأنه اشترى مثلاً كميه من البضاعه الأمريكيه أو اليابانيه، والدولتان لا ترضيان إلاً بإعطائهما نقدهما، ولا يتمكن العراق من اشتراء نقديهما، لأنه لا يملك النقد الذى يشتري به نقديهما، طبع أوراق القرضه وأعطاهما إلى الدولتين فى مقابل أخذه منها الكميه التى يحتاج إليها.

ومعنى ذلك أن العراق استقرض كميه من الدولار والين، ويعطى فى كل عام ربح القرض، أى الربا ثمانيه بالمائه، فأوراق القرضه تذهب إلى الدوله الأجنبيه فى قبال العملات لتلك الدوله التى تأتى إلى هذه الدوله المقترضه.

ففى المثال صار العراق المقترض، والدولتان المقرض فى قبال أوراق القرضه.

ويمكن أن يتفق هذا الأمر بالنسبة إلى أفراد التجار الأجانب، مثلاً ألمانيا تطبع أوراق القرضه بمقدار مائتي مليون مارك، فيذهب الفرد الإيراني ويشترى من تلك الأوراق بمقدار مليون مارك، بمعنى أنه يعطى مليون مارك أو ما يعادله من التوامين إلى دوله ألمانيا، ويشترى منها ما يعادل مليون مارك من أوراق القرضه، ويذهب هذا الإيراني التاجر إلى ألمانيا كل عام، ويأخذ أرباح مليونه ربا في المائة ثمانيه، أى ثمانون ألف مارك.

ولا- يخفى أن الدوله أو البنك لا يقدم على طبع أوراق القرضه لأن يبيعها فى الداخل أو فى الخارج لأجل الاحتياج إلى المال فحسب، بل هناك سبب آخر يوجب تحرك الدوله أو البنك على طبع أوراق القرضه، وهو أن الدوله تريد جمع النقود أو البنك يريد ذلك، لأجل امتصاص التضخم الذى حدث من كثره النقد، فمثلاً تضخم النقد حتى صار كل خبز بدرهم، والدوله تريد أن تجعل الخبز رخيصاً بنصف تلك القيمة، فإنه لا علاج لذلك إلا بجمع نصف النقود، فإذا جمعت الدوله تعادل النقد والخبز، فيكون كل خبز بخمسه وعشرين فلساً.

ولا يخفى أن فى الإسلام يحرم الربا، ولذا فاللزام أن يكون القرض حسناً بدون فائده، أو يكون على نحو المضاربه، مع ملاحظه عدم الإجحاف كما ذكرناه سابقاً.

ومما تقدم من أن البنك الربوى لا- يفكر إلا فى ربح نفسه، فكل عمل يقوم به البنك، سواء كان باسم بنك العمران، أو بنك الرهون، أو بنك الزراعه، أو بنك الصناعه، أو غيرها، ليس إلا جهازاً لجمع ثروات الناس، ولا إخلاص فى البنك الربوى مثقال ذره، سواء كان القائم بفتح البنك الدوله أو الشركه،



وكل دعايات البنوك ليست إلا كذباً وتغطيه للجشع الذى يختفى وراء الدعايه، وكل تعامل مع أى بنك ربوى محرم شرعاً، إلا إذا كان اضطراراً، إذ «ما من شىء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه»، كالاضطرار إلى لحم الخنزير والميته، بل وأسوأ من ذلك، حيث إن «الدرهم من الربا أعظم حرمه عند الله من سبعين زنيه كلها بذات محرم»، وقد سبق أن ذكرنا أن ما فى هذه الروايه حقيقه، وليس لأجل الإخافه فقط، حتى يكون الكلام مجازاً.

### ((كيد فتح الفروع المختلفه للبنوك))

((كيد فتح الفروع المختلفه للبنوك))

ومن هذا يعرف أن فتح البنك الفروع له فى كل شارع وقريه باسم تسهيل أمر الناس، ليس إلا تمديداً لأيدى وأرجل الأخطبوط حتى يمتص آخر درهم فى أقصى قريه، إن القريه ذات الألف دينار إذا فتح فيها البنك كان معنى ذلك أن القائمين بالبنك يريدون سرقة شىء من الألف دينار، إما مباشره أو غير مباشره، فالسرقة المباشره تكون بأن يستقرض أهل القريه من البنك ألف دينار بربح عشره فى المائه لتحسين أوضاعهم، وفى أخير السنه يرجعون إلى البنك ألفاً ومائه، ومعنى ذلك أنه سرق البنك منهم مائه من ألف دينارهم، فأصبح عندهم تسعمائه دينار، وهكذا لا يزال ينقص الألف حتى يصل إلى الصفر أو ما تحت الصفر.

والسرقة غير المباشره أن أهل القريه يودعون ألف دينارهم فى البنك ليرد البنك إليهم ألفهم بعد عام ويضيف على ذلك أربعين ديناراً، لأن البنك يعطى فى المائه أربعه مثلاً(1))، وبذلك قد سرق البنك منهم ما لا يقل من ستين ديناراً، إذ البنك تاجر فى مالهم وربح مائتين وخمسين ديناراً (الربح)، وحقهم على أقل تقدير مضاربه نصف الربح، فإذا فرضنا أن الخمسين كان أجور الكتاب وما أشبه، وفرضنا أن حق كل واحد من العامل والإداره ومن صاحب المال وهو

ص: ٢٣٩

عمل مجسم، نصف الربح، كان اللازم أن يعطيهم البنك مائه دينار، لا أربعين ديناراً.

ولهذا السبب نفسه نرى حرص الحكومات والبنوك لمد شبكه المواصلات إلى القرى، وتوسعه شبكه النقود حتى تصل إلى أبعد قرية، إن هذين العاملين ليسا قربه إلى الله، بل قربه إلى الماده.

إذ لولا النقد لم تتمكن الدوله من معرفه أموال القرى لتأخذ منها الضرائب الباهضه، كما أنه لولا البنك لم تعرف الدوله كميته نقود وأموال أهل القرى ولم يقدر المرابون من سرقة أموالهم، كما أن الطرق المعبده تسهل وصول منتجات القرية إلى المدينه لتضع الدوله عليها الضرائب، كما تسهل إداره النقد فى يد القرويين، وتسهل بيع بضائع التجار إلى أهل القرية، وكل ذلك فى ضرر القرية ونفع الدوله والقائمين بالتجاره والبنوك.

نعم إذا لم يكن استثمار \_ كما أمر الإسلام بعدم الاستثمار \_ كان كل ذلك إداره النقد فى القرية وفتح البنك فيها وتعبيد الطرق خيراً على أهل القرية.

ص: ٢٤٠

((العرض والطلب))

(مسأله ١٦): من أسباب ارتفاع وانخفاض القيم: العرض والطلب، فإذا تساوى بقيت القيمة معتدله، وإذا اختلفا فإن زاد العرض انخفضت القيمة، وإن زاد الطلب ارتفعت القيمة.

مثلاً عامل البناء يعمل كل يوم بدينار، والدينار هو القيمة الطبيعيه لحوائجه من مأكّل ومشرب ومسكن وما إلى ذلك، فالخبز كل كيلو بخمسين فلساً، والفاكهه كل كيلو بعشرين فلساً، وهكذا، فإن زاد الخبز والفاكهه عن القدر الكافي صار الخبز كل كيلو بأربعين فلساً، والفاكهه كل كيلو بخمسه عشر فلساً، أما إذ قل عن القدر الكافي صار الخبز كل كيلو ستين فلساً، والفاكهه كل كيلو بخمسه وعشرين فلساً، وكلما زاد العرض قلت القيمة، وكلما زاد الطلب كثرت القيمة.

لكن في محور معين غالباً حول القيمة الأصليه، أى إن الذهب كل كيلو بألف دينار، والخبز كل كيلو بخمسين فلساً، فالذهب لا ينزل إلى قيمه خمسين فلساً، والخبز لا يرتفع إلى قيمه ألف دينار، بل محور الخبز زياده ونقيصه حوالى الخمسين فلساً، ومحور الذهب زياده ونقيصه حوالى ألف دينار، مثلاً الذهب ينزل إلى خمسمائه ويصعد إلى ألف وخمسمائه، والخبز ينزل إلى خمسه وعشرين فلساً ويصعد إلى خمسه وسبعين فلساً.

وإنما قلنا غالباً، لأنه أحياناً يكون المحور غير مناط، فيكون الصعود أو الهبوط اعتباطياً، فقد وصل سعر الخبز في ألمانيا إبان الحرب العالميه الثانيه إلى ما يعادل ستة وعشرين ديناراً، كما قد يعطى مثقال من الذهب لأجل شربه ماء، وقد يكون الثلج لا قيمه له في الشتاء وهكذا، لكن الكلام في الأوقات العاديه، لا في مثل المنخمصه ونحوها، فإذا كان هناك ألف جوب و ألف مشتر، كان كل جوب ربع دينار، أما إذا زاد عدد الجواريب إلى ألفين نزلت القيمة إلى مائه وخمسه وعشرين فلساً،

حيث إن كل بائع يريد بيع جواربيه لثلا يبقى عنده، وإذا فرض أن جاء المشترون لأجل المرور من هذا البلد إلى الحج، وكثر الطلب وكان عدد الجواريب هو الألف ارتفعت قيمه الجوارب إلى نصف دينار.

وكذا في الخدمات، فإذا كان طيب لمائه إنسان كانت أجره وصفته ربع دينار، فإذا فتح طيب آخر عياده هناك صارت أجره مائه وخمسه وعشرين فلساً، أما إذا سكن تلك المنطقه مائه إنسان آخر والطيب واحد صارت أجره الطيب نصف دينار، وهكذا في سائر البضائع وسائر الخدمات.

ثم إن القيمة إذا ارتفعت تأخذ بالانحطاط، وإذا تنزلت تأخذ في الارتفاع، وذلك لأن العرض إذا تدنى وارتفع الطلب أخذ المنتجون ينتجون البضاعة لنيل ثمن أكثر فيزيد العرض، وبذلك ينقص الطلب وتنزل القيمة، وبالعكس إذا ارتفع العرض وتدنى الطلب يكف المنتجون عن الإنتاج فتقل البضاعة ويكثر الطلب فتأخذ القيمة في الارتفاع.

مثلاً- كان مائه جورب ومائه مشتر، فلما نزل المسافرون وارتفع سعر الجورب أخذ تجار الجورب ينتجون الجورب رجاء الربح المتزايد فيصبح الجورب ثلاثمائة، ويشتري المسافرون مائه جورب، ويبقى مائتا جورب ومائه مشتر، وبذلك يرجع السعر لا إلى أول حاله، بل إلى نصف قيمته السابقه، وإذا رأى التجار تنزل السعر كفوا عن الإنتاج ويستهلك الجورب بنفس القيمة، ثم القيمة العادله، ثم القيمة المرتفعه.

وهكذا دواليك في تقابل العرضه والطلب، فكلما زاد العرض قل الطلب، وكلما قل العرض كثر الطلب، فكل من العرض والطلب ومن القيمة يؤثر أحدهما على الآخر، فالعرض الزائد يقلل القيمة، والطلب الزائد يكثر القيمة، والقيمة الزائده تقلل الطلب، والقيمة المنخفضه تكثر الطلب.

## ((من موانع ارتفاع وانخفاض الأسعار))

((من موانع ارتفاع وانخفاض الأسعار))

ثم إنه قد تقدم أن كثرة البضاعة تقلل قيمه، وأن قلة البضاعة تكثر قيمه، لكن قد يتدخل عامل خارجي لعدم ارتفاع وانخفاض قيمه، كما إذا تبانى التجار على عدم تخفيض السعر، ولو كانت البضاعة كثيرة، كما أن الحكومه قد تتدخل لأجل عدم ارتفاع السعر، وإن كانت البضاعة قليلة.

والحكم الشرعى لتبانى التجار أنه يجوز إذا لم يكن احتكاراً وإجحافاً، كما أن الحكم الشرعى لتدخل الحكومه إنما هو فيما إذا كان احتكاراً أو إجحافاً، وحيث قد تقدم الكلام حول ذلك، أى الإجحاف والاحتكار وتدخل الحكومه، فلا داعى إلى تكراره.

ثم إنه كما قد يتبانى التجار، لعدم تخفيض السعر مع كثرة البضاعة، فقد يتبانى المشترون لعدم ترفيع السعر مع قلة البضاعة، مثلاً قد تعطى غابات كندا الخشب الكثير مما يجعل قيمه الخشب على النصف، لكن التجار المستوردين للخشب يتبانون على أن لا ينقصوا قيمه عن السابق، فالشئ وإن كان وافراً إلا أن قيمه لا تنزل، وقد يكون العكس فيقل الخشب فى غابات كندا، مما يجعل قيمه الخشب على الضعف، لكن التجار المشترين للخشب يتبانون على أن لا يشتروا الخشب بأكثر من قيمه السابقه، مما يضطر البائعون إلى البيع بالقيمه السابقه، وقد تقدم أنه كما لا يحق شرعاً للبائع الإجحاف، كذلك لا يحق شرعاً للمشتري الإجحاف.

## ((كسر باعه المفرد))

((كسر باعه المفرد))

ثم إن الأثرياء الكبار قد يخفضون قيمه لأجل كسر أسواق باعه المفرد أو التجار الصغار، وذلك بتحملهم أضراراً فى المواد الأوليه، أو فى البضائع أو فى الخدمات، فإذا أخرجوا الرقباء من السوق رفعوا قيمه لتدارك ما تضرروه، وبهذه الوسيله يأخذون بأزمه الأسواق.

مثلاً فى البلد مائه كاسب

ص: ٢٤٣

مفرد يعيشون على بيع المروحة، كل مروحة بعشره دنانير، فتاجر الجملة إذا أراد كسر أسواق هؤلاء، باع المروحة بخمسه دنانير وهي أقل من قيمه تكليف المروحة التي هي سبعة دنانير مثلاً، فيكسر سوق هؤلاء الباعه الصغار، ويرون أنفسهم مجبورين على ترك بيع المراوح وتبديل دكاكينهم إلى بيع الكماليات مثلاً، فإذا أخرج التاجر الكبير هؤلاء عن الرقابه استبد بالسوق وجعل قيمه المراوح اثني عشر ديناراً، وبذلك يسترجع أضراره بعد مده.

وهذا العمل من هذا التاجر الكبير محرم شرعاً، لأنه إضرار، و«لا ضرر ولا ضرار»<sup>(١)</sup>، ودليل «لا ضرر» مقدم على دليل «الناس مسلطون»، فعلى الدوله الإسلاميه أن تقف دون مثل هذا اللعب بالسوق.

### **((التنافس السلبي بين المستعمرين))**

((التنافس السلبي بين المستعمرين))

وحيث قد تقدم أن كثره العرض توجب تنزل القيمة، كما أن كثره الطلب توجب ارتفاع القيمة، فلا بد وأن يقع بين التجار \_ سواء كانوا تجاراً في دوله واحده، أو في دول متعدده، ذات نظام مشابه، كأمركا وألمانيا، أو ذات أنظمه مختلفه، كأمركا وروسيا، إذ الحزب في روسيا يقوم بدور التجار \_ تنافس في أمرين:

الأول: في اشتراء المواد الأوليه كالنفط والحديد وما أشبهه، حيث إن كل تاجر يريد اشتراء الماده بثمان رخيص، فإذا كان هناك تاجر آخر كثر الطلب، وبكثره الطلب ترتفع قيمه المواد الخام، وذلك ما لا يرضاه لا التجار في دوله واحده، ولا التجار في دول متعدده، ولذا يقع التنافس وأحياناً ينتهي إلى الحروب.

وهذا هو أحد سببي الاستعمار، مثلاً إن إنكلترا تصنع الانقلاب في العراق ضد أميركا حتى تستبد بأسواق المواد الخام للعراق فتشترى التمر والنفط وما أشبه بقيمه رخيصه، وأميركا تحاول أن تصنع نفس الشيء، ولذا

ص: ٢٤٤

نرى كل يوم انقلاباً في أمثال هذه البلاد.

الثانى: فى فتح السوق للبضائع المصنوعه والمواد المصدره، فإن مصر مثلاً لو كانت مستعمره روسيا صارت سوقاً لروسيا، ولا تسمح لأميركا ببيع اللحم واللبن والطائره والسياره لها، بينما إذا جاء انقلاب وصارت مستعمره أميركيه انعكس الأمر، بينما إذا كانت الدوله المتخلفه حياًداً بين الدولتين باعت موادها الأوليه بالقيمه العادله لمن يشتريها، كما أنها اشترت المصنوعات وما أشبه بالقيمه العادله لمن يبيعها، وهذا ما لا يرضاه الدول الاستعماريه، سواء الشرقيه منها كروسيا، أو الغربيه كأميركا.

ومن أجل ذلك تحارب أميركا فى فيتنام، وروسيا فى أفغانستان، وترى كل واحد منهما تربي الأحزاب السريه والعلنيه فى البلاد المتخلفه، وذلك لأجل أن تفتح تلك الأحزاب لهم أسواقاً للبيع والاشتراء، بيع بضائع الدول الاستعماريه أو شراء الدول الاستعماريه المواد الخام من تلك البلاد ذات الأحزاب المربوطه.

وأمامى الآن حيث أكتب هذا المبحث، كتاب فى الاقتصاد ألفه أحد أفراد حزب مرتبط بروسيا يسب فيه أميركا والدول الأوربيه واليابان، بدون أن يأتى ولو بنقد عابر لروسيا، وكتاب آخر فى الاقتصاد ألفه أحد أفراد حزب مرتبط بأميركا يسب فيه روسيا، بدون أن يأتى ولو بنقد عابر لأميركا، وهل هذا إلا دليل على الارتباط، مهما أظهر ذلك الحزب نفسه بمظهر المحايد.

ومن أقوى أدله ارتباط الحزب نقده لجهه واحده، لا نقداً لفظياً وإذاعياً فقط، بل نقداً للأسس والخلفيات، إن كل بلد استعماري يسعى، لأن ينظم العرض والطلب فى العالم الذى يستولى عليه بأى نحو من الاستيلاء، بحيث يكون ذلك فى ربحه، بأن يتمكن من اشتراء أكبر قدر من المواد الخام بأقل ما يمكن من

ص: ٢٤٥

القيمه، ومن بيع أكبر قدر من المواد المصنوعه بأكبر قدر ممكن من قيمه، ولذا فإذا رأينا أن البلد الفلاني الاستعماري أعطى الطائرات أو المواد الاستهلاكيه إلى بلد كذا في آسيا أو أفريقيا، يلزم أن نعرف السبب الكامن وراء ذلك، حتى وإن كان العطاء في صورته التبرع، فإن وراء التبرع المزيد من النهب والسلب.

مثلاً أميركا تعطى لمصر كذا من القمح مجاناً، لكن هذا المقدار الممنوح هو طريق إلى فتح السوق في مصر الذي تستفيد أميركا منه أضعاف تلك الفائده الممنوحه، وأقل نظره إلى تاريخ الاستعمار الحديث يكفي للاطلاع على هذه الحقيقه، فإن الأسواق العالميه إلى أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت في يد الاستعمار البريطاني، ولكن في أواخر هذا القرن قامت ألمانيا والولايات المتحده الأمريكيه بالرقابه مع بريطانيا، ولذا تنزل سهم بريطانيا في التجاره العالميه من (٢٢) في المائه في عام ١٧٨٠ م إلى (١٥) في المائه في عام ١٩١٣ م.

ولما أقامت الدول الاستعماريه الحرب العالميه الأولى، انتصرت بريطانيا وفرنسا على ألمانيا، ولكن كان ذلك الانتصار في ضررهما، حيث تقدمت أميركا عليهما وصارتا من أتباعها، وحدثت حينذاك أزمة الاقتصاد في عام ١٩٢٩، فانخفضت أرباح أميركا بين ١٩٢٩ م إلى ١٩٣٣ م من (٤/١٠٤) ملياراً من الدولارات إلى (٥٦) ملياراً من الدولارات، ولذا فكرت الدول الاستعماريه في صب اقتصاد جديد، وعلى ذلك الأساس صارت حصه أميركا أكبر من غيرها، لأنها تمكنت من فتح الأسواق لها في كل العالم، حيث الاستعمار البريطاني والفرنسي قد كرههما العالم، ولم يعرف العالم بعد حقيقه الاستعمار الأمريكي، ولذا صار ثلث صادرات الدول الاستعماريه من البضائع من نصيب



أميركا، في حال أن بين الحربين العالميتين كان النمو (١٥) في المائة فقط.

مثلاً صار حجم الصادرات بين سنه ١٩٥٠ م إلى ١٩٧٠ م خمسه أضعاف، ومن هذا الرشد السريع لم يكن نصيب العالم الثالث في العام ١٩٥٣ م إلا (٥/٢٥) في المائة، وفي عام ١٩٧٠ م انخفض إلى (١٧) في المائة.

وقد حاولت البلاد الاستعماريه تصدير رأس المال إلى الخارج، فمثلاً وبينما كان الاستعمار البريطاني يختص بحصه الأسد في عام ١٩١٤م حيث إن الرأسمال الخارجى كان فى يده بقدر (٢/٥٠) فى المائة، انقسم وضع رأس المال بين الحكومات الاستعماريه بعد الحرب العالميه الثانيه، مثلاً فى عام ١٩٦٠ م كانت حصه أميركا (٥٩) فى المائة، وحصه بريطانيا (٢٤) فى المائة، وحصه فرنسا (٧/٤) فى المائة، وحصه ألمانيا (١/١) فى المائة وحصه سائر البلدان الصناعيه (٦/١٠) فى المائة.

أما روسيا فهى أبشع استعمار عرفه العالم فى كل الشؤون، ولو أن أميركا وبريطانيا وفرنسا أخذت تنهب العالم اقتصادياً بالطرق الدبلوماسيه والكذب والخداع، فإن روسيا تنهب العالم بقتل الملائين وسجن الملائين واستحلال البلاد، كما فعلت بالجمهوريات الإسلاميه الست وبالمجر وبأفغان وغيرها.

وإننا لسنا بصدد تفصيل هذه الأمور، وإنما ذكرنا ذلك من باب المثال، وبيان أنه كيف أن الحروب والثورات إنما تقوم بين التجار لأجل فتح أكبر قدر من السوق، لتسويق بضائعها بأعلى ثمن، ولابتياح المواد الخام بأرخص ثمن منها.

**((التنافس الإيجابى بين التجار))**

((التنافس الإيجابى بين التجار))

ولو كانت الرقابه بين التجار فى البلد الواحد تنتهى أحياناً إلى خير الناس.

ص: ٢٤٧

١: حيث إن الرقابه فى ابتياع المواد تنتهى إلى بيع الناس موادهم بأكبر ثمن، مثلاً يريد هذا التاجر اشتراء الصوف من أهل الريف لكل كيلو ديناراً، فيأتى الرقيب له ويشتره منهم لكل كيلو ديناراً ومائه فلس، وإذا جاء التاجر الثالث اشتراه بدينار وربع مثلاً.

٢: وحيث إن الرقابه فى بيع المصنوعات وسائر البضاعات، تنتهى إلى ابتياع الناس حاجاتهم بأقل ثمن، مثلاً يريد هذا التاجر بيع السياره بألف دينار، فيأتى الثانى ليعرض سيارته بألف إلا خمسين، ويأتى الثالث ليعرضها بألف إلا مائه.

٣: وحيث إن الرقابه تنتهى إلى إتقان أكثر فى العمل، وجمال أوفر فى البضاعه، إذ الناس يقبلون على ذلك فى سوق المنافسه الحره.

فالرقابه بين التجار فى بلد واحد تنتهى إلى خير الناس، إلا أن الرقابه بين البلدان الاستعماريه تنتهى إلى ضرر الناس، حيث يستبد بعضهم بالسوق بواسطه عملائه ودعاياته، سواء جاء بتلك العملاء فى انقلاب دموى عسكرى، كما فعلته روسيا فى المجر وأفغان وغيرهما، وفعلته أميركا فى إيران الشاه، وعراق صدام، أو جاء بهم بالمكر والخداع كما فى مصر السادات، أو ساندهم الاستعمار كما فى الحكومات الوراثيه، وإذا صار السوق فى قبضته صرف اقتصاده:

(١) من جهه تجريد البلاد عن الإنتاج النافع للبلاد إلى الإنتاج النافع للاستعمار.

(٢) ابتياع المواد الخام بأبخس ثمن.

(٣) بيع البضائع غير المتقنه.

٤) بيع البضائع بأكبر قدر من الثمن.

وهذان النوعان من الاستعمار الصريح والمبطن من أكبر أنواع التلاعب بالعرض والطلب فى الأسواق، وبهما تختلف القيم أكبر قدر من الاختلاف.

### **((مقومات الأسواق المستقيمه))**

((مقومات الأسواق المستقيمه))

وبما ذكرنا تبين أنه إذا أرادت الشعوب استقامه الأسواق لزم عليها أمران:

ألف: طرد الاستعمار والاستثمار بكل أنواعهما، حتى لا يبقى لهما حتى موضع إظفر، لأن الاستعمار والاستثمار كالسرطان إذا وجد خليه واحده أخذ فى الانتشار إلى أن يعم سائر أجزاء الجسم.

ب: فتح مجال الرقابه الحره بين التجار، فى كل من بيع المواد الخام واشتراء البضائع والمصنوعات.

### **((الاستعمار والخطط الاقتصاديه))**

((الاستعمار والخطط الاقتصاديه))

ثم إن الاستعمار لا يكتفى باشتراء المواد الخام رخيصاً وبيع المنتجات غالياً، بل يسحب أكبر قدر ممكن من النقد الذى أعطاه بعناوين آخر، كما أنه يفسد النقد فى البلد الذى أعطاه بما أمكن من الإفساد كالإسراف وبناء البنايات غير المفيده أو الضاره، إلى غير ذلك، كما ألمعنا إلى جملة منها فى مسأله سابقه.

أما أن الاستعمار كيف يسحب أكبر قدر ممكن من النقد؟

فالجواب: إنه من طريق المؤسسات العالميه الرأسماليه.

أ: مثل صندوق النقد العالمى، فإنه هذا الصندوق شبكه مكذوبه يسحب أكبر قدر ممكن من النقود من البلاد النفطيه، إنه يعطى القرض للدول التى تواجه نقص الميزانيه، وماهى تلك الدول، إنها أميركا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا، إنهم يدعون أن ارتفاع سعر النفط أوجب لهم نقصاً فى الميزانيه، ولذا فهم يستقروضون

من هذا الصندوق، ومن يملأ هذا الصندوق، إنها البلاد النفطية، فالسعودية أعطت لهذا الصندوق ملياراً من الدولارات إلى عام ١٩٧٤ م، وإيران ثمانمائة وخمسين مليون دولار، والكويت أربعمائة مليون دولار، وهكذا.

والقروض تكون في مده تتراوح بين خمس وعشرين إلى ثلاثين سنة، بفائده (٢) إلى (٣) في المائة، وقد تقدم أن هذه الفائده أيضاً قد تذهب بواسطة تنزل الدولار.

ثم إن هذا المال المودع يعطى إلى البلاد الفقيره بفائده (١٢) في المائة، أليس معنى هذا نهب الدول الاستعماريه ما أعطوه من ثمن النفط إلى البلاد النفطية.

ب: ومثل البنك العالمى، فإنه مؤسسه مالىه عمدته سهامها بيد أميركا وبعض البلاد الغربيه، وعنوانها أنها تعطى القرض للدول الفقيره بفائده (٨) في المائة، في مده تتراوح بين خمس عشر إلى عشرين عاماً، وقد قرر المشرفون عليها في عام ١٩٧٤م أن البلاد النفطية يجب عليها أن تشتري أوراق قرضه هذا البنك إلى عام ١٩٧٩م بما قيمته ثمانيه عشر ملياراً من الدولارات.

ج: ومثل القروض المستقيمه من البلاد النفطية للدول الغربيه، فمثلاً إيران وحدها في زمان الشاه المخلوع أقرضت مبلغ (٨٥/١٠) مليارات من الدولارات لإنكلترا وفرنسا وإيطاليا وبعض البلدان الأخر.

د: اشتراء الدول النفطية أسهماً من الشركات الأمريكيه والأوروبيه، وذلك بداعى إخراج هذه البلاد عن الركود الاقتصادى، فمثلاً في العشره أشهر الأولى من سنة ١٩٧٤م أعطت البلاد النفطية مائه وثلاثه عشر ملياراً من الماركات الألمانيه لأجل اشتراء السهام ونحوها في شركات أوروبيه وأمريكيه.

إلى غير ذلك من الأمور التى لسنا نحن بصدددها فى هذا الكتاب.

والإسلام يحرم استخراج النفط في البلاد بهذه الصورة، كما يحرم صرف وارد النفط بهذه الصورة، ولوقام حكم الإسلام حوكم هؤلاء المستخرجون والصارفون بهذه الصور.

كما أن الحكومه الإسلاميه إذا قامت تسترجع كل تلك الأموال التي صرفت اعتباطاً سواء في داخل البلاد النفطيه، أو في خارجها، فإن الغصب لا يتغير حكمه مهما طال عليه الزمان، كما ذكره الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في قطائع عثمان، وكما ذكره الإمام (عليه السلام) في (صفايا الملوكة) في بحث الأنفال.

ص: ٢٥١

## ((من فوائد الرقابه الإيجابيه))

### اشاره

((من فوائد الرقابه الإيجابيه))

(مسأله ١٧): ومن الأمور المرتبطه بالرقابه، أنها إذا كانت حره بدون الدسائس والاستعمار، توجب:

١: تنظيم الأسواق.

٢: وتنزل الأسعار بالقدر الممكن.

٣: وتقدم العلم والفن.

٤: وتشغيل الأيادي المعطله.

٥: وتفنن البضاعه.

### ((تنظيم الأسواق))

((تنظيم الأسواق))

فالأول: إنما يكون لأجل أن البضاعه إذا قلت في السوق أخذ التجار في إنتاج تلك البضاعه لرجاء لربح، إذ القله في السوق توجب ارتفاع السعر، وارتفاع السعر يغري بالإنتاج، فإذا كثر التجار من الإنتاج لهذه البضاعه القليله الموجوده كثر العرض، وفي مقابله قل الطلب، ولذا تنزل قيمتها، وإذا تنزلت قيمه كف التجار عن الإنتاج، وبذلك تأخذ في القله، وهكذا دواليك إذا قل العرض غلى، وإذا غلى أنتجوه، وإذا أنتجوه كثر العرض، وإذا كثر العرض كفوا عن إنتاجه، وإذا كفوا عن إنتاجه قل، وهكذا.

وبذلك تنتظم أسواق البضاعه، فلا تنعدم البضاعه، ولا تكثر كثره فاحشه، بينما إذا لم تكن الرقابه الحره، كما هي العاده في جملة من البلاد، فأحياناً تصل كثره البضاعه إلى عدم الثمن ولزوم إتلافها، وكثيراً ما تصل قله البضاعه إلى حال شبيهه بالعدم، لأن الموظف المسؤول عن الإنتاج دكتاتور لا يُسأل عما يفعل، فإن رئيس الدوله إذا كان دكتاتوراً سرت هذه الحاله إلى كل أعضاء الدوله، فإن (الناس على دين ملوكها).

إن الدكتاتوريه من شيم النفوس غير المؤمنه، فإذا كانت هناك رقابه وخوف من الناس وقف المسؤول عند حده،

وإلا تمادى فى غيه.

### ((الرخص وانخفاض الأسعار))

((الرخص وانخفاض الأسعار))

والثانى: واضح سببه، فإن التاجر الحر حيث يريد بيع بضاعته لابد له من تنزيل قيمه بالقدر الممكن، حتى يستحوذ على السوق، وإلا نزل التاجر الرقيب له قيمه بما يستولى على السوق.

وهذا مشاهد فى كل بقالين متنافسين، فإنهما ينزلان البضاعه بالقدر الممكن، بينما لو كان فى المنطقه بقال واحد لاستبد بالقيمه، حيث يرى اضطرار أهل المحله إليه.

ولذا كان اللازم على الشعب أن لا يدع الدوله تمنع عن تكثر الأيادى فى أيه بضاعه، باسم حمايه الصناعه أو التجاره أو ما أشبهه، فإن الغالب أن التاجر يتوسل بالسلطه لمنع الرقيب له، والسلطه بأسباب سياسيه أو ما أشبهه تفعل ذلك، وبالنتيجه يكون غلاء السعار وتضرر المستهلكك، هذا بالنسبه إلى التجار داخل البلاد.

أما إذا حدث التنافس بين أهل البلاد الإسلاميه وأهل سائر البلاد، فاللازم حمايه الدوله للصناعه والتجاره والزراعه وغيرها من الأمور الوطنيه، إذ فتح المجال للأجنىبى يوجب بطاله أهل البلاد وتضررهم، مثلاً مليون فلاح يشتغلون فى أمر الزراعه، فإذا استورد التجار القمح من الخارج، ولو بسعر مساو لسعر البلد، قل احتياج البلد إلى قمح نفس البلد، إذ ينصرف قسم من المشترين إلى قمح الخارج، وبقدر الإقبال على قمح الخارج يتعطل الفلاحون عن العمل، وكذلك فى سائر الأمور من البضائع وغيرها.

لا- يقال: قد يكون عدم حمايه الدوله عن البضائع الداخليه بسماحها للتاجر أن يراقب التاجر الآخر يوجب عدم إنتاج البضائع الغاليه، لأن التاجر القادر على الإنتاج معدود، وأى منهم لا يستعد للإنتاج بدون الحمايه، مثلاً صنع الطائرات لا يمكن إلا للتاجر القدير مالياً، وحيث إن مثله معدود، وأى

منهم لا يستعد الإنتاج بدون الحماية، يكون معنى عدم الحماية عدم إنتاج الطائره التي تحتاج إليها الأمه.

لأنه يقال: حيث إن التاجر يفكر في الربح كان على الدوله الجمع بين ربح التاجر وعدم الانحصار، فلا يظلم التاجر ولا يظلم.

والحاصل: إن الحماية بأخذ الفرصه من الآخرين خلاف الحريات الإسلاميه، فلا تجوز إلا في حاله الاضطراب، والضرورات تقدر بقدرها.

### ((تقدم العلم والفن))

((تقدم العلم والفن))

والثالث: أى تقدم العلم والفن، فإنه إنما يكون تحت مظله الرقابه الحره، إذ كل تاجر حيث يريد تسويق بضاعته يجتهد لتكون بضاعته أحسن من غيره حتى تجلب نظر المشتريين، وبذلك تتقدم الصناعه وتحسن البضاعه.

بينما يجمد العلم والفن إذا لم تكن رقابه حره، فإن الناس جبلوا على الإقبال على البضاعه الأرخص الأتقن الأجمل الأحسن، فإذا كان هناك سيارتان، إحداهما بألف، وهى أكثر دواماً كعشرين سنه مثلاً، ولها جمال جذاب، وهى أكثر راحه للراكب، والثانيه بألف إلا مائه لكن دوامها خمس عشره سنه، أو جمالها أقل من الأولى، أو أنها متعبه مثلاً، أقبل الناس على الأولى.

وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «رحم الله امرءاً عمل عملاً فأتقنه»<sup>(١)</sup>.

ولعل الإتيان فى كلامه (صلى الله عليه وآله) يشمل كل تلك الأمور الأربعة، ولذا لم يكن الإتيان مستحباً ذا ثواب فحسب، بل يوجب تقدم الإنسان فى أى مجال كان عمله، كما أن الأتقن علماً يتقدم على غير الأتقن.

ويجرى ذلك فى مرحله الخدمات أيضاً، فالمستشفى الأحسن خدمه يجلب المرضى أكثر، والطبيب الأعلم الأحسن أخلاقاً

ص: ٢٥٤



الأقل أجره، يجلب من المرضى ما لا يجلبه غيره، وهكذا.

### **((تشغيل الأيادي العاطله))**

((تشغيل الأيادي العاطله))

والرابع: أى أن الرقابه الحره توجب تشغيل الأيادي العاطله، فسببه أن الرقابه توجب أن يجمع كل تاجر حوله ما يتمكن من الأفراد لأجل تكثير بضاعته وتحسينها وتسويقها، وكل ذلك بحاجه إلى يد.

مثلاً هناك تاجران يراقب أحدهما الآخر فى إنتاج وبيع الفواكه، فإن كل واحد منهما يهتم لأن ينتج أكثر ليربح أكثر، ثم يفتح محلات أكثر، ويوصل النتائج إلى آخر المدينه، وبذلك يشغل فلاحين أكثر وبقالين أكثر وحمالين أكثر وباعه متجولين أكثر.

والتاجر الآخر يفعل نفس ذلك، مما لو لم تكن رقابه لم يفعل الواحد منهما كل ذلك، إذ الربح وإن كان أكبر محفز للإنسان فى الحرکه، إلا أن الرقابه هى الأخرى محفزه، وتكون أحياناً أكثر من تحفيز الربح، ولذا نرى التاجر يغمض عن الربح ويبيع برأس المال أو بأقل إذا حفزته الرقابه، للتقدم على رقيه.

وعلى أى، ففى الرقابه الحره تشغيل الأيادي العاطله أكثر فأكثر.

### **((تفنن البضاعه))**

((تفنن البضاعه))

والخامس: أى تفنن البضاعه وتنوعها، فإنها من نتائج الرقابه الحره، فإن التاجر حيث يريد الربح الأكثر ينتج ما فى مقدوره من مختلف البضائع، بمختلف الحجم والألوان والأشكال والكيفيات والمزايا والخصوصيات، فإن لكل جديد لذه، بينما إذا لم تكن الرقابه لجمد الإنتاج إلى نوع واحد أو أنواع قليله، وبالتفنن والتنوع تسد الحاجات، ويحصل الناس على مآربهم وحوائجهم.

### **((مباحث فى الرقابه الإيجابيه))**

((مباحث فى الرقابه الإيجابيه))

وهنا مباحث كثيره حول الرقابه نكتفى ببعضها:

الأول: كيف يتمكن التاجر من تنزيل قيمه للبضاعه تنزيلاً لا يضره اقتصادياً حتى يتمكن من الاستيلاء على السوق، ويتقدم على رقيه فى البيع وجلب المشترين.

والجواب: إنه يعتمد على أمور من أهمها:

١: كون المواد الخام أرخص.

٢: كون الإنتاج أقل كلفه.

٣: كون الوصول إلى يد المشتري بأقل قدر ممكن من القيمة.

أما الأول، فكون المواد الخام أرخص، قد يكون بسبب الإجحاف بالمالكين لها كما يفعله الاستعمار، وهذا ليس جائزاً شرعاً كما هو واضح، وقد يكون بسبب كون التحصيل بأقل كلفه، مثلاً قد يشتري التاجر التراب الذى يصنع منه الآجر من السوق، وهذا يكلفه لكل آجره فلساً مثلاً، وقد يشتري سياره تحمل التراب الصالح من الأرض المباحه، وهذا بالنتيجه يكلفه لكل خمس آجرات فلساً، وهكذا بالنسبه إلى سائر صور إمكانيه رخص المواد الخام.

وأما الثانى، فقد يشتغل المعمل كل يوم أربعاً وعشرين ساعه فى ثلاث دفعات، فالعمل الذى كانت كلفته عشره آلاف دينار، والتي تستهلك فى عشر سنوات قد أنتجت ثلاثه أضعاف نفس المعمل إذا كان يشتغل كل يوم دفعه واحده، وبذلك تنزل كلفه الإنتاج بالنسبه إلى قيمه المعمل إلى الثلث.

بالإضافه إلى أنه لا يترك مقدار إيجار المحل والكهرباء الذى يصرف أوقات الفراغ للإناره وما أشبه ذلك يذهب هدرأ، فإن كل المعامل تحتاج إلى الإدارة والمدير وتعطى ضرائب الدوله وعندها الطابعات ووسائل الإعلام كالدعايه وغيرها وغيرها، ولا فرق فى أغلب ذلك بين أن يعمل المعمل ثلاث دفعات أو أقل، كما لا فرق فى بعضها بين ذين الأمرين إلا فرقاً قليلاً، فكلما تمكن صاحب المعمل من الاستفادة الأكثر من المعمل تمكن من جعل البضاعه أرخص.

وأما الثالث، فإن السياره التى تحمل الآجر إلى محل البيع، لا فرق عندها

من جهة ذات السيارة والسائق والوقود وإعطاء رسوم الطريق وغير ذلك، بين أن تكون ممتليه أو نصف فارغه، فإذا عمل المعمل ثلاث دفعات جاءت السيارة ممتليه، أما إذا لم يعمل إلا دفعه أو دفعتين، فإن السيارة يذهب ثلث أو ثلثا مصارفها هدرًا.

وبذلك يظهر أن الوصول إلى يد المشتري قد يكون بكلفه أقل مما يوجب الرخص، وقد يكون بكلفه أكثر مما يوجب الغلاء.

ثم إنه قد يشترك جملة من التجار، سواء كانوا تجاراً لبضاعه واحده، مثل كون كلهم تجار مواد البناء، ولبضاعات متعددة، مثل كون أحدهم تاجر مواد البناء، والآخر تاجر الثلاجات والمبردات وما أشبه، في مصلحه واحده، أو في مصالح، ليملؤوا فراغ بعضها البعض، مثلاً يشتركان في اشتراء سيارة واحده وأجره سائق واحد، لنقل مواد كليهما إلى السوق، أو لاستخدام مهندس لمعملهما، ويشتريان ماكنه كهرباء واحده لإناره معملهما، بينما لو كان التاجر وحده خسر الزائد من الإناره، إلى غير ذلك.

وقد يخفف التاجر عن تكلفه الإنتاج باستخدام المكائن الجديده التي تشتغل أكثر، وبذلك تكون رقابته لرقبائه أكثر، حيث إن الشغل الأ-كثر يسمح بالشهره الأ-كثر والقيمه الأقل، وكلاهما من أسباب التقدم على الرقباء، مثلاً كلاهما صاحب مطبعه، لكن اشترى أحدهما مطبعه يدويه تخرج في كل يومين كتاباً، والآخر اشترى أتوماتيكيه تخرج كل يوم كتاباً، فإن الثاني حيث تعطى كتاباً أكثر وأسرع يلتف حوله المشترون، كما أنه حيث لا يحتاج إلى عمال كثيرين يبقى في كيسه أجره العمال، إنه فرضاً يريد ربح دينار في كل يوم، فهو يقسم الدينار على ألف كتاب، أي إنه يربح من وراء كل كتاب فلساً، وبذلك تكون قيمه الكتاب مائه وفلس مثلاً، بينما رقبه الآخر الذي يريد في كل يوم ديناراً لا بد

له أن يأخذ على كل كتاب مائه وفلسين، لفرض أنه يخرج كل كتاب فى يومين.

ومن الناحيه الثانيه إن صاحب المطبعه العاديه يحتاج إلى عشره عمال، بينما الثانى يحتاج إلى خمسه عمال، والتفاوت بين قدر الأجره لابد للأول أن يضيفه على البضاعه، بينما الثانى لا يحتاج إلى ذلك، فيكون ثمن الكتاب عند الأول أكثر من ثمنه عند الثانى، ولذا يتمكن الثانى من الاستحواذ على السوق، وأن يخرج رقيه من الساحه، إلى غير ذلك من أسباب تقويه رقيه على رقيه.

وقد يأتى هذا الكلام فى الخدمات، فهناك طبيان أحدهما يرى المريض بربع دينار، والآخر يراه بنصف دينار، فإن من المعلوم أن يكون الأول أكثر ربحاً، لأنه أكثر مراجعين، مثلاً- الأول يراجعه كل يوم مائه مريض، بينما الثانى يراجعه ثلاثون مريضاً، والنتيجه أن الأول حصل فى كل يوم خمساً وعشرين ديناراً، بينما الثانى حصل فى كل يوم خمسه عشر ديناراً.

والتسهيلات فى المعامله هى الأخرى التى توجب تقدم رقيه على رقيه، فأحد القصابين يبيع اللحم نقداً ونسيئته، والثانى لا يبيعه إلاً نقداً، فإن من الطبيعى أن المشترين يلتفون حول الأول بما لا يلتفون مثله حول الثانى، وبذلك يكثر ربحه من ناحيه، ويتمكن من تنزيل قيمه من ناحيه ثانيه، وكلاهما يوجب انسحاب رقيه من الميدان.

وهذه الأقسام للرقابه جائزه شرعاً، نعم إذا كان القصد سيئاً كان مكروهاً.

**((الرقابه المحرمه))**

((الرقابه المحرمه))

أما الرقابه المحرمه، فهى ما إذا كان إخراج الرقيه من الساحه بالإكراه، أو كان بأخذ الفرصه منه، أو كان بالخداع.

فالأول: كما إذا استند الرقيه إلى قوه الدوله، أو قوه التهديد، لإخراج

ص: ٢٥٨

الرقيب من الساحة، وفي العالم الغربي أحياناً يصل الأمر إلى التهديد بالمافيا، وهذا العمل محرم في الشريعة الإسلامية، وعلى الدولة السلامية أن تمنع عن الإكراه والتهديد ونحوهما.

نعم يصح للرقيب أن يخرج من الساحة بالإرضاء، كأن يعطى له كميته من المال مثلاً، لئلا يزاحمه في هذه البضاعة، وما يأخذه الرقيب حلال، إذ هو في قبال تنازله عن الحق الذي هو له، فلا يكون من مصاديق أكل المال بالباطل.

والثاني: كما تقدم مثاله بتنزيل التاجر قيمه البضاعة تنزيلاً يوجب كسر الرقباء الآخرين، وحيث إن هذا العمل إضرار عرفاً فهو محرم، إذ موضوع الضرر عرفي، وهو يرى أن التنزيل بهذا النحو من مصاديق الإضرار.

فمثلاً- هناك مائة دكان يعيشون هم وعوائلهم ببيع الخبز، فيربح كل واحد منهم كل يوم ديناراً لأجل استعاشه عياله، ويبيع كل خبز بعشره أفلس، هي قيمته العادية الخبز مثلاً، فيأتي هذا التاجر وينصب معمل الخبز الذي يعطى كل يوم بقدر إنتاج أولئك المائة مجموعاً، ويبيع الخبز بتسعة فلوس مثلاً، مما يوجب التفاف الناس حوله، فإن أخذ الفرصه من أيدي أولئك لا يجوز شرعاً.

والفرق بين مثل هذا ومثل ما إذا فتح بقال دكاناً قرب دكان بقال آخر، حيث إن المشتريين ينقسمون بينهما، هو أن ذلك يعد عرفاً إضراراً ولا يعد هذا إضراراً، فلا يقال: كما يجوز فتح البقال الثاني الدكان يجوز لذلك التاجر وضع معمل الخبز.

وأما الثالث: أي الخداع، فهو قد يكون بالإيجاب، بأن يمدح البائع السلعة بما يوجب غرور المشتري، وبهذه الكيفية الكاذبه يخرج البائع رقيقه من الساحة، فإذا كان هناك غرور أو غبن فالمعامله غير تامه، فالغرور مثل أن يقول: إن السيارة

تبقى عشرين سنه، بينما هي لا تبقى أكثر من عشر سنوات، فإنه وإن كانت السيارة قد اشتراها بالقيمه العادله، إلا أنه حيث كان مغروراً كان له حق الفسخ من باب الغرر، وقد نهى النبي (صلى الله عليه وآله) عن الغرر.

أما إذا كان البقاء عشرين سنه شرطاً فى ضمن المعامله، فإنه يكون له حق الفسخ من باب خيار تخلف الشرط، إذ هذا الشأن أى البقاء عشرين سنه قد يكون شرطاً، وقد يكون داعياً، كما أنه قد يكون مصب البيع حتى إنه إذا لم يكن كان البيع باطلاً تلقائياً، وتفصيل ذلك فى مباحث الخيارات من الفقه.

أما الغبن، فهو أن يعطيه بقيمه أكثر، كما إذا كانت السيارة التى تبقى عشر سنوات نصف قيمه السيارة التى تبقى عشرين سنه، فالخيار فى المقام خيار الغبن.

كما أن الخداع قد يكون بالسلب، أى استفاده الرقيب من سلبات الرقيب الآخر، إما حقيقه أو كذباً، مثلاً فى إيران يمتنع الناس من الاشتراء عن البهائيين، لأنهم حزب استعمارى، فإذا كان هناك نفران ينتجان الأحذيه مثلاً، أحدهما بهائى، استفاد الآخر من هذه النقطة لأجل ضرب رقيه بتشهيره أنه بهائى، وبمجرد ذلك يمتنع الناس عن الاشتراء منه، وبذلك يتمكن من إخراج رقيه عن الساحه، وإنما سميناً هذا خداعاً، لأن الحقيقه أن الذى أخذ السوق لم يشهر رقيه البهائى قربةً إلى الله تعالى، بل إنما شهره لأجل ترويح بضاعه نفسه.

نعم، إذا كان عمله هذا قربه لم يكن من قسم الخداع، وإن كانت النتيجة واحده، إذ تختلف الأعمال حليه وحرمة باختلاف النيات، فالصلاه القريبه واجبه مثاب عليها مجزيه وصحيحه، بينما نفس تلك الصوره إذا كانت رياءيه

كانت محرمة معاقباً عليها وغير مجزيه ولا صحيحه، هذا فى استفاده الرقيب من سليات الرقيب حقيقه.

أما كذباً فهو بأن يشهر أنه بهائى، والحال أنه ليس بهائياً، أو يشهر بأن ماكنته جاءت من إسرائيل، وليس كذلك حقيقه.

ووجوه الحليه والحرمه ظاهره فى ما ذكرناه.

ص: ٢٤١

## ((ما يرتبط بالنقد والبنك والأسعار))

### إشاره

((ما يرتبط بالنقد والبنك والأسعار))

(مسأله ١٨): فيها أمور مرتبطه بالنقد، والبنك، وارتفاع وانخفاض الأسعار، وغيرها، وهى:

الأول: لماذا انخفض الدينار والدولار فى العالم.

الثانى: ما معنى دعم بعض الدول للدولار.

الثالث: لماذا يرتفع الذهب وينخفض.

الرابع: هل تنزىل الكمبياله من الربا.

الخامس: لماذا تغير إيران مثلاً التومان فى الداخل بالدولار، ليربح المسافرون ربحاً كثيراً.

وأخيراً ما هو نظر الإسلام فى كل هذه الأمور من جهه الحل والحرمة.

### ((انخفاض النقد عالمياً))

((انخفاض النقد عالمياً))

أما الأول: فانخفاض الدينار من جهه أن البنك المركزى فى الغرب أراد انخفاض الدينار، حيث إن للبنك المركزى أن يعين القيمة للنقد كما تقدم، فإذا قال دينار فى مقابل سياره، ومائه دينار فى مقابل ثلاثه، ومائتين وخمسين ديناراً فى مقابل مبرده، وهكذا صارت قيم هذه الأمور بهذه المقادير، وإذا قال: أربعه آلاف دينار فى قبال سياره، ومائتا دينار فى قبال ثلاثه، وخمسمائه دينار فى قبال مبرده، تنزل الدينار وقلت الأسعار.

ويأتى السؤال الثانى: لماذا البنك يفعل ذلك.

والجواب: إن الأسعار ترتفع ويحدث التضخم، كما سيأتى فى مسأله أخرى، وتبعاً لغلاء الأسعار يضطر البنك المركزى إلى تخفيض الدينار.

ويأتى السؤال الثالث: ولماذا تغلو الأسعار.

والجواب: إنما ترتفع لأجل أن البضاعه عرضها يكون أقل من طلبها، مثلاً هناك عشره أشخاص يشتغلون وينتجون بقدر مصارف العشره، وتكون حينذاك





اعتدال الأسعار، حيث يتوازن المال والبضاعة، فإذا فرض أن اثنين من هؤلاء لم يشتغلوا، كان معنى ذلك أن عرض البضاعة صار أقل من طلبها، إذ إنتاجها من ثمانية أشخاص بقدر ثمانية أشخاص وطلبها من عشرة أشخاص، ولذا يزيد الطلب على العرض بمقدار الخمس، فيغلو السعر بمقدار الخمس، فإذا سابقاً كان يشتري إنتاج عشرة أشخاص بعشرة دنانير، فالآن وبعد عطل اثنين، يشتري إنتاج ثمانية أشخاص بعشرة دنانير، ولو فرض أن خمسة تعطلوا عن العمل، كان معنى ذلك أن سعر البضاعة قد تضاعف مرتين، فالبضاعة التي كانت تسوى ديناراً صارت بدينارين، وإنما يكون العطل للاثنتين أو الخمسة لأجل أنهم يلتحقون بالوظيفة في الدولة أو الجيش أو ما أشبهه، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية إذا صار إسراف في البضاعة يكون الغلاء أيضاً، مثلاً كان العشرة كلهم يشتغلون، وكل واحد يصرف بمقدار العشر من الإنتاج، أما إذا صرف أحدهم بمقدار عشرين الإنتاج كان معنى ذلك أن البضاعة صارت ثمانية، وبذلك يقل العرض: بضاعة ثمانية، ويكثر الطلب: تسعة أشخاص يريدون البضاعة، وإنما يكون الإسراف لأن المصارف الباهضة للجيش، وإسراف الموظفين وسائر المسرفين يجعل البضاعة قليلة، بينما الطلب عليها كثير.

وإذا حسب البنك المركزي مقدار العطل في الأفراد، ومقدار الإسراف في البضاعة، جعل بنسبه قلة البضاعة انخفاض سعر الدينار، فإذا غلت الأسعار بمقدار الضعف، كان معنى ذلك أن العطل والإسراف سببا قلة البضاعة بمقدار النصف، وهكذا.

فالتضخم في قبال تنزل قدر البضاعة، فكلما قلت البضاعة كثر السعر في نسبه عكسيه، وإذا ظهر الأمر في الدينار يظهر في الدولار، وفي سائر أقسام النقد.

فمثلاً أميركا كان فيها الكل ينتجون، والكل يصرف بدون إسراف، وفي ذلك الحين لم يكن غلاء ولم يكن تنزل الدولار، ثم جاءت أطماع أميركا في السيطرة على العالم، وبذلك سحب جماعه كبيره من أفراده المنتجين وجعلهم موظفين، أو جيوشاً لحفظ مصالحه وقواعده، ولأميركا ألفا قاعده عسكريه في العالم، وأعطى كل واحد منهم راتباً ضخماً، وصرف كميته كبيره من الإنتاج في صنع الأسلحة والمعدات الحربيه، وبذلك صارت جمهره كبيره من الناس لا يعملون من ناحيه، وصار الإسراف الفظيع للإنتاج في أجهزه الحرب، وفي الرواتب الضخمه للموظفين والعسكريين، الرواتب التي توجب الإسراف بدوره.

مثلاً الفلاح أو العامل الأمريكي يصرف في كل يوم ثلاث دولارات، بينما الموظف أو العسكري يصرف كل يوم عشر دولارات من ناحيه ثانيه، وبذلك حدث قله البضائع و مواد الغذاء، إذ جزء كبير منها صرف للعاطلين عن الإنتاج، وجزء آخر منها إسرف فيها من معدات الحرب، والذين يصنعون أدوات الحرب هم أيضاً يعدون من البطاله، وبذلك قل العرض وكثر الطلب وتنزل الدولار، وكلما صارت البطاله أكثر والإسراف أكثر كان تنزل الدولار أكثر.

أما اتهام أميركا البلاد النفطيه بأنها هي سبب الغلاء والتضخم، لأنها رفعت أسعار نفطها، فهو اتهام لا صحه له، إذ البلاد النفطيه لم ترفع أسعار نفطها إلا بعد أن حدث الغلاء، فمثلاً كانت البلاد تشتري السياره بألف دينار، فلما تنزل الدولار وحدث الغلاء اشترت السياره بألف وخمسمائه دينار، فاضطرت إلى أن ترفع سعر النفط بمقدار النصف بل أقل من النصف.

وحيث لا يهمننا في هذا الكتاب التكلم حول تفاصيل النفط، نترك الكلام في ذلك للكاتب الخاصه

التي ألفت لبيان هذا الشأن، وفي أى يوم رجعت أميركا وروسيا وما فى فلكهما عن جنونها فى التسليح:

١: فأرجعوا الموظفين العطله والعسكريين إلى أفراد الإنتاج بدل أفراد الاستهلاك.

٢: ولم يستعملوا جملة من العمال فى صنع أدوات الحرب مما يجعلهم أيضاً فى صف العطله.

٣: ولم يستهلكوا المواد فى بناء أجهزه الحرب، بأن لم يصرف الحديد والتصدير والنفط، وألوف المواد الأخر لأجل التجهيزات الحربية.

٤: ولم يكن راتب الموظف إلا عادلاً، لا أكثر من اللازم، فى ذلك اليوم يرجع الرخص، وتمتلاً البطون الجائعه، ألف مليون جائع فى العالم، بشرط أن يكون التوزيع للثروات عادلاً.

**((دعم الدولار))**

((دعم الدولار))

وأما الثانى: أى دعم بعض الدول للدولار، فتوضيحه أنه إذا كانت البضائع بقدر الدولار لم يكن فيه انخفاض، لأن الانخفاض إنما يحدث من جهة زياده النقد على البضائع، وحيث إن أميركا تصرف نصف البضائع مثلاً فى الموظفين الزائده وأجهزه الحرب والعسكريين كما تقدم، ينخفض الدولار إلى النصف.

ومعنى انخفاض الدولار أن العمال والفلاحين ومن إليهم لا يرضون بالأجور السابقه ويريدون المزيد، وحيث لا يقدر أميركا على الزياده، حيث لا معنى لضرب سكه الدولار بدون أن يكون فى قبال ذلك البضائع، يضطر إلى تجدى الدول كألمانيا واليابان وبريطانيا، أن يدعموا دولاره، بأن يشتروا دولاره بثمان حسن، فإذا اشترى ألمانيا الدولار بمارك وربع مثلاً، بينما قيمه الدولار مارك

ص: ٢٤٥

واحد فقط، كان معنى ذلك أن ألمانيا أعطى قسماً من بضائعه لأميركا مجاناً، إذ المارك فى قبال البضاعه الألمانيه، وبذلك يجد أميركا بضاعه فى قبال دولاره، فيرتفع سعر الدولار.

ولنفرض أن أميركا له مائه دولار، وخمسون كيلو حنطه، فكل كيلو بدولارين، فإذا أعطى ألمانيا لأميركا خمسين كيلواً من الحنطه، إذ المارك فى قبال الحنطه الألمانيه، رجع الدولار إلى قيمته الأوليه، أى صار كل دولار فى قبال كيلو من الحنطه، فيرتفع التضخم الذى اشتكى منه العمال والفلاحون وغيرهم.

أما لماذا الدول الأروبيه واليابان وغيرهم من حلفاء أميركا يدعمون الدولار، أى يشترونه بالقيمه الغاليه، ومعنى اشتراهم له بالقيمه الغاليه أنهم يعطون أميركا قسماً من بضائعهم مجاناً.

فالجواب: إن أميركا باعتبارها تحفظ أمن هذه الدول، بجعلها القواعد العسكريه فيها، لها حق أخذ المال منها، فدعم هذه الدول للدولار فى حقيقته يرجع إلى إعطاء هذه الدول لأميركا ثمن قواعدها العسكريه.

ولا- يخفى أن روسيا تفعل نفس فعل أميركا، فإنها تأخذ الدعم من الدول التابعه لها، لأنها أيضاً لها جيش من العطله، من الموظفين والعسكريين ومن إليهم، وإسراف كبير فى نفقات أجهزه الحرب، فروبلها أيضاً مضضع، وتدعمه بسبب الدول الحليفه لها، مما لروسيا قواعده عسكريه فى بلادها، لكن الجو الديكتاتورى الهائل الذى يسود البلاد الشيوعيه يمنع من ظهور فضائحها على سطح العالم، فإنها بلاد الستار الحديدى وجهنم الدنيا التى ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ

مُؤَصِّدَةً فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ { (١١) }، ولو سقطت الديكتاتوريه عن تلك البلاد لرأى الناس من فضائح روسيا في كل الأبعاد، ما لم يكونوا تصوروها من ذى قبل.

### (سعر الذهب ارتفاعاً وانخفاضاً)

((سعر الذهب ارتفاعاً وانخفاضاً))

أما السؤال الثالث: وهو لماذا يرتفع الذهب وينخفض.

فالجواب عنه: إن جيش العطله الذين كونهم أميركا وروسيا وما فى فلكهما، والإسراف الهائل كما تقدم، يجعل الدولار والروبل منخفضين، حيث إنهما يبقيان بدون مقابل، وحيث قد تقدم أن ذلك فى ضرر العمال والفلاحين ومن إلهيم، يضطر أميركا وروسيا فى دعم نقديهما، والدعم قد يكون بالاستجداء من الدول الحليفه لهما كما تقدم، وقد يكون بسحب كميات كبيره من الذهب من خزائنها ويبيعها فى الأسواق.

إذ الدولار والروبل إذا كان فى قبالتها البضاعه أو الذهب ارتفعت قيمتهما، فإذا عرضت الدولتان الذهب إلى الأسواق كثر عرض الذهب، وبذلك تنخفض قيمته، إذ قد سبق أن العرض الكثير يوجب انخفاض قيمه، فيصل الكيلو منه إلى ألف دينار مثلاً.

وإذ يشتري الكميه المعروضه منه المشترون لأجل الادخار أو الحلى أو الحفظ لأجل الغلاء، أخذت قيمته فى الارتفاع، لأن العرض يقل، وهكذا ترتفع وترتفع حتى يحدث العرض له مره ثانيه، وقد تقدم فى مسأله العرض والطلب أنهما أمران دوريان، إذ كلما كثر العرض قل الإنتاج، وإذا قل الإنتاج قل العرض، فيكثر الطلب فيكثر الإنتاج ويكثر العرض، وهكذا دواليك.

والذهب أيضاً خاضع لهذه القاعده، فكلما غلى كثر إنتاجه، وكلما كثر إنتاجه رخص، وكلما رخص قل إنتاجه، وكلما قل إنتاجه غلا، والمراد بإنتاج الذهب أعم من استخراجه أو بيعه من قبل الدول والبنوك، لاحتياجهما

ص: ٢٤٧

إلى الدعم، أو يبعه من قبل الشعب، حيث إنهم لدى الغلاء يبيعون ما عندهم رجاء الفائده.

ثم هناك سبب آخر لغلاء الذهب، وهو اشتراء الرأسماليين منه كميات كبيره لأمر ما، والذي منه رجاء البيع بأغلى، فإذا كثر الطلب غلا، وإذا غلا باعوه بأغلى فيرخص، مثلاً يشترون منه طناً في حال أن قيمه الكيلو ألف دينار، فإذا كثر طلبه صار الكيلو منه بألف وخمسمائه، ثم فجئه ينزلونه إلى الأسواق بألف وخمسمائه وخمسين، وقبل تنبه الناس لكثرتة يشترونه بهذه القيمه وبعد تنبههم ينزل إلى ألف أو أقل مثلاً.

إلى غير ذلك من وجوه الغلاء والرخص في الذهب وغير الذهب مما له بحث طويل لسنا بصدده في هذا الكتاب.

### ((الكمياله والربا))

((الكمياله والربا))

وأما الأمر الرابع: وهو هل أن تنزيل الكمياله من الربا.

فالجواب عنه: إن بعض العلماء يرون أنه ليس من الربا، ويصطلحون عليه ببيع الدين بأقل منه، ويقولون إن الدائن قد وهب بعض دينه الآن، وهذا تقريباً عكس الربا، لأن في الربا المديون يعطى التفاوت للدائن، وفي هذا يعطى الدائن التفاوت لا للمديون، بل لإنسان أجنبي.

نعم تكون النتيجة أن الأجنبي أعطى تسعين وأخذ مائه، فالعشره تكون في قبال المده، والمسأله شرعاً وعقلاً بحاجه إلى تأمل أكثر.

نعم إن قيل بالصحه، فهو في الكميالات الحقيقه، أما المجامليه بأن يريد الإنسان الاستدانه من البنك مثلاً، ولا يحصل إلا من يعطيه الكمياله التي ينزلها عند البنك بأقل من القدر المسمى، فالظاهر أنه من أقسام الربا.

وتفصيل الكلام في هذا المسأله في باب الربا من الفقه، وإنما ألمعنا إليه هنا باعتبار ربط هذا العمل بالبنك الذي نحن بصدد بيان أطراف منه في الجملة.

## ((بيع الدولار بسعر منخفض))

((بيع الدولار بسعر منخفض))

وأما الأمر الخامس: وهو لماذا تعطى إيران مثلاً الدولار فى قبال قدر خاص من التومان، فإذا ذهب الآخذ إلى بلد آخر كسوريا مثلاً ربح من وراء ذلك ربحاً كبيراً، مثلاً أعطى فى إيران لكل دولار خمسة توامين، فاشترى ألف دولار بخمسة آلاف تومان، ثم يبيع تلك الدولارات فى السوق السوداء فى داخل إيران، أو فى السوق السوداء فى سوريا بعشره آلاف تومان مثلاً.

وهذا السؤال ينحل إلى عدة أسئلة.

س ١: هل هذا العمل الذى تعمله الدولة، أى تعطى الدولار بدل التومان خساره لها أم لا.

والجواب: نعم، إنها خساره لها إذا بيع الدولار فى السوق السوداء، لكن الدولة لا تعطى الدولار بدل التومان من البنك حتى يباع الدولار فى السوق السوداء، بل تمنع عن ذلك أشد المنع، وإنما الناس يبيعون الدولار فى السوق السوداء ليربحوا، بل الدولة تقول إذا سافرت إلى سوريا فادفع الدولار إلى البنك هناك لتأخذ، ما يعادل خمسة آلاف تومان فقط بمقدار ما أعطيت فى إيران حيث دفعت خمسة آلاف فى قبال ألف دولار، إلا بقدر تفاوت التضخم.

س ٢: إذا كانت الدولة تعلم أن المسافرين يبيعون الدولار فى السوق السوداء فلماذا تعطيهم إجازة السفر، وإذا أعطتهم إجازة السفر لماذا تبيعهم الدولار، وإذا باعتهم الدولار فلماذا لا تبيعهم ألف دولار بعشره آلاف تومان قيمه السوق السوداء، بل تبيعهم بخمسة آلاف تومان.

والجواب:

١) تعطيهم إجازة السفر لأنها لا تتمكن من سجن المسافرين فى داخل إيران، فإن على أية دولة أن تمنح الناس حرياتهم، والدول الشيوعيه تكبت الناس فى

ص: ٢٦٩



سجن كبير، حيث لا تمنحهم إجازة السفر.

٢) وتبيعهم الدولار، لأن الدولة تريد عدم خروج التومان من إيران، إذ خروج التومان من إيران معناه أن يخرج العمل من إيران بدون بدل كما تقدم، إذ التومان في إيران ضعف قيمه التومان خارج إيران، فإن العامل إذا عمل في إيران أعطوه مائه تومان، أما العامل إذا عمل في سوريا كانت أجرته مائتي تومان، لأن سوريا النقد فيها متضخم، فالقوة الشرائية للنقد في سوريا نصف القوة الشرائية للنقد في إيران، حيث إن البضاعة في إيران بقدر النقد، والبضاعة في سوريا بقدر نصف النقد، وكلما قل العرض وكثر الطلب تضخم النقد، أي قلت قوته الشرائية.

فإذا أجازت الدولة للمسافرين أن يستصحبوا التومان إلى الخارج، كان معنى ذلك أن العامل عمل يوماً كاملاً في إيران حتى حصل على مائه تومان، وذلك يكفي لحاجيات يومه، فإذا خرجت مائه تومان كانت في سوريا تكفي لحاجيات نصف يوم، إذ المائه تومان في سوريا تطابق أجره نصف يوم العامل، ولذا إذا كان في مكان تضخم كسوريا، وفي مكان لا تضخم كإيران، يمنع البلد الذي لا تضخم فيه أن يخرج نقدها إلى البلد الذي فيه التضخم، كما يمنع أن يدخل نقدها (تومان) من ذلك البلد الذي فيه التضخم، إلى نفس بلده، فإيران تمنع عن دخول التومان، كما تمنع عن خروج التومان كما تقدم في مسأله سابقه.

٣) وإنما تبيع الدولة ألف دولار بخمسة آلاف تومان لا بعشره آلاف، لأن معنى أن يبيعهها بعشره آلاف أنها أخذت تومانياً واحداً وأعطت تومانيين، لأن المفروض أن ألف دولار قوته الشرائية بقدر خمسة آلاف تومان في

بلد لا تضخم فيه، يعنى أن العامل إذا اشتغل يوماً كاملاً أعطى إما مائه تومان، أو عشرين دولاراً، فكيف يتمكن البنك أن يعطى عشرة آلاف تومان في قبال ألف دولار.

س ٣: لماذا السوق السوداء في إيران أو سوريا تشتري الدولار بعشره توأمين بدل خمسة توأمين.

والجواب: إن الدولار يباع في سوريا بعشره توأمين، ولذا التاجر إذا حصل على الدولار سواء في إيران أو في سوريا أعطى بدله عشرة توأمين، وإنما صار الدولار في سوريا بعشره توأمين لوجود التضخم في سوريا، فأجره العامل في إيران مائه تومان وأجرته في سوريا مائتا تومان، وإنما حدث التضخم في سوريا دون إيران لأن سوريا لها النقود بمقدار ضعف البضاعة، وإيران لها من النقود بقدر البضاعة، وكلما تساوى النقد والبضاعة لم يكن تضخم، وكلما زاد النقد على البضاعة حدث التضخم بنسبه زياده النقد وصار الغلاء، أى قلت القوه الشرائيه للنقد.

س ٤: هل عمل السوق السوداء صحيح.

والجواب: كلا، لأن معنى تبديل ألف دولار بعشره آلاف تومان، أن الذى أخذ عشره آلاف وأعطى ألف دولار، سرق من الناس بقدر خمسة آلاف تومان، إنه أعطى خمسة آلاف تومان أى ألف دولار الذى يعادل أجره خمسين عاملاً، إذ لكل عامل مائه تومان في اليوم، وأخذ عشره آلاف تومان الذى يعادل أجره مائه عامل، فهو في الحقيقه سرقه من العمال اشترك فيها المشتري والتاجر كل بقدره.

س ٥: من أين للدوله الدولار.

ص: ٢٧١

والجواب: إن الدوله تشتري مليوناً من الدولارات مثلاً- في قبال خمسه ملايين من التومانات، لأن إيران تعطى النفط للعالم في قبال أخذها الدولار، والعالم يعطى القمح لإيران في قبال التومان، أى إن إيران لا تستعد أن تشتري القمح إلاّ بإعطاء التومان بدلاً له، والعالم لا يستعد أن يشتري النفط إلاّ بإعطاء الدولار بدلاً له، فكلا الجانبين مضطران إلى قبول نقد الآخر، وتحسب الدولتان القوه الشرائيه لنقديهما، فترى إيران أن مائه تومان لا بد وأن تعادل عشرين دولاراً، ويرى العالم أن عشرين دولاراً لا بد وأن يعادل مائه تومان، ولذا يجعل البنك المركزى فى إيران والبنك المركزى فى العالم عشرين دولاراً فى قبال مائه تومان، فإذا أعطى إنسان للبنك المركزى فى إيران أو فى غير إيران عشرين دولاراً، أعطاه مائه تومان، وإذا أعطى البنك المركزى مائه تومان أعطاه عشرين دولاراً.

أما السوق السوداء فلا تتقيد بهذه البضاعه، وإنما تعامل خفيه حسب قيمه الدولار والتومان فى خارج البنك، والقيمه هى عشرون دولاراً مقابل مائتى تومان.

وقد سبق أن الذى يعين قيمه العملات هو البنك المركزى فى كل بلد، وتعين القيم باعتبار القوه الشرائيه للعمله، والقوه الشرائيه تابعه لمسأله العرض بقدر الطلب فالتعادل، أو أن العرض أكثر من الطلب فالرخص، أو أن العرض أقل من الطلب فالغلاء، وسيأتى فى مسأله التضخم ما يوضح هذا المبحث أكثر فأكثر.

### **((رأى الإسلام فى الأمور المذكوره))**

((رأى الإسلام فى الأمور المذكوره))

بقى الكلام فى نظر الإسلام فى الأمور الخمسه الآنفه:

١: فقد عرفت أن انخفاض النقد بسبب قله العرض وكثره الطلب، ناش من جنون العالمين الشرقى والغربى فى طلب السيادة بقوه السلاح، والإسلام يحرم طلب السيادة بقوه السلاح، بل الإسلام يرى أن اللازم إنقاذ

المستضعفين من أيدي المستكبرين، ولذا لا ينتهي الإسلام إلى سياده المستكبرين الذين في سيادتهم قله العرض وكثره الطلب، فظاهرة التضخم لا توجد في الإسلام تلقائياً بسبب عدم وجود أسبابه.

٢: والإسلام لا يدعم الدولار إلا إذا أخذ في مقابله بقدر ذلك الدعم، لأن في الإسلام الحقوق في قبال الواجبات، وليس في ذلك محذور، كما هو الحال في وجود المحذور لدعم الدولار، إذ في ذلك الدعم تكريس لبقاء السيطره غير المشروعه الاستعماريه على بلدان العالم.

والقول بأن أميركا إذا سقطت تلتهم الشيوعيه العالم ليس إلا خرافه روجها الاستعمار الغربى، إذ الشيوعيه لم تصنعها إلا البلاد الرأسماليه، وهذه البلاد هي المبرر الوحيد لبقائها، وإذا سقطت الرأسماليه سقطت الشيوعيه رأساً، فإن الشيوعيه إنما تمكنت من الكذب على العمال تخويلاً لهم من أضرار الرأسماليين، فإذا سقطوا لم يكن مجال للكذب والخداع.

٣: وارتفاع الذهب وانخفاضه يرجع إلى مصارف التجهيزات الحربيه الباهضه كما عرفت، وحيث لا مصارف هكذا، كما في الإسلام، لم يكن ذلك الارتفاع والانخفاض.

أما الارتفاع والانخفاض بأسباب آخر غير محرمه فلا- شأن للإسلام فيهما. نعم التلاعب بالسوق الموجب للارتفاع والانخفاض محرم شرعاً، كما عرفت في بعض المسائل السابقه.

٤: وقد عرفت مسأله تنزيل الكمبياله.

٥: وأما تبديل إيران مثلاً التومان بالدولار، فالحكم في هذه المسائل أن كل عمل عمله الدوله أو الناس يضران باقتصاديات بلاد الإسلام، فهو محرم

شرعاً وإلاّ- كان جائزاً إن تساوى الصلاح والفساد فيه، وواجباً إن كان صلاحاً لبلاد الإسلام، ومن الواضح تصور المستحب والمكروه فى هذا الباب.

وبذلك تنقسم مسائل هذا الباب إلى الاحكام الخمسه، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٧٤

((أسباب التضخم والتنزل))

(مسأله ١٩): التضخم مقابل التنزل، وهو عباره عن الغلاء أى كون قيمه الأشياء أكثر من قيمتها العادله، ولكل منهما:

١: سبب طبيعى، هو مثل قله الأمطار المنتهيه إلى قله الحنطه، الموجه لكثره الطلب وقله العرض، فيوجب ذلك التضخم أى الغلاء، ومثل كثره الأمطار المنتهيه إلى كثره الحنطه، الموجه لكثره العرض وقله الطلب، فيوجب ذلك التنزل أى الرخص.

٢: وسبب غير طبيعى، وهو أن يصرف جماعه الحاصل بدون أن يشتركوا فى الإنتاج، أو أن يصرف الحاصل فى أشياء خارجه عن فائده المجتمع، كالتجهيزات الحربيه الثقيله فى العالم المعاصر، وحيث إن كلا العالمين الرأسماليه والشيوعيه سقطوا فى كلا المنحدرين حدث التضخم الحاد فى كل العالم.

(١) إذ كل من الشيوعى والرأسمالى أخذ يتسابق إلى التسليح، يعنى أن النتاج يصرف فى الباطل.

(٢) وقد هيئوا لذلك جيشاً كبيراً من العسكر المهيأ للحرب فى أيه لحظه.

(٣) كما أن العسكر يحتاج إلى أفراد من الموظفين قبله وبعده، وقد قرأت فى تقرير أن كل عسكرى يصل إلى ساحه المعركه يحتاج إلى سبعة وعشرين فرداً قبله، يهيؤون له لوازم المعيشه ولوازم الحرب ولوازم العلاج وتجهيز الموت.

فإذا فرض أن روسيا لها مليون من الجيش، كان معنى ذلك تعطيل ثمانيه وعشرين مليوناً من التوليد، وجعلهم كلاً على الاجتماع، هى ما يقارب ثمن روسيا، ومعنى ذلك أن سبعة يشتغلون وثمان يأكل مجاناً، هذا بالإضافة إلى النقد الذى يصرف فى السلاح الذى هو عمل مجسم كما تقدم، وإذا علمنا أن أميركا كانت تصرف

على حرب فيتنام كل عام أربعين ملياراً من الدولارات، وأنه لا بد وأن بلاد الشيوعيه كانت تصرف صرفاً مماثلاً، ظهر وجه هذا التضخم الحاد في العالمين الشيوعى والرأسمالى، لأن كلاً من العالمين كان يصرف على فيتنام.

والحاصل: أن التضخم حصل من الأمور الثلاثه السابقه، بإضافه أمر رابع:

٤) وهو كثره الموظفين فى الدوله مما لاجاه إليهم.

وقد سبق فى بعض المسائل السابقه الإلماع إلى أنه لماذا أكثرت الدوله الموظفين، وما هى أضرار كثره الموظفين.

كل هذه الأمور الأربعة سببت قله العرض وكثره الطلب، وكلما قل العرض وكثر الطلب حصل الغلاء أى التضخم.

لا- يقال: أى مانع من ذلك، إذ العامل كان سابقاً يعمل كل نهار بخمسين فلساً وكانت مصارفه بخمسين أيضاً، والعامل اليوم يعمل بدينارين، ومصارفه ديناران أيضاً.

لأنه يقال: إن دينارين فى هذا اليوم لا- يعادل خمسين فلساً لذلك اليوم، كما يدل على ذلك أن العامل فى ذلك اليوم كان يشتري كل حاجاته بخمسين فلساً، واليوم لا- يتمكن أن يشتري كل حاجاته بدينارين، وللمثل يكفى أن نقول: إن الدار التى استأجرناها قبل خمس و ثلاثين سنه بثلاثه دنانير لكل عام، إيجارها الان ثلاثمائه دينار، فبينما نسبه الخمسين فلساً إلى دينارين إلى نسبه الواحد إلى أربعين نرى أن نسبه ثلاثه دنانير إلى ثلاثمائه دينار نسبه الواحد إلى المائه، ومعنى ذلك أن أجره العامل إذا كان فى هذا اليوم خمس دنانير كانت بقدره أجرته فى ذلك اليوم، لكن أجرته الآن خمس أجرته فى السابق.

ولنأخذ اللحم مثلاً- ثانياً، فقد كان يشتري اللحم فى ذلك اليوم كل ربع كيلو سته فلوس، واليوم كل ربع كيلو بأربعمائه فلس، وهو ما يقارب سبعين ضعفاً،

بينما أجره العامل ارتفعت أربعين ضعفاً، وكان يشتري زوج الحذاء بعشرين فلساً واليوم نفس ذلك الحذاء بثلاثة دنانير، أى إن قيمه ارتفعت مائه وخمسين ضعفاً، إلى غير ذلك مما وجدناه نحن بأنفسنا، هذا من ناحيه.

ومن ناحيه أخرى، كانت البضائع وافرته تكفى الكل، ففي كربلاء مثلاً ما كان ينقطع البيض حتى فى أكبر زيارات الإمام الحسين (عليه السلام) مثل الأربعين الذى قدر ذات مره الوافدون بزهاء مليون إنسان، فكانت سلال البيض معلقه على دكاكين البقالين، وكلما اشترى الناس منها كنت ترى السلال تمتلئ فوراً، أما اليوم فيجب أن تقف فى كل أسبوع مره فى صف طويل حتى تحصل على ثلاثين بيضه ببطاقه، مع ما تلاقى من الإهانه وضياع الوقت وغير ذلك.

أما فى السوق السوداء فتشترى البيض بمائه فلس، بينما كنا نشترى عشر بيضات بأربعه فلوس، والفرق بين عشره بأربعه فلوس والعشره بدينار، مع الخوف من تنكيل الحكومه، لأن السوق سوداء، هو نسبه الواحد إلى المائتين والخمسين، ولذا ترى كل الذين أدركوا ذلك الزمان يتأففون من الغلاء.

وعبثاً يحاول بعض من لا خبره له إقناعهم بأن البضاعه وإن غلت لكن الأجور ارتفعت.

إنه لا-شك أن الأجور ارتفعت، أما ليس ارتفاعها بقدر ارتفاع البضائع، وهذا هو معنى قول الناس: البركه قد ذهب من النقد، فإن البركه معناها الدوام والثبات، من (برك البعير) إذ وقف عن السير وبرك.

ومن الواضح أن دينار اليوم لا يفعل حتى بمقدار عشره أفلس الزمان السابق قبل التضخم بالنسبه إلى بعض البضائع، وما ذكرته أنا إنما كانت ذكرياتى قبل خمس وثلاثين عاماً، أما الذين يذكرون ما قبل الحرب العالميه الأولى،



وهم قله من الشبيه، فينقلون رخصاً مدهشاً، ووفرةً كبيرةً تصل أحياناً إلى ما لا تصدق.

إن التضخم إنما يحدث لأن الإنتاج يقل والصرف يكثر، إذ كل الناس يصرفون، أما المولدون فقد خرج منهم (الموظفون) و(الجيش) ومن إليهم.

وأما الصرف فقد زيد عليه (الاعتباط) و(الإسراف) و(الأسلحة الكثيره) وما أشبه.

١: فالموظف قد زاد كماً، فبينما كانت الحاجه إلى عشره موظفين، زاد إلى خمسين مثلاً بل وأكثر، كما قد نقص كيفاً، فبينما كان اللازم على الموظف أن يشتغل ثمان ساعات مثلاً، وبمهارة وإخلاص، ترى الموظف لا يشتغل إلا ست ساعات أو ما أشبهه، ولا- مهارة له ولا- إخلاص في كثير من الأحيان، وذلك لأنه جاء إلى العمل لأجل الراتب، وكثيراً ما المحسوبيه والمنسوبيه جائتا بالموظف إلى الوظيفه، فلم يلحظ فيه الكفاءه والمهاره والإخلاص.

٢: والجيش قد زاد عدده زياده كبيره، إذ أصبح عنصر التسابق والتفوق والمباهاه والسياده، وخرج عن وظيفته الأصلية التي كانت تحتاج إلى عدد قليل، والزائد عليه كان على نحو الجيش الشعبى، كما ذكرناه فى بعض الكتب الإسلاميه، حيث ما عدا ذلك العدد لم يكن يخرج عن حاله الإنتاج، فهو قد كان جيش مع كونه منتجاً فى نفس الوقت.

٣: والاعتباط بأخذ الموظفين والجيش رواتب كبيره، مما يجعل العبء على المنتجين مضاعفاً، لاحتياج الحكومات غير المخلصه ولو كانت ديمقراطيه، إلى تملق الموظف وتملق الجيش، وحيث لا إخلاص فيهما، لابد من ربطهما بالحكم بواسطه المال، ولذا صار الموظفون الكبار وذوو الرواتب العاليه من الجيش من الطبقات الراقية فى الاجتماع من حيث المصرف.

٤: والإسراف هو الآخر قد ساد، ومعنى ذلك أن طعام الاثنين يصرفه الواحد، وهكذا فى المسكن والملبس وغيرها.

٥: أما الأسلحة، فقد غلت غلاءً كبيراً، لتطورها وتعقدتها، وكثره ما يحتاج من الصرف لصنعها، وكثرتها كميته.

وإذا حسبنا هذا الصرف الكبير على هذه الأمور الخمسة، نجد أن مقدار ربع الوارد المعتاد، إذا اشتغل الكل ولم يكن صرف غير لائق، أو ما أشبه الربع صار كلاً على الإنتاج، مثلاً إذا لم تكن الأمور الخمسة كان الوارد لعشره اشخاص مائة دينار مثلاً، لكن الآن وارد العشرة خمسة وسبعون ديناراً، ومعنى ذلك أن ربع الحاجات بقيت معطلة، ولذلك حدث التضخم العالمى.

### ((الرأسمالية المنحرفة))

((الرأسمالية المنحرفة))

ثم إن بعد الأمور الخمسة يأتى دور الرأسمالية المنحرفة التى تعمل قليلاً وتجمع كثيراً، إذ الرأسمالية الصحيحة هى أن يكون للرأسمالى بقدر ربح النقد الذى هو عمله المجسم، بإضافه عمله الفكرى والجسدى، لا أن يكون لرأس المال نصف الوارد مثلاً.

ولا فرق فى الرأسمالية المنحرفة بين الشيوعيه التى أصبحت الدوله فيها هى الرأسمالى، وبين الرأسمالية الغربيه التى يكون التجار فيها هم الرأسمالين، كما قد سبق الإلماع الى ذلك.

ثم إن بعض البضاعه بسبب الرأسمالى تخرج عن الدوران، وبذلك يكون النقد أكثر من البضاعه، مثلاً تجد الرأسمالى قد استبد بخمس سيارات وأربع دور وأثاث كثيره يكفى لمائه شخص وهكذا، وبذلك يكون قد استنفد إنتاج مائه إنسان، بينما كان اللازم أن يستنفد الرأسمالى الإنتاج بقدر ما يستنفده أى فرد عادى.

ولنفرض أن هناك الحنظه بقدر مائه إنسان فاستحوذ الرأسمالى على مقدار طعام عشره منهم، كان معنى ذلك أن العرض يكون بقدر تسعين، والطلب بقدر

تسعه وتسعين، وبذلك يحدث التضخم وتنزل قيمه النقد.

ثم إن التضخم قد يكون فى بعض البضائع، مثلاً- إذا لم ينزل المطر تحدث القله فى المزروعات، ونتيجة القله تحدث القله فى الدواجن والأغنام وما إليهما، فيحدث التضخم فى تلك الأشياء القليله لكثرة الطلب وقله العرض، وبذلك ترتفع قيمه الخبز واللحم واللبن والبيض والجلد وما إلى ذلك.

بينما بقيت الوفرة فى الحديد المصنوع منه السيارة، والتراب المصنوع منه الدار، والخشب المصنوع منه الصناديق، لكن التضخم فى بعض البضائع يسرى إلى التضخم فى البضائع الأخرى، مثلاً البناء يأخذ أكثر، لأنه يشتري اللحم والخبز بثمن أكثر، ولذا يسرى تضخم اللحم والخبز إلى التضخم فى الدور؛ إذ الدار التى يأخذ بناؤها كل يوم ثلاثة دنانير، أكثر قيمه من الدار التى يأخذ بناؤها كل يوم دينارين وهكذا.

ص: ٢٨٠

## ((مسائل فى التضخم))

### اشاره

((مسائل فى التضخم))

(مسأله ٢٠): حيث تبين أن التضخم يحدث من زياده النقد على البضاعه، فالكلام هنا فى أمرين:

الأول: هل أن كل زياده للنقد توجب التضخم.

الثانى: فى أنه فى أى الموارد يزيد النقد على البضاعه.

### ((ليس كل زياده يوجب التضخم))

((ليس كل زياده يوجب التضخم))

أما الأول: فالجواب أنه ليس كل زياده للنقد توجب التضخم، وإنما التضخم ولد زياده النقد زياده ليس فى مقابلها عمل صحيح، سواء كان فى مقابلها عمل غير صحيح، أو لم يكن فى مقابلها عمل أصلاً، أما إذا كان فى مقابل زياده عمل صحيح ولو فى المستقبل لم تكن تلك الزياده توجب التضخم.

### ((النقد والعمل المستقبلى))

((النقد والعمل المستقبلى))

١: مثال العمل الصحيح فى المستقبل، ما إذا طبعت الدوله أوراق القرضه، وهو نقد أيضاً كما تقدم، بقدر أربعه أضعاف النقد الموجود فى أيدى الناس، لكن جعلت الدوله هذه الأوراق فى قبال العمل المستقبلى، أى فى قبال عمل الشعب فى أربع سنوات الآتية، بحيث يكون معنى ذلك أن الأمه أخذت الآن ثمن عملها الذى تعمله لأربع سنوات آتية، والدوله فى قبال هذه الأوراق التى أعطتها للأمه تعطيهم فى المستقبل الدور، وتشرع الآن ببناء المدارس والمستشفيات والدور والشوارع، وسائر مصالح البلاد، فإنه لم يحدث التضخم بذلك، إذ النقد فى قبال العمل، ولا فرق بين أن يكون النقد فى قبال العمل الحالى أو المستقبلى.

ولنفس ذلك بحال عامل بناء، إنه يأخذ لكل يوم ديناراً، فإذا أخذ فى هذا اليوم خمسه دنانير، لأن يعمل خمسه أيام لصاحب الدنانير، لم يكن نقده أكثر من عمله، أى البضاعه، بل النقد صار فى قبال العمل، لكن لا عمل هذا اليوم فحسب، بل عمل هذا اليوم مع عمل أربعه أيام آخر، ولذا فإنه يصرف كل

يوم ديناراً، كما كان يصرفه كذلك، إذا كان صاحب الدينير يعطيه كل يوم ديناراً.

والدولة التي تجمعت عنده دنانير الناس في قبال أوراق القرضه، لا تصرف الدينير اعتباراً، بل تصرفها في قبال العمل.

والحاصل إنه لا زياده في النقد في الحقيقة، بينما التضخم هو أن يزيد النقد على البضاعه، مثلاً ديناران في قبال ثوب واحد، أما إذا كان الديناران في قبال ثوبين، منتهى الأمر أحد الثوبين يحصل في هذا اليوم والثوب الآخر يحصل في غد، فإن ذلك لا يحدث التضخم، وعلى الاصطلاح الفقهاءى: لا موضوع للتضخم في المقام، لا أنه يوجد الموضوع ولا يوجد الحكم.

ومما ذكر يعلم الحكم في العكس، أى إن كل زياده للبضاعه على النقد لا يوجب التنزل، بل الزيادة التي ليست في قبالها النقد يوجب التنزل، أما إذا كان في قبالها نقد مستقبلي لم يكن تنزل، كما إذا ورد في السوق ألف كتاب يكفى لخمس سنوات، ويبيع الآن كلها لكن يتقاضى أثمانها في خلال خمس سنوات، فإنه لا يحدث التنزل، الرخص، لأن البضاعه بقدر النقد، وإنما الفرق أن النقد ليس خلال سنه واحده، بل خلال خمس سنوات.

### ((نقد بلا عمل))

((نقد بلا عمل))

٢: ومثال أن لا يكون عمل في قبال النقد، كما إذا طبعت الدولة النقد أكثر من العمل، فكان العمل بمقدار ألف كيلو من الحنطه مثلاً، لكن النقد بمقدار ألفى كيلو، فإن ذلك يوجب التضخم، إذ سابقاً كان كل دينار في قبال كيلو واحد، أما الآن فصار كل دينارين في قبال كيلو واحد.

لا يقال: لا يههم ذلك، إذ أى فرق بين أن يكون للإنسان دينار ويشترى به كيلواً من الحنطه، أو أن يكون له ديناران ويشترى بهما كيلواً من الحنطه.

لأنه يقال: نعم، لا فرق إذا كان للإنسان ديناران، أما إذا صارت الحنطة بدينارين، ولكن ليس للعامل إلا دينار ونصف، كان معنى ذلك التضخم، إذ المفروض أن العمال والفلاحين والموظفين الصغار ومن إليهم لا- تزيد أجرتهم بقدر زياده التضخم، فإن الدوله إذا طبعت الأوراق النقدية لا- تقسمها بين الناس على نحو العدالة، إنها إذا طبعتها أعطتها إلى موظفيها وصرفتها في مشاريعها، وبذلك يزيد النقد على البضاعه ويحدث التضخم، وإذا طالب العمال والفلاحون والموظفون الصغار كالمعلمين ومن إليهم بزياده الأجور، لا تزيد أجورهم بمقدار التضخم، وبذلك يحدث الغلاء بدون أن يكون لهم شىء فى قبال زياده الأسعار بحيث يكفى لزياده الأسعار.

### **((النقد والعمل غير المفيد))**

((النقد والعمل غير المفيد))

٣: ومثال أن يكون عمل فى قبال النقد ولكن العمل غير مفيد للاجتماع، يتضح ببيان أن العمل على قسمين:

الأول: الأعمال المفيدة، مثل بناء الدور وإنتاج الحنطة وصنع الملابس وما أشبه ذلك، مما يحتاج الناس إليه فى مأكلهم ومسكنهم ومركبهم وملبسهم وما أشبه، كالتعليم والتطبيب وغير ذلك.

الثانى: الأعمال غير المفيدة، كبناء المراقص والملاهى، وإنتاج الهروئين والخمر، وصنع الأشياء التجمليه الإسرافيه.

والتضخم لا يحدث إذا كان النقد فى قبال القسم الأول من العمل، أما إذا كان فى قبال القسم الثانى فإنه يحدث التضخم.

وذلك لأن النتيجة أن يصبح كيلو من الحنطة مثلاً- وفى قبالة ديناران، فإن الناس محتاجون إلى الضروريات، فإذا كانت الضروريات بقدر النقد لم يكن تضخم.

أما إذا كانت الضروريات أقل من النقد، بأن كان النقد أكثر منها كثر طلب الضروريات، وقل العرض لها، وبذلك يحدث التضخم، وأى فرق بين

أن لا يكون إنتاج لشيء آخر أصلاً، أو كان إنتاج لما لا ينفع كالملاهي ونحوها، إذ ليس المهم ذات العمل ولا إنتاج جديد، بل المهم فى رفع التضخم ولاده الشيء الضرورى المفيد للاجتماع.

نعم هناك فرق بين عدم إنتاج شىء غير مفيد، وبين إنتاجه من جهه البطاله، حيث إنها تكون إذا لم يكن عمل، ولا تكون إذا كان عمل، من غير فرق من جهه عدم البطاله فى كون الشىء المنتج مفيداً أو غير مفيد، فإذا كان ألف إنسان ينتجون الحنطه وبذلك تكتفى القرية من جهه الخبز، كان معنى ذلك أن مائه منهم لو لم ينتج تكتف القرية، وأى فرق بعد ذلك فى أن ينتج هؤلاء المائه الحوض المختلط أم لا ينتجون، نعم إذا أنتجوا الحوض المختلط لم تكن بطاله، وإذا حبسوا عن العمل كانت البطاله.

وبما تقدم ظهر أن التضخم وليد عدم العمل المفيد، سواء لم يكن عمل أو كان عمل ولكن بدون فائده.

وبهذا ظهر أنه لو رأينا الدول تبنى المخامر والمقامر والملاهي والمراقص والسينمات والأحواض المختلطة والملاعب وما أشبه ذلك، لزم أن نعلم أن البلد مقبل على التضخم.

وفى الحقيقه إن بناء هذه الأمور عباره أخرى عن تجويع العمال والفلاحين وأصحاب الرواتب المحدوده، هذا بالإضافة إلى المشاكل الأخر التى تولدها هذه الأمور.

**((متى يحدث التضخم))**

((متى يحدث التضخم))

وأما الثانى: أى فى أى مورد يحدث التضخم.

وهذا الأمر وإن سبقت الإشارةه إلى بعض موارد، إلا أن الذى يمكن أن يقال حسب الاستقراء: إن النقد يزيد على البضاعه ويحدث التضخم فى موارد:

١: فيما إذا كانت مصارف الدوله كثيره بسبب الجيش الزائد.

ص: ٢٨٤

٢: أو بسبب الموظفين الأكثر عدداً من القدر اللازم للمصالح الواقعيه للأمة.

٣: أو بسبب زياده الرواتب ولو للجيش والموظفين الذين هم بقدر الحاجه.

٤: أو بسبب أن الموظفين ليس لهم كفاءه، وإن كانوا بقدر الحاجه، ولم تكن رواتبهم أكثر من القدر المعتاد، إذ معنى الموظف غير الكفوء أنه لا- يعمل بقدر راتبه، فهو يستهلك كثيراً، ولا يعمل إلا قليلاً، وحيث إن في الحقيقه كون العمل في قبال العمل، مثلاً الحنطه في قبال البيض، وإنما النقد واسطه، فإذا كان من جانب عمل بالمستوى، ومن جانب عمل دون المستوى، كان معناه أن العامل دون المستوى يسرق من عمل العامل بالمستوى، فقد أعطت الدوله لهذا الموظف الذى لا كفاءه له مائه دينار في حال أنه يعمل قدر خمسين ديناراً.

وقد تقدم أن التضخم إذا صار فى مكان سرى إلى سائر الأماكن، وحيث صار عند هذا الموظف التضخم، (نقد عمل كامل فى قبال نصف عمل) سرى التضخم إلى سائر البضائع.

٥: أو بسبب الأسلحه المتطوره.

٦: أو بسبب عمل الدوله أعمالاً غير نافعه، كبناء الملاهى.

كما تقدمت الإشارة إلى بعض هذه الأمور، إلى غير ذلك من أسباب صرف الدوله المال فى غير المورد اللائق.

٧: أو كان بسبب هبه الدوله البضائع لدوله فقيره مثلاً- كعمل إنسانى، إذ ذلك يستلزم قله البضاعه، فالمال يكون أكثر من البضاعه، وبذلك يحدث التضخم، فاللازم أن تكون هبه الدوله بموازين صحيحه.



٨: أو كان بسبب حرب اضطرت الدوله إلى خوضها، كما إذا هاجم الأعداء الحدود مثلاً، حيث إن الحرب توجب صرف العمل والمواد فى غير مجاريها النافعه، وبذلك تقل البضاعه ويكثر الطلب عليها، وإذا كثر الطلب وقل العرض حدث التضخم.

ولنفرض أن ألف إنسان يجب أن يعملوا فى الإنتاج حتى تكفى البضائع كل الأمه، بأن يزرع بعضهم الحنطه ويبنى بعضهم الدور وينسج بعضهم الملابس، وهكذا، فإذا صرف مائه من هؤلاء أعمالهم فى صنع السلاح وحفظ الثغور وما أشبه، فقد انسحب عن ميدان إنتاج الحوائج الضروريه مائه، إذ لم يعملوا فى توليد الحنطه والدار والقماش، هذا من ناحيه.

ومن ناحيه أخرى فقد صرف الحديد والخشب والآجر وما أشبه \_ مما كان اللازم أن يصرف فى بناء المدرسه والدار المستشفى \_ فى صنع السلاح، وبناء خطوط الدفاع وما أشبه ذلك، وبذلك تقل البضاعه، لكن الحاجه بقيت على كثرتها السابقه، وعلى المستوى السابق من الطلب وهو سبب التضخم.

الثانى: إذا توجه الناس إلى شراء البضائع بأكثر من حاجاتهم، أما لخوف الغلاء والقحط وما أشبه، وأما لجهه خوفهم من سقوط النقد عن المستوى اللائق به، مثلاً خافوا أن تصبح قيمه الشاه عشره دنانير، والحال أن قيمتها الآن خمسه دنانير، إلى غير ذلك، فإن الطلب يكثر فى هذه الأحوال والبضاعه باقيه على مستواها السابق \_ أى تقل \_ وبذلك يحدث التضخم.

الثالث: كثره النقد بدون المقابل لا حالاً ولا فى المستقبل، إذ قد تقدم الدوله على طبع الأوراق النقدية التى لا مقابل لها، كما ذكرنا سابقاً، وبذلك يملك الناس نقداً كثيراً، ويطلبون به البضاعه، فيكثر طلب البضاعه، ويقل

عرضها بنسبه كثره النقد، مثلاً ألف دينار فى قبال ألف كيلو حنطه، فإذا طبعت الدوله خمسمائه دينار صار ثمن الحنطه لكل كيلو ديناراً ونصفاً، وإذا طبعت الدوله ألف دينار، صار ثمن الحنطه لكل كيلو دينارين وهكذا.

الرابع: استيراد البضائع أو النقود ذات التضخم، مثلاً نشتري من الخارج السياره التى عمل لأجلها عشره أيام، لكل يوم عشره دنانير، وموادها تسوى مائه دينار، لكنها تباع فى الخارج بخمسمائه دينار، فإن ورود هذه السياره إلى البلاد توجب التضخم، حيث إنا نعطي خمسمائه دينار، ونشتري ما لا يسوى إلا مائتين، وليس التضخم إلا أن يكون النقد أكثر من البضاعه، فقد أعطينا عمل خمساً وعشرين عاملاً، أى (٢٥٠) ديناراً، وأخذنا عمل عشره عمال، إذ نصف قيمه السياره لأجل العمل، كما أعطينا (٢٥٠) ديناراً آخر لمواد لا تسوى إلا مائه دينار، مع العلم أن العمل والمواد لا يبد وأن يقابل مقدارهما بمقدار بدلتهما من العلو والمواد مقابله مساويه، وكذا بالنسبه إلى النقد.

فإذا كان أجره العامل فى البلد مائه تومان وأجره العامل فى بلد آخر مائتى تومان، أى كان التضخم فى البلد الآخر، كان معنى أن نأتى بمائتى تومان بلد آخر، أنا أتينا بعمل عاملين فى بلدنا، مع أن واقعه أن المال لعمل عامل واحد، فقد أعطينا عمل نجارين وأخذنا عمل بناء واحد، مائتين المستورد من بلد التضخم، وهل معنى التضخم إلا أن تكون البضاعه أقل من النقد، فالتقد مائتان، والبضاعه تسوى مائه، وقد سبق الإلماح إلى أنه كيف أن النقد ذا التضخم يجب أن يرفع تضخمه إذا ورد البلد الذى لا تضخم فيه.

الخامس: تصدير النقد أو البضاعه من البلد الذى لا تضخم فيه إلى البلد ذى التضخم، ففي المثال الذى ذكرناه فى الرابع إذا صدرنا مائه تومان من بلد لا تضخم

فيه إلى بلد العمل اليومى فيه بمائتى تومان، كان معنى ذلك أن العمل صار بنصف قيمه، فقد أعطينا العمل اليومى فى بلدنا بنصف قيمه، وأخذنا العمل اليومى من بلد التضخم بتمام قيمه، مثلاً أعطينا عمل ألف عامل وأخذنا عمل خمسمائه عامل، إذ النقد فى قبال العمل، فالنقد يكون أكثر، والعمل \_ البضاعه عمل مجسم \_ يكون أقل، وهذا هو التضخم بعينه.

السادس: إذا كانت جملته من البضائع تصرف لطبقه واردهم قليل ومصرفهم كثير، وذلك يوجب لبقية البضائع أن ترتفع قيمتها، مثلاً هناك عشر كيلوات من الحنطه وعشره دراهم، فإن اللازم أن يكون كل كيلو من الحنطه بدرهم، فإذا كان إنسانان يصرفان ست كيلوات من الحنطه ولهما درهمان فقط، فإن ثمانية دراهم الأخر تقع فى قبال أربع كيلوات من الحنطه، وذلك يوجب التضخم، إذ كان اللازم أن يكون كل كيلو من الحنطه فى قبال درهم، مثلاً إن صاحب الحنطه يرحم أولئك الاثنين فيبيعهم بأقل من قيمه العادله، إلى غير ذلك من أسباب التضخم.

ومما تقدم ظهر أن من أسباب التضخم كون الدوله نقدها فى منطقه نقد متضخم، بيان ذلك: إن الدول الاستعماريه تحاول بكل جهد أن تروج نقدها فى الدول التى استعمرتها، وقصدها من ترويج نقدها فى تلك الدول استثمار تلك الدول الضعيفه كما ذكرنا سابقاً، إن الدوله والتجار يحاولون وصول النقد إلى آخر قريه فى البلد لأجل استثمار القريه بأخذ الضرائب والربا وجمع عملهم المجسم فى صورته بضاعه إلى عمل مجسم فى صورته النقد، ليأخذ النقد مائه بربح أربعة، ثم يعطيه بالربا بربح لكل مائه عشره، أو يضارب فيه فيربح خمسين فى المائه، ثم يعطى رباة أربعة فى مائه، ولأجل بيع بضائعهم فى

القرية، إلى غير ذلك من أسباب إرادته الدولة والتجار وصول النقد إلى آخر قرية في البلد.

وحيث إن الدولة الضعيفة بمنزلة القرية والدولة الاستعمارية بمنزلة الدولة والتجار، تحاول الدول الاستعمارية إيصال نقدها إلى الدول الضعيفة، فإذا قبلت الدولة الضعيفة ذلك كان معناه أن قيم نقد الدولة الضعيفة ترتبط بقيمه الدول السمتعمره \_ بالكسر \_ لأن البنك المركزي في الدول الاستعمارية تعين قيمه نقد البلد الضعيف ونقد البلد الاستعماري، ولهذه الحالة يقال: إن العراق مثلاً داخل في منطقه الجنيه الاسترليني، أو أن مصر داخل في منطقه الدولار، أو أن تشاد داخل في منطقه الفرنك الفرنسي، أو أن افغان داخل في منطقه روبل الروسي، إلى غير ذلك، وبدخول البلد الضعيف في منطقه عمله الدول الاستعمارية يحدث التضخم في البلد الفقير، لما تقدم من:

(١) أن استيراد البضاعة أو النقد من دوله ذات تضخم يوجب التضخم في البلد الذي ليس له في نفسه تضخم.

(٢) وكذلك إصدار البضاعة أو النقد من بلد لا تضخم فيه إلى بلد فيه تضخم يوجب حدوث التضخم في البلد الذي ليس له في نفسه تضخم، إذا لم يمر الوارد والصادر بالبنك المركزي للبلد الذي لا تضخم فيه، حتى يعدل البنك المركزي تضخم الوارد والصادر، وكلا الأمرين يحدثان في دخول البلد في منطقه الدول الاستعمارية ذات التضخم.

**((طبع النقود بلا خلفيه اقتصاديه))**

((طبع النقود بلا خلفيه اقتصاديه))

ثم لا يخفى أن الدوله إذا طبعت أوراق النقد بدون الخلفيه \_ إذ قد تقدم في بحث النقد وجوب كون النقد له خلفيه من ذهب أو نفض أو غير ذلك \_ مما سبب التضخم، أى تقليل القوه الشرائيه للنقد، وإنما تطبع لأجل مصارفها الباهضه التي لم تتمكن أن تجمع تلك من الضرائب وما أشبه، تضطر

الدوله بعد ذلك إلى جمع تلك الأوراق النقدية التي طبعتها بدون الخلفيه، إذ التضخم يوجب تدمير الناس والإضرابات والمظاهرات وما أشبهه، فتجمع الدوله ما نشرته من الأوراق بدون الخلفيه بعده وسائل، سيأتي بيانها، لكن الدوله لا تقدر على جمع كل الأوراق، وبمقدار ما يبقى منها في أيدي الناس يبقى التضخم.

مثلاً- إذا كان العجز في ميزانيه العراق ألف مليون دينار، تطبع العراق ألف مليون، وإذا فرض أن نقد العراق ذا الخلفيه أربع مليارات، كان معنى طبع الدوله لألف مليون إيجاد التضخم بمقدار الخمس، فالدار التي كانت تستؤجر بثمانين ديناراً، يصبح إيجارها مائه، ومائه كيلو من الرقي الذي كان ديناراً يكون ديناراً وربعاً، وهكذا.

ثم إن الدوله إذا أخذت في جمع ما نشرته من الأوراق، لا تتمكن إلا من جمع ثلاثة أرباع المليار مثلاً، وبذلك يبقى ربع المليار موجباً للتضخم بقدره، أي يبقى ارتفاع القيم بقدر جزء من ستة عشر جزءاً، فلو كان إيجار الدار في كل شهر ثمانيه دنانير، يصبح الإيجار ثمانيه دنانير ونصف، ولو كان كل كيلو من اللحم ثمانمائه فلس، يصبح الكيلو ثمانمائه وخمسين فلساً وهكذا، وبهذه الكيفيه تكون الدوله قد أخذت من الأمه ثلاثة أنواع من الضرائب:

الأولى: الضرائب المستقيمه، مثل أن تجعل الدوله على كل شاه تسوى عشرين ديناراً، ديناراً من الضريبه.

الثانيه: الضرائب غير المستقيمه التي حدثت من الغلاء، حيث إن إخراج الدوله جملته من الناس من الإنتاج إلى الوظائف والجيش، أي إلى الاستهلاك، يوجب التضخم والغلاء، كما تقدم في مسأله سابقه.

الثالثة: الضرائب التي بقيت من سبب طبع الدوله الأوراق بدون الخلفيه.

ثم إن حال البلاد المستعمره (بالكسر) في إيجاد التضخم على البلاد المستعمره (بالفتح) حال الدوله في إيجاد التضخم على الأمم، أي إن الدول الاستعماريه ببسط نفوذها الاقتصادي على البلاد الضعيفه توجب تخفيف ضغط التضخم على نفسها بتحميل ذلك القدر من التضخم على البلاد الضعيفه.

ولتوضيح ذلك نقول: لو أن العراق كان له مقدار ألف مليون دينار، وكانت له مقدار نصف ذلك بضاعه، بحيث كان التضخم، بأن كان كل دينارين بمقدار وحده من البضاعه، وكانت الكويت خاليه عن التضخم، فكان لها ألف مليون دينار كويتي، وكانت له بنفس ذلك المقدار بضاعه، فكان كل دينار بمقدار وحده من البضاعه، لنفرض أن دينارين من العراقي في قبال دراجه هوائيه، وديناراً من الكويت في قبال دراجه كذلك، فإذا استولى العراق اقتصادياً على الكويت، بحيث صار المستوى الاقتصادي واحداً، إذ الاقتصاد كالماء تطلب تساوى السطوح، إذا لم يضرب عليه بجدار من منع الدخول والخروج، أي منع الاستيراد والتصدير، إلا بعد تعديل التضخم، كان معنى ذلك أن الدينار الكويتي صار كالدينار العراقي، فلبلدين مليارا دينار، نصفه كويتي ونصفه عراقي، ولبلدين مليار وصنف من وحدات البضاعه، فبينما كان في السابق ديناران عراقيان في قبال دراجه، ودينار كويتي في قبال دراجه، صار الان وبعد استيلاء العراق على الكويت اقتصادياً، ثلاثه دنانير في قبال دراجه ونصف، فالعراقي يعطى ديناراً لا شراء نصف الدرجه، والكويتي كذلك يعطى ديناراً لا شراء نصف الدرجه، وتكون العراق قد ربحت، والكويت قد خسرت،

ص: ٢٩١

إذ دينار العراق كان فى قبال نصف الدرجه، ودينار الكويت كان فى قبال دراجه كامله، وتكون النتيجه أن العراق قد صدر بعض تضخمه إلى الكويت، وخفض بمقدار ذلك عن التضخم الذى كان على نفسه.

ص: ٢٩٢

((الدولة الإسلامية ورفع التضخم))

(مسألة ٢١): الواجب على الدولة الإسلامية رفع التضخم رفعاً كاملاً، وذلك بالسعى للمعادلة بين الإنتاج والمصرف، فإذا كان التوليد بقدر المصرف لم يكن تضخم، وكانت قيم الأشياء قيمه واقعيه.

ولنفرض أن زيداً أنتج مائه كيلو من الحنطه، وعمراً أنتج مائه كيلو من اللحم، وكانت هاتان المائتان تكفيهما لسنتهما، وكان كل منهما مرفهاً، إذ يكون عنده بعد التبادل خمسون كيلواً من الحنطه، وخمسون كيلواً من اللحم، فإذا توسط النقد كان النقد بقدر البضاعه، لا أكثر ولا أقل، فلا يحدث التضخم ولا التزل.

أما إذا كان النقد أكثر، فسيكون العرض أقل من الطلب، إذ من شأن النقد الطلب، ومن شأن البضاعه العرض، وبذلك ترتفع الأسعار، وحيث لا تكون الأجور بقدر ارتفاع الأسعار يكون العمال قد فقدوا جزءاً من عملهم، لأنهم عملوا بدون أن يحصلوا على مال يكفيهم لمعيشتهم، كما تقدم بيان ذلك.

وإنما كان الواجب على الدولة الإسلامية رفع التضخم، لأن معنى التضخم السرقة من أعمال الناس والإضرار بهم، والدولة الإسلامية مكلفه برفع الحيف عن الأمة.

أما الدول \_ أعم من الرأسماليه أو الشيوعيه \_ حيث لا تقدر على رفع التضخم من جهه أن كبرياءها تمنع عن ذلك، كما تقدم بيان ذلك، وحيث إن التضخم توجب تدمير الناس والإضرابات والمظاهرات وما أشبه تلتجئ الدوله إلى التقليل من التضخم، وذلك بسبب أمرين:

الأول: تقليل النقد.

والثاني: تكثير البضاعه.

لوضوح أن التضخم إنما يحدث من كثره النقد وقله البضاعه، فإذا كانت عشر كيلوات من الحنطه، وعشرون درهماً، كان التضخم، أي لكل كيلو من الحنطه درهمان، بينما اللازم أن يكون لكل كيلو



درهم، فإذا جمعنا من ناحيه درهمين، وأضفنا من ناحيه ثانيه كيلوين، أى صارت الدراهم ثمانيه عشر، وصارت الحنطه اثني عشر كيلواً، خف التضخم، أى صار كل كيلو من الحنطه بدرهم ونصف، بدل أن كان بدرهمين.

أما كيف أن الدوله تقلل من النقد، وكيف أن الدوله تكثر من البضاعه، فبيان ذلك فى تفصيل الأمرين السابقين:

## ((الدوله وتقليل النقد))

### إشاره

((الدوله وتقليل النقد))

الأمر الأول: تقليل النقد، فإن الدوله تتبع فى هذا السبيل الأمور التاليه:

١: زياده الضرائب المستقيه، والضرائب غير المستقيه.

والضرائب المستقيه هى أن تجعل الدوله على الشاه مثلاً ديناراً فى كل عشرين ديناراً وهكذا، ومن الضرائب المستقيه مقادير التأمين الذى تأخذه الدوله من الأفراد، فإن ذلك يؤثر فى تخفيف التضخم.

والضرائب غير المستقيه أن ترفع الدوله قيم بعض الأشياء المرتبطه بها، مثل أن تجعل قيمه السكر والشاى والسكائر وما أشبه أكثر من السابق، فمثلاً كانت قيمه السكائر على الدوله كل علبه بعشرين فلساً، وكانت الدوله تبيعها كل علبه بخمسه وعشرين فلساً، فإذا جعلت قيمتها ثلاثين فلساً، فقد أخذت الضريبه غير المستقيه، وقد تكون هذه الضرائب غير المستقيه أكثر من الضرائب المستقيه.

وعلى أى حال، فكلتا الضريبتين المستقيه وغير المستقيه، توجب جمع الدوله لمقدار كبير من النقد، والدوله غالباً تجمع بين رفع الأسعار وبين عدم كون الرفع كثيراً بحيث يوجب تدمير الناس، ولذا تلاحظ عدم جعل الضرائب المستقيه على البضائع المرتبطه بالأغنياء والأقوياء، حيث تخافهم الدوله، والضرائب غير المستقيه على الأمور الاستهلاكيه لا توجب تدمير الكبار، وإنما

يوجب الضغط على الصغار، مثلاً أجره العامل في كل يوم دينار، وقدر الضريبه عليه خمسون فلساً بصورة غير مباشره، إن مثل هذه الضريبه تشق على من أجرته دينار، أما أنها على التاجر الذي يربح كل يوم عشره دنانير فليست بشيء يذكر، إن الخمسين فلساً من الدينار واحد من العشرين، أما الخمسون فلساً من عشره دنانير فواحد من المائتين، ولذا لا يجد التاجر والغنى ضغطاً من هذه الضريبه غير المباشره.

٢: زياده أجور وأثمان الخدمات الحكوميه، مثل أجور الماء والكهرباء، وأجور المستشفيات، ورسوم البلديه، وقيمه كتب التعليم التي تطبعها الحكومه، وأجور سيارات نقل الركاب، والطائرات والقطارات، وأثمان البريد واللاسلكى والهاتف وغيرها، فإنها بمجموعها تشكل كميته كبيره.

٣: توقيف التوظيف الجديد، وتجميد زياده أجور الموظفين، مهما تجددت حاجه تتطلب الموظف الجديد، مثل احتياج المدن الجديده إلى الأمن والشرطه والمحكمه الجديده، أو احتياج كثره الطلاب إلى معلمين أكثر، ومهما كان التضخم موجباً لزياده راتب الموظفين.

٤: تعمد الدوله إلى اقتطاع بعض الراتب بمختلف العناوين، مثل قطع بعض الراتب باسم المجهود الحربى، وباسم الإنعاش الريفى، أو باسم بناء سد فى المكان الفلانى، أو ما أشبه ذلك.

٥: وقوف الدوله دون زياده أجور العمال، سواء فى القطاع الحكومى أو الشعبى، إذ زياده الأجور معناه دوران النقد وزيادته الموجبين لكثرتهم النقد فى أيدي الناس، بالرغم من اقتضاء التضخم الزياده، إذ الدوله مخيره بين

إسكات أمثال العمال بالزيادة، أو إسكات كل الناس بعدم المزيد من التضخم، والثاني أولى.

ثم الدول غالباً تكذب، لأجل عدم إضافة الأجور بقدر التضخم، فإن المقرر أن تحسب الدوله أول كل عام حاجيات الناس، وترى كم قيمتها، وبقدر المتوسط من ذلك تقرر الأ-جور، مثلاً- تحسب وزاره العمل أو البنك المركزي أثمان اللحم، والخبز، والفاكهه، وإجاره الدار، وأجره الطبيب، وثمان اللباس والحذاء، وأجره التعليم، وأجره المواصلات، وغير ذلك، للعائله المتوسطه، فإذا كان ذلك يساوى دينارين مثلاً، جعلت أجره العمال من عامل بناء، وحداد، ونجار، وعمال المطار، والقطار، وعمال البلديه، وغيرهم، كل يوم دينارين.

واللازم أن تكرر الدوله كل عام ذلك الحساب، فإذا حسبت الدوله فى عام ألف وتسعمائه وتسعين ذلك، تترك الحساب فى العام الثانى والثالث والرابع بعد ذلك، وذلك لئلا يطلع الناس على قدر التضخم، ثم تحسب فى عام خمسه وتسعين مثلاً، وتجعل الميزان عام تسعين لا عام أربعة وتسعين مع أن التفاوت بين العامين كثير.

مثلاً فى عام تسعين كان التضخم بقدر عشره فى المائه، ولذا زادت الدوله على كل تسعمائه فلس مائه فلس، حتى أصبحت الأجره دينارين، أما فى عام أربعة وتسعين فقد تضخمت أثمان المذكورات بقدر النصف، مما تقتضى أن تضاف الأجره بقدر النصف حتى تصبح ثلاثه دنانير، لكن الدوله لا تجعل المقياس لأثمان الأشياء عام أربعة وتسعين، بل تجعل المقياس عام ثلاثه وتسعين مثلاً، حيث ارتفعت الأثمان من عام تسعين بقدر الخمس مثلاً، ولذا تضيف على الدينارين أربعمائه فلس، وتأتى الدوله لعدم جعلها عام أربعة وتسعين مقياساً بأعذار واهيه، قد تخفى على الجماهير، وإن كانت لا تخفى على النقابات، إذا كانت للعمال نقابات حره واعيه.

## ((تشكيل النقابات العماليه))

((تشكيل النقابات العماليه))

ولذا كان على العمال أن يشكّلوا نقابات واعيه حره لأجل الدفاع عن حقوقهم، وذلك واجب شرعاً، حيث إن البقاء مظلوماً مساعده للظالم، والتعاون على الإثم حرام.

ولنفرض أن أخذ الأجور القليله جائز للعامل، لأنه تنازل عن حقه، و«الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم»<sup>(١)</sup>، إلا أن ذلك يؤثر على رفاه عائله العامل، مما يجعلهم فى ضيق وحرَج وضرر، وهو من التضييع، وقد لعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من ضيع من يعول<sup>(٢)</sup>، فالتنازل حرام من هذه الجبهه.

٦: تشويق الدوله الناس إلى الادخار، حيث يتجمد قسم كبير من النقد فى البنوك، وبذلك ينسحب عن التداول مما يخفف على التضخم، فإنه كلما قل تداول النقد قل التضخم.

٧: تشويق الناس إلى بناء الدور ونحوها، مما يجمد المال فى الأراضى، وهذا بدوره يخفف من البطاله، ويظهر البلاد فى مظهر التقدم العمرانى، ويخفف من أزمة السكن، مع أنه ليس إلاّ- أكذوبه براقه، تختفى الدوله وراءها لأجل امتصاص نغمه الناس وتدمرهم من التضخم الذى أوجبه الدوله بطبع الأوراق النقدية التى لا خلفيه لها.

ولذا يقول الاقتصاديون: إن بناء الدور وكثره البنوك فى الدول غير المستقيه، ليس دليل الرفاه، بل دليل البؤس، إن بناء الدور ستر للجريمه، وتكثير البنوك تسهيل لوسائل الجريمه.

نعم إذا كانت الدوله مستقيه، كان بناء الدور للتوسعه على الجماهير، وكان تكثير البنوك اللاربويه، والتى تقترض وتقرض قرضاً حسناً، تأخذ المال وتعطى المال فى مورد التجاره مضاربه عادله، يقسم الربح فيها، لكل من رأس

ص: ٢٩٧

١- راجع بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٣.

المال بقدر ربحه، والعامل بقدر عمله، للرفاه على الأمة.

٨: تشويق الناس لاقتناء أوراق القرضه وسائر الأوراق التي تجمع المال من يد الناس إلى بنك الدوله مما يخفف التضخم.

٩: كف الدوله عن إعطاء القروض لغير الأمور الإنتاجيه، وبذلك تقف الدوله دون انتشار النقد في أيدي الناس.

١٠: طرح الدوله أراضيها وأملاكها في معرض البيع، وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من المال من أيدي الناس، والأراضي وأملاك الدوله وإن كانت في الحقيقه تعد خلفيه للنقد الذي طبعته الدوله بدون خلفيه، إلا أن المطبوع من النقد ألوف المرات أكثر من هذه الخلفيه، فهو كما إذا كان النقد ملياراً والخلفيه مليوناً.

والحاصل: إن كبرياء الدوله واستبدادها توجب مزيد الموظفين والعسكريين والنفقات، وذلك يوجب التضخم، والدوله تعالج ذلك بمزيد الضرائب، وطبع النقد بدون الخلفيه، وتجميد نقود الناس، لكن كل هذه الأمور ليس إلا ضغطاً جديداً أو مسكناً وقتياً، ولذا يعم التذمر والاضطرابات البلاد دائماً، وليس العلاج إلا نفى أسباب التضخم، وفي المثل المشهور: (تصحيح الغلط بالغلط غلط آخر).

### **((الدوله وتكثير البضائع))**

#### **اشاره**

((الدوله وتكثير البضائع))

الأمر الثاني: تكثير الدوله من البضائع علاجاً لتقليل التضخم، إذ قد عرفت أن التضخم حاد من زياده النقد وقله البضاعه، فإذا زادت البضاعه خف التضخم، مثلاً- إذا كانت قيمه الحنطه ديناراً، لكن التضخم جعل قيمه ثلاثه دنانير، لوجود ثلاثين ديناراً وعشر وحدات من الحنطه، فإذا زادت وحدات الحنطه إلى اثنتي عشره وحده، نزل السعر لكل كيلو نصف دينار.

أما طرق زياده البضاعه فهي:

### **((مراعاة التصدير والاستيراد))**

((مراعاة التصدير والاستيراد))

١: حيلولة الدوله دون صدور البضائع التي يحتاج الناس إليها، سواء

الفواكه والحبوب أو المصنوعات أو غير ذلك.

لكن هذا ينتهي إلى قله العرض أيضاً، حيث قد تقدم في بعض المسائل أن كثرة الإنتاج توجب توقف الناس عن الإنتاج، حيث إن كثرة العرض توجب تنزل الأسعار، وذلك ينتهي إلى توقف الناس عن الإنتاج، فهو علاج وقتي أشبه بالمسكن غالباً، إذ بمجرد التنزل وتوقف الناس عن الإنتاج فترتفع القيمة يعود التضخم مع حرمان المنتجين عن العمل، وعن الربح الذي كانوا يجنونونه من التصدير.

ثم لا يخفى أنه مع الغض عن مسألة التضخم الذي كانت الدولة سبباً له، لو أن استيراد البضاعة أو تصديرها سبب ضرر الناس وخلل الاقتصاد، كان للدولة الإسلامية المنع عن ذلك، لأن الدولة وضعت لمصالح المسلمين، فاللزام عليها رعايتها، وإن كانت المصلحة العامة مصادمه لحرية بعض الناس المستفاده من «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم»<sup>(١)</sup>.

نعم اللزام أن تلاحظ الدولة قدر الضرورة، فإنها تقدر بقدرها.

وكذلك للدولة الإسلامية الحق في منع استيراد وتصدير الخدمات، مثلاً إذا كان البلد بحاجة إلى أطباء إذا ذهبوا إلى الخارج بقي البلد بلا طبيب يكفي، كان للدولة المنع عن خروجهم، وبالعكس إذا كان مجيء عمال جدد إلى البلد ينتهي إلى بطاله عمال البلد وضياع عوائلهم، كان للدولة الإسلامية المنع عن ذلك، لكن اللزام ملاحظة العمال الذين منعوا عن دخول البلاد، فإن الدولة الإسلامية يجب عليها مراعاة كل المسلمين، لا أن يكون عامل مسلم من أهل البلد في رفاة، وعمال مسلمون من بلد آخر في شدة، إذ اللزام رعايه الدولة الإسلامية لكل المسلمين حسب مقدورها، لا أن تراعى بعض المسلمين باعتبارات

ص: ٢٩٩

١- بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

جغرافيه أو لونه أو عرقه أو لغويه أو ما أشبه من الأمور الاستعماريه التي سادت بلاد الإسلام، منذ أن اتبع الحكام الشرق والغرب، وهذا بحث سياسى لا يهمننا التعرض لتفصيله فى هذا الكتاب.

## ((تشجيع التجار))

((تشجيع التجار))

٢: تشويق الدوله التجار على وضع رأس المال فى الأمور الإنتاجيه الكثيره الاحتياج، وبذلك تكثر البضاعه ويخفف التضخم.

أما الاستثمار الأجنبى فذلك إنما يجوز إذ كان فى ربح المسلمين، أى أخذ المستثمر بقدر حقه من الربح ولم يكن محذور آخر.

بيان ذلك: إن الربح إنما يصل من مجموع المعمل ورأس المال والإداره والعمل، ويدل على ذلك أنه لولا أحد هذه الأمور لم يكن الربح الوفير، مثلاً إذا لم يكن المعمل لكان إنتاج العامل جزءاً من مائه جزء من الإنتاج الذى يحصله من إنتاج المعمل، وكذلك إذا لم يكن رأس المال، وهكذا غير ذلك، فاللازم ملاحظه النسبه بين هذه الأربعة بعضها مع بعض، أى إن معملاً تسوى عشره آلاف، ورأس المال عشره آلاف، وإداره تقدر على جمع مائه عامل، وتهيئه المواد، وتشغيل المعمل، وتسويق البضائع بعد إنتاجها، بالإضافة إلى العمال الذين فرض أنهم مائه نفر، إذا أنتجت هذه الأربعة خمسه آلاف دينار، فلكل من الأربعة كم من هذه الخمسه آلاف.

وقد ذكرنا سابقاً بعض ضوابط النسبه، فإذا أراد التاجر الأجنبى وضع رأس المال فإن اقتنع بمقدار حقه العقلانى من الربح، جاز له وضع رأس المال، بشرط أن لا يكون له محذور آخر، كما إذا كان وضعه لرأس ماله تجميداً لرأس المال للبلاد مثلاً، أو كان خوف الاستيلاء الاقتصادى على البلاد أو ما أشبه ذلك.

أما مخالفه عقلاء البلاد فى زماننا لوضع الأجنبى رأس ماله، فإنهم إنما

يخافون لأجل المحاذير الخارجيه، كما هو شأن أثرياء المستعمرين بالنسبه إلى البلاد الضعيفه، حيث إنه مقدمه للاستعمار والاستثمار، ولذا نجد أن البلاد الغربيه الصناعيه لا تخاف بعضها من بعض في مثل هذا الوضع لرأس المال، حيث إن بعضهم لا يتمكن من العدوان على بعضهم الآخر.

ولا- يخفى أن ما ذكرناه إنما هو بالنسبه إلى أصل وضع رأس المال، أما بالنسبه إلى الدوله التي أحدثت التضخم عمداً، فقد عرفت أن اللازم على الدوله الإسلاميه قطع دابر التضخم حتى لا تحتاج إلى امتصاص النقد الزائد، أو الاهتمام بتكثير التوليد حتى تكون البضاعه تكافى النقد، أو تكون شبه مكافئه.

### ((الاعتبارات البنكيه))

((الاعتبارات البنكيه))

٣: زياده إعطاء الاعتبارات البنكيه بالنسبه إلى الأقسام الإنتاجيه، أمثال إعطاء القروض للزارعين ولأصحاب المعامل ونحوهم ممن يولد البضاعه، سواء البضاعه الزراعيه كالحبوب والفواكه والألبان واللحوم، أو الصناعيه كالملابس والأواني والأحذيه ونحوها.

مثلاً- تخصص البنوك ثمانين من أموالها لهذه الشؤون، وبذلك يرتفع الإنتاج للبضاعه، وإذا كثرت البضاعه خف التضخم بالنسبه، كما تقدم.

### ((استيرادات لا فائده فيها))

((استيرادات لا فائده فيها))

٤: محاوله الدوله تبديل الاستيرادات التي لا فائده فيها، إلى الاستيرادات التي لها فائده، فإنها تخفف التضخم، مثلاً الدوله تبيع النفط بمليار وتشتري الأسلحه بربع هذا المقدار، والأسلحه في العالم الثالث لها حاله الدعايه والتجمل فقط، إذ لا قدره لدول العالم الثالث في الحرب، لا مع الدول الكبار ولا مع الدول المجاره.

أما مع الكبار فواضح، وأما مع الصغار، فلأن جيش الدول الصغيره جيش تشريفي لا حقيقه له، والجيش التشريفي لا يقدر على الحرب، وإنما يقدر على أن يكون في خدمه



رئيس الدولة فى ضرب حركات التحرير داخل البلاد، الرئيس الذى لم يأت غالباً إلا بالورائه أو عبر الدبابه.

ومن الواضح أن مثل هذا الجيش لا يحتاج إلى كثره السلاح، ولذا رأينا أن العراق لم تتمكن من زحزحه الأكراد الذين طالبوا بالحقوق، حيث إن العراق لما انضوت تحت لواء القوميه انضوى الأكراد تحت لواء القوميه وأرادوا حقوقهم، ولو كان العراق إسلامياً لم يفرق بين العربى والكردى لم تقع هذه الحرب، حتى جاء كيسنجر إلى بغداد وإلى طهران وأمر الشاه المخلوع والبعث بالتصالح، وحينذاك وضعت الحرب أوزارها.

وعلى هذا، فإذا صرفت الدوله الآنفه الذكر، مائه مليون من مائتين وخمسين مليوناً التى أعدها للسلاح، فى ابتياع البضائع الاستهلاكيه، أمثال السيارات والحبوب والملابس غيرها خف التضخم بهذا القدر.

### **((مستوى العلم والتكنولوجيا))**

((مستوى العلم والتكنولوجيا))

٥: ترفيع مستوى العلم والفن (التكنولوجيا)، فإنه كلما ارتفع المستوى علمياً وآلياً كثر الإنتاج، مثلاً الأرض التى تزرع تحت نظر خبراء الأرض، تعطى من الوارد عشره أضعاف نفس الأرض إذا زرعت عشوائياً، والأرض التى تزرع بالتراكتور أوسع مائه مره من الأرض التى تزرع بواسطة الثيران، فإذا أدخلت الدوله العلم والآله إلى القطاعات الزراعيه والصناعيه، النسيج بواسطه الحوك أو بواسطه الماكنه مثلاً، ارتفع مستوى البضاعات الزراعيه وما يتبعها كاللحوم والألبان، والصناعيه، وبقدر ارتفاع مستوى البضاعه ينخفض التضخم.

### **((منع ارتفاع الأسعار))**

((منع ارتفاع الأسعار))

٦: حيلولة الدوله دون ارتفاع أسعار البضائع، فإنه وإن لم يوجب زياده البضاعه، مما نحن بصدده الآن، إلا أن له مدخلاً فى تخفيف التضخم ولو

نفسياً، إذ التضخم له أثر خارجى هو كثره الحرمان، لغلاء الأسعار، والأثر النفسى هو التذمر، وعدم ارتفاع السعر يخفف من الأثر النفسى بالتذمر والنقمة.

إلى غير ذلك من السبل التى تتبعها الدول لأجل تخفيف التضخم، والله العاصم.

ص: ٣٠٣

((الأزمه الاقتصاديه))

(مسأله ٢٢): الأزمه الاقتصاديه عباره عن عدم التعادل بين العرض والطلب.

وهذا إنما يوجد كبرياء السلطه الموجهه لديكتاتوريتها، سواء كانت السلطه بالظاهر ديمقراطيه كأميركا، أو ديكتاتوريه كروسيا، حيث إن في كلتا الحكومتين السلطه الماليه بيد قله هم الرأسماليون في أميركا، وأفراد الحزب الحاكم في روسيا.

فإن الشيوعيه لم تخفف من غلواء الرأسماليه، بل زادت، حيث أعطت بيد الرأسماليين الدوله المطلقه الديكتاتوريه، ولو أن العمال في أميركا لهم بعض حق التنفس، فالعمال في روسيا لا حق لهم في التنفس، ولذا لا يجد المراقب إضراباً ولا مظاهره ولا احتجاجاً في روسيا، إن العامل إذا اشتكى البؤس كان مصيره السجن والتعذيب والإعدام، في قصص معروفه لسنا بصدها هنا.

وإنما المهم أن الأزمه إنما تنتج من عدم التعادل بين العرض والطلب، وذلك لأن رأس المال أخذ بيده آلات الإنتاج، وبذلك صار بيده البضائع، سواء الزراعيه منها أو الصناعيه، وحيث أخذ رأس المال بيده آلات الإنتاج سيطر على عمل العمال أيضاً، إذ العامل لا يجد أمامه إلاّ العمل في تلك المعامل والمصانع، أو العمل الزراعي بتلك التراكاتورات وآلات الدوس والطحن وغيرها، وبذلك أصبح السيد مسوداً، فإن العمل هو الذي أوجد المعمل، لكنه وبسبب رأس المال صار العمل أسيراً للمعمل، كما حدث مثل ذلك في العمل والنقد حين وجد البنك، حيث إن العمل أوجد النقد، لكنه صار أسيراً للنقد، حيث إن البنك الذي هو مدخر النقد أخذ يتحكم في مصير العمل، ويوجه العمال إلى هذا العمل دون ذاك.

مثلاً العمال بحاجه إلى القمح، لكن البنك حيث يرى زياده الفائده في أدوات التجميل يصرف العمال إلى صنع أدوات التجميل،

وهكذا في كل شؤون المال، إن الإنسان يحصل على المال، لكن إذا لم يتمكن أن يسيطر على المال سيطر المال عليه، مثله في ذلك مثل الحكومات، أنها توجد السلاح وتكون الجيش، لكن إذا لم تتمكن أن تسيطر عليهما، ثار الجيش وقتلوا بالسلاح نفس الحاكم الذي هيا السلاح وكون الجيش.

وكيف كان، فإن الإنتاج لو كان بيد العمال كانوا يوزعون الحاصل بينهم حسب العدل، لكن حيث صار الإنتاج بيد رأس المال، يأخذ رأس المال المنحرف فاضل الإنتاج أزيد من حقه ألوف المرات بيده، ويهيؤ لنفسه من عرق العمال لا بقدر أن يعيش فحسب، الكنوز القارونيه والبذخ المتزايد، بينما لا يجد العمال حتى أوليات الحياه، فإذا صار فاضل ربح رأس المال بيد الرأسمالي، اهتم لأن يزيد أرباحه ببيع كل فاضل بأعلى قيمه ممكنه، فإن المال كماء البحر كلما شرب الإنسان منه ازداد عطشاً، فإن الرأسمالي كلما زاد رأس ماله ازداد تشوقاً إلى أن يزيد رأس ماله أكثر فأكثر، وهنا يتصارع التجار لانحصار السوق وزياده البضاعه.

مثلاً أسواق اشترى السيارات الأمريكيه بحاجه إلى مليون سياره، بينما إنتاج السياره بواسطه شركه الفورد وغيرها في أميركا مليون ونصف، وحيث إن كل شركه تريد الاستبداد بالسوق، ومن طرق الاستبداد بها تنزيل السعر إلى الحد الممكن، يتنافس التجار في تنزيل الأسعار، وإذا نزل السعر توقف الرأسمالي من الإنتاج لمزيد البضاعه التي لا سوق لها من ناحيه، ولنزول السعر بسبب التنافس من جانب آخر، وإذا وقف الرأسمالي الإنتاج تعطل العمال عن العمل، وبذلك يزيد الأزمه، ولأن يحفظ الرأسمالي السعر في السوق، بأن يكون العرض والطلب أحدهما بقدر الآخر، أو العرض أقل من الطلب،

يحرقون البضائع ويلقونها في البحار، وما أشبه ذلك من طرق الإلتلاف، بينما لا يجد العمال القوت، والناس يموتون فقراً في مناطق متخلفه من العالم.

وإن قيل: لماذا لا يعطون البضائع الزائده للفقراء وللعمال العاطلين.

كان الجواب: من يتحمل سوق البضائع هم العمال والفقراء، فإذا أعطى الرأسمالي فائضه لهم، كان معنى ذلك انغلاق سوق بضائعه، فمثلاً: للتجار ألف طن من الحنطه، والحال أن السوق موجود لخمسمائه طن، وزيادة الأطنان عن الحاجه ينزل السعر من كل كيلو بدرهم، إلى كل كيلو بنصف درهم، فالأمر في نظر الرأسمالي يدور بين ثلاثه أمور:

الأول: أن يبيع الرأسمالي الحنطه كل كيلو بنصف درهم، وهذا ما لا يريده، لأن فيه كسراً لسعر بضاعته، بالإضافة إلى أنه قد يكون سبباً لضرره حيث إن كيلواً من الحنطه كلفه ثلاثين فلساً.

الثاني: أن يعطى الزائد، أى خمسمائه طن، للعمال والفلاحين والفقراء مجاناً، وهذا يوجب له أن ينغلق السوق، إذ المشتري للحنطه هم العمال والفلاحون والفقراء على الأغلب.

الثالث: أن يتلف الخمسمائه طن الزائده، ليتعادل العرض والطلب، ولا يكسر سوقه، فيكون الكيلو بدرهم، أو يتلف أكثر من الخمسمائه فتصعد قيمه من درهم إلى درهم ونصف مثلاً لأن السوق إذا صار في حال الارتفاع لقله العرض وكثره الطلب، تمكن الرأسمالي من التلاعب بها حتى يبيع الشئ أعلى من قيمه.

وهذا الثالث، بل الشق الثاني منه، هو الذى يختاره الرأسمالي، وقد حدث هذا الشئ في العالم مرات، كان من أكثرها هولاً ما حدث في عام ١٩٢٩م في أميركا، وفي الحال الحاضر ينذر المراقبون العالم الغربى بما

يشبه ذلك فى هذا العام، حيث قد تنبوؤا بحدوث أزمة يوجب بسبه تعطل أربع وعشرين مليون من العمال، فإن تعطل العمال وزيادة البضاعة جناحان للازمه الاقتصاديه.

وقد حدث فى (١٩٢٩م) أن الرأسماليين حيث أرادوا ترفيع الأسعار ألقوا الحنطه والحليب المجفف وكثيراً من الضروريات فى البحر، وأحرقوا قسماً منها، وتعطلت المعامل وسرح ملايين العمال، وتوقفت الزراعة وأحرقت المزارع، وبقي الفلاح لا يجد حتى لقمه الخبز، ومات الكثير بالمجاعة، بينما كانت المخازن ممتلئه بأنواع المزروعات والبضاعات المصنوعه وبمنتجات الزراعة، كاللحوم والألبان والدهون، إلى غير ذلك.

إن زياده البضاعة والزراعة فى المجتمع الذى لا يأخذ زمامه الرأسمالى، شرقياً كان أو غربياً، معناها زياده اليسر والرفاه، فإن معنى زياده الحنطه واللحم والبيض أن يشبع الكل.

أما زياده المصنوعات والمزروعات فى المجتمع الرأسمالى الذى يأخذ بزمام المال جماعه من الناس: الحكومه كالشيوعيه، أو التجار كالرأسماليه، وباقى الناس يعملون فقط بدون أن يكونوا مالكين لشيء، فإن معناها المجاعة للعمال، وكثره البطاله، وتوقف المعامل، وإحراق المحاصيل.

وهؤلاء الأثرياء المنحرفون هم الذين يقفون دون حصول البشر على حاجياته، لأن البضاعة إن كانت غاليه فى صورته قلتها، لم يتمكن أكثر الناس من اشترائها، وإن كثرت البضاعة مما يوجب رخصتها بقاعده العرض والطلب، وقف التجار أمام ذلك، فأحرقوها وأتلفوها حتى تغلو، لا أن يحفضوا أرباحهم بسبب الغلاء الذى يحدثونه من جهه تقليل المنتوجات.

والنتيجه أن الجائع يبقى جائعاً، سواء فى حال زياده الإنتاج أو فى حال قله الإنتاج، ولذا فإن البشر إذا أراد أن ينجو من الجوع، بل والفقير

المعنوى أيضاً، حيث إن الفقر المادى حائل دون تقدم العلم، إذ الفقير لا يتمكن أن يذهب إلى الجامعه، ويحصل على الكمالات الرفيعه، كما أن الفقير معرض للسرقه وتعاطى الزنا والشذوذ وارتكاب القتل، فى قبال دراهم معدوده، لأجل سد جوعه من هذه الطرق، لا بد له من أن يحطم الرأسماليه المنحرفه كرأسماليه أميركا ورأسماليه روسيا، حتى ينجو بطنه من الجوع، وينجو رأسه من الجهل، وينجو قلبه من الرذيله والجريمه، وذلك لا يكون إلا بالطريق الإسلامى الذى يجعل الإنتاج لكل بقدره، فلا يتكدس المال فى جانب، ويكون العمل جانب آخر.

هذا بالإضافة إلى أن الإسلام حيث بملاً القلب من الإيمان يقف أمام كل تأخر ورذيله وجريمه.

### **((أسباب الأزمه الاقتصاديه))**

((أسباب الأزمه الاقتصاديه))

ثم إن سبب الأزمه أربعه أشياء:

١: الأزمه الناشئه من قله الربح.

٢: الأزمه الناشئه من عدم التنسيق الاقتصادى.

٣: الأزمه الناشئه من قله المصرف من الحد المعتاد.

٤: الأزمه الناشئه من سوء التوزيع للعامل والفلاح.

أما الأول: فلأن الرأسمالى إنما يلتفت إلى مزيد رأس المال لزياده الربح، وكلما زاد رأس المال قل الربح غالباً، لأن الإنتاج يكون أكثر، وكلما زاد الإنتاج يكون العرض كثيراً، وبكثره العرض تنزل القيمه، فإذا رأى الرأسمالى خيبه أمله فى زياده الربح شرع فى تعديل أمره بتقليل وضع رأس المال لأجل تقليل الإنتاج، حتى يزيد الربح من جهه قله العرض، وحيث إن ارتداد الرأسمالى إلى تقليل رأس المال ليس خاصاً برأسمالى واحد أو عشره، بل كل الرأسماليين كذلك، فإنهم إذا واجهوا الأمر الواقع بأن مزيد رأس المال لا يأتى بمزيد الأرباح فقلل

جميعهم من رأس المال، حدثت الأزمة الاقتصادية بحيث ارتفع الأسعار وتعطل العمال وتوقف المعامل، وحيث إن الغلاء يوجب عدم قدره كثره من الناس على الاشتراء بقى الناس جائعين بينما المخازن ممتلئه.

وأما الثانى: فلأن الرأسماليين لا ينسقون الاقتصاد فيما بينهم، كما لا ينسق أحدهم بين فروع الاقتصاد الذى يزاوله، إذ لا مركز للتصميم يوحد بين الجهود، كما لا تنسيق بين الطلب والعرض، فكل اقتصادى إنما يسير حسب فكره فى احتياج الاجتماع الحاجه التى تدر الربح الاكثر للرأسمالى، فإذا قلت السيارات فى الأسواق مثلاً أنتج كل رأسمالى سيارات كثيره، وذلك فيه ضرران: الأول: كثره السيارات عن الحاجه.

الثانى: نقص الحاجه التى لم ينتجها الرأسمالى وأنتج مكانها السيارات.

فبهذا الاقتصاد الذى سائقه العشوائيه الطالبه للربح تقع الأزمة، لأنه قد تقدم أن المراد بالأزمه زياده العرض على الطلب، أو زياده الطلب على العرض، أما إذا كان هناك مكان للتصميم فإنه لا تزيد حاجه ولا تنقص حاجه.

وممن أشكل على الرأسماليه بهذا الإشكال هو ماركس، وقد أجبنا عنه فى بعض المسائل السابقه، بأن مظنه الأسواق تكفى فى كشف التاجر \_ ونقصد بالتاجر هنا المستقيم لا الرأسمالى على نحو الكايبیتال \_ المقدار المحتاج إليه، والأزمه الخفيفه التى لا بد له أحياناً أفضل من سلب حريه الناس، ومن جمع القوه المال فى يد قله يملكون التصرف بمقدارات الناس، وإذا قد رأى الشيوعيون أزمه أميركا فى عام (١٩٢٩ م) فلماذا لم يروا الموت الذى وقع فى روسيا أيام ستالين من جهه جوع الفلاحين الذى كان أسوأ من أزمه أميركا، وان كان كلاهما سيئاً.

هذا بالإضافة إلى أن وحده مركز التصميم الذى يتلطف له ماركس أسوأ



من الأزمه، لأن في الأزمه على الأغلِب العرض أكثر من الطلب، لكن في وحده مركز التصميم دائماً يكون الطلب أكثر على العرض، إذا التاجر لفائده الربح يركض وراء مزيد الإنتاج، فاللازم على تركه يحرق الحاصل رجاء مزيد الفائده.

أما مركز التصميم حيث لا يهتمها الناس، فإنه ينتج أقل من الاحتياج، ولذا ترى الجوع الدائم في البلاد الشيوعيه بلا استثناء، أما الحاجه في بلاد الشيوعيه إلى البضاعه، أمثال السيارات والثلاجات والمراوح، فهو شيء لا ينكره حتى الشيوعيين أنفسهم، فترى حلم الشيوعيان يرى الرخاء، وذلك ما لا يراه ما دام يعيش في نظام شيوعى.

فتحصل أن الأزمه ينشأ من عدم التنسيق، لكن ليس علاجه بالتنسيق الشيوعى، بل بالتنسيق الموجود في الاقتصاد الإسلامى، إذ التنسيق الشيوعى أسوأ من عدم التنسيق الرأسمالى وإن كان كلاهما سيئاً.

وأما الثالث: فلأن الرأسماليه تهتم دائماً للمزيد من الإنتاج، لما تقدم من أنها ترجو زياده الربح، لكن المصروف لا يكافى الإنتاج، حيث إن فقر غالب الطبقات يمنع من الصرف بقدر الإنتاج، وبذلك يبقى الإنتاج الكثير في المخازن بدون مصرف، ويقع البحران حيث زياده العرض على الطلب.

هذا ولكن جماعه من علماء الاقتصاد يرون عدم نشوء الأزمه من ذلك، وإلا كان العالم دائماً في حاله بحران، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم.

نعم لا شك أنه من أسباب البحران على نحو الموجهه الجزئيه، لكن (الجزئى لا يكون كاسباً ولا مكتسباً) على ماقرر في المنطق.

وأما الرابع: فلأن رأس المال حيث يزيد من حجمه دائماً، ويجمع

حول نفسه ثروات الاجتماع، ويزيد دائماً من سوء التوزيع، في الطبقة العاملة، والمحدوده الدخل أمثال العالم والفلاح والمعلم والموظف الصغير ومن أشبه يكون الأزمه، حيث تتصادم الطبقتان الرأسماليه والطبقات العامله، والتصادم يوجب الأزمه، حيث إن في حالات التصادم يحتكر الأغنياء البضائع رجاء زياده الربح، فترتفع القيم ويسرح العمال، وتقع المجاعه مع امتلاء المخازن بالحبوب وسائر المأكولات.

ثم إن مسائل الأزمه الاقتصاديه مسائل طويله الذيل ذكرها الاقتصاديون بإسهاب، وحيث إنا في هذا الكتاب نقصد الإلماع إلى الخطوط العامه للاقتصاد فقط، ولولا ذلك لتضخم الكتاب أضعاف ما عليه الآن، نحيل الطالب لتفاصيل الأزمه الاقتصاديه وغيرها إلى الكتب الاقتصاديه المفصله، والله سبحانه المستعان.

((تقسيم بلاد العالم اقتصادياً))

(مسأله ۲۳): الأنايه التي اتسمت بها الدول الغربيه والشرقيه التي أخذت بزمام عالم اليوم، وتحطم القيم الإنسانيه عن العالم بسبب انسلاخ الإنسان عن الإيمان، أوجبت تقسيم العالم إلى ثلاثه أقسام:

الأول: العالم الصناعى الذى يتمتع بكل أسباب الحياه، بل عنده زياده على ما يحتاج إليه، وهو أقل من سدس كل العالم، أمثال أميركا وإنكلترا وألمانيا الغربيه وفرنسا وأستراليا وبلجيكييا وكندا وما أشبه ذلك.

الثانى: العالم المتوسط الذى يصل إلى مستوى العالم الصناعى، لكنه ليس من القسم المتخلف، وهذا القسم فوق السدس بالنسبه إلى كل نفوس العالم، كإيرلندا وإيطاليا وروسيا والأرجنتين والبرتغال وإسبانيا وما إلى ذلك.

الثالث: العالم المتخلف، وحيث إن هذا العنوان وإن كان حقيقياً، كان يسىء إلى هذا العالم الذى نفوسه أكثر من ثلثى كل البشر، بدلت الأمم المتحده هذا العنوان إلى عنوان (العالم الثالث)، أو (العالم فى حاله الرشد)، أو ما أشبه ذلك، ويدخل فى هذا العالم كافة البلاد الإسلاميه، من العراق وإيران ومصر وسوريا والباكستان واندونوسيا والجزاير وليبيا والخليج وغيرها، كما يدخل فى هذا القسم كثير من البلاد غير الإسلاميه.

وهذان العالمان الثانى والثالث الفرق بينهما: أن الثانى وصل إلى نصف الطريق فى الصناعه والرفاه، بينما الثالث يكبو فى أول الطريق.

ولذا يقسم العالم بتقسيم ثان: إلى البلاد المتقدمه والبلاد المتأخره، ويدخل فى البلاد المتأخره كل ماعدا العالم الأول، وإن كان بين بلاد هذا القسم

تفاوت، كما أن التفاوت موجود بين كل بلاد أى عالم من العوالم الثلاثه فى سلم الرقى، فمثلاً فى العالم الأول أستراليا مقدم على بلجيكا، وإنكلترا مقدم على أميركا، وفى العالم الثانى شيلى مقدم على كوبا، واليابان مقدم على لهستان، وفى العالم الثالث ألمانيا مقدم على بلغاريا، واليونان مقدم على رومانيا.

إلى غير ذلك من الجداول الخاصه التى هياها الاقتصاديون حسب حسابات دقيقه واحصاءات الأمم المتحده.

### **((بين البلاد المتقدمه والمتأخره))**

((بين البلاد المتقدمه والمتأخره))

ومن مزايا البلاد المتقدمه على البلاد المتخلفه، أن الناس فى آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتين وهم سبعون فى المائه من كل نفوس العالم يتمتعون بعشرين فى المائه من إنتاج العالم، بينما الولايات المتحده الأمريكيه وهم سته من المائه من كل نفوس العالم يتمتعون بثمانيه وثلاثين من المائه من إنتاج العالم والبلاد الأروبيه، وهم ثلاثه وعشرون من المائه من كل نفوس العالم يتمتعون بسته وثلاثين من إنتاج العالم، ولهذا السوء الحاد فى التوزيع نتائج السيئه فى العالم المتخلف.

فمثلاً الإنسان فى الهند وما أشبهها معدل دخله السنوى أقل من مائه دولار، بينما معدل الفرد الأمريكى أكثر من ألفين وخمسائه دولار، وطول العمر فى العراق وإيران وما أشبهها نصف طول العمر فى البلاد المتقدمه، ولا بد أن يموت طفلان أو ثلاثه أطفال من كل عائله قبل بلوغهم سن الرشد فى العالم المتخلف، بينما ليس كذلك حال العالم المتقدم، والقدره التجاريه التى يملكها الإنسان فى البلاد المتقدمه عشرون ضعفاً للقدره التجاريه التى يملكها الإنسان فى البلاد المتخلفه.

والذى لا يعرف القراءه والكتابه فى العالم المتخلف أضعاف من يعرفهما، بينما الأمر بالعكس فى البلاد المتقدمه، وقد دلت الإحصاءات على أن ثلاثه

أرباع العامل لا- يعرفون الكتابه والقراءه، والأ- كثره الكبيره من هؤلاء في العالم المتخلف خصوصاً القسم الثاني منه أى العالم الثالث.

إلى غيرها من الإحصاءات التى تبين نتائج مهوله للتخلف الاقتصادى فى العالمين الثاني والثالث، وإن كان نصيب الثالث أدهى وأمر من نصيب العالم الثانى.

إن الفاصل بين الفقير والغنى كان موجوداً منذ القديم، لكن الذى حدث أمور متعدده أوجبت الخوف المتزايد من الفاصل الحالى.

### **((زيادة الفاصله بين الفقراء والأغنياء))**

((زيادة الفاصله بين الفقراء والأغنياء))

الأول: زياده الفاصله، مثلاً إن أميركا وكندا وأوروبا الغربيه ارتفع الإنتاج فيها بنسبه سبعين فى المائه منذ عام ١٩٣٨م، بينما الهند وتانزانيا وبلاد آخر من العالم الثالث أخذت فى التزل من مستواها منذ ذلك العام.

### **((الاستعمار الاقتصادى))**

((الاستعمار الاقتصادى))

الثانى: الاستعمار الاقتصادى الذى هو عباره عن جعل الدول الاستعماريه سائر بلاد العالم سوقاً لأنفسها، بحيث تستورد منها المواد الخام بأرخص قيمه تصل أحياناً إلى واحد من الأربعين من قيمتها الواقعيه، وتصدر إليها البضائع المصنوعه، حتى إن البلاد الاستعماريه تحطم اقتصاديات البلاد المتخلفه، فتهلك الحرث والنسل فيها لأجل بقائها سوقاً، أسوأ من البقره الحلوب، حيث إن صاحبها يعطيها العلف لأجل استدرار اللبن، أما البلاد الاستعماريه فليست كذلك.

مثلاً- نرى أن أميركا حطمت الزراعه فى إيران، حتى إن إيران التى كانت قبل الاستعمار تكفى حنطه أيااله واحده من أياالاتها (أيااله خراسان) لكل سنتها، وصلت الحنطه فيها فى كل إيران بحيث لا تكفى إلا لثلاثه وثلاثين يوماً فقط، ومثل هذا الشىء غير مسبوق فى التاريخ.

وما يمنح الاستعمار للبلاد المتخلفه إنما يمنحها بقدر كونها سوقاً، فلا بد للبلاد المتخلفه من قدر من الثقافه لتتمكن من اشتراء المعامل وما أشبه من البلاد

الصناعية، وبهذا القدر يمنح الاستعمار ثقافته للبلاد المتخلفه، ولذا بعد مرور ستين سنة على الاستعمار الإنكليزي في العراق لا يتمكن العراق من صنع حتى الإبره، لأن معنى صنع العراق الإبره خروجها عن كونها سوقاً للإبره الاستعمار البريطاني.

### **((نهب الخيرات))**

((نهب الخيرات))

الثالث: نهب البلاد الاستعماريه خيرات البلاد المتخلفه نهباً لا مثيل له في التاريخ.

فمثلاً أميركا وغيرها تنهب نפט بلاد الخليج كل يوم بمقدار بحر من النفط، شبه الجزيره العربيه، اثني عشر مليون برميل، الكويت (٥/٢) مليون وهكذا، ومعنى هذا تحطيم مستقبل البلاد، فمثلاً إيران في زمان الشاه المخلوع كان قد حدد دوام نفطها إلى خمسهِ وعشرين عاماً، بينما أن نفط إيران في عمره الطبيعي يصل إلى ما لا يقل من مائتي عام، فبينما يجب أن يستفيد من النفط ثمانيه أجيال يستفيد منه جيل واحد فقط، إذا فرضنا معدل الجيل خمسهِ وعشرين عاماً.

### **((بين الاستعمار الاقتصادي والفكري))**

((بين الاستعمار الاقتصادي والفكري))

الرابع: مقارنة الاستعمار الاقتصادي، الفاصل بين الفقير والغني، للاستعمار الفكري، فإن الدول الاستعماريه سواء الرأسماليه أو الشيوعيه لا تكتفي بنهب خيرات البلاد وإبقاء البلاد المستضعفه في التخلف العلمي والصناعي ونحوهما، بل لضمان بقاء الاستعمار أطول مده ممكنه، تسلب عقائد البلاد وآدابها وأخلاقها، وتشيع فيها الميوعة والتحلل والفساد، بالدعايه والإعلام مره، وبفتح مراكز لذلك مره، وبالقوه مره.

والاستعمار الشيوعى أشبع في هذه الجبهه وأعنف من الاستعمار الغربى، حيث إن الاستعمار الغربى يجعل للأفراد في المستعمرات شيئاً من الاختيار، بينما الاستعمار الشرقى يدخل أفراد المستعمرات في الإلحاد والفساد بأشبع عنف رآه العالم منذ حفظ التاريخ.

### **((تحقير البلاد الفقيره))**

((تحقير البلاد الفقيره))

الخامس: تحقير البلاد الغنيه للبلاد الفقيره، في إعلامها وفي سلوكها،

فإنك لترا يمنع أهل بلاد إفريقيا من دخول كثير من المدارس والنوادي والحدائق وما إلى ذلك، وقد قال أحد الفرنسيين لأحد المصريين، حين تكلم المصرى فى السياسة: إن التكلم من حق أسيا دكم لا من حقكم أنتم.

وهكذا تجد مظاهر الازدراء والاحتقار فى كل مكان، مثلاً يعرض فى التلفزيونات الغربية البلاد الإسلاميه فى عصر الذره والفضاء وناطحات السحاب، وهم يعيشون فى الصحراء تحت الخيام، ويسافرون بالجمال، ويشعلون تنانيرهم بالبحر.

إلى غير ذلك من أسباب الخوف الحالى الذى سيطر على البلاد الضعيفه من الفاصله بين البلاد الغنيه والبلاد الضعيفه.

ولا علاج لهذه البلاد إلا أن تعتمد على أنفسها، وتطرد الاستعمار والاستثمار من بلادها، حتى تتمكن من جعل برامج اقتصاديه توجب نمو الاقتصاد، وتخرج البلاد من حاله التخلف والتأخر، وليس الخروج من التخلف شيئاً محالاً فقد خرجت يابان من التخلف الاقتصادى، بعد أن سبقه فى الخروج عن التخلف أوروبا قبل قرنين من الزمان على الأقل، فبينما أخذت أوروبا فى التقدم الاقتصادى قبل ثلاثه قرون، تقدمت اليابان قبل قرن.

### **((مقومات الخروج عن التخلف الاقتصادى))**

((مقومات الخروج عن التخلف الاقتصادى))

كما أن الخروج عن التخلف ليس شيئاً هيناً، فإن الخروج بحاجه إلى:

١: طرد الاستعمار، فما دام البلاد تحت الاستعمار يستحيل التقدم فى أى ميدان، ومن تلك الميادين الميدان الاقتصادى.

٢: وضع خطه اقتصاديه متفقه مع قيم الأمم ومبادئها، وقد سبق فى بعض المسائل السابقه أن الخطه الاقتصاديه إذا لم تكن متفقه مع مبادئ الأمم وقيمها يستحيل لها النجاح.

٣: أن تصاغ الأممه مع إمكانيه البلاد ومواردها الطبيعيه.

٤: أن تهيا الأمم ثقافياً وحضارياً وعملياً لاجل التقدم، فإذا لم تكن

المدارس تساهم في تهيئه الطلاب، ولم تكن المعامل إلى جنب المدارس، ولم يكن الاجتماع والمحيط تسوق نحو التصنيع والعمل والجد، بسبب أدوات الإعلام وغيرها، لا تقع الأمه في مسير الرشد الاقتصادي.

### ((خاتمه: آيات وروايات اقتصاديه))

((خاتمه: آيات وروايات اقتصاديه))

ونختم البحث بجملة من الآيات والأحاديث الشريفة.

قال الله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا} ((١)).

وقال سبحانه: {وَلَا تَنَسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا} ((٢)).

وقال تعالى: {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ، قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ} ((٣)).

وقال الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله): «العباده سبعون جزءاً أفضلها طلب الحلال» ((٤)).

وإذا رأى (صلى الله عليه وآله) إنساناً سأل: ما عمله، فإذا قيل: لا عمل له، قال (صلى الله عليه وآله): «سقط من عيني» ((٥)).

وقال (صلى الله عليه وآله): «اليد العليا خير من اليد السفلى» ((٦)).

وقال (صلى الله عليه وآله): «ملعون ملعون من ألقى كله على الناس» ((٧)).

وقال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «قيمة كل امرئ ما يحسن» ((٨))، بمعنى ما يعلم،

ص: ٣١٧

١- سورة البقره: الآيه ٢٠١.

٢- سورة القصص: الآيه ٧٧.

٣- سورة الأعراف: الآيه ٣٢.

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١١.

٥- تنبيه الخواطر: ج ١ ص ٤٣.

٦- الوسائل: ج ٦ ص ٢٦٣.

٧- الوسائل: ج ١٢ ص ١٨.

٨- تحف العقول: ص ١٤٢.



ومن الواضح أن العلم والعمل مقترنان، أو بمعنى ما يعمله بطريق حسن.

وقال الإمام الصادق (عليه السلام): «إن ظننت أن هذا الأمر» أي أمر قيام الساعة «كائن في غد، فلا تدع طلب الرزق، وإن استعطت أن لا تكون كلاً فافعل» (١).

إلى غيرها من الآيات والروايات وسيرتهم (عليهم السلام) الوضاءه.

ص: ٣١٨

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤.

((تكون القرى والمدن))

(مسأله ٢٤): تتكون القرية من انتخاب فرد أو جماعه مكاناً للسكنى، أما لإجل الاقتصاد، كأن يكون هناك مورد ماء أو معدن أو طيور أو ما أشبه، أو مرور القوافل، إلى غير ذلك، أو لأجل الصحة لحسن هوائه، أو لأجل السياسه كالفرار من السلطه، أو لغير ذلك، ثم يكثر القاطنون أولاً من جهه الالتحاق بهم، أو من جهه توالدهم، فتبتدئ قرية صغيره، ثم أكبر فأكبر حتى تصل إلى المدينه الصغيره، فالمتوسطه، فالكبيره.

**((الفروق بين القرية والمدينه))**

((الفروق بين القرية والمدينه))

وبين القرية والمدينه اختلاف كبير فى أمور من أبرزها:

١: إن مستوى النقد فى القرية أخفض من مستواه فى المدينه، فالريفى يعمل كل يوم بربع دينار، بينما المدنى يعمل كل يوم بدينار، ولذا يجد الريفى فى أخير السنه لا يملك شيئاً أو يملك عشره دنانير، بينما المدنى يكون له فى آخر السنه أربعون ديناراً مثلاً.

٢: مستوى الحضاره، فالريفى لا يجد الطبيب والمدرسه والماء والكهرباء والتبليط فى شوارعه والتلفون وغيرها، بل وحتى الشرطه الذى يدافع عنه حين وقوع ظلم عليه، والحاكم الذى يفصل دعواه، والعالم الذى يسأل منه مسائله، والخطيب الذى يرشده، إلى غير ذلك، بينما يجد كل ذلك المدنى.

٣: العنوان الذى يجده المدنى دون الريفى، فمثلاً: الكربلايى، والنجفى، والبغدادى، والطهرانى، والقمى، والخراسانى، مخفزه لمن ينتسب إليها، سواء كان

عالمًا أو تاجرًا أو مهندسًا، بينما إذا نسب إليه القرية أبى وإن كان من أهلها، وذلك لأن معنى النسبه إلى القرية الإلماع إلى سابق التأخر، وقد قال سبحانه: {الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا...} (١٧)، والمراد بالأعراب البدويون، لأنهم أبعد عن الحضاره والفهم.

٤: والتقدم، فبينما المدنى يجد الآفاق أمامه رحباً وسيعاً، يتمكن أن يصل إلى أرقى غايه ممكنه فى الإطار الذى يريده حتى لزواج ولده وبنته، لا- يجد الريفى أمامه ولا بعض تلك الآفاق، فالمرجع الفقيه، والمهندس القدير، والطبيب الشهير، والمخترع الكبير، والخطيب البارع، لا- يمكن أن يتخرج من القرية بخلاف المدينه، وحتى إن القرية لا تحتوى إلا على مائه شاب يمكنهم خطبه الفتاه مثلاً، بينما فى المدينه ألوف الشبان، فإذا لم يرد الأب زواجها من أحد المائه بقى حائراً، بينما ليس كذلك المدينه، وكذلك فى زواج ولده.

إلى غير ذلك من فروق القرية والمدينه، وإنما نذكر نحن هذا البحث هنا من الجبهه الاقتصاديه فقط، ولذا لا نريد الإسهاب فى تفاصيل الخصوصيات.

ثم إن أهل القرى كانوا قبل الحضاره الحديثه قابعون فى مكانهم قانعون بمالهم، أما بعد الحضاره الحديثه فقد أقبل أهل القرى إلى المدن بأعداد كبيره زرافات زرافات، وذلك لأسباب:

١: سهوله المواصلات مما سبب سرعه الحركه وسهولتها.

٢: اطلاع أهل القرى على حاله المدينه ومحاسنها، من جهه الإعلام الذى يصلهم بالراديو والتلفزيون ونحوهما، وبسبب مجيئهم إلى المدن كثيراً واطلاعهم عن أحوالها.

ص: ٣٢٠

٣: الفارق الكبير الحادث بين مستوى المدينة والقرية التابع للحضاره الحديثه، مثلاً- فى السابق لم يكن الماء والكهرباء والسيارات والتبليط والمدارس والمستشفيات المجهزه وغيرها، بينما الحضاره الحديثه جاءت بكل ذلك، فالتفاوت بينهما صار كبيراً.

ومن المعلوم أن المحاسن كلما كانت أكثر كان الالتفات حولها أكثر.

### ((مساوى نزوح القرويين))

((مساوى نزوح القرويين))

وحيث أخذت القرى تنصب في المدن، حدثت مفاصد فى كل من القرية والمدينه مما يجب علاجها، وهى:

١: ارتفاع الأجور للدار والدكان وغلاء الأسعار فى المدينه، إذ قل العرض وكثر الطلب، فإن المدينه التى كانت مهيأه لمائه ألف، انصب إليها عشرون ألف آخرون مثلاً، وبذلك ارتفع قيم الحاجيات إلى الخمس مثلاً.

٢: انخفاض أجور الأيادى العامله، لكثرة العمال وقله الطلب، وذلك مما يسخط العمال ومن إليهم.

٣: كثره البطاله، وتكون جيش من العاطلين، إذ لا تستوعب المدن أولئك العمال الجدد، وبذلك يبقى كثره من العمال القدامى والجدد بدون عمل.

٤: كثره الفساد والجرائم، حيث إن الغريب لا يلاحظ الشرف بمثل ما يلاحظه أهل البلد، حيث إن عدم معرفه الناس له يجرى الإنسان على عدم الاهتمام بالآداب والسنن، بالإضافة إلى عدم تخلف الريفى بطبعه بالآداب والسنن، ولذا دلت الإحصاءات أن الفساد والجريمه بين الغرباء أكثر.

٥: الازدحام الكثير فى المدينه فى الطرق، وفى المواصلات، وعلى الدكاكين، وفى عيادات الأطباء، إلى غير ذلك، مما أوقع الجميع فى الصعوبات البالغه.

٦: تحطم الزراعه وانخفاض مستوى اللحوم والجلود والألبان ومنتجاتها،

إذ القرى والأرياف هي التي تنتج هذه الأمور، فإذا نزح أهلها إلى المدن تحطمت، وذلك إما يوجب الغلاء الشديد والقحط وقله الأرزاق، وإما يوجب تأخر البلاد ودخولها تحت الاستعمار، حيث الحاجه إلى البلاد الأجنبيه، وهي لا تعطيه شيئاً إلا بشروط استعماريه كما هو واضح.

ثم إن أهل القرى أخذوا يهربون من القرية إلى المدينه بسبب آخر، وهو ظلم الملاكين لهم، حيث وجود المنفذ للفرار مما لم يكن الزمان السابق مهيناً لمثل هذا الهروب.

### ((علاج نزوح القرويين))

((علاج نزوح القرويين))

والعلاج لهذه المشكله \_ مشكله النزح من القرية إلى المدينه \_ بأمور:

١: التخطيط لأجل استواء مستوى النقد في كل من البلد والقرية، حتى يكون دخل الفرد في القرية مثل دخله في المدينه.

٢: جعل مستوى القرية كمستوى المدينه في أسباب الحضاره، ولو بشيء منها، بأن يكون للقرية الطبيب والمدرسه والتلفون والماء والكهرباء، إلى آخرها.

٣: محاوله إيصال القرى بعضها ببعض حتى تصبح مدناً ولو صغيره، والمدينه بطبعها تجلب الحضاره وتسبب التقدم.

٤: نشر المؤسسات الحكوميه والأهليه في أوساط القرى، بأن تكون الجامعات والمصانع والمعامل في أمهات القرى، حتى يخف العبء عن كاهل المدن، وحتى تنشر المؤسسات حولها النقد والحضاره والرقى، وبذلك يرتفع مستوى القرى، فلا يكون إغراء المدينه كبيراً، وكذلك بناء الفنادق والمستشفيات وما أشبه في المصايف ونحوها.

٥: الإعلام عن محاسن القرية الكثيره، فإن للقرية محاسن جمه،

أمثال قله الجرائم، ووفور الصحة الجسديه، وعدم القلق وتوتر الأعصاب المصاحب للمدينه الحديثه، وجمال الطبيعه الموجود فى القرى، إلى غير ذلك.

٦: تحسين وضع الزراعه بالإصلاح الزراعى الإسلامى، حتى يدر ربحاً أكثر للفلاحين والقرويين، وحتى لا تكون بطاله فى القرية تنفر أهلها إلى المدينه رجاء المال والعمل.

## ((صور الزراعه))

### اشاره

((صور الزراعه))

فإن الزراعه لها صور خمس:

## ((الزراعه الإقطاعيه))

((الزراعه الإقطاعيه))

الأولى: أن تكون على أسلوب الإقطاع، بأن يستولى إقطاعى على أراض واسعته بقوه شخصيه أو باحتماء قانون منحرف، ويسخر أكبر قدر من الفلاحين، إما بالاستعباد لهم كما فى الزمان القديم، أو يربطهم بالأرض بمختلف الوسائل، فيكون له كل الربح، ولهم لقمه الخبز، مع تأمره عليهم وتحكمه فيهم، كما هو المشاهد إلى الآن فى بلاد الإقطاع.

وإذا خفف الإقطاع من جهه التحكم فى بعض البلاد، حيث النقابات شبه الحره كما فى أميركا، فإنه لم تخفف الرأسماليه المنحرفه التى توجب امتصاص الإقطاعى لكل أتعاب الفلاحين باستثناء ما يعطيهم ليعيشوا أدنى مستوى ممكن للعيش، ليستمروا فى خدمه الاقطاعى.

## ((الزراعه الشيوعيه))

((الزراعه الشيوعيه))

الثانيه: إلغاء ملكيه الأرض وجعلها كلها للدولة، كما فعلته الشيوعيه، وتبلورت عن نظام المزارع الجماعيه التى سنها ستالين، وقتل وشرذ فى سبيل تطبيقها ملايين الفلاحين، وذلك بأن يعمل كل الفلاحين فى الأرض تحت إشراف الدوله، ويكون النتاج للحكومته، وهى تعطيهم كلاً حسب حاجته.

## ((الإصلاح الزراعى المزعوم))

((الإصلاح الزراعى المزعوم))

الثالثة: نظام الإصلاح الزراعي، وهو تقسيم الأرض بين الفلاحين، ليكون لكل فلاح قطعة من الأرض يزرعها وحاصلها له، وهذا حدث كرد فعل للثانية، كما أن الوجوديه ظهرت كرد فعل للشيعويه.

ص: ٣٢٣

## ((المزارع المجموعيه))

((المزارع المجموعيه))

الرابعه: نظام المزارع المجموعيه، بأن توزع الأرض بين عشرين فلاحاً أو أكثر أو أقل، وهم يزرعون باجتماع، والحاصل لهم، دعا إلى هذا النظام بعض الاقتصاديين، وقيل إنه طبق فى بعض البلاد.

## ((سليات هذه الأنظمه الزراعيه))

((سليات هذه الأنظمه الزراعيه))

وكل هذه الأنظمه غير تامه.

إذ يرد على أولاهها: إنه ظلم بالفلاحين، إذ حرمانهم من الأرض بالقوه، ثم الاستيلاء على حقهم محرمان وخلاف العقل، فإنه حتى إذا استخدم الاقطاعى الفلاحين يجب أن يعطيهم بقدر حقه الجسدى، بينما يلزم أن يأخذ هو بقدر حقه الإدارى وما إليه والجسدى، والحال أنه يستولى على كل الوارد، ويعطى الفلاح شيئاً ضئيلاً جداً.

وعلى ثانيها:

(١) إن الأرض لمن عمرها، لا للدوله.

(٢) وفيه تحطيم الإدارة، إذ الموظف لا يكون باندفاع المدير، فإن المدير حيث تضمن الدوله راتبه لا يهتم بقدر ما يهتم من كانت الأرض له، ولذا تأخرت الزراعه منذ ستين سنه فى روسيا حتى إنها تحتاج إلى قمح أميركا، وقد مر على شيوعيه بلادها جيلان.

(٣) والفلاحون لا اندفاع لهم، إذ كل من يعلم أن وارده فى كيس غيره لا يعمل بإخلاص وباندفاع، فتقل بذلك الزراعه.

(٤) وينتشر الفساد، حيث إن اختلاط العوائل فى أرض واحده من أكبر وسائل الفساد، كما حدث كل ذلك فى المزارع الجماعيه على ما شهدت به التقارير الرسميه وغير الرسميه.

وعلى ثالثها: إن فى ذلك تحطيم الزراعه، كما حدث فى كل بلد قرر نظام الإصلاح الزراعى، من مصر والعراق وسوريا وإيران وغيرها، إذ الفلاح



ليس مديراً يقدر على تحصيل البذر والسقى والكرب والتخزين والتسويق وغيرها، ولذا كلما جرى هذا النظام في بلد لم يقدر الفلاحون من الزراعه، فهربوا إلى المدن مما أفسد المدينه كما تقدم، وأفسد القرية وحطم الزرع والضرع وفروعها.

بالإضافه إلى أنه لا- يمكن ورود التكنولوجيا في القطع الصغيره من الأرض، أمثال التراكاتورات وسيارات الحصاد وغيرها، فإن التكنولوجيا بحاجه إلى سته أقسام من السيارات ونحوها، وكلها لا تقدر من العمل في الأراضي الصغيره، وبذلك تتأخر الزراعه وترجع إلى عهد ثيران الكرب، وإلى أنه خلاف العدل، حيث لا- يتساوى الفلا-حون في كفاءاتهم فكيف يعطون بالتساوى من الأرض.

وعلى رابعها: وهى متوسطه بين (الجماعيه) و(الفرديه)، كالاشرافيه المتوسطه بين الشيوعيه والرأسماليه، وقد أراد أصحاب هذا النظام رفع مشكله الفرديه ومشكله الجماعيه بهذه الصوره المجموعيه بعد وضوح أنه ليس كالاقطاع بمضراته.

وكيف كان، فإنه يرد عليها:

(١) تحطم الإدارة، إذ ليس في كل عشرين فلاحاً مدير يقدر على القيام بالأمر اللازمه للزراعه.

(٢) بعض الفساد الموجود في المزارع الجماعيه.

### **((النظام الزراعى الإسلامى))**

((النظام الزراعى الإسلامى))

أما النظام الخامس للزراعه، فهو النظام الإسلامى الذى يستفاد من الجمع بين أدله «الأرض لله وللمن عمرها»<sup>(١)</sup>، ومن لزوم تكافؤ الفرص) ومن (عدم

ص: ٣٢٥

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٩.

الإجحاف) ومن «من ساوى يومه فهو مغبون» (١)، ومن مراعاة الكفاءة، لقوله سبحانه: {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} (٢)، إلى غير ذلك.

فاللزام أن يعطى كل إنسان يريد الزراعة بقدر طلبه وكفاءته، مثلاً هناك ألف هكتار، وألف إنسان، يريد أحدهم نصف هكتار ويريد الآخر هكتاراً ونصفاً، وهكذا مما يكون جميع ذلك ألف هكتاراً، أما إذا زاد الطلب على الهكتارات، يعطى كل إنسان بالنسبة، كما يعطى الديان بالنسبة فى المفلس، ولا يعطى الناس بالتساوى، إذ إنسان لا يكفيه هكتار، فإذا أعطى أقل من كفاءته كان معنى ذلك ضياع كفاءته، وإنسان يزيد هكتار، فإذا أعطى هكتاراً، كان معنى ذلك ضياع الأرض.

وإنما قلنا بالنسبة فى صورته عدم كفايه الأرض للطلبات، لأنه المفهوم عرفاً من أن (الأرض للأنام)، فإذا أعطى أرغفه لعشره أشخاص، وكان أحدهم يتطلب خبزين وأحدهم خبزاً، لم يكن لنا أن نشبع صاحب الخبز ونترك صاحب الخبزين بقدر نصف بطنه، بل يجب أن يعطى الجميع كل بقدر كفايته، أو نصف كفايته فى صورته العوز، فلصاحب الخبز نصف خبز ولصاحب الخبزين خبز وهكذا، فإنه مقتضى قاعده (العدل والإنصاف)، وعلى هذه القاعده يوزع المال بين الديان.

وكيف كان، فإذا وزعت الأرض كان لمن له الإدارة أن يستخدم الفلاحين فى جو حر بدون إكراه، ولا جو غير متكافئ الفرص، مع مراعاة عدم الإجحاف من المالك أو الفلاح فى تقسيم الوارد، بل لكل حقه العادل، واللزام أن تتولى الدوله ترتيب إدخال التكنولوجيا فى الأراضى الموزعه، لما عرفت من أن الإسلام

ص: ٣٢٦

١- الوسائل: ج ١١ ص ٣٧٦.

٢- سورة النجم: الآية ٣٩.

تقدمي، كما قال (عليه السلام): «من ساوى يوماه فهو مغبون»<sup>(١)</sup>، وهو «يعلو ولا- يعلى عليه»<sup>(٢)</sup>، كما قاله (صلى الله عليه وآله)، على ما ذكره الوسائل في باب موانع الإرث، إلى غير ذلك.

وبما تقدم ظهر أن الإسلام جعل مبنى توزيع الأراضي الكفاءة ولم يجعله التساوي، كما ظهر أنه لا بأس أن يكون للإنسان الفلاح بشرط عدم الإجحاف، وهو غير أسلوب المزارع الجماعية أو المجموعية، لأنه لا يكره الإنسان على غير إرادته، فمن دليل لا اكراه ولا إجحاف وغيرهما يفهم أسلوب الإسلام في كيفية تنظيم الأرض للزراعة.  
والله الموفق المستعان.

سبحان ربك رب العزه عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

الجمعه ١٢/صيام/١٤٠٠هـ

قم المقدسه

محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي

ص: ٣٢٧

---

١- الوسائل: ج ١١ ص ٣٧٦ ح ٥.

٢- غوالي اللثالي: ج ١ ص ٢٢٦ ح ١١٨.

### المحتويات

حكم أراضى المسلمين. ٧ [١]

إذا خربت المفتوحه عنوه ١١ [٢]

أدله خروج الأرض عن الملكيه بالخراب. ١٢ [٣]

متى تخرج الأرض عن الملكيه بعد خرابها أو تركها ١٥ [٤]

فروع فى الإحياء ١٨ [٥]

الإحياء المباشر وبالواسطه ١٨ [٦]

الأرض المفتوحه عنوه فى زمن الغيبه ١٩ [٧]

ما يشترط فى الإحياء ٢٢ [٨]

١: أن لا تكون محياه ٢٢ [٩]

٢: أن لا يكون عليها يد ٢٣ [١٠]

٣: أن لا يكون حريماً ٢٣ [١١]

٤: أن لا يكون مشعراً ٢٤ [١٢]

٥: أن لا يكون محرراً ٢٤ [١٣]

٦: أن لا يكوم من الإقطاع الشرعى. ٢٤ [١٤]

الإقطاع فى الإسلام وفى غيره ٢٥ [١٥]

الإقطاع فى سائر الأنفال. ٢٦ [١٦]

٧: أن يكون بقصد التملك. ٢٧ [١٧]

الماء وتملكه ٢٨ [١٨]

الحمى ممنوع. ٣١ [١٩]

حق الحمى للمعصوم عليه السلام ٣٣ [٢٠]

أقسام المال الذى يحصله الإنسان. ٣٥ [٢١]

التكافل الإسلامى. ٣٦ [٢٢]

أسئله فى الخمس والزكاه ٣٧ [٢٣]

تنوع التشريع كتنوع التكوين. ٣٨ [٢٤]

الفرق بين الساده وغيرهم ٣٩ [٢٥]

سائر ما يأخذه الإسلام ٤٠ [٢٦]

الخراج والمقاسمه ٤١ [٢٧]

حرمه الضرائب. ٤٢ [٢٨]

ص: ٣٢٨

إذا لم تكف الضرائب الشرعيه ٤٣ [١]

المكوس .. ٤٥ [٢]

الضرائب الإسلاميه ٤٦ [٣]

وجوب زكاه الفطره ٤٩ [٤]

فصل [٥] في بيت المال. ٥٠ [٦]

مصارف بيت المال. ٥٠ [٧]

لماذا التقسيم بالسويه ٥١ [٨]

لكل بلد بيت المال. ٥٢ [٩]

روايات التقسيم بالسويه ٥٤ [١٠]

بين تقسيم العطاء والإرث. ٥٦ [١١]

حفظ المال والتقسيم فوراً ٦٢ [١٢]

ما وفره أمير المؤمنين A لشعبه ٦٤ [١٣]

مؤونه السنه ٦٤ [١٤]

بيت المال والضرائب الإسلاميه ٦٥ [١٥]

من أعمال بيت المال. ٦٧ [١٦]

بيت المال والخدمه المجانيه ٦٩ [١٧]

المال الحاصل بإراداه المعطى. ٦٩ [١٨]

لماذا العاقله ٧١ [١٩]

فلسفه الإرث. ٧٢ [٢٠]

سلبيات توجب تحصيل المال. ٧٥ [٢١]

العمل الفردي وتحصيل المال. ٧٦ [٢٢]

أمر في المقام ٧٦ [٢٣]

كلمات الفقهاء في استيجار الغير. ٧٩ [٢٤]

الوكاله وحيازه المباحات. ٨٠ [٢٥]

العمل الاجتماعى وتحصيل المال. ٨١ [٢٦]

الإجاره ٨١ [٢٧]

الصلح المالى. ٨٣ [٢٨]

لماذا شموليه الصلح. ٨٤ [٢٩]

التجاره ٨٥ [٣٠]

كيف تكون التجاره صحيحه ٨٦ [٣١]

ص: ٣٢٩

كيفيه تعيين القيمه ٨٧ [١]

المضاربه والمزارعه ٩٠ [٢]

منع المضاربه وكبت الكفاءات. ٩١ [٣]

البطاله ٩٢ [٤]

عدم ظهور كنوز الأرض... ٩٢ [٥]

تجويح الإنسان. ٩٢ [٦]

إشكالات وأجوبه ٩٢ [٧]

مشروعيه معاملات أخرى. ٩٥ [٨]

العمل الاجتماعى الذى لا يقصد منه المال. ٩٦ [٩]

أسئله سته فى الاقتصاد ٩٧ [١٠]

تعطيل عوامل الإنتاج. ١٠٧ [١١]

الغلاء وأسبابه ١٠٩ [١٢]

١: الاحتكار والإسراف.. ١١١ [١٣]

٢: زياده الموظفين. ١١٢ [١٤]

٣: صرف الطاقات فى الهدم ١١٣ [١٥]

٤: عدم تحرك أسباب الإنتاج. ١١٣ [١٦]

٥: كثره الوسائط. ١١٤ [١٧]

٦: تطلب المزيد ١١٥ [١٨]

كثره البطاله ١١٨ [١٩]

مضرات الغلاء ١١٩ [٢٠]



زوال البركات. ١٢٠ [٢١]

عدم البركة فى العمر. ١٢١ [٢٢]

عدم البركة فى الأولاد ١٢٣ [٢٣]

عدم البركة فى الأموال. ١٢٤ [٢٤]

التأمين عقد اقتصادى مشروع. ١٢٦ [٢٥]

إشكالات عقد التأمين. ١٢٦ [٢٦]

العمل والعامل فى الإسلام ١٣١ [٢٧]

من أضرار عدم الاكتفاء الذاتى. ١٣٢ [٢٨]

الاستقلال الاقتصادى. ١٣٤ [٢٩]

مقومات الاقتصاد الوطنى. ١٣٤ [٣٠]

توزيع الأعمال وجودتها ١٣٥ [٣١]

ص: ٣٣٠

- التقدم الاقتصادي. ١٣٩ [١]
- الاقتصادي الإسلامي والتعديل العالمي. ١٤٠ [٢]
- أقسام المستثمرين المستغلين. ١٤٣ [٣]
- تطور الاقتصاد بالعلم النافع. ١٤٧ [٤]
- خدمه العلم للاقتصاد ١٤٧ [٥]
- العلم الضار وتحطم الاقتصاد ١٥١ [٦]
- مقدمات الاستقلال الاقتصادي. ١٥٥ [٧]
- الفقر ومساوؤه ١٥٨ [٨]
- نصوص مدح الفقر. ١٥٩ [٩]
- نصوص ذم الفقر. ١٥٩ [١٠]
- نصوص مدح الغنى. ١٦٢ [١١]
- نصوص ذم الغنى. ١٦٥ [١٢]
- تبديل عين بعين. ١٦٨ [١٣]
- الحاجه إلى النقود ١٦٩ [١٤]
- قيمه النقد الورقى. ١٧١ [١٥]
- النقد فى قبال الأمور الخمسه ١٧١ [١٦]
- صعود ونزول قيمه النقد ١٧٢ [١٧]
- إكثار الدوله من ضرب النقود ١٧٣ [١٨]
- تقليل الدوله من ضرب النقود ١٧٥ [١٩]
- النقود وحكمها الشرعى. ١٧٥ [٢٠]

تبادل الأمور الخمسه ذات القيمه ١٧٧ [٢١]

العمل الجسدى وقيمه النقد ١٧٩ [٢٢]

أنواع قيم الأشياء ١٨٢ [٢٣]

أنواع قيمه النقد ١٨٣ [٢٤]

سيوله النقد ١٨٤ [٢٥]

أقسام النقد ١٨٧ [٢٦]

النفط ودوره فى الاقتصاد ١٨٩ [٢٧]

مقدار ضخ النفط. ١٨٩ [٢٨]

بيع النفط بالقيمه العادله ١٩١ [٢٩]

وارد النفط ومصاريفه ١٩١ [٣٠]

قوانين استعماربه ١٩٧ [٣١]

ص: ٣٣١

المعيار فى القيمه ٢٠١ [١]

إطلاقات القيمه ٢٠١ [٢]

أنواع القيم ٢٠٢ [٣]

اختلاف القيمه جملةً ومفرداً ٢٠٤ [٤]

صعود وهبوط القيم ٢٠٤ [٥]

أقسام التضخم والتنزى الثمانيه ٢٠٥ [٦]

سياسات تثبيت الأسعار. ٢٠٨ [٧]

الأسعار المحدده لفته طويله ٢٠٨ [٨]

تكتير دوران النقد ٢٠٩ [٩]

الزياده التدريجيه للأسعار. ٢١٢ [١٠]

تقليل الأسعار تدريجاً ٢١٢ [١١]

البنك فى الاقتصاد الإسلامى. ٢١٤ [١٢]

الضوابط القانونيه ٢١٤ [١٣]

حرمه الربا ٢١٤ [١٤]

حوالات وكفالات. ٢١٤ [١٥]

أقسام البنوك. ٢١٥ [١٦]

البنك التجارى وأعماله ٢١٥ [١٧]

قائمه الممتلكات. ٢١٧ [١٨]

قائمه الديون. ٢١٧ [١٩]

التسهيلات البنكيه ٢١٨ [٢٠]

أخطار البنك التجارى. ٢١٩ [٢١]

البنك المركزى وأعماله ٢٢٠ [٢٢]

البنك المركزى وقائمه الممتلكات. ٢٢٢ [٢٣]

البنك المركزى وقائمه الديون. ٢٢٣ [٢٤]

بنوك أخرى. ٢٢٤ [٢٥]

حفظ توازن النقد ٢٢٥ [٢٦]

البنك وقضاء الحوائج المالىه للناس.. ٢٣٣ [٢٧]

بنوك اليوم أسوأ المؤسسات المالىه ٢٣٣ [٢٨]

أقسام أوراق القرضه ٢٣٧ [٢٩]

كيد فتح الفروع المختلفه للبنوك. ٢٣٩ [٣٠]

العرض والطلب. ٢٤١ [٣١]

ص: ٣٣٢

من موانع ارتفاع وانخفاض الأسعار. [٢٤٣] [١]

كسر باعه المفرد [٢٤٣] [٢]

التنافس السلبي بين المستعمرين. [٢٤٤] [٣]

التنافس الإيجابي بين التجار. [٢٤٧] [٤]

مقومات الأسواق المستقيمة [٢٤٩] [٥]

الاستعمار والخطط الاقتصادية [٢٤٩] [٦]

من فوائد الرقابة الإيجابية [٢٥٢] [٧]

تنظيم الأسواق. [٢٥٢] [٨]

الرخص وانخفاض الأسعار. [٢٥٣] [٩]

تقدم العلم والفن. [٢٥٤] [١٠]

تشغيل الأيدي العاطلة [٢٥٥] [١١]

تفنن البضاعة [٢٥٥] [١٢]

مباحث في الرقابة الإيجابية [٢٥٥] [١٣]

الرقابة المحرمة [٢٥٨] [١٤]

ما يرتبط بالنقد والبنك والأسعار. [٢٦٢] [١٥]

انخفاض النقد عالمياً [٢٦٢] [١٦]

دعم الدولار. [٢٦٥] [١٧]

سعر الذهب ارتفاعاً وانخفاضاً [٢٦٧] [١٨]

الكمبياله والربا [٢٦٨] [١٩]

بيع الدولار بسعر منخفض... [٢٦٩] [٢٠]

رأى الإسلام فى الأمور المذكوره ٢٧٢ [٢١]

أسباب التضخم والتزل. ٢٧٥ [٢٢]

الرأسمالیه المنحرفه ٢٧٩ [٢٣]

مسائل فى التضخم ٢٨١ [٢٤]

ليس كل زياده يوجب التضخم ٢٨١ [٢٥]

النقد والعمل المستقبلى. ٢٨١ [٢٦]

نقد بلا عمل. ٢٨٢ [٢٧]

النقد والعمل غير المفيد ٢٨٣ [٢٨]

متى يحدث التضخم ٢٨٤ [٢٩]

طبع النقود بلا خلفيه اقتصاديه ٢٨٩ [٣٠]

الدوله الإسلاميه ورفع التضخم ٢٩٣ [٣١]

ص: ٣٣٣

- [١] ٢٩٤ الدوله وتقليل النقد
- [٢] ٢٩٧ تشكيل النقابات العماليه
- [٣] ٢٩٨ الدوله وتكثير البضائع.
- [٤] ٢٩٨ مراعاه التصدير والاستيراد
- [٥] ٣٠٠ تشجيع التجار.
- [٦] ٣٠١ الاعتبار البنكيه
- [٧] ٣٠١ استيرادات لا فائده فيها
- [٨] ٣٠٢ مستوى العلم والتكنولوجيا
- [٩] ٣٠٢ منع ارتفاع الأسعار.
- [١٠] ٣٠٤ الأزمه الاقتصاديه
- [١١] ٣٠٨ أسباب الأزمه الاقتصاديه
- [١٢] ٣١٢ تقسيم بلاد العالم اقتصادياً
- [١٣] ٣١٣ بين البلاد المتقدمه والمتأخره
- [١٤] ٣١٤ زياده الفاصله بين الفقراء والأغنياء
- [١٥] ٣١٤ الاستعمار الاقتصادي.
- [١٦] ٣١٥ نهب الخيرات.
- [١٧] ٣١٥ بين الاستعمار الاقتصادي والفكرى.
- [١٨] ٣١٥ تحقير البلاد الفقيره
- [١٩] ٣١٦ مقومات الخروج عن التخلف الاقتصادي.
- [٢٠] ٣١٧ خاتمه: آيات وروايات اقتصاديه



تكون القرى والمدن. ٣١٩ [٢١]

الفروق بين القرية والمدينه ٣١٩ [٢٢]

مساوى نروح القرويين. ٣٢١ [٢٣]

علاج نروح القرويين. ٣٢٢ [٢٤]

صور الزراعه ٣٢٣ [٢٥]

الزراعه الاقطاعيه ٣٢٣ [٢٦]

الزراعه الشيعيه ٣٢٣ [٢٧]

الإصلاح الزراعى المزعوم ٣٢٣ [٢٨]

المزارع المجموعيه ٣٢٤ [٢٩]

سليات هذه الأنظمه الزراعيه ٣٢٤ [٣٠]

النظام الزراعى الإسلامى. ٣٢٥ [٣١]

ص: ٣٣٤

المحتويات. ٣٢٨ [٢١٥]

ص: ٣٣٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

